دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699-2604
DOI : 10.13140/RG.2.2.15313.07529 ISSN 2698-6159-

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

in the urban The journal is concerned with research studies and research papers and territorial planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين - ألمانيا -

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر
د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا
د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر
د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس
أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر
أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا
أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا
أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب
أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا
أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر
أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر
د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا
د . بوشتى الخزان – جامعة فاس المغرب
د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر
د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.
د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.
د .اوروا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا
ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا
ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية
د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا
أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.
ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات

نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط ألمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج) Microsoft Word نوع الخط بالعربية Traditional Arabic مقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Romanمقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

–يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي**jutp@democraticac.de**

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the

margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German …) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: jutp@democraticac.de,

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ و الإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing

JUTP
Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

ROTINDEXING
INDEX COPERNICUS INTERNATIONAL
IJIFACTOR INDEXING
INTERNATIONAL Scientific Indexing

محتوى العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	ماجدة صواب	السكن العشوائي بالمغرب: عوامل التشكل واستراتيجيات الإدماج	10
02	يونس سليمان بورقية محمد إبراهيم الهمالي	التحليل المكاني لنمط توزيع المدن بإقليم الخليج التخطيطي في ليبيا	28
03	عبد الحليم مهورباشة	دور السياسات العمرانية في توجيه النمو الحضري بمدينة سطيف في الجزائر	46
04	أحمد بوهكو عبدالله بونعاج	واقع مصايد الأسماك بالأقاليم الجنوبية للمغرب والرهان على استراتيجية أليوتيس لحماية الثروة البحرية	67
05	شايب باشا كريمة	تنظيم المواقع ومناطق التوسع السياحي على ضوء التشريع الجزائري	80
06	منير قيزاني	المدن العتيقة المغاربية: النشأة وأهم التحولات الوظيفية	97
07	مصطفى كنكورة حنين الهندي	تخطيط وتدبير المجالات العمومية بالمدن الكولونيالية بالمغرب مدينة مكناس نموذجا (مقاربة جغرافية).	116
08	AHANDAR Abdelhak	ا Access to health care institutions in minor cities in Morocco: A CASESTUDY BY USING GIS	137
09	abdelazeem Abdelrhmanad Abuelgasi am abdelazeem Abdelrhmanad Abuelgasi am	Urban Sprawl Assessment and Mapping using remote sensing and geographic information system Case study: Elfasher city-Darfour state- Sudan 1990-2006 "	150
10	Oussama BENMAKRANE, Mohamed MASTERE	RISQUE D'INONDATION ET RÉSILIENCE URBAINE CAS DE LA VILLE DE MOHAMMEDIA	165
11	ABADA Rofia, LABII Belkacem	L'UNIVERSITE SALAH BOUBNIDER ENTRE ATTRACTIVITÈ ET COMPETITIVITÈ	182
12	Hazar SOUISSI Ben HAMAD	URBANISME ET DEVELOPPEMENT DURABLE D'UN TERRITOIRE INSULAIRE Enjeux, Défis et Perspectives de Valorisation : CAS DES ÏLES KERKENNAH –TUNISIE-	201

السكن العشوائي بالمغرب: عوامل التشكل واستراتيجيات الإدماج

Non-regulatory housing in Morocco: production factors and integration strategies.

د ماجدة صواب أستاذة باحثة

مختبر التراب والتراث والتاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب

ملخص:

تتشكل المدينة المغربية من عدة مركبات مجالية، بين التي أنتجت قانونيا وأخرى بنيت بمرجعيات لا تندرج في إطار مواصفات التعمير والهندسة المعمارية الحديثين والسوق النظامية لإنتاج العقار الحضري، مما ساهم في إنتاج مدينة الجزيرات. وتعد مدن السكن غير القانوني إحدى تجليات التعمير الحديث بالمغرب ورمزا لانحراف التمدين وردا مناسبا لميكانزمات التهميش من قبل التعمير الرسمي، الذي لم يستطع بفعل طابعه الإنتقائي توفير السكن لفئات عريضة من أصحاب الدخل المحدود، السبب الذي دفعها إلى نهج استراتيجيات تتوافق وإمكاناتها المادية.

وأمام استفحال ظاهرة السكن غير المنظم، قامت الدولة بمجموعة من التدخلات وعبر مقاربات متنوعة في الزمان والمكان قصد استئصاله من المشهد الحضري وإدماج قاطنيه بالوسط الحضري، غير أن إواليات وعوامل إنتاجه كانت أقوى من أي تدخل. وتسعى الورقة البحثية تقييم مختلف التجارب والمقاربات التي تم تجريبها على مستوى المدينة المغربية.

كلمات المفاتيح: السياسة الحضرية –التهميش– السكن العشوائي – إعادة الهيكلة – تقييم التجارب.

Abstract

The Moroccan city is composed of several spatial components, some of which are built according to the art rules, whileothersare developed in an illegal way, non-respectingthe codes of modern urbanism and architecture or the land

marketlawsthatregulateurban real estate production, which has contributed to the constitution of a city-archipelago. Hence, the non-regulatory city canbelookedat as one of the aspects of modern urban planning, considered the symbol of a drift from the galloping urbanization and, in any case, an adequate response to the marginalizationmechanismsimposed by formal urbanization planning that has not been able, by itsselectivecharacter, to offer housing to large categories of people withlimitedincome, hence the use of strategies that correspond to theirfinancialmeans. Faced with the growing phenomenon of lawless housing, the State has undertaken several interventions throughdifferentapproaches in order to eradicatethisscourge and integrate its occupants into the urban fabric. However, the mechanisms of its production have surpassed all the efforts made, and it is in thissensethatthis article will try to evaluate the institutional experiences of the restructuring of the anarchic habitat of the Moroccan city.

Key words: Non-regulatory habitat. Marginalization/ urban exclusion. Urban policy. Restructuring. Evaluation.

مقدمة:

نمت ونشأت العديد من المدن العربية في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة، وتميز تطورها في كثير من الأحيان بالتلقائية سواء خلال فترة الاستعمار أو بعد ذلك، بحيث أدى الانفجار الديمغرافي لساكنة المدن وارتفاع وتيرة الهجرة الريفية من القرى نحوها إلى تزايد الطلب على السكن، الذي لم يكن حجم عرضه من قبل مسلسل الإنتاج القانوني العام والخاص موازيا ومتكيفا مع الطلب الصادر أساسا عن الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، هذه الفئات التي لم تنل حظها من السياسات العمومية والخاصة في إنتاج الأرض والسكن الحضريين. وقد تسبب الاختلال بين العرض والطلب في بروز أنماط سكنية عشوائية كونت أحزمة للفقر شوهت جمالية المدن وبخست قيمتها وأثرت سلبا على بنيتها ومحيطها المعيش. "وتقدر نسبة القاطنين في الأحياء الهشة بحوالي ثلث سكان مدن البلدان النامية، أي ما يقارب مليار نسمة، الرقم الذي يمكن أن يتضاعف في أفق2030 في حالة استمرار وتيرة النمو الحضري بنفس الوتيرة"[1].

ونظرا لتعقد هذه الظاهرة وبسبب الأضرار التي خلفتها مجاليا واجتماعيا، انتهج المغرب ومنذ بداية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي سياسات متنوعة لإعادة الهيكلة (الإدماج، إعادة التخطيط، إعادة الإسكان،

[1] - Mathildie Chaboche et autres (2014), L'Agence Française de Développement et l'intervention en quartiers précaires retours d'expériences et recommandations stratégiques, avril, p4.

التطوير، إعادة الهيكلة...) باعتبارها مقاربة جديدة في معالجة السكن غير الشكلي في قطيعة تامة مع الممارسات السابقة، بحيث تميزت بالواقعية والاستعمال الأمثل للموارد المالية والبشرية. غير أن تنوع أشكال السكن العشوائي فرض على السلطات العمومية القيام بتدخلات متنوعة تختلف من حيث التقنية والمحتوى والأهداف ، لكنها تتمحور حول مفهوم إعادة الهيكلة. وتهدف هذه الأخيرة، في حالة السكن الصفيحي أو الهش امتصاصه من المشهد الحضري إما عبر ترحيل قاطنيه إلى أماكن مخصصة للاستقبال أو إعادة هيكلته بعين المكان أو إعادة الإيواء في شقق جاهزة، وتختلف عن عملية التسوية التي تشمل السكن السري أو العشوائي المبني بالصلب، بهدف تجهيزه و إدماجه في المدينة القانونية. ولكل عملية من هذه التدخلات نتائج متنوعة وتقحم فاعلين مختلفين.

إشكال البحث وفرضياته:

يتمحور التحليل الذي سيتم إتباعه في هذا المقال حول الإشكال التالي: تقويم الانعكاسات السوسيواقتصادية والمجالية والبيئية لعملية إعادة هيكلة السكن العشوائي أو السكن غير الشكلي للتحقق من اندماج الأحياء المتدخل فيها، مع محاولة ربط هذه الانعكاسات وتفاعلاتها المتشعبة مع باقي مكونات المنظومة الحضرية، والتركيز على أهم محرك لهذه الظاهرة ألا وهو الإنسان، الذي يعد فاعلا أساسيا في التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجاتها. وتتفرع عن الإشكالية العامة التساؤلات الآتية: كيف ظهر وتطور السكن العشوائي بالمدينة المغربية؟ وما هي حصيلة التدخلات والمقاربات لامتصاصه من المشهد الحضري؟. و يمكن تلخيص الفرضيات في الآتي:

- عمليات إعادة هيكلة السكن العشوائي أداة فعالة في استيعاب السكن الهش وتسوية السكن الصلب رغم وجود بعض العراقيل والاكراهات التي تشوب هذه العمليات.
- إن القضاء نهائيا على هذا النوع من السكن مرتبط بالقضاء على ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش، وإعادة هيكلة المدينة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، عبر تبني وخلق عدالة سوسيومجالية واقتصادية وعقارية تلبي جميع الحاجيات دون إقصاء لهذه الفئة أو تلك وفق مشروع حضري متوافق حوله وإلزامي لكل مكونات المجتمع الحضري.

المقاربة والمنهجية المعتمدة:

تم الاعتماد في هذا العمل على المقاربة التاريخية والوصفية وفق تحليل نسقي منظومي، آخذين بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المرئية منها أو غير المرئية والقيمية والتمثلات المجتمعية لهذه المقاربة، معتمدين في ذلك على نتائج أبحاث ميدانية ذاتية، ونتائج بعض الدراسات الرسمية التي أشرفت عليها بعض مؤسسات الدولة المعنية بقضايا الإسكان والتعمير وإعداد التراب. و من خلال بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي قصد متابعة و تقويم نتائج القروض المالية التي وجهها للقضاء على هذا السكن.

I- أشكال وأنماط إنتاج السكن العشوائي: الميكانزمات والفاعلون

إن إنتاج السكن العشوائي ليس بالظاهرة التي تقتصر على المجال الحضري المغربي، بل هي ممارسة سادت ومازالت في العديد من المجتمعات الحضرية في بلدان العالم الثالث سواء في أمريكا اللاتينية أو في بلدان شمال إفريقيا أو في العديد من البلدان الأسيوية بما فيها الدول العربية، "يقطن حوالي 60% من سكان مدينة القاهرة بالسكن اللاشكلي، والتي تناسل بوتيرة سريعة بعد الربيع العربي"2، وتبلغ نسبة هذا النوع بمكة المكرمة 70% من المساحة المبنية"3، غير أن قدم الظاهرة يمكن أن تنفرد بها بعض البلدان والمغرب يعد من بينها.

1- عوامل ظهور السكن العشوائي

قبل التطرق إلى مختلف الإيواليات التي كانت وراء ظهور هذا النوع من السكن سنقف أولا عند مفهومه، حيث يتعلق الأمر بسكن لا يخضع لقوانين التعمير العصري المعمول بها، سواء فيما يتعلق بالمعايير القانونية، إذ يشيد بدون رخصة وفوق تجزئات غير مرخص لها تفتقر للبنيات التحتية ولا تغطيها وثائق التعمير، أو المعايير التقنية، إذ لا تتم مراقبة عملية البناء من لدن المهندسين المعماريين والإدارات الترابية، ولا يبنى وفق تصاميم هندسية محكمة وصحية تحترم أدنى شروط المسألة البيئية للصحة العمومية. فحسب المنظمة العالمية للصحة، "فالسكن ليس فقط الإطار المبني الذي نعيش فيه، ولكن كل ما يحيط بهذا الإطار وخاصة كل الخدمات والتجهيزات والمنشآت الضرورية التي تضمن الوقاية الصحية والفكرية والمورفلوجية وكل ما هو اجتماعي للأسرة والفرد"[4].

تتعدد وتتداخل عوامل إنتاج السكن العشوائي وفق تعقد مشاكل التمدين التي عرفها المغرب منذ بداية فترة الحماية، وتختلف هذه الميكانزمات حسب خصوصيات كل مدينة والظرف التاريخي الذي ظهرت فيه، وتتجلى أساسا في:

1-1 الأزمة السكنية: ظاهرة هيكلية وبنيوية

أصبحت الأزمة السكنية ظاهرة بنيوية تلازم صيرورة التمدين وتطور المجالات الحضرية، بل وتأخذ أبعادا خطيرة في كثير من الأحيان، وهي تعبير عن الاختلالات الحاصلة ما بين وتيرة تزايد الساكنة الحضرية وما بين الحاجيات الحقيقية، فهي إجابة عن عدم ملائمة العرض القانوني العام والخاص مع الطلب الصادر عن فئات اجتماعية تنتمي إلى فئات دخل متباينة.

إن الحاجيات لم تتوان عن الارتفاع منذ عقود على الرغم من كثرة المشاريع المنجزة وتنويع العرض والتحفيز المقدم للباعثين العقاريين promoteurs immobiliers والزبناء على حد سواء. فالعجز السكني ناهز "مليون و200 ألف وحدة سنة 2002، بينما الإنتاج لم يتعد مائة ألف وحدة، وتختلف النسب بين مدينة وأخرى

---

[2] - Barthel P-A., Jaglin S., (coordination), Quartiers informels d'un monde arabe en transition Réflexions et perspectives pour l'action urbaine, L'Agence Française de Développement, Conférences et Séminaires, juin 2013, p23.

[3] - العشوائيات العربية ـ حجم الظاهرة وأماكن انتشارها، إدلال جريدة إلكترونية، 2008، تاريخ الزيارة 06/08/ 2016 / الساعة 9 و52 دقيقة.

4 - O.M.S (1992), Le rôle des services de santé public dans les programmes de logement, In Cahiers de Santé n°25.

حسب حجمها ومكانتها الاجتماعية وجاذبيتها الاقتصادية. بينما انتقل العجز إلى 800ألف وحدة سكنية سنة 2008، ليتراجع إلى 560ألف وحدة سنة 2014، ومن المتوقع أن يتقلص إلى النصف في أفق 2021"[5].

ينضاف إلى هذا العجز الدور الآيلة للسقوط بالمدن القديمة (43 ألف بناية) والتي أصبحت تتزايد خطورتها يوما بعد يوم ويصل عدد الأسر القاطنة بها إلى 142ألف أسرة، أي ما يمثل 700ألف نسمة، دون احتساب دور أحياء السكن العشوائي الآيل للسقوط، حيث تأتي مدينة فاس في المقدمة[6].

2-1 تعثر السياسة العمومية في ميدان السكن الاجتماعي وانتقائية القطاع الخاص

لم يعد إنتاج السكن يعبر عن الحاجيات الحقيقية للسكان وإنما يوظف فقط للاستهلاك، بل أصبح مع دخول الاستعمار يتحكم في إنتاجه مبدأ الربح. وتحول بذلك من حاجة ضرورية إلى بضاعة تعرض في السوق كباقي السلع. ويظهر تتبع مسلسل تدخلات الدولة في هذا الميدان وبالملموس مدى عدم تمكنها من تلبية الطلب على الرغم من تجنيدها الاحتياطي العقاري الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، كما أن سياسة التقويم الهيكلي والتخلي التدريجي عن تلبية حاجيات المواطنين السكنية ساهم في تقليص تدخل القطاع العمومي في هذا الميدان خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، ورغم التجربة الغنية للمغرب في ميدان إعادة الهيكلة كما سنرى في العناصر اللاحقة فإن التدخلات ظلت دون توفير الحاجيات.

أما على مستوى القطاع الخاص، وبفعل سلوكه الانتقائي والإقصاء الذي يمارسه على الفئات ضعيفة الدخل جعل حصيلته لا ترقى إلى طموح الدولة ولا الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، بحيث ظل ينتج السكن الفاخر ولفترة طويلة من الزمن ولم يتدخل في إنتاج السكن الاقتصادي إلا مع أواسط التسعينيات من القرن العشرين بفضل الامتيازات التي منحت له من قبل الدولة.

وإذا كان عرض السكن والأرض الحضريين سابقا في السوق النظامية قد تميز بالندرة، فإنه اليوم وبفضل المشاريع والبرامج الوقائية (السكن الاجتماعي والإقتصادي وتجهيز تجزئات سكنية كبيرة الحجم) وتنوع المتدخلين وفتح آلاف الهكتارات في وجه التعمير بهوامش المدن، "أصبح وفيرا حوالي نصف مليون سكن فارغ بالوسط الحضري"[7]، لكنه لم يساهم في تخفيض نسب قاطني دور السكن غير اللائق بسبب انزلاق واستفادة فئات اجتماعية غير مستهدفة.

3-1 تشبع وتدهور الأوضاع السكنية بالمدن القديمة وضعف التخطيط الحضري

لعبت المدن القديمة دور المهدئ والملين للانفجار الحضري بفعل ما كانت تقدمه من فرص للإيجار والتساكن، بعدما غادرها سكانها الأصليون إلى خارج الأسوار، "فحوالي 60 % من الأسر التي تقطن هذا الفضاء هي مكترية وذات أصول ريفية، خصوصا إذا علمنا بأن نسبة 35 % من أسر المدينة القديمة بفاس

---

[5] - تصريح للوزير المكلف بوزارة الإسكان وسياسة المدينة، أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، 10 مايو 2017.

[6] - عمر الحسوني (2008)، إشكالية الأبنية الآيلة للسقوط بالمغرب – نموذج فاس – مجلة تقنية البناء، العدد 15 ، الرياض، المملكة العربية السعودية، يونيو ، ص 54.

[7] - البحث الوطني حول السكن بالوسط الحضري بالمغرب، جريدة الأحداث المغربية، 02 فبراير 2016.

على سبيل المثال هي تحت عتبة الفقر"[8]، لكن بعد ارتفاع الكثافة بها (تعدت في بعض الأحياء ألف نسمة في الهكتار) وظهور فرص للارتقاء إلى ملكية سكن وبثمن مناسب وخارج دواليب التعمير النظامي خارج الأسوار، هاجر هؤلاء الوافدون الجدد وساهموا بذلك في تشجيع سوق السكن العشوائي بمدن: سلا و مكناس و وجدة وفاس، في غياب إنتاج وثائق التعمير، وصعوبة تحيينها وملاءمتها مع المستجدات مما ساهم في استفحال السكن غير القانوني.

2- أنماط السكن العشوائي بالمدينة المغربية

تتعدد أنماط وأشكال هذا الصنف بالمدينة المغربية، لكنها جميعا تجمع بينها صفة العشوائية كما يأخذ تسميات متنوعة كالسكن غير اللائق، أو السكن الهش أو السكن الهامشي أو المهمش، لكونه لا يتماشى وسياق التعمير القانوني أو، أي أنه تم تخطيطه وبناؤه بالاعتماد على الذات دون تدخل الإدارة المسؤولة على القطاع ، فالتسميات هي كثيرة ومتنوعة لكنها تفيد نفس المعنى. وسنركز في هذا البحث على نمطين من السكن غير القانوني : السكن الصفيحي أو الهش والسكن السري.

2-1 السكن الصفيحي أسلوب دخيل في إنتاج السكن الحضري بالمدينة المغربية.

ظهر مصطلح السكن الصفيحي بمدينة الدارالبيضاء مع بداية القرن العشرين، وهو نمط سكني مبني ببقايا ومخلفات المؤسسات الصناعية، وغالبا ما كان يشيد بالقرب من أحياء الوحدات الإنتاجية، لا سيما فوق أراض غير صالحة للبناء. وشملت هذه الظاهرة مختلف ضواحي المدن الكبرى وحتى الصغرى والمتوسطة.

وبفعل انتقاله من المؤقت إلى الدائم أصبح هذا النوع من السكن من بين الأنماط الأساسية التي تؤثث المشهد الحضري للمدينة المغربية، وقد قوبل في البداية بالرفض وعدم الاعتراف به كظاهرة سكنية، لكن مع توالي العقود واستفحال الأزمات الحضرية (أزمة الشغل، أزمة التخطيط، توالي سنوات الجفاف، ارتفاع المضاربات العقارية، الانتفاضات الاجتماعية...) فرض نفسه كإجابة عن عدم قدرة كل أجهزة الدولة على استيعاب السكان الوافدين على المدن وعدم توفير بنيات الاستقبال التي تحفظ كرامة الإنسان.

2-2 السكن العشوائي المبني بالصلب أسلوب ذاتي لحل أزمة السكن

إذا كانت مدينة الدارالبيضاء قد انفردت بظهور البوادر الأولى لإنتاج السكن الصفيحي فإن مدينة فاس كان لها قصب السبق في ظهور ملامح السكن العشوائي الصلب وذلك مع بداية 1950، "ضم هذا المركب المجالي سنة 1982 حوالي 120ألف نسمة أي 26% من ساكنة المدينة"[9]. وجاء كنتيجة لعدم قدرة السوق العقاري القانوني على تلبية الطلب المرتبط بالفئات الشعبية، "بحيث ظهرت بالهوامش الحضرية حركة قوية لتجزيء الأراضي عملت على خلق سوق عقاري موازي يتميز بالدينامكية والمرونة وأيضا بفعالية تنظيمه وسهولة

[8] - ماجدة صواب وبوشتى الخزان (2015)، استراتيجية وتنمية التراث المعماري الحضري بالمغرب: حالة مدينة فاس، مجلة أبحاث وتراث العدد 5، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 187.

[9]- ماجدة صواب (2001) إعادة هيكلة السكن غير قانوني بمدينة فاس: الحصيلة ولآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب، ص 104.

إجراءاته"[10]، والذي سيظهر فيما بعد بالعديد من المدن والذي مازالت آلة إنتاجه حاضرة وبقوة على الرغم من تشديد المراقبة على هوامش المدن وبفعل ما تم إنتاجه من أدوات تعمير.

تطور هذا النوع من السكن، على عكس الأشكال السكنية الهشة التي تمت عن طريق الاحتلال والتسلط، على الأرض أو تأجيرها، فوق أراض تم شراؤها من ملاكين ومضاربين عقاريين عملوا على تجزيئها وبيعها لزبناء لا يحتلون بالضرورة سافلة الهرم الاجتماعي، وغالبا ما ينتمون إلى الشرائح الدنيا من الفئات المتوسطة، وذلك بواسطة رسوم عدلية تثبت ملكيتهم للقطع الأرضية.

تتنوع أساليب إنتاج السكن السري بين الإنتاج الذاتي السري والإنعاش المضاربي، بحيث يشكل هذا الأخير مرحلة متطورة في إنتاج هذا النوع.ارتبط ظهور النمط الأول بالتجزئات السرية الأولى التي وجهت إلى فئة متضررة من أزمة السكن، وانطلقت هذه الأخيرة منذ أواخر المرحلة الاستعمارية ثم تطورت بشكل كبير خلال عقد الستينيات وبداية السبعينيات من القرن السابق، في تبعية للأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وكذا الأزمة السياسية التي أفضت إلى فوضى حضرية. وبعد النجاح الذي حققه الإنتاج الأولي، أصبح يدر أرباحا مهمة فيما بعد على قاطنيه، "كتحسين مستوى الدخل ولو بشكل محدود من خلال توظيف الادخار الذاتي في بناء السكن الذي تم عبر مراحل ووجه جزء منه إلى الإيجار وهذا ما شهدته العديد من مدن بلدان العالم الثالث كذلك"[11]. أما الشكل الثاني والمتعلق بالإنعاش المضاربي، فيرتبط ظهوره بتطور ممارسة الإنتاج وبظهور فئات اجتماعية جديدة دخلت لتنشيط سوق السكن السري، تحركها أهداف تتناقض مع أهداف الفئة الأولى بفضل متدخل جديد ألا وهو الباعث العقاري.

II- إدماج السكن العشوائي: الاستراتيجيات والمقاربات

إن المقاربة التاريخية لتدخل الدولة في السكن العشوائي هي التي بإمكانها أن تفسر وبشكل عميق مرفلوجية المدينة المغربية، فالتدخلات والسياسات والاستراتيجيات هي متنوعة والنتائج بدورها جاءت مختلفة، فمن المنع إلى التجميع في مواقع زودت بنافورات الماء والإنارة العمومية في انتظار الترحيل، ثم الانتقال في ما بعد إلى مناطق التجهيز التدريجي تمتد على 5 سنوات أو15 سنة (les zones à équipement progressif sur 5ans ou 15 ans /ZEP5/ZEP15) التي نص عليها مخطط 1973 – 1977 والتي ترتكز على تحريك المبادرة الخاصة وتشجيع عملية البناء الذاتي، لكن مختلف هذه التدخلات لم تتمكن من تحقيق تقدم في ميدان القضاء عليه، مما دفع الجهات المختصة إلى التخلي عنها لصالح برامج التنمية الحضرية Programmes de développement urbains (PDU).

هذا التحول في المواقف لم يمله تعقد الأوضاع الحضرية فقط، وإنما جاء نتيجة التطور الحاصل على مستوى الأفكار التي تم اتخاذها خلال المخططات التنموية السابقة، خاصة مخططي 1968-1972 و1973-

[10] - Ameur M., (1993), Fès où l'obsession du foncier, URBAMA, F.R n°25, Tours, France, p126.
[11] -Durand-Lasserve A., (1986), L'exclusion des pauvres dans les villes du Tiers-Monde, l'Harmattan, Paris, p96.

1977، وأيضا نتيجة تطور التفكير المنظومي لدى الباحثين المهتمين بالمستوطنات البشرية والذي نشط منذ منتصف القرن 20، حيث ظهر خلال سنوات الستينيات بأمريكا اللاتينية تيار جديد تزعمه كل من "حسن فتحي" الأب الروحي لمفهوم "المشاركة الشعبية" و"جون فرنسوا تورنر" المنظر الرئيسي "للبناء الذاتي"، فشكل بذلك هذا التيار الأسس النظرية والإديولوجية لسياسة إعادة الهيكلة، وطالب بضرورة الاعتراف بهذه التشكيلات الحضرية وتقديم المساعدة لسكانها ليعملوا على تحسين إطار بيئتهم. ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا التيار، فقد استطاع أن يفرض نفسه كحلول افتراضية لمعالجة سكن الفقراء، ذلك "أن الاستحسان الذي لقيته أطروحة "تورنر John F.C. Turner"، "يأتي من كونها تطالب فضلا عن التسامح والتفاهم، بتغيير المواقف والبنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المستهدفة"[12]. وتمكنت هذه المقاربة من إثارة انتباه المنظمات العالمية التي تهتم بظاهرة الفقر الحضري خاصة البنك الدولي، ودفعتهم إلى تبني أفكارها ومبادئها. فما هي أهم هذه المقاربات؟ وكيف جاءت الحصيلة؟.

1- إعادة هيكلة وتسوية السكن العشوائي: السياق العام والمقاربات

إن الأخذ بعملية إعادة الهيكلة هو نتيجة لصيرورة تاريخية في التعامل مع ظاهرة السكن العشوائي، والتي لم تتمكن مختلف السياسات الحضرية السابقة الحد منها ولا توقيف مسلسل إنتاجها مما استدعى تنويع أساليب التدخل، و تعد عملية إعادة الهيكلة من بين أهمها.

1-1 إعادة الهيكلة: المبادئ الأساسية.

تختلف وتتنوع التدخلات العمومية بواسطة إعادة الهيكلة حسب طبيعة وخصائص كل شكل سكني غير قانوني، إذ تهدف في السكن السري المبني بالصلب، إلى تسوية وضعيته العقارية وتزويده بالتجهيزات والمرافق الضرورية وترحيل سكان الدور الآيلة للسقوط (الظاهرة التي تميز مدينة فاس عن باقي المدن المغربية الأخرى)، أما في حالة السكن الصفيحي فهي تشمل متغيرات كثيرة: إعادة الهيكلة في عين المكان وإعادة الإسكان .

1-2 إعادة الهيكلة وإستراتيجية البنك الدولي.

أصبحت إعادة الهيكلة منذ بداية سنوات سبعينات القرن 20 إحدى أسس سياسة البنك الدولي في ميدان السكن، وذلك بسبب وعي هذا الأخير بتفاقم ظاهرة الفقر الحضري، وتعميق التفاوت الاجتماعي في معظم البلدان السائرة في طريق النمو.

دفعت ظاهرة الفقر بالبنك الدولي إلى إعادة النظر في سياسته التنموية وانتقادها وإعادة توجيهها نحو تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، اعترافا منه بقصور وجزئية سياسته التي ركزت إلى حدود بداية سنوات السبعينيات على القطاعات الإنتاجية ذات البنية الرأسمالية العصرية والتي احتكرت معظم القروض سواء في الوسط القروي أو الحضري وأهملت الجوانب الاجتماعية التي عرفت تفاقما كبيرا خاصة على مستوى الشغل والسكن والصحة. وقد استنتج هذه الثغرات من خلال المحاولة التقييمية التي قام بها والتي شملت ميدان السكنى

[12] -Lehzam A., (1982), Structuration et dynamiques de l’espace urbain au Maroc, Thèse de Doctorat de 3éme cycle en sciences économique, Univ. De Saint-Etienne, France, p361.

بالبلدان المعنية، "إذ ساهمت التدخلات بدون شك في زيادة الإرث العقاري، لكنها في المقابل كانت لها انعكاسات محدودة على وضعية الأسر الفقيرة"[13]،لأن دخل أغلبية الأسر الحضرية الفقيرة لم يسمح لها بالحصول على سكن ملائم، لكون النمو الاقتصادي لم ينجح في تعديل التفاوت الحاصل في توزيع المداخيل أو الإكثار من فرص الشغل.

وللتخفيف من ظاهرة الفقر الحضري أدلى البنك الدولي على مستوى إعداد السياسات الحضرية باقتراحين:

– تحسين ظروف عيش الفئات الفقيرة، عن طريق توفير فرص الشغل والرفع من المرد ودية الإنتاجية؛

– جعل المصاريف العمومية على المستوى الحضري ذات مردودية فعالة، بالتراجع عن الخدمات الحضرية المكلفة، فعوض أن تتم معالجة سكن الفقراء باقتراح حلول تقنية تتلاءم مع أنظمة التمويل، وجب الانطلاق من الطلب الحقيقي والفعلي للوصول إلى سكن مرغوب فيه وقادر على تحمله ماديا، "بالشروع في تقليص المساحة وإشراك المعنيين في أشغال البناء"[14].

إن المواقف الإنسانية للبنك الدولي والتي جعلت الفقر والفقراء محور اهتماماته لا تخلو من اعتبارات إديولوجية، فالتدخلات التي قام بها في عدة بلدان نامية كان هدفها ضمان الاستقرار السياسي لتوفير الشروط وتوسيع النظام الرأسمالي الحر واقتصاد السوق. فإدماج مجالات سكن الفقراء هي مسألة ضرورية لأنها بمثابة أسواق واسعة.

ولتطبيق برامج إعادة الهيكلة طالب المغرب مساعدة المنظمات العالمية، التي منحته قروضا مالية لإنجاز الدراسات وإقامة التجهيزات الضرورية،"وهكذا منح البنك قروضا لإعادة هيكلة دوار الدوم والحاجة والمعاضيد بمدينة الرباط، وبرج مولاي عمر وسيدي بابا بمكناس والساقنية بالقنيطرة، ومنحت الوكالة الأمريكية للتنمية قرضا لإعادة هيكلة حي بن مسيك بالدار البيضاء،ومنح الإتحاد الأوربي قرضا لإعادة هيكلة حي الرحمة بسلا"[15].

2–حصيلة عمليات إعادة تسوية السكن العشوائي بالمدينة المغربية

2–1 الفاعلون المتدخلون

يمكن التمييز ما بين الإدارات العمومية المركزية مثل وزارة الإسكان ومديرياتها المركزية ومديرية الجماعات المحلية إضافة إلى مؤسسات مختصة تم إحداثها سابقا من أجل محاربة السكن غير اللائق، وكانت تحمل إسم الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، والشركة الوطنية للتجهيز والبناء ثم مؤسسات جهوية ومتمثلة في المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء والمندوبيات الجهوية للإسكان والتعمير، وشركة التشارك كمؤسسة خاصة تتدخل على المستوى المحلي تم إنشاؤها للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة الدارالبيضاء و

---

[13] - Banque Mondiale, (1975), Urbanisation étude sectorielle, p.66.

[14] - Osmont A., (1985), La Banque Mondiale et les politiques urbaines nationales, Revue Politiques Urbaines, Mars, p65.

[15] - للمزيد من التفاصيل أنظر: ماجدة صواب (2013)، إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب: حصيلة المقاربات، مجلة كلية الآداب ظهر المهراز فاس، المغرب، العدد 13، ص ص 387-388.

إتمام مشروع حي مولاي رشيد، ثم الجماعات المحلية وأخيرا جمعيات المجتمع المدني. وبسبب تداخل اختصاصات أغلبها وتنوع مشاكلها، تم تجميع في بداية الألفية الثالثة التابعة منها لوزارة الإسكان في مؤسسة واحدة أصبحت تحمل مؤسسة العمران.

2-2 حصيلة تدخل مختلف الأجهزة في إدماج السكن العشوائي

تتجلى حصيلة مختلف المؤسسات في هذا الباب وطيلة أكثر من ربع قرن من 1978 إلى حدود سنة 2002، في إعادة هيكلة وتهيئة أكثر من 54360 قطعة أرضية على مساحة 1030هكتار تقريبا أي أكثر من 40 حيا صفيحيا، "مست هذه الحصيلة إعادة هيكلة السكن الصفيحي بعين المكان ومن أهم المدن التي استفادت من هذه العملية نجد مدينة الرباط ب 9970 قطعة أرضية، ثم مدينة القنيطرة بحوالي 8674 قطعة، ومدينة مكناس 5820 قطعة، وأكادير ب8328 قطعة ومدينة فاس بحوالي 2350 قطعة أرضية"[16].

وفيما يخص عمليات إعادة الإسكان في تجزئات لإستقبال القاطنين في أحياء صفيحية يصعب إعادة هيكلتها بعين المكان، فقد وصل مجموع القطع حوالي 109ألف قطعة أي 215حي صفيحي وتأتي مدينة الدارالبيضاء الكبرى على رأس المدن المستفيدة بحوالي 20ألف قطعة أرضية ومدينة فاس ب6آلاف قطعة تقريبا في نفس الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

أما على مستوى السكن السري المبني بالصلب فقد مس التدخل حوالي 46 مدينة وأعيدت هيكلة 81ألف بناية تقريبا وتأتي مدينة فاس على رأس القائمة ب 12600 بناية. وبفعل هذه السياسة الطموحة والمشاريع الحضرية التي تبنتها العديد من المدن الكبرى المغربية تم إدماج أغلب الأحياء العشوائية المبنية بالصلب في المنظومات الحضرية. كما تمكنت العديد من المدن أن تتخلص من الأحياء الهشة الصفيحية مبكرا وعلى رأسها مدينة تازة، بينما انتظرت العديد من المدن برنامج مدن بدون صفيح والذي انطلق مع سنة 2004.

2-3 التركيبة المالية لعمليات إعادة هيكلة العشوائيات

مولت أغلب مشاريع إعادة الهيكلة قبل بداية الثمانينيات من القرن العشرين من الميزانية العامة للدولة، بينما تنوعت مصادر التمويل فيما بعد هذه المرحلة وذلك بسبب تعقد تنفيذ هذه المشاريع، بحيث أصبح اللجوء إلى مؤسسات متخصصة تتمتع باستقلال مالي أمرا ضروريا، قصد تدقيق التركيبات المالية واللجوء إلى تصاميم تمويلية واقعية ووضع طرق ومناهج ديناميكية لتقدير التكاليف، وتعتمد هذه التركيبة على :

- الموازنة المالية التي تعتمد تطبيق أثمنة متباينة، تساعد على تجاوز العجز الحاصل في المشاريع. تطبق في إعادة هيكلة السكن السري في التجزئات الوقائية، وأيضا في برامج إعادة الإسكان، حيث تمكن من سد العجز الحاصل في بيع قطع إعادة الإسكان بأثمنة تقل عن ثمن الكلفة، مقابل بيع قطع أرضية سواء في نفس المشروع أو تجزئات أخرى بنفس ثمن المتر المربع المتداول في السوق العقاري.

[16] - ماجدة صواب وبوشتى الخزان (2013)، الإنعكاسات الإقتصادية والاجتماعية والمجالية لعملية إعادة هيكلة السكن غيرالقانوني بالمدن المغربية: دراسة حالات، ندوة دولية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية، من تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن أيام 8-10 أبريل.

- مبدأ استخلاص التكاليف والتمويل المسبق:تساهم تسبيقات المستفيدين في تمويل جزء مهم من المشاريع، وهي تكون فعالة في القطع الأرضية المخصصة للاستئصال حيث يتم التحكم في جمعها قبل أن تمنح القطع للمستفيدين، على عكس إعادة الهيكلة في عين المكان حيث يتم بناء القطع قبل عملية تحديد تكاليف التجهيزات، الشيء الذي يجعل عملية استخلاص التكاليف صعبة.
- التمويل العمومي من خلال المؤسسات المتخصصة في هذا الميدان (مؤسسة العمران، صندوق التضامن من أجل السكن، صندوق الحسن الثاني للتنمية، ميزانيات تخصصها الجماعات المحلية، فوكاريم FOGARIM وهو صندوق لضمان الحصول على قروض بنكية موجه لتمويل اقتناء أو بناء سكن اجتماعي لفائدة أصحاب الدخل المحدود، والقروض الصغرى الممتدة للسكن الاجتماعي...) عن طريق سد العجز الحاصل بسبب التأخر في جمع مساهمات السكان المعنيين بهذه العملية وفي بعض الأحيان تأخر حصص الميزانية العامة للدولة. وبهذا تكون سياسة إعادة هيكلة السكن العشوائي، قد حققت تطورا مهما على مستوى التدبير المالي للمشاريع وأيضا المؤسساتي.
- برنامج مدن بدون صفيح Villes Sans Bidonvilles:

تبنت الوزارة المكلفة بالإسكان ومنذ سنة 2004 برنامجا طموحا للقضاء على الأحياء الصفيحية بمختلف المدن المغربية وتم تحديد سنة 2010 في بداية المشروع كسنة سيتم الإعلان فيها القضاء نهائيا على هذا المشكل السكني، لكن الواقع وتعقد الظاهرة حال دون ذلك، ومازالت هذه المقاربة سارية التطبيق، حتى سنة2020، في أغلب المدن التي تتوفر على هذا النوع من السكن.

وتم إعلان 56 مدينة من دون سكن هش من أصل 85، "بتكلفة إجمالية قدرها 32 مليار دهم مما مكن من تحسين ظروف عيش نحو 231 ألف أسرة من هذه العملية"[17]. كما ساهم هذا البرنامج في "تخفيض نسبة القاطنين بالسكن الصفيحي إلى 13% فقط في سنة 2012"[18].

وقد صنف تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سنة 2010 المغرب في المرتبة الثانية (من بين 20 دولة) عالميا وراء إندونيسيا من حيث القضاء على مدن الصفيح ، "بتسجيل معدل 46% في هذا الميدان خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، متقدما على كل من الأرجنتين وكولومبيا ومصر"[19]، فيما احتل المرتبة الأولى عالميا سنة 2012 بتخفيض قاطني دور الصفيح إلى 50%"[20].

---

[17] - إعلان وزير السكنى وسياسة المدينة من مدينة سيدي سليمان، المغرب، يوم 26 ماي 2016.

[18] - محمد بوهريد، 2500 مليار لمحاربة السكن الصفيحي، جريدة المساء، المغرب، 27نونبر 2012..

[19] - الأمم المتحدة (2010)، المغرب يحتل المرتبة الثانية عالميا في مجال خفض قاطني دور الصفيح خلال العشرية الأخيرة، هبة بريس جريدة إلكترونية مغربية، 27 يوليوز.

[20] - تصريح وزير الإسكان وسياسة المدينة المغربي، على هامش المنتدى العالمي الحضري السادس حول موضوع "القضاء على مدن الصفيح: تحدي دولي لسنة 2020" المنعقد بنابولي 3 شتنبر 2012.

لقد تم التدخل في معظم المدن وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي وفي إطار برامج "عقد المدينة" contrats de ville sans bidonvilles التي يتم تسطير من خلاله السناريوهات المتوقعة لحل الإشكال، ولم يتم لحد الآن القضاء النهائي على هذا الصنف من السكن لعدة عراقيل نذكر منها:

– الارتجالية التي أعدت بها ملفات الاتفاقيات المحلية، ومباشرة بعد صدور نموذج "عقد مدن بدون صفيح" سارعت كل جماعة بتنسيق مع الشركاء المحليين في قطاع الإسكان إلى بلورة دراسة مستعجلة من أجل الظفر "بعقدة المدينة" نظرا للميزانية الضخمة التي رصدتها الوزارة؛

– ضعف انخراط بعض الفاعلين؛

– التأخر في تعبئة العقار العمومي؛

– الإنزلاقات والخروقات التي شابت البرنامج على مستوى التدبير والحكامة، بحيث تم تسييس البرنامج وأصبحت بعض الأحياء الصفيحية بالمدن تشكل احتياطا انتخابيا؛

– غياب المراقبة الزجرية والمصاحبة والمواكبة من أجل الحد من تزايد الأحياء الصفيحية. وهذا ما دفع بالوزارة مؤخرا إلى تمديد آجال القضاء على السكن الصفيحي إلى سنة 2020.

III– الإنعكاسات السوسيواقتصادية والمجالية لعمليات إعادة هيكلة العشوائيات.

ساهمت تدخلات مختلف الفاعلين في الأحياء السكنية الهشة في إحداث تحولات عميقة مست الإطار المبني وإطار عيش الساكنة. فانعكاساتها كانت بارزة على جميع المستويات، وخلفت بالتالي مشاهد جغرافية بالأنسجة الحضرية تتميز عن غيرها بفعل سمات وخصوصيات تطبيق سياسة وفلسفة إعادة الهيكلة. كما إن إسقاط هذه المبادئ وما تحمله من تنوع في الممارسة والتفعيل انعكس بأشكال متفاوتة على حياة السكان وأثر في سلوكاتهم وممارستهم وإدراكهم وتمثلاتهم للمجال المعيش. فما هي أهم التحولات والآثار والانعكاسات التي مست المجال والمجتمع نتيجة تبني سياسة إعادة هيكلة السكن العشوائي؟.

1– تباين نتائج عمليات إعادة الهيكلة مجاليا

1–1 على مستوى المشهد الحضري

إن تتبع عمليات إعادة إدماج السكن العشوائي على المستوى المجالي، يبين وبجلاء أن النتائج تختلف حسب موقع ونوع كل صنف. فالمواقع التي احتلها هذا السكن كانت تقع سابقا بهوامش المدن وبعد استفادتها من هذه التدخلات، وبفعل امتداد المدينة أفقيا أصبح عدد منها يحتل فضاءات استراتيجية داخل المنظومة المجالية الحضرية. في حين تم ترحيل ساكنة أحياء هشة أخرى إلى تجزئات مخصصة للاستقبال بهوامش المدينة لتوفر الدولة على الاحتياطي العقاري. ويهم هذا التدخل بعض الأحياء الصفيحية التي صعب إعادة هيكلتها بعين المكان؛ إذن من وضع هامشي إلى مجال قانوني لكن في هامش المدينة من جديد. بينما تلك التي أعيدت هيكلتها بعين المكان تم نقل الملكية إلى السكان، ومنحهم تصاميم موحدة بالمشاريع الحضرية التي همت الأحياء الكبرى في بعض المدن كالرباط ومكناس والقنيطرة.

2–1 الأحياء المهيكلة: مجال للمضاربة العقارية وانزلاق المشاريع عن الأهداف المسطرة

لم تسلم هذه المشاريع السكنية رغم طابعها الاجتماعي من ممارسات المضاربة العقارية، بحيث واكبتها حمى المضاربة ونشطت عملية البيع والشراء وهذا ما لمسناه من خلال البحث الميداني بمدينة فاس، الذي أحصينا فيه أكثر من 50 وكالة عقارية موطنة بستة أحياء شملها البحث. فضلا عن تواجد العديد من السماسرة غير الموقعين الذين يتاجرون في بيع القطع الأرضية بهذه الأحياء، مما يفسر النشاط الكبير لعمليات البيع والشراء في تجزئات مدعمة من قبل الدولة وموجهة إلى فئات اجتماعية غير محظوظة.

لقد ساهمت هذه الممارسات في انزلاق هذه المشاريع إلى فئات اجتماعية لا تنتمي إلى الفئة المستهدفة مما خلق نوعا من التمايز السوسيومجالي داخل هذه المشاريع والتي كان لها الأثر الواضح على مورفلوجية السكن ونفسية السكان.

أما في حالة السكن السري فعلى عكس السكن الهش فإن إدماجه بالمجال الحضري عبر مده بالتجهيزات وتحسين هندسة واجهات السكن القريب من الشوارع الرئيسية والترخيص بتجزيء الأراضي الفارغة بداخل أحياء هذا النوع وغيرها من التدخلات، ساهم في الرفع من القيمة الحضرية للسكن واستقطب فئات اجتماعية متوسطة الدخل، لكن عناصر متعددة أخرى لم تتمكن هذه التدخلات من إدماجها كالمستوى العمودي للبنايات وضيق الأزقة و صعوبة الانحدارات في بعض الأحياء التي استحال معها إمكانية وصول سيارات الإسعاف أو غيرها في حالة وقوع انهيارات أو ما شابه ذلك وهذا ما تأكد فعلا بعد سقوط عمارات متعددة على السكان في بعض الأحياء.

2- تسوية السكن العشوائي وانعكاساته السوسيوقتصادية

تعد دراسة هذا العنصر أساسية في تقييم عمليات تدخل الدولة في القضاء على السكن غير القانوني لما لها من ارتباط بالعنصر البشري الذي يعد الشريك الرئيسي ومحور كل تدخل، بحيث يكون نجاح أو فشل التجربة رهينا بمدى تجاوب السكان معها.

2-1 إعادة الهيكلة السكن العشوائي فرصة اغتناء الانتظاريين وتفقير أصحاب الدخل المحدود

شكلت هذه العملية فرصة للعديد من الأسر لتحسين مداخيلها عن طريق الإمكانيات الجديدة التي وفرتها عمليات استثمار الإدخار لديها في عمليات البناء، إذ تمكنت نسبة مهمة من توجيه جزء من السكن المشيد إلى سوق الإيجار سواء في شكل محلات تجارية أو شقق. فقد استخلص من الأبحاث التي أجريت بالميدان أن نسبة 16% من الأسر تمكنت من إيجاد مصدر جديد للدخل عبر الانتقال من وضعية سكنية هشة إلى أخرى قانونية. وعلى الرغم من بساطة العائد الشهري في بعض الحالات فإنه يبقى دخلا له أكثر من دلالة اجتماعية ومادية وحتى نفسية، لأنها تؤكد على الإحساس بالتملك وتنويع الدخل الذي هو بمثابة استراتيجية جديدة للتكيف مع الوسط الحضري.

ومقابل هذا الامتياز الذي تحقق لدى بعض الأسر فإن عملية البناء ساهمت على عكس ذلك في تفقير نسبة عالية من الأسر التي لم تكن تتوفر على ادخار لاستثماره في الوضعية الجديدة سيما بالنسبة لبعض الأحياء التي رحلت في ظروف غير مبرمجة نتيجة انهيارات وقعت في المواقع التي كانت تقطن بها، والتي تميزت

بالاستعجال ولم تكن هذه الأسر مستعدة لذلك. أما الأسر التي انخرطت في عمليات البناء ولم تلجأ إلى أي شريك (نسب مهمة من أسر أخرى تمكنت من ربط علاقات مع شركاء جدد Tiers associé ساهموا في تسريع وتيرة البناء والتغلب على مشاكل التمويل وتحسين جودة الإطار المبني) فإنها دخلت في مسلسل تفقيري طويل المدى لأن كل ما تتوفر عليه من أثاث وغيره من الإمكانيات البسيطة استثمرته في البناء وظلت تعيش في عجز مستمر، بل دفع الأمر بها إلى تشغيل كل أفراد الأسرة بهدف إتمام بناء المنزل مما كان له الأثر السلبي على تمدرس الأبناء وما صاحب ذلك من تدهور للوضعية الإجتماعية والأمنية بهذه الأحياء (ارتفاع نسب الجريمة).

2-2 غياب البعد الاجتماعي في كثير من حالات عمليات التسوية

ارتبط ظهور وتطور السكن العشوائي في كثير من الحالات باستقرار أسر وعائلات لها نفس الأصول الجغرافية، مما أهلها لتكون متماسكة وقوية ضد أي تدخل من لدن الفاعلين العموميين، وجعل السلوك الاجتماعي ينبني هنا على التآزر والتعاون، كما نسج السكان علاقات وطيدة مع المحيط المجاور سواء على مستوى الاقتصادي أو الإجتماعي أو غيره، كل هذا سيتم تغييبه في التدخلات المؤسساتية لكونها أهملت الدراسات الاجتماعية والسلوكية لهذه المجتمعات بينما ركزت على الجوانب التقنية، مما قلل من نسب نجاح هذه المبادرات وأدخل العديد من الأسر في متاهات خطيرة أثرت سلبا على مستقبلها.

لم تكن نتائج إعادة إدماج السكن الهش متميزة عن عمليات الترحيل، بحيث أحدثت هي الأخرى تمايزا مرفلوجيا على مستوى حجم ومساحة المسكن وكذا علوه، وهكذا انتقل السكان من تمازج وانسجام أفقي إلى تمايز عمودي بعدما بني السكن بطوابق وأصبحت الفوارق ظاهرة وملموسة.

أما على مستوى السكن السري فإن التدخل كان إيجابيا وساهم في الرفع من قيمة السكن والحي على حد سواء بتزويد السكن بالماء والكهرباء وترصيف الأزقة والشوارع وتغطية مجاري المياه المستعملة، وتحسين جودة الخدمات وتقريب التجهيزات العمومية إلى السكان.

3- تمثل وإدراك المجال المعاش لدى ساكنة الأحياء العشوائية

أصبحت الدراسات السوسيومجالية تولي عناية كبيرة إلى تمثلات السكان لوسطهم، لأنها تعد مرآة حقيقية لمعرفة مدى تجاوبهم معه أو رفضهم له، لأنهم هم المعنيون مباشرة بما سيصبح عليه الوضع مستقبلا. الشيء الذي يعنى به اليوم في كل المشاريع بإشراك المجتمع في اتخاذ القرار بشأن تنظيم وهيكلة وتأهيل مجاله. فالتمثل المجالي يختلف حسب المستوى السوسيوثقافي لأفراد المجتمع ومدى تفاعلهم مع المشروع الجديد الذين استفادوا منه، جراء تغير نمط عيشهم بهذا الفعل.

3-1 تملك السكن مقياس الإندماج الحضري

تعد مسألة الإرتقاء إلى ملكية السكن هاجس كل الفئات القاطنة بالوسط الحضري، وتحتل مكانة رمزية لدى الفئات المهمشة، لأنها عاشت ولمدة طويلة على أمل الوصول إليها في يوم من الأيام. ومن هنا شكلت محطة إعادة الإدماج نقطة تحول كبرى في حياة السكان المعنيين بها، لأنها أعادت الأمل لهم، وأصبحوا يحسون

بوضعية اجتماعية مريحة، وتوجوا مسيرتهم وتضحياتهم ببناء سكنهم الخاص وأصبحوا ملاكين حضريين مندمجين بالمجتمع والمجال.

إن الملكية والاندماج هما عاملان يصعب فك الارتباط بينهما في ذهن القاطن بالسكن الهش، مادامت تؤمن له إمكانية الاستقرار النهائي بالمدينة وتجعله يقطع كل صلاته بموطنه الأصلي(البادية) عن طريق بيع ما ورثه من أرض أو غيرها وتوظيفها في المدينة المستقبلة.

2-3 التمثلات المجالية لساكنة الأحياء العشوائية

إن أغلب السكان يتمثلون أحياءهم الهشة بأنها توجد خارج نطاق المدار الحضري رغم كونها في بعض الأحيان توجد بالقرب من أحياء قانونية، فهذا الشعور هو نتيجة لعدم توفرها على العديد من التجهيزات، فهو سلوك ظل ملتصقا بكثير منهم حتى بعد استفادتهم من عمليات إعادة الهيكلة. فالتهميش والإقصاء لا يكون فقط على المستوى الاجتماعي، بل يكون على المستوى المجالي أيضا، مما يدل على أن تحقيق الاندماج الذي لا ينفي التمييز، يتطلب وقتا طويلا "ويصبح بالتالي خطاب الإدماج مطالبة بالتضحية والصبر أي كل ما يجعل منه خطابا إيديلوجيا"[21]. فالإحساس بهامشية مجالهم أصبح عالقا بأذهانهم ومن الصعب التخلص منه في ظرف زمني قصير. ويمكن قياس الإندماج بالمستوى المعيشي والسيكلوجي لأرباب الأسر، فنسبة الإحساس الإيجابي لدى 800 مستجوب بمدينة فاس هي 65.6 % والتي أجابت برضاها عن موقع الحي بينما النسبة المتبقية هي غير راضية عنه. كما أبانت نسبة كبيرة عن رغبتها في تغيير سكنها مستقبلا، لأنها لا ترغب العيش بأحياء تحمل صفة الهشاشة باستمرار. وأجابت نسبة 59% عن كون عمليات تسوية هذا الصنف من السكن هي إيجابية بينما 35% أكدت على كونها غير إيجابية. كما أن غياب الاهتمام بالبعد البيئي في التجزئات المخصصة لإعادة الهيكلة يبقى ثانويا، بحيث برمجت كثير منها دون ربطها في بداية الأمر بشبكة المياه المستعملة ودون ترك مجالات خضراء، بل تم تقطيع الأرض بناء على تلبية الطلب دون احترام قانون التعمير.

صحيح أن هناك سكنا عشوائيا بأغلب مدن البلدان النامية، كما أن مقاربات التدخل هي متنوعة والنجاح كان حليف البعض دون البعض الآخر، بل إن دولا عديدة لم تول الفوضى الحضرية أي اهتمام يذكر، وتركت مدنها تواجه قدرها، ومع ذلك تبقى التجربة المغربية وبعض البلدن العربية يشهد لها بالنجاح والفعالية والمشاركة الشعبية الإيجابية التي مكنت المعنيين من التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم في تسوية هذا الإشكال.

خاتمة

مكنت عمليات تسوية العشوائيات تحولات هامة بالمجال الحضري، إذ ظهرت على إثرها أحياء جديدة من حيث الشكل والفئات الاجتماعية القاطنة بها. فنتائج هذه التدخلات وإن كانت إيجابية نسبيا على المستوى المرفلوجي للسكن والمشهد، فإن بعض انعكاساتها السلبية تظل قائمة رغم مضي أكثر من ثلاثة عقود على

[21] - Chouiki M., (1998), A propos de l'utilisation du concept d'intégration en géographie, Annales de la FLSM Ain Chok n°5, Casablanca, Maroc, pp7-15.

انطلاقها، وتتجلى أساسا في المسلسل اللامحدود لإنهاك ادخار الأسر في تشييد السكن على حساب العديد من الحاجيات الأساسية الأخرى. وبفعل عدم احترام قانون التعمير تم في كثير من الأحيان إنتاج أحياء تحتاج لإعادة تأهيلها من جديد. وبالتالي لم تتمكن هذه العمليات من اجتثاث فوضوية استغلال المجال أو إدماج السكان في المنظومات الحضرية بشكل شامل. مما تطلب اليوم إعادة النظر في الأسلوب السابق بتبني سياسة التأهيل الحضري من جديد بعدما دخلت العديد من الأحياء في نفق مسدود بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وتدهور إطارها المبني.

إن المشاريع المنجزة والتي كانت تهدف إدماج الفئات الضعيفة في المشهد والمجتمع الحضريين، تبرز أن السكن شكل التحول الاجتماعي الوحيد الذي يشعر به السكان، بينما تعمق الشرخ الاجتماعي وبرزت تمايزات سوسيومجالية داخل هذه الأحياء وباقي مركبات المدينة خاصة على مستوى التجهيزات وخدمات القرب، مما جعل هذه الفئات تنسج سلوكا عدائيا مع باقي المجتمع، كما أن الامتداد الأفقي للمدينة والاستهلاك اللامحدود للعقار العمومي كحل لهاته المسألة أدخل المدينة في أزمات متنوعة المشارب (النقل، التجهيزات الاجتماعية، البيئة، فاعلون لهم مصالح متناقضة ولا تتسم بالتلقائية...).

وبناء على ما سبق، ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في القضاء على العشوائيات بمختلف المدن المغربية، فإن آلة إنتاجه مازالت مستمرة ومن الصعب كبحها، خصوصا وأن إيجاد الحل الشامل لهذا المعطى يظل مطلبا صعب التحقيق من خلال عدم تجفيف الداء في المنبع (أزمات الريف المتكررة) من جهة، وفي ظل العولمة الاقتصادية التي تدفع الأنظمة الحكومية إلى التخلي عن دعم الاقتصاد وفتح الباب للمبادرات الخاصة قصد بناء اقتصاد حر وليبرالي ، مما يجعل إمكانيات والموارد المالية للدولة غير كافية لتلبية حاجيات هذه الفئات الاجتماعية من جهة ثانية. وهذا ما يؤثر على صورة ومستقبل تنافسية المدن اليوم أمام تفكك مجالها وعدم تواجد انسجام بين مختلف أحيائها وضعف اندماج فئات عريضة من مجتمعها.

قائمة المراجع:

أمينة البوعيشي (2004)، الهوامش الحضرية قيد التأهيل بفاس: إعادة تشكيل المدينة، الممارسات الحضرية وبدائل التهيئة، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.

المصطفى شويكي (إشراف وتنسيق) (2004)، السكن غير اللائق بالدارالبيضاء، الاتحاد الجغرافي المغربي منشورات فرع الدارالبيضاء–عين الشق.

اليزيد حمدوني علمي (2006)، عمليات إعادة الإسكان بالمغرب: تراجع نسبي لأحياء الصفيح وتعدد أشكال السكن غير اللائق، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، العدد العام رقم 14.

عمر الزعفوي، التهميش والمهمشون في المدينة العربية المعاصرة: رؤية تحليلية من منظور بنيوي، عالم الفكر، عدد 4 مجلد 36، (2008).

قاسم الربداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق–المجلد 28 –العدد الأول 2012، ص ص 439–473.

ماجدة صواب (2001)، إعادة هيكلة السكن غير القانوني بمدينة فاس: الحصيلة والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس، المغرب.

ماجدة صواب (2010)، حصيلة الدراسات حول إشكالية إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، مطبعة أنفو برانت، فاس، المغرب.

ماجدة صواب (2013)، إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب: حصيلة المقاربات، مجلة كلية الآداب ظهر المهراز فاس، المغرب، العدد 13.

ماجدة صواب وبوشتى الخزان (2013)، الإنعكاسات الإقتصادية والاجتماعية والمجالية لعملية إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمدن المغربية: دراسة حالات، ندوة دولية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية، من تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن أيام 8-10 أبريل.

باللغة الفرنسية:

Ameur M., (1998), L'aménagement de la ville «clandestine» à Fès : enjeux et stratégies des acteurs, In Les Cahiers d'URBAMA, n°14, Tours.

Ameur, M., (1998), Le déguerpissement des bidonvilles à Fès : un aménagement qui produit son négatif, In : Les Cahiers d'URBAMA, n°14, Tours.

Barthel P-A., Jaglin S., (coordination) (2013), Quartiers informels d'un monde arabe en transition Réflexions et perspectives pour l'action urbaine, L'Agence Française de Développement, Conférences et Séminaires, juin.

Chabbi M., (1999), La réhabilitation des quartiers populaires en Tunisie : de l'intégration à la régulation sociale, pp. 187-200, dans Signoles P., El Kali, G., Sidi Boumedine R. (dir.), L'urbain dans le Monde arabe, Politiques, instruments et acteurs, Paris, CNRS Editions.

Chouiki M., (1998), A propos de l'utilisation du concept d'intégration en géographie, Annales de la FLSM Ain Chok n°5, Casablanca, Maroc.

Chouiki M., (2013), Le Maroc face au defi urbain. Quelle politique de la ville ? Ed. Dar Attaouhidi, Rabat Maroc.

Durand-Lasserve A., (1986), L'exclusion des pauvres dans les villes du Tiers-Monde, l'Harmattan, Paris.

El bouaaichi-Nadri A.,(2006), L'urbain informel en actions :éléments méthodologiques pour la mise en oeuvre du projet de maîtrise d'ouvrage social : application sur le cas de l'habitat à risque à Hay el-Hasani à Fès, In : Villes

réelles, villes projetées : fabrication de la ville au Maghreb, : Maisonneuve et Larose, Paris.

El kadi G., (1987), L'urbanisation spontanée au Caire, URBAMA, ORSTOM,Tours.

Granotier B., (1980), Planète des bidonvilles : perspective de l'explosion urbaine dans le Tiers-Monde, Ed. Seuil,Paris

Mechkouri A., (sous la direction) (2011), Evaluation de politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre (cas de Meknès), Etude réalisée par l'université Moulay Ismail Meknès, Maroc.

Mathildie Chaboche et autres (2014), L'Agence Française de Développement et l'intervention en quartiers précaires retours d'expériences et recommandations stratégiques, avril.

Naciri M., (1980), Les formes d'habitat sous intégrées, essai méthodologique, Hérodote, n°19.

Navez-Bouchanine F., (2002), Les interventions en bidonville au Maroc, une evaluation sociale, Pub. ANHI, Rabat,

Zaki L., (2005), Pratiques politiques au bidonville, Casablanca (2000-2005), thèse nouveau régime en science politique, Institut d'études politiques de Paris.

التحليل المكاني لنمط توزيع المدن بإقليم الخليج التخطيطي في ليبيا

Spatial analysis of the pattern of cities distribution in the planning Gulf region in Libya

يونس سليمان بورقية[1] محمد إبراهيم الهمالي[2]

[2,1] قسم الجغرافيا جامعة اجدابيا، ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة للكشف عن نمط التوزيع المكاني للمدن في اقليم الخليج التخطيطي على مساحة الاقليم الذي يشكل 41% من مساحة الدولة الليبية ، وتحليل مواقعها المكانية وانتشارها ومدى تفاوتها باستخدام تقنية " نظم المعلومات الجغرافية GIS " من خلال التعرف على أماكن تركزها والاتجاه العام لتوزيعها , وتطبيق قياس صلة الجوار للتعرف على النمط السائد في توزيعها واستخدام مربع كـاي لقياس حجم التفاوت بينها وقياس عدالة توزيعها ونسب تركزها من خلال تطبيق قياس منحنى لورنز ومعامل جيني ، كما حاولت الدراسة تسليط الضوء على الوضع السكاني وذلك من خلال معرفة تطور وحجم السكان ونسبة التغير السكاني في الاقليم ومعرفة ايضاً ومعدلات النمو السكاني في بلديات الاقليم وذلك باستخدام المعادلة الآسية " للنمو السكاني " ومعرفة عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد سكان الاقليم وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن المدن تتوزع بشكل متقارب وتتركز في أماكن محدودة , حيث تتركز نحو(88%) من المدن في(43%) من مساحة الاقليم وأن اتجاه توزيعها من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي على الشريط الساحلي ، وتسلك النمط العشوائي في توزيعها ، كما بينت الدراسة بأن هناك اختلاف في توزيع المدن ما بين الشريط الساحلي والدواخل حيث يتركز نحو(53%) من المدن على الشريط الساحلي .

الكلمات الكاشفة: المدن–نمط التوزيع – نظم المعلومات الجغرافية –إقليم الخليج –ليبيا

Abstract

This study aims to reveal the spatial distribution pattern of cities in the planning Gulf region over the region, which constitutes 41% of the area of the Libyan state, and to analyze their spatial locations, their spread and the extent of their disparity, using the technique of “GIS” by identifying their places of concentration and the general direction of their distribution, and applying Measuring the neighborhood relationship to identify the prevailing pattern in its distribution and using the Chi-square to

measure the size of the disparity between them and measure the fairness of its distribution and the ratios of its concentration through the application of the measurement of the Lorenz curve and the Gini coefficient, as the study tried to shed light on the population situation by knowing the development and size of the population and the rate of population change in the region And also knowing the population growth rates in the region's municipalities, using the exponential equation of "population growth" and knowing the number of years required for the region's population to double. Of the cities in (43%) of the area of the region and that the direction of its distribution is from the southeast to the northwest on the coastal strip, and it follows a random pattern in its distribution, km The study showed that there is a difference in the distribution of cities between the coastal strip and the interior, where about (53%) of the cities are concentrated on the coastal strip.

Keywords: Cities – Distribution Pattern – GIS – Gulf Region – Libya.

المقدمة

تهتم جغرافية المدن بدراسة المدن ضمن نطاق النظام الحضري في شكل تسلسل هرمي تراتبي وتُعد المدن بوصفها من أهم عناصر النظام الحضري ومن الظواهر المهمة التي طالما حاول الجغرافيون كشف أنماط توزيعها وعلاقاتها المكانية، إذ تعاني النظم الجغرافية في معظم الدول النامية من الاختلال وعدم التوازن في توزيع مستقراتها البشرية على كامل مساحة الإقليم أو الدولة.

مشكلة الدراسة:

شهدت أغلب المدن الليبية نموا سكانيا وحضريا سريعا ترتب عليه ظهور العديد من المشاكل في النظام الحضري نتيجة غياب التخطيط التنموي الفعال الذى يعالج أحجام المدن وتوزيعها إقليميا، مما أدى إلى تركز أكثر السكان الحضر في طرابلس وبنغازي على الشريط الساحلي مقابل تضاءل عدد السكان في كثير من المدن الأخرى، وباستمرار الوضع على هذا النحو فإن النظام الحضري في منطقة الدراسة سيعانى من مشاكل عدة يصعب حلها مع مرور الزمن، لذا فأن دراسة النظام الحضري في منطقة الدراسة وتحليله تمثل اللبنة الأولى للتخطيط لنظام حضري متوازن وفعال .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-ما هو مقدار حجم الاختلال التوازني للنظام الحضري في اقليم الخليج؟

2–ما هو نمط التوزيع السائد لطبيعة انتشار المدن في الاقليم، وما هو الاتجاه العام لانتشار وتوزيع تلك المراكز، وهل ثمة عوامل متحكمة في هذا التوزيع؟

3–ما مقدار حجم التفاوت في توزيع المراكز الحضرية وفقاً لمساحة الاقليم؟

أهداف الدراسة:

1–قياس حجم الاختلال التوازني للنظام الحضري في اقليم الخليج.

2–التعرف على نمط التوزيع المكاني السائد للمدن واتجاه انتشارها وتوزيعها.

3–محاولة قياس حجم التفاوت بين توزيع المدن على كافة مساحة الاقليم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وما سيتمخض عنها من نتائج إذ يمكن لمثل تلك النتائج أن تسهم بدرجة أو بأخرى في عمليات التخطيط الحضريمن خلال وضع الحلول لبعض القضايا التي من شأنها أن تستخدم في التخطيط الإقليمي والحضري بما يضمن تنمية إقليمية وحضرية متوازنة، ومعرفة حجم التغير في البنية الهرمية للنظام الحضري وقياس مدى تفاوتها ونمط توزيعها، وإبراز حجم الخلل في بنيتها للحد من هذا الخلل في النظام الحضري.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الـــدراسة على منهج التحليل المقارن لتحديد العلاقات التي تفسر توزيع المدن على مختلف بلديات الاقليم، إلى جانب المنهج التحليلي الكمي معتمداً على نظم المعلومات الجغرافية في جمع وتحليل البيانات الجغـرافية الوصفيةوالمكانية، وسيتم توظيف أبرز مقاييس التركز والتشتت كالمتوسط المكاني والمسافة المعيارية واتجاه التوزيع ومنحنى لورنز ومربع كاي ومؤشر صلة الجوار.

الدراسات السابقة:

يقتضي الطرح العلمي استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة على سبيل المثال لا الحصر التي تناولت نمط توزيع المراكز الحضرية على النحو التالي: –

- دراسة منصور البابور(1976)، عن القسم الشرقي من ليبيا وقد اهتمت هذه الدراسة بإيجاد نظام هرمي للمدن في هذا الإقليم لا يعتمد فقط على الحجم بل يعتمد كذلك على الوظائف التي تقدم لهذه المراكز العمرانية، وقد قسم هذه الوظائف إلى ثلاث مستويات للوصول إلى تصنيف هرمي للمراكز العمرانية في هذا الإقليم حيث جاءت مدينة بنغازي على قمة هذا التصنيف.

- دراسة محمود أحمد زاقوب (2014)، بعنوان اتجاهـات التركز الحضــري في ليبيا هدفت هذه الــدراسة إلى تحليل وقياس التركز الحضري في المدن الليبية من خلال استخدام مقاييس عدة من بينها مقاييس الهيمنة الحضرية وقاعدة الرتبة والحجم وقياس الكثافة الحضرية، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مؤشر هيمنة العاصمة طرابلس عما كانت عليه ويدل ذلك على محاولة توزيع السكان والخدمات على مدن أخرى غير العاصمة، كما أكدت الدراسة على انطباق قاعدة الرتبة والحجم على المراكز, كما أكدت الدراسة على عدم ثبات حجوم ورتب المراكز الحضرية في ليبيا [1].
- دراسة القحطاني(1993)، بعنوان التحليل المكاني لمراكز الخدمات في إقليم ألبها في المملكة العربية السعودية، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل النموذج المكاني لتوزيع مراكز الخدمات في ألبها مستخدماً معيار الجار الأقرب حيث وجد الباحث أن قيمة صلة الجوار ترتفع مع التسلسل الهرمي للمراكز كما وجد أن توزيع هذه المراكز منظم على المستوى العام وخلصت الدراسة إلى أن التسلسل الهرمي في هذه المنطقة لا يمكن شرحه بواسطة نظرية المكان المركزي وذلك لأن السكان غير موزعين بطريقة متساوية من ناحية وشبكة الطرق بها غير منظمة من ناحية أخرى [2].
- دراسة الفاروق والجابري(2009)، بعنوان تحليل صلة الجوار وتطبيقها على المستوطنات البشرية بمكة المكرمة وأظهرت النتائج بأن النتائج النهائية لأي دراسة تتعلق بصلة الجوار قد تخلص إلى نتائج خاطئة إذا لم يؤخذ عدد نقاط التوزيع في الاعتبار عند تفسير القيمة النهائية لهذا المؤشر[3].
- دراسة كندة وزان (2016)، بعنوان الخصائص الجغــرافية للنظام الحضري في محافظة اللاذقية توصلت هذه الدراسة إلى عــدة نتائج أهمها أن النمط السائد لتوزيع المــدن بمحافظة اللاذقية هو نمط متجمع من خـلال تطبيق قرينة الجـار الأقرب، كما أن هناك عدم تساوى في توزيع أعداد سكان الحضر على المدن بالمحافظة وخلو المنطقة الشرقية من أي تركز حضري وهيمنة اللاذقية وعدم انطباق قاعدة الحجم[4].
- دراسة رانيا جعفر قطيشات، كايد أبو صفحة(2014)، هدفت الدراسة إلى تحليل أنماط التوزيع المكاني للمدن الأردنية وقد توصلت الدراسة إلى أن توزيع المدن الأردنية هو توزيع مركز في مناطق محدودة، وخاصة في إقليم الشمال والوسط، كما أن أحجام المدن وتوزيعها وتباعدها يتأثر بشكل كبير بالعوامل الطبيعية كالمناخ الصحراوي وفقر التربة والجفاف[5].
- وكذلك دراسة ثائر عياصرة (2014)، بعنوان الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن والكشف عن التغيرات التي حدثت في النظام الحضري من خلال تطبيق عدة مقاييس للتركز والتشتت المكاني

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة عدم انطباق قاعدة الرتبة والحجم على النظام الحضري بالأردن كما أن نمط توزيع المراكز الحضرية هو نمط عشوائي غير منتظم وتوزيع سكان الحضر على المراكز الحضرية غير متكافئ من خلال تطبيق منحنى لورنز ومعامل جيني لقياس مؤشر التفاوت[6].

تحديد منطقة الدراسة:

تحتل ليبيا الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي وتمتد فوق مساحة تقدر بحوالي (1.676كم²) وتمتد من شواطئ البحر المتوسط شمالاً إلى حدود كلاً من النيجر وتشاد في الجنوب أما من ناحية الشرق فيمتد خط الحدود مع الحدود الغربية لدولة مصر والحدود الشمالية الغربية للسودان ومن الغرب تمتد مع تونس والجزائر، أما فلكياً فهي تنحصر بين دائرتي عرض (33¯ 45= 18°) شمالاً ويحدها غرباً خط طول(9°) وشرقاً خط طول(25°) شرقاً" [7].

شكل(1) موقع منطقة الدراسة

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج Google earth Arc Gis Map

واعتمدت ليبيا في سياستها التخطيطية على نظام التخطيط على التوالي أي التخطيط من الكل إلى الجزء وقسمت الدولة الى اربعة اقاليم تخطيطية رئيسية وهي (اقليم بنغازي – اقليم الخليج – اقليم طرابلس – اقليم فزان) وتنقسم هذه الاقاليم الرئيسية الى اقاليم فرعية، وتنقسم منطقة الدراسة فرعياً الى (اقليم سرت الفرعي – اقليم الواحات الفرعي – اقليم الكفرة الفرعي – اقليم الجفرة الفرعي)، كما تنقسم هذه الاقاليم الفرعية الي

مخططات حضرية وتنقسم المخططات الحضرية إلى سبعة أنواع حسب الوظيفة وعدد السكان وهي: (مدن كبرى – مدن رئيسية – مدن – قرى – مجاورات– مراكز عمرانية وخدمية – تجمعات ريفية)، وتبلغ مساحة اقليم الخليج التخطيطي 767 الف كم 2 ما نسبته 41% من مساحة الدولة [8].

اولا: الوضع السكاني في اقليم الخليج:

يرتبط العمران بالسكان ارتباطاً وثيقا، لان التغيرات التي تحدث في المخططات العمرانية هي نتيجة التغيرات السكانية التي حدثت في المنطقة ، وعليه فأن الاهتمام بالدراسات السكانية له اهمية كبرى في التخطيط والتنمية المكانية في أي دولة، فالدراسات الخاصة بتوزيع السكان جذبت المهتمين بدراسة جغــرافية السكان حتى قبل ان تصبح جغرافية السكان علما مستقلاً، و مصطلح توزيع السكــان يشير الى طريقة انتشار البشر فوق حيز جغرافي معين فقد يتبعثر السكــان فوق هذا المكان او يتجمعون في بؤر محددة [9]، ولكن يتضح ان في ليبيا لم يعطى اهتمام لمثل هذه الدراسات مما سبب في عجز سكني و انتشرت ظاهر النمو العشوائي في المناطق العمرانية .

1- تطور حجم ونمو السكان في اقليم الخليج:

مصطلح نمو السكــان يطلق على التغيرات التي تشهدها الكتلة السكانية سوأ بالموجب او السالب، ويعد النمو السكاني نتاجا لمتغيرات ثلاثة وهي" المواليد والوفيات والهجرة" .... ونمو سكان أية منطقة دليلا على نموها الاقتصادي ونهضتها الاجتماعية وسماتها الحضرية[10].

ويتضح من بيانات جدول (1) ان السكان في اقليم الخليج تطور بشكل كبير حتي وصلوا الى 523589 نسمة سنة 2018 وبمعدل نمو سكــاني 2.57%، وهذه الزيادة في السكــان يمكن ارجــاعها الى انتعاش في المستوى الاقتصــادي و المعيشي، حيث ارتفعت المرتبات الى الضعف بعد سنة 2011، كما ان الدولة سنت بعض القوانين التي ساهمت في هذا التطور مثل اقرار علاوة الابناء واقرار منحة ارباب الاسر التي تصرف لكل فرد من الاسرة الليبية بالدولار الامريكي سنوياً، هذه الاجراءات ساهمت في تطور حجم السكان في الاقليم، وتعد بلدية سرت وبلدية الواحــات على التوالي الاكثر نموا حيث وصل عدد سكانهما الى 212691 نسمة و 199831 نسمة وبمعدلات نمو سكاني (2.15%-3.53%) على التوالي، وهذا إن هاتان البلديتان توجد بهما اكبر مدينتان بالإقليم هما مدينتي اجدابيا وسرت ، فالأولى هي عاصمة منطقة الهلال النفطي ويتركز بجوارها الموانئ و الحقول النفطية التي يتواجد بهما شركتان من اهم الشركات النفطية الليبية وهي شركة الزويتينة لإنتاج النفط و شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بالبريقة، اما مدينة سرت فهي استفادت من فترة التسعينات عندما جعلها النظــام السابق المركز الاداري الاول للدولة ونقل اليها كافة الوزارات، مما ساعد على

توفر فرص عمل كثيرة بها، كما انها استفادت من تنمية المشاريع الزراعية التي اقامها النظام في الوديان المحيطة بها كوادي جارف و وادي الحنيوة ووادي الغربيات ووادي الزيد، وكذلك إن المدينتين يوجد بهما اهم خزانين في منظومة النهر الصناعي وهما خزان اجدابيا الرئيسي و خزان القرضابية بسرت .

جدول (1) تطور اعداد سكان بلديات ومعدلات نموهم[*]اقليم الخليج للفترة (2006-2018[**])

السنوات / البلديات	2006	2018	معدل النمو
بلدية الواحات	164718	212691	2.15
بلدية سرت	131786	199831	3.53
بلدية الجفرة	46899	58026	1.79
بلدية الكفرة	42761	53041	1.81
اجمالي الاقليم	386164	523589	2.57

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: -التعداد العام للسكان 2006.

اما بلدية الجفرة و بلدية الكفرة فان تطور حجم السكان لم يكن بهما كالبلديتين السابقتين، فالمناخ يعد من العوامل الطبيعية المهمة في توزيع السكان، فالطبيعية الصحـــراوية لهما كانت حاجـــزا امام تطور حجم السكان، وسجلتا معـــدلات نمـــو منخفضة، حيث سجلت بلدية الجفرة معدل نمو بلغ 1.79% وبلدية الكفرة بلغ معدلها 1.81% بالإضافة الى عامل المناخ فإن الموقع له اهمية كبرى في عمليات التخطيط الاقليمي، وبلدية الكفرة موقعها بالنسبة للدولة الليبية هو موقع هامشي متطرف وحدودي فهي المدخل الجنوبي الشرقي للدولة الليبية وتحدها كلا من السودان وتشاد ومصر، وهذا الموقع الهامشي في كثير من الاحيان يكون عائقاً اما

---

[*]المعدلة الاسية لاستخراج معدل النمو السكاني

$$ر = \frac{100 \text{ لو } (ت2 \backslash ت1)}{ن \times هـ}$$

حيث ان: ر = معدل النمو، لو = لوغاريتم، ت1 = التعداد السابق، ت2= التعداد اللاحق، ن= السنوات الفاصلة بين التعدادات، هـ = مقدار ثابت 0.4343 مزيدا انظر

[**]نظراً لعدم توفر البيانات في السنوات الاخيرة نتيجة للظروف التي تمر الدولة الليبية فانه تم تقدير عدد السكان لسنة 2018 وبالاعتماد على تعداد 2006 كسنة اساس بافتراضثباتمعدلالنموباستخداماالمعادلةالتالية

$$P_n = po * (1 + r/100)^n$$

حيثأن: Pn = عددالسكان المستقبلي،po = عددسكانسنةالأساس

r = معدلالنموالسنوي،n = فرقالسنواتبينالفترتين،للمزيدأنظرإلى:

محمدعبدالصاحبالمظفر،التخطيطالإقليمي،دارالشموعللثقافة،ط1 ، 2002م،ص188.

التنمية في المنطقة مما يجعل السكان يشدون الرحال الى المناطق الشمالية من الاقليم حيث توفر فرص العمل والمناخ المعتدل.

2-نسبة التغيّر السكاني والسنوات اللازمة لتضاعف حجم السكان:

ان معدل النمو السكاني يتباين زمنيا ومكانيا، كما ان التفاوت الجغرافي يتضح على المستويات المكانية كافة سواء اكان على مستوى القارات، ام على مستوى الدول، بل على مستوى مقاطعات الدولة ومحافظاتها[11]، ومن جدول (2) يتبين ان اختلاف معدلات النمو السكاني جعل نسبة الزيادة السكانية بين البلديات ونسبة التغير السكاني تتفاوت بينها، وتعد بلدية سرت هي الاعلى زيادة سكانية بين البلديات،حيث بلغت الزيادة في اثنى عشر سنة 68045 نسمة بمعدل 5670 في السنة الواحدة وبنسبة تغير بلغت 51.6%،وكذلك تعد بلدية سرت اقل البلديات في السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان وهذ بافتراض ثبات معدل النمو السكاني فإن سكانها سيتضاعف في 19 سنة أي سنة 2037 ليصل سكانها الى قرابة 400 الف نسمة، اما بلدية الجفـرة فهي اقل البلديات في عــدد السنوات اللازمة ليتضاعف عدد سكــانها وذلك بعــد 39 سنة وبنسبة تغير بلغت 23.7%، بينما نجد اقل البلديات في حجم الزيادة هي بلدية الكفرة وبلغت 10280 نسمة في اثنى عشر سنة بمعدل 856 نسمة في السنة الواحدة وبنسبة تغير 24% ، وهذا التفاوت في حجم الزيادة السكانية ونسب التغير السكاني و السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان بين البلديات هو باختلاف معدلات النمو السكاني وبمجموعة العوامل سالفة الذكر .

جدول (2) الزيادة في حجم سكان بلديات اقليم الخليج ونسب تغيرها[*]للفترة (2006-2018)

البلديات	عدد السكان		الزيادة السكانية		السنوات اللازمة[**] لتضاعف حجم السكان
	2006	2018	حجمها	نسبتها	
بلدية الواحات	164718	212691	47973	29.1	32.5
بلدية سرت	131786	199831	68045	51.6	19.8
بلدية الجفرة	46899	58026	11127	23.7	39.1

*يتم حساب نسبة التغير من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{عدد السكان التعداد الثاني} - \text{عدد السكان التعداد الاول}}{\text{عدد السكان التعداد الاول}} \times 100$$

**تم حساب عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان باستخدام المعادلة التالية : $\frac{70}{ر}$

حيث أن 70 عدد ثابت، ر = معدل النمو السكاني

مصدر المعادلة: فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المكتبة الجامعية،الإسكندرية،2003، ص 128

بلدية الكفرة	42761	53041	10280	24	38.6
اجمالي اقليم الخليج	386164	523589	137425	35.5	27.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: –التعداد العام للسكان 2006.

اما حجم الزيادة السكانية على مستوى الاقليم في أثني عشر سنة بلغت 137425 نسمة وبمعدل 11452 نسمة في السنة الواحدة وبنسبة تغير سكاني بلغت 35.5%، وكما ذكر سابقا وبافتراض ثبات معدل النمو السكاني فإن الاقليم سيتضاعف سكانه الى أكثر من مليون نسمة في سنة 2045، وعليه فانه على الدولة الاهتمام بهذا الاقليم تنمويا وعمرانيا فهو اقليم الثروات الطبيعية والصناعة النفطية الليبية.

ثانيا: التحليل الكمي والكارتوغرافي لنمط توزيع مدن الاقليم:

تُعرف المدينة حسب المعيار الإحصائي في ليبيا بأنها كل تجمع عمراني يبلغ مجموع سكانه (5000) نسمه فأكثر، او أن يكون لها مخطط عمراني معتمد فهي حضراً[12]، ولدراسة نمط توزيع المدن سيتم الاعتماد على توزيع معظم المدن الرئيسية التي يفوق حجمها السكاني المعيار المعتمد حسب بلديات اقليم الخليج المتمثلة في بلدية سرت وبلدية الواحات وبلدية الجفرة وبلدية الكفرة وذلك لغرض قياسها إحصائياً من خلال تطبيق المقاييس التالية: –

أولاً: مقاييس التركز والتشتت والانتشار المكاني وتشمل:

1–المتوسط المكاني: Mean Center

وهو من المقاييس التي تشير إلى موقع الظاهرة المركزي بين مجموعة من الظواهر الجغرافية المراد قياسها، ويمثل الموقع أو النقطة التي تتوسط المواقع الجغرافية لمفردات الظاهرة قيد الدراسة، ويعتمد على تحديد قيم المسافة التجمعية أو مركز ثقل التوزيع المكاني[13]، وعند تطبيق المقياس على منطقة الدراسة باستخدام برنامج Arc Gls 10.4 tool box تم إيجاد المركز المتوسط لمواقع المدن في اقليم الخليج كما هو مبين بالشكل(2)، حيث تمثل النقطة الخضراء المركز الجغرافي المتوسط لجميع النقاط التي تمثل مواقع المدن وهي تقع على مسافة أفقية بالقرب من مدينة زلة جنوب مدينة رأس الأنوف الواقعة على الشريط الساحلي التي تشكل مركز الثقل أي عند نقطة تقاطع المتوسط الحسابي للإحداثي الأفقي (18.67X) والمتوسط الحسابي للإحداثي الرأسي Y (29.50).

شكل(2) المتوسط المكاني والمسافة المعيارية واتجاه توزيع المدن في اقليم الخليج

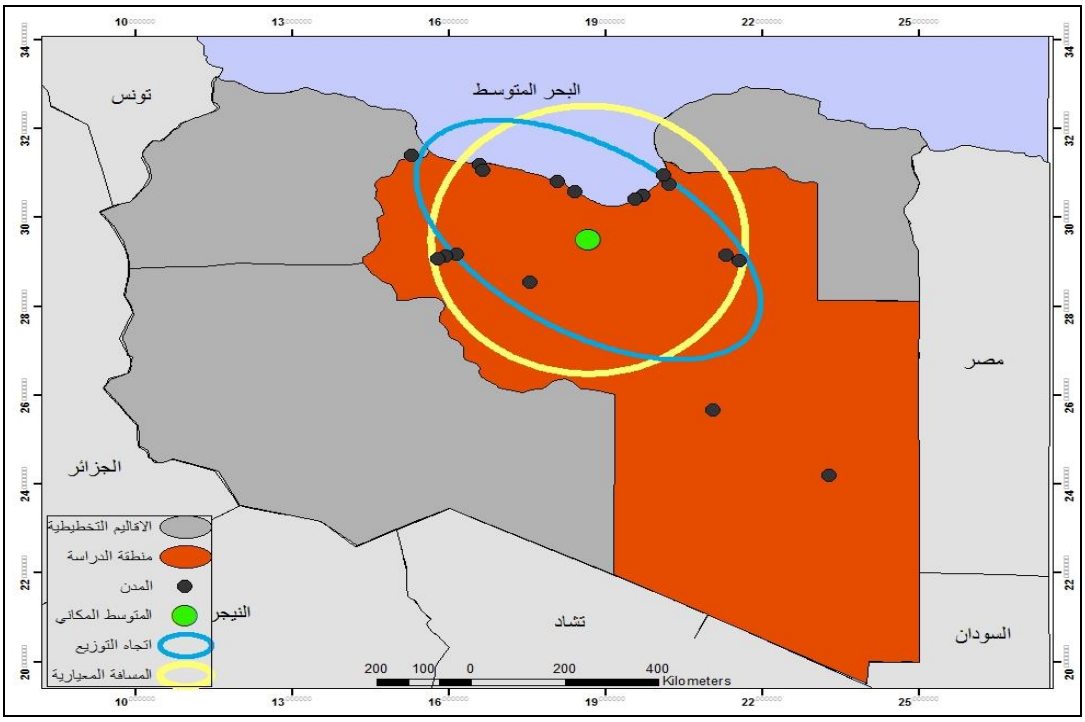

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج Google earth Arc GIs Map

المسافةالمعيارية: Standard Distance

وهي مؤشر لقياس مدى تباعد أوتركز مفردات الظاهرة مكانياً،ويمكن من خلالها معرفة مدى تركز أو انتشار البعد المكاني للظاهرة ،ويكون مركز هذه الدائرة هوموقع إحداثيات المركز المتوسط فكل ماكبر تقيمة المسافة المعيارية أوكبر حجم الدائرة المعيارية كل مادل ذلك على زيادة الانتشاروالتشتت المكاني لتوزيع الظاهرة والعكس[14]، ونلاحظ من خلال الشكل (2) باستخدامبرنامجArc GIs 10.4 tool boxبأن الدائرة ذات اللون الأصفر تمثل المسافة المعيارية التي تمثل انحرافاً معيارياً واحداً عن الموقع المتوسط لكل المدن ويبلغ نصف قطرها(3.014كم²) عن المركز المتوسط، كمابلغت المساحة المعيارية للدائرة نحو(28.54كم²) والتوزيع المعتد للهذه الدائرة يحتوى على (68.26%) من مجموع نقاط الظاهرة غير أن الواقع أشارإلى أن دائرة المسافةالمعياريةلمنطقةالدراسة قداحتوت على (13 نقطة) منأصل(17نقطة) بنسبة(76.5%) مما يشير إلى تركز أغلب مدن اقليم الخليج في الجزءالشمالي منا لشريط الساحلي وبالقرب منه.

2- **الاتجاهالتوزيعي: Directional Distribution**

يعبرالاتجاه التوزيعي عماإذاكان التوزيع المكاني للظاهرة له اتجاه محدد،لذلك من الممكن الحصول على شكل بيضاوي عبرعن خصائص التوزيع الاتجاهي حيث يكون مركز هذاالشكل البيضاوي منطبقاًعلى نقطة المركز

المتوسط ويقيس محوره الأكبرقيمةالاتجاه الذي تأخذه معظم مفردات الظاهرة[15]، يمكننا أن نلاحظ من خلال الشكل (2) باستخدام برنامج Arc GIs 10.4 tool box بأن الدائرة ذات اللون الأزرق تمثل اتجاه توزيع المدن في اقليم الخليج باتجاه الجهة الشمالية الغربية ويمتد قليلاً إلى المنطقة الشرقية ليأخذ اتجاه (جنوب شرق – شمال غرب)، أي أنه يأخذ اتجاه ميل موضع المركز المتوسط لتوزيع المدن عن موضع الظاهرة المركزية ويبلغ طول الشكل (18.54كم²) وبمساحة بلغت(23.73كم²) وبمحور دوران بلغ (124.45كم²) إذ يكون التوزيع باتجاه المناطق ذات الجذب السكاني على الشريط الساحلي من ليبيا.

2- قياس نمط التوزيع باستخدام قرينة صلة الجوار: Nearest Neighbor Analysis

يُعد مقياس صلة الجوار من أفضل المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة أنماط التوزيع في مثل هذا النوع من الدراسات، حيث تعتمد هذه الطريقة على قياس المسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها ولذلك عرفت بطـــريقة الجار الأقرب، وذلك بهدف الوصول إلى دليل يحدد نمط التوزيع والفكرة الأساسية لتحليل الجار الأقرب هي المقارنة بين المتوسط الحسابي الفعلي لمسافة الجار الأقرب بالمتوسط الحسابي النظري لمسافة الجار الأقرب لعدد كبير من النقاط في نمط توزيعي[16].

جدول(3) قيمة معامل صلة الجوار وقيمة (Z) لنمط توزيع مدن الاقليم وليبيا 2020.

الإقليم	مساحة المنطقة	عدد المدن	قيمة القرينة	القيمة المحسوبة (Z)	مستوى المعنوية (b)	متوسط المسافة الفعلية	متوسط المسافة المتوقعة	القيمة المجدولة (Z)
الخليج	767571	17	0.8	1.43	0.150276	66727.005	81611.05	1.44
ليبيا	1.676.198	118	0.5	0.321 -	0.0000	22784.83	55207.53	3.09

المصدر: عمل الباحثان اعتمادا على التقرير الإحصائي لنمط توزيع المدن شكل (3) وجدول المنحنى الطبيعي المعياري

ولإيجاد صلة الجوار تم الاستعانة باستخدام برنامج Arc GIs 10.4 tool box للوصول إلى نمط التوزيع السائد على مستوى بلديات اقليم الخليج، وقد تم إدخال البيانات النقطية للمدن واعتماد المسافة الكلية وقد قام البرنامج بالتوصل إلى نتائج نمط التوزيع السائد للمدن كما هو موضح بالشكل(3) والجدول(3).

حيث تبين أن قيمة (Z) المحسوبة قد بلغت(1.43) وقيمة(b) مستوى المعنوية بلغت (0.150276) وقيمة صلة الجوار بلغت (0.8) وهى بذلك تقع ضمن منطقة قبول الفرضية القائلة بأن نمط التوزيع المكاني للمدن على مستوى اقليم الخليج هو نمط متقارب يتجه إلى النمط العشوائي "وللتأكد من أن الفروق معنوية وأن نمط التوزيع ذو دلالة إحصائية تم اللجوء إلى اختبار (Z) أو ما يسمى بالدرجة المعيارية من الجداول

الإحصائية تحت مستوى ثقة (95%) وبدرجة حرية (2) "n–1)، وعند تطبيق هذا الاختبار على مستوى اقليم الخليـــج تبين أن قيمة (Z)المحتسبة أصغـر من قيمـــة(Z) المجـــدولة وبذلك تقبل الفـــرضية الصفرية، بمعنى أن الفروق غير معنوية وأن التوزيع بين النقاط عشوائي، لذا فأن هذا المؤشر ينطبق مع مؤشر نمط توزيع المدن على مستوى الدولة من خلال سيادة نمط التوزيع العشوائي لكافة المدن الليبية وتركزها على الشريط الساحلي بسبب التصحر والجفاف الذي يغطي أغلب مساحة ليبيا وخاصة في الوسط والجنوب .

شكل(3) التقرير الإحصائي لنمط توزيع المدن في اقليم الخليج

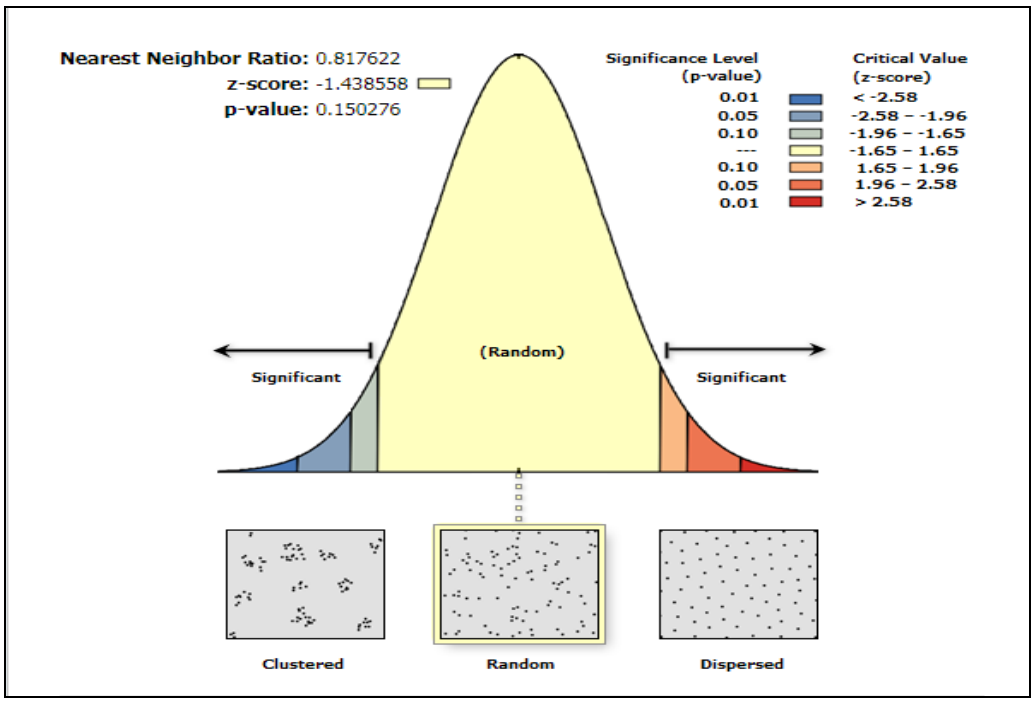

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج Arc Gls 10.4 tool box اعتمادا على شكل(2)

5–قياس نمط توزيع المدن في ليبيا باستخدام مربع كاي:

يستخدم مربع كاي في الأصل لاختبار مدى الأهمية الإحصائية للنتائج، غير أنه يمكن الانتفاع به لقياس مدى التركز والتبعثر في التوزيعات الجغرافية المختلفة، ويستعمل لقياس التطابق بين التوزيع الحقيقي لقيم الظاهرة المدروسة وتوزيعها المتوقع، وذلك من خلال الصيغة التالية[17]: ^{2}– = ^{2}[$\frac{\text{مج}(\text{أ}-\text{ب})^{2}}{\text{ب}}$][*].

[*] ^{2}**X = مربع** كاي مج = مجموع القيم
أ = التكرار الحقيقي أو الفعلي لقيم الظاهرة المدروسة ب = التكرار المتوقع أو النظري المتوقع لقيمة الظاهرة المدروسة

جدول (4) قياس التوزيع الحقيقي والنظري لمدن الإقليم وفقا لمربع كاي

رقم المربع	التوزيع الملاحظ (أ)	التوزيع المتوقع (ب)	أ – ب	(أ-ب)²	(أ – ب)² / ب
1	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
2	6	1.31	4.69	22.00	16.79
3	5	1.31	3.69	13.62	10.39
4	1	1.31	-0.31	0.10	0.07
5	3	1.31	1.69	2.86	2.18
6	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
7	1	1.31	-0.31	0.10	0.07
8	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
9	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
10	1	1.31	-0.31	0.10	0.07
11	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
12	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
13	0	1.31	-1.31	1.72	1.31
-	17	17	-	-	38.76
قيمة مربع كاي المجدولة				21.026	

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الشكل(4) واختبار z من الجداول الإحصائية

ويمكن أن نلاحظ من خلال معطيات الجدول (4) بعد أن تم تغطية المنطقة المدروسة بشبكة من المربعات المتساوية بلغت حوالي(13مربعاً) على مستوى منطقة إقليم الخليج بالكامل الشكل(4) ومن خلال احتساب قيمة مربع كاي لتوزيع المدن على مستوى الإقليم، تبين بأن درجة الحرية على مستوى الدولة قد بلغ (12) وبمستوى معنوية (0.05)، فظهرت قيمة مربع كاي المجدولة (21.026) في حين كانت قيمة كاي المحسوبة (38.76)، وبالتالي فأن قيمة كاي المحسوبة أكبر من قيمة كاي المجدولة مما يؤكد وجود اختلافاً مهماً وجوهرياً بين التوزيع الحقيقي والتوزيع النظري العشوائي لمراكز الاستيطان في الاقليم وأن قيمة مربع كاي المرتفعة والبعيدة عن الصفر دليل أضافي يؤكد الاختلاف الجوهري بينهما، وهو ما يؤكد صحة القياس السابق الذي دلل على وجود تركز شديد للمدن في أماكن محددة، لذا فأن هذا المؤشر يعطي تصوراً منطقياً للتوزيع السائد للمدن .

شكل(4) نمط التوزيع المكاني لمدن الإقليم باستخدام مربع كاي لعام 2020

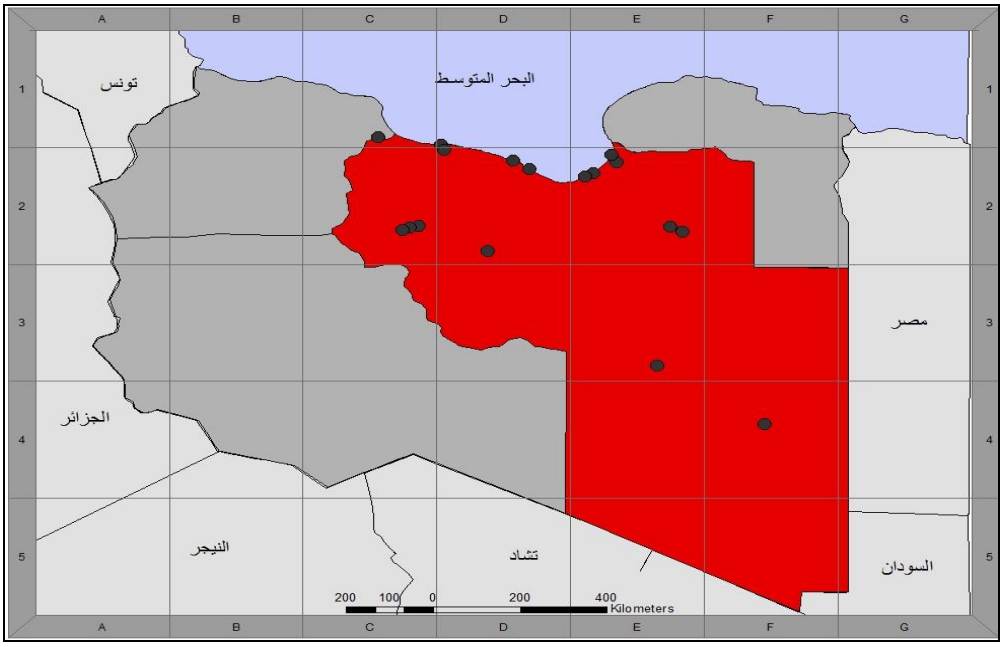

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج Google earth Arc Gis Map

ثانياً: مقاييس التفاوت المكاني وتشمل:

1-منحنى لورنز Lorenz Curve

استخدم لورنز هذا النموذج للتعرف على مدى توزيع الظواهر المختلفة من حيث العدالة والمساواة وتقاس عدالة التوزيع الفعلي بقرب أو بعد المنحنى الذى يمثل توزيع الظاهرة عن خط التوزيع المثالي[18] ويمكننا أن يلاحظ من الشكل (5) والجدول (3) بأن منحنى لورنز يشير عند مقارنته بخط التوزيع المتساوي بأن هناك توزيع غير متكافئ للمدن حسب المساحة، ويُظهر شكل التوزيع حالة من عدم المثالية فنسبة (29.4%) من المدن تتركز في (11.3%) من المساحة وخاصة في المناطق الجنوبية بينما يشير المنحنى بأن (88.2%) من المدن تتركز في (43.5%) من المساحة وخاصة على الشريط الساحلي مما يدلل على أن هناك عدم توازن في توزيع المدن فهي تتركز في أماكن دون غيرها.

شكل(5) العلاقة بين عدد مدن بالاقليم والمساحة حسب منحنى لورنز لعام2020

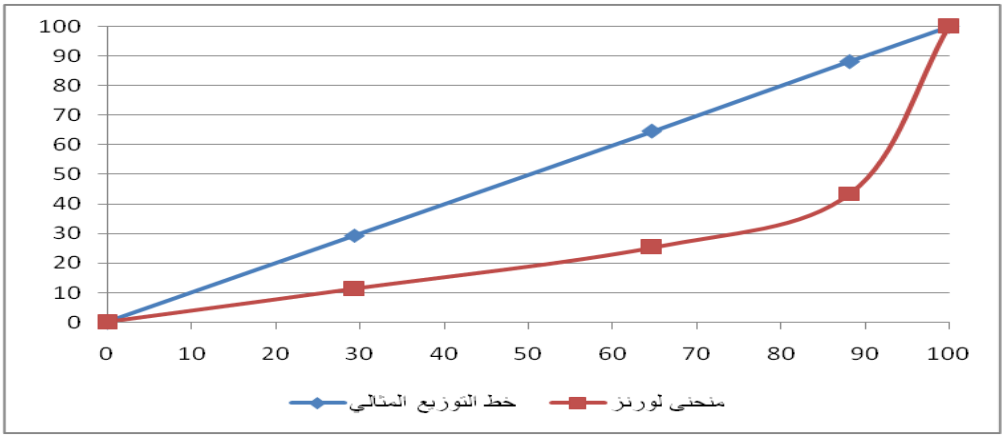

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول(3)

2-معامل جيني Gini Coefficient

يستخدم هذا المؤشر لقياس التفاوت المكاني، ويُحسب عن طريق قسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي على المساحة الكلية تحت خط التساوي التام وتقع قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد الصحيح، وعليه فكلما اقتربت قيمة معامل جيني من الصفر دل ذلك على توزيع أكثر عدالة وبالعكس كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح فإن ذلك يُشير إلى تفاوت أكبر في التوزيع[19]، ويُحسب معامل جيني بالصيغة الرياضية التالية: $G=1-\sum(Yi+Y(i-1))Ni$ [20].

جدول(5) حساب منحنى لورنز ومعامل جيني لبلدياتاقليم الخليج 2020

الشعبية	المساحة (كم²)	مدن	مساحة (%)	مدن (%)	معامل التفاضل	صاعد مساحة	صاعد مدن	Xi*Yi+1	Xi+1*Yi
سرت	86399	5	11.26	29.41	0.38	11.26	29.41	728.63	746.72
الواحات	108523	6	14.14	35.29	0.40	25.39	64.71	2240.41	2815.53
الجفرة	139038	4	18.11	23.53	0.77	43.51	88.24	4351	8824
الكفرة	433611	2	56.49	11.76	4.80	100.00	100.00	7320.04	12386.25
المجموع	767571	17	100.00	100.00	-	-	-	0.73	1.24
قيمة معامل جيني									0.51

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي , 2010م، ص4.

وللتعرف على طبيعة توزيع المدن الليبية بحسب المساحة تم تطبيق معامل جيني كما هو موضح بالجدول رقم(5) الذى يبين بأن قيمة معامل جيني قد بلغت نحو(0.51) ويدل هذا المؤشر على أن هناك تفاوت واضح في توزيع المدن على كامل مساحة إقليم الخليج، ويُعزى السبب في هذا التفاوت إلى العوامل الطبيعية المتمثلة

في سيادة المُناخ الصحراوي في الأجزاء الوسطى والجنوبية التي تمثل نسبة كبيرة من مساحة المنطقة، الأمر الذي دفع بتركز أغلب مدن الاقليم على الساحل الشمالي بالإضافة إلى الهجرات القصرية التي شهدتها بعض المدن في هذا الإقليم وخاصة الواقعة في الجزء الجنوبي من نتيجة تردي مستوى الخدمات وتدهور الأوضاع الأمنية وانتقالهم إلى المراكز الرئيسية الساحلية ، وهو مؤشر خطير جداً ينذر بظهور منطقة فراغ سكاني كبير في أغلب مساحة الإقليم وعليه لابد ان تتدخل الدولة وتعمل على إعادة توزيع المدن وجذب السكان للمناطق المخلخلة .

أولاً: النتائج:

1-ان حجم السكان تطور من 386164 نسمةسنة 2006 الى523589 نسمة سنة 2018 وان معدل النمو السكاني بلغ الى 2.5% للفترة 2006-2018، وسجلت بلدية سرت اعل بمعدل نموسكاني وبلغ 3.5%.

2-بلغت الزيادة السكانية 137425 نسمةما بين 2006-2018 وبنسبة 35.5% ولنعدد سكان الاقليم سيتضاعف بعد 27 سنة.

3-تبين من خـــلالت طبيق قياس

المتوسط المكاني والمسافة المعيارية واتجاه توزيع المدن على مستوي ليبيا بأن مركز ثقل توزيع المدن هو مدينة رأسالأنوف وتقع في نطاقه المعياري (76.5%) من مجموع المدن وينحصر اتجاه توزيعها بشكل أكبرفي الجهة الشمالية الغربية من ليبيا ويأخذ اتجاه جنوب شرق شمال غرب.

4-أظهرت نتائج الدراسة بأن نمط التوزيع السائد لمدن الإقليم من خلال استخدام صلة الجوار قد بلغ نحو(0.8) وهونمط متقارب يتجه إلى النمط العشوائي.

5-بتطبيق قياس مربع كان لقياس حجم تفاوت المدن وفق ًلمساحتها تبين وجود اختلاف جوهري بين التوزيعين الحقيقي والنظري للمدن في كامل مساحةالإقليم وهومؤشرعلى تركزالمدن في أماكن محددة على الشريط الساحلي أوبالقرب منه.

6-أظهرت النتائج من خلال تطبيق منحنى لورنز لقياس عدالة توزيع المدن على مستوى الإقليم بأن هناك توزيع غيرمتكافئ للمدن الليبية بحسب مساحتهاوقدأظهر التوزيع حالة منعدم المثالية فنسبة (88.2%) منالمدنتتركزفي (43.5%) من المساحة وأغلبهاعلىالشريطالساحليأوبالقربمنه.

7-تبين من خلال تطبيق قياس معامل جيني لقياس التفاوت بأن هذاالمؤشر قد بلغ(0.51) وهو مؤشر يدل على أنه ن اكتفاوتواضح في توزيع المدن على كامل مساحةالإقليم، وقد كان للعوامل الطبيعية دورواضح في خلق هذاالتفاوت الأمر الذي أدى إلى تركز أغلب المدن على الساحل الشمالي.

ثانياً: التوصيات:

يعد هذاالاقليم من الأقاليم المهمة للدولة الليبية فهو عصب اقتصادها وبالتالي لابد من الاهتمام بالمراكز الحضرية بهو على الدولة إعادة توزيع سكانها وزيادةالكثافة السكانية في الإقليم وذلك من خلال: –

1–ضرورة العمل على زيادة حجم المشروعات التنموية وتحسين البينية التحتية في مراكز البلديات والمدن المحيطةبها.

2–العمل على إعادة تخطيط المدن لإعادة توازن توزيعها وأحجامها نتيجةالاختلال التوازني.

3–الاهتمام بالتنمية الريفية والعمـــل على إيجادأقطاب نمو لمراكز صغيرة جديدة في مناطق تمتلك إمكانيات اقتصادية لاسيمافي المناطق الوسط والجنوبية لغرض إيجاد تنمية إقليمية متوازنة في جميع مناطق الإقليم.

4–العمل على تكثيف البحوث والدراسات للمناطق النائية ودعمها للكشف عن موارده االاقتصادية الغير مستغلة والاستفادة منهاو جعلهامراكزجذب سكاني.

الهوامش:

1. محمود أحمد زاقوب، اتجاهات التركز الحضري في ليبيا، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، مجلد 13، ع2 , 2014م.
2. محمد القحطاني، التحليل المكاني للخدمات في منطقة الباحة، السعودية العربية مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ع1, 1993م، ص 265.
3. الفاروق والجابري، تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمكة المكرمة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مجلد 1، عدد 1، 2009م.
4. كندة وزان، الخصائص الجغرافية للنظام الحضري في محافظة اللاذقية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 38، العدد 2 , 2016م.
5. رانيا جعفر قطيشات، كايد أبو صفحة، تحليل أنماط التوزيع المكاني للمدن الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد41، ع2 , 2014م.
6. مصلحة التخطيط العمراني،www.upa.org.ly، 20–6–2020.
7. ثائر عياصرة، الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد41، ع 2 , 2014م.
8. محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2 , 1990م، ص 9.

9. محمد ابراهيم الهمالي، توزيع وكثافة السكان في محافظة الخليج للفترة (1973–2006)، مجلة ابحاث، كلية الآداب جامعة سرت، العدد السابع، 2015، ص 179.

10. محمد هاشم الخفيفي، سكان شعبية الخليج دراسة جغرافية (1954–2006)، رسالة دكتوراه " غير منشورة "، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2013، ص 2.

11. محمد مرسال علي، اقليم بنغازي دراسة في جغرافية السكان،" رسالة دكتوراه غير منشورة " معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة، 2007، ص56

12. سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، منشورات مكتب العمارة، بنغازي , 1994م، ص 24.

13. جمعة محمد داود، أسس التحليل المكاني في أطار نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، ط1 , 2012م، ص 41.

14. المرجع نفسه، ص 44.

15. المرجع نفسه، ص 46.

16. ناصر عبد الله الصالح، محمد محمود السرياني، الجغرافيا الكمية والإحصائية، ط2، منشورات مطبعة دار الفنون، جده، السعودية، 1979 م، ص 150.

17. أنظر إلى ناصر عبد الله الصالح، محمد السرياني، الجغرافية الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، مطبعة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1 , 2000م، ص 219.

18. عوض يوسف الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1 , 1989م، ص 140.

19. محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافة للنشر، الزاوية، ليبيا، ط1 , 2002، ص 76.

20. KemalDervis&other“GeneralEquilibriummodelsForDevelopmentPolicy ” worldBank ,Research Pblication , Washington, DC , 1982 , P,42.7

دور السياسات العمرانية في توجيه النمو الحضري بمدينة سطيف في الجزائر

The role of urban policies in directing urban growth in Setif

عبد الحليم مهورباشة

أستاذ محاضر، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف2.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض المراحل التاريخية التي مرت بها السياسات العمرانية بمدينة سطيف في الجزائر، وتُبين الأدوات العمرانية التي وظفت في كل مرحلة تاريخية للتحكم في النمو الحضري وتوجيهه، فتناولنا في المرحلة الأولى السياسات العمرانية من خلال تسيير التركة العمرانية الكولونيالية، وأبرزنا في المرحلة الثانية التوجيه الاشتراكي للسياسات العمرانية، وكيف استفادت مدينة سطيف من مشروع التوطين الصناعي، وطبيعة الأدوات العمرانية التي وظفت في هذه المرحلة ممثلة في: PUP،PUD، ZHUN، ووضحنا في المرحلة الثالثة كيف تم تحرير السياسة العقارية، وميلاد التعاونيات العقارية، وكيف أوكلت مهمة التعمير للفاعلين الخواص في مجال السكن الحضري، وأشرنا في المرحلة الرابعة إلى التوجيه البيرالي للسياسات العمرانية في الجزائر، حيث عرفت مدينة سطيف إدخال أدوات جديد في مجال السياسيات العمرانية ممثلة في PDAU وPOS، وفي المرحلة الخامسة الأخيرة، وهي المرحلة التي عرفت تعميق الخيار التنموي الليبرالي، بينا كيف تحولت سطيف إلى ورشة عمرانية مفتوحة، حيث تم انجاز الآلاف من الوحدات السكنية، والعديد من المرافق والتجهيزات العمومية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمرانية، المخططات العمرانية، النمو الحضري، مدينة سطيف.

Abstract :

This study aims to present the historical stages that the urban policies went through in the city of Setif, and it shows the urban tools that were used in controlling and directing urban growth. In the first phase, we dealt with urban policies through the management of the colonial urban legacy. In the second phase, we highlighted the socialist orientation of urban policies, How did Setif benefit from the industrial settlement project .The nature of the urban tools employed at this stage are: PUP, PUD, ZHUN, In the third stage, we explained how the real estate policy was liberalized, the birth of real estate cooperatives, and how the task of reconstruction was entrusted to private

actors in the field of urban housing, In the fourth stage, we referred to the liberal directive for urban policies in Algeria, as the city of Setif introduced new tools in the field of urban policies represented by the PDAU and POS, And in the last fifth stage, which was the stage that deepened the liberal development option, We showed how Setif turned into an open urban workshop, where thousands of housing units, and many public facilities and equipment were completed.

Key words: urban policies, urban plans, Urban growth , City Sétif

مقدمة:

عرفت المدينة الجزائرية تحولات عمرانية كثيفة في العقود الزمنية للاستقلال الوطني، بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، حيث حدث نزوح ريفي تجاه المدن في سبعينات القرن الماضي، نظرا لتوطين المشاريع الصناعية في تلك المرحلة التاريخية بالمراكز الحضرية الكبرى، وارتفاع معدلات النمو الطبيعي لسكان المدن، وكذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية مطلع التسعينات من القرن الماضي، وفق هذا السياق التاريخي، شهدت مدينة سطيف تغيرات وتحولات حضرية جذرية، نظرا لظاهرة النمو الحضري السريع الذي عرفته، إذ سجلت المدينة معدلات نمو ديمغرافي عالية، حيث ارتفع عدد سكانها من 88000 نسمة سنة 1962م إلى 387400 نسمة في سنة 2008م[22]، كما عرفت المدينة هجرات ريفية متتالية، مما أدى إلى نمو عمراني كثيف للمدينة في الاتجاهات الأربعة.

واجه الفاعلون السياسيون والمخططون النمو العمراني لمدينة سطيف بحزمة من الإجراءات والتدابير العمرانية، تباينت من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ففي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تم الاعتماد على مخططات عمرانية مثل: مخطط التحديث العمراني، مخطط العمراني الموجه، بالإضافة إلى التحصيصات السكينة، والمناطق السكنية الحضرية الجديدة، وفي مطلع التسعينات مع التحول الذي عرفته الجزائر من النموذج التنموي الاشتراكي إلى النموذج التنموي الليبرالي، تم إدخال أدوات عمرانية جديدة تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، فأدت هذه التدابير والسياسات العمرانية إلى تشكيل مجالات عمرانية متمايزة، نجد أن لكل مجال عمراني خصوصيات اجتماعية واقتصادية وايكولوجية.

دفعت هذه التحولات العمرانية الباحثين المهتمين بالمدينة كموضوع للبحث العلمي إلى طرح العديد من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي ساهمت في عملية النمو الحضري للمدينة الجزائرية، وعن دور السياسات العمرانية في مواجهة هذا النمو الحضري، والأدوات التي وظفت في عملية التحكم في النمو العمراني للمدينة.

[22] انظر: الديوان الوطني للإحصاء، إحصاء السكان سنة 2008.

تكشف الشواهد الواقعية أن النمو العمراني لمدينة سطيف أدى إلى تزايد المشكلات الحضرية، حيث ظهرت على حوافها العديد من المناطق الحضرية المتدهورة ايكولوجيا، وعرفت انتشارا للعمران العشوائي، وتزايدا في ظاهرة السكن الهش في الأحياء القديمة، كما أصبحت المدينة تعاني من مشكلات تتعلق بالخدمات الحضرية، حيث تدل كل المؤشرات على عجز المؤسسات الخدماتية عن تلبية الحاجات الأساسية لساكنة المدينة، مما يدفعنا إلى طرح السؤال عن دور السياسات العمرانية في إنتاج مجالات عمرانية متوازنة ديمغرافيا ووظيفيا، وعن قدرتها على تلبية حاجات السكان الاجتماعية والخدماتية.

من هذا المنطلق، ستحاول هذه الورقة البحثية أن تجيب عن التساؤلات الآتية:

2- كيف واجهت السياسة العمرانية ظاهرة النمو الحضري الذي عرفته مدينة سطيف طيلة عقود الاستقلال الوطني؟

3- ما طبيعة الأدوات العمرانية التي تم توظيفها في عملية التحكم في النمو العمراني الذي عرفته مدينة سطيف؟

4- هل تمكنت السياسات العمرانية بمختلف أدواتها وتقنياتها من إنتاج مجالات عمرانية متوازنة وظيفيا بمدينة سطيف؟

-المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1970: مرحلة تسيير التركة العمرانية الكولنيالية:

عملت الدولة الوطنية على إعادة تنظيم المجال الحضري على مستوى المدن غداة الاستقلال، في حدود الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في تلك المرحلة التاريخية، إلا أن ما سجله معظم الباحثين في مجال السياسات العمرانية، أنه تم الاعتماد على الأدوات العمرانية الفرنسية، وفي مجال التشريعات القانونية، استمر العمل بالتشريعات العقارية الفرنسية، ماعدا التشريعات المتعلقة باسترداد الملكية العقارية من المعمرين، إذا أُدخلت تحت تصرف الدولة كل الأملاك والمؤسسات التي هجرها أصحابها أو امتنعوا عن القيام بواجباتهم إزاءها[23]، وكذلك تم إلغاء التعامل بالتشريعات التي كانت تمس بالسيادة الوطنية، فبعد الاستقلال، ينص الأمر رقم 62-157 المؤرخ 31 ديسمبر 1962 على تجديد التشريع المعمول به، حتى أمر آخر، مع تجديد التشريعات السابقة في الجوانب التي لا تتعارض مع سيادة البلاد.

شهدت مدينة سطيف في هذه المرحلة تحولات اجتماعية واقتصادية، ونموا حضريا، بلغت نسبته: 1.43%[24]، واجهته بسياسة عمرانية عرجاء، غير واضحة المعالم، وبأدوات عمرانية غير قادرة على التحكم في

[23] مرسوم رقم 63-88 المؤرخ في 18 مارس 1963 المتعلق بتنظيم الأموال الشاغرة . الجريدة الرسمية -يوم 22 مارس 1963 العدد 19 .

[24] Armature urbaine, Office National des Statistiques, Alger : O.N.S, 2011.consulter le : 06/09/2020.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/armature_urbaine_2008.pdf.

النمو العمراني، فاعتمدت الإدارة الحضرية على التركة العمرانية في توفير السكن الحضري، وذلك مع صدور قانون الممتلكات الشاغرة، الذي وضخ كيفية استفادة الأفراد منها على مستوى المراكز الحضرية، فقد عرفت مدينة سطيف في هذه المرحلة ظاهرة خروج المعمرين منها، واستفاد الجزائريون من ممتلكاتهم السكنية الشاغرة، وكذلك عرفت المدينة ظاهرة النزوح الريفي إليها، فكما نعلم، عاد اللاجئون الجزائريون من تونس والمغرب(300الف مهاجر) بعد إعلان الاستقلال، والذين هم في الغالب من أصل ريفي، وتمركزهم في المدن[25].

عملت المؤسسات الحضرية كالبلدية على تحويل وظيفي للمجال العمراني الكولونيالي، فتم تحويل العديد من العمارات والبنايات السكنية إلى بنايات إدارية و خدماتية و تجارية، وكذلك، تم الاستفادة من التركة العمرانية في مجال الإدارة العمومية، كما عرفت هذه المرحلة كما ذكرنا سابقا، نزوح سكان سطيف الحضريون قبل الاستقلال نحو المساكن الشاغرة التي تركها الأوربيون في مركز المدينة والأحياء الكولونيالية[26]، حيث انتقلوا من أماكن سكنهم الموجودة عمومًا في الأحياء القديمة غير مخططة(حي طنجة) إلى السكنات التي تركها الأوربيون، فأدى هذا الوضع إلى الضغط على المجال العمراني الكولونيالي، وكذلك انتشرت في المدينة ظاهرة السكنات غير القانونية في العديد من المناطق الحضرية المحيطة بالمدينة، مثل حي لندريلي وحي طانجة، وإنشاء مناطق تعمير عفوي جديدة مثل كعبوب والعيد الضحوي .

نتلمس أولى عناصر السياسة العمرانية في المخطط التمهيدي لعام 1967–1969، أو ما وسم بالمخطط الثلاثي، فعادة ما يوصف هذا المخطط بأنه مخطط أولي، وذلك لأنه هيئ الأجواء لإعداد المخطط الرباعي الأول، حيث عمل على تكثيف الأبنية الاجتماعية–الاقتصادية والإدارية وفق مخطط مركزي شمولي ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبرالي الكولونيالي[27]، من هذا المنطلق، استفادت مدينة سطيف من برنامج سكني أقره المخطط الثلاثي بطاقة تقدر بحوالي: 580 مسكنا.

أما في مجال الأدوات العمرانية والتخطيط الحضري، فعملت الإدارة المحلية لمدينة سطيف على استمرار العمل بالمخطط العمراني التوجيهي(PUD) الذي وضعته الإدارة الاستعمارية سنة 1962[28]، تم تحويل الأرض التي تقوم عليها الثكنة العسكرية الفرنسية إلى احتياطات عقارية لبلدية سطيف، وهي تمثل بداية تشكيل مركز عمراني جديد في الجهة الشمالية من مدينة الأسوار المغلقة.

سعت السياسات العمرانية إلى إكمال المشاريع الإسكانية التي أقرها مشروع قسنطينة سنة 1958م، حيث تم إنشاء لجنة الإسكان المشتركة بين الوزارات، وعُهدت رئاستها إلى وزير الأشغال العمومية، وكانت مهمتها إتمام جميع مواقع البناء غير المكتملة، مع العلم، أن المشاريع جزء من مشروع قسنطينة بين 1960–1962، فتم

---

[25] مصطفى بتفنوشت، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص84.

[26] الأحياء الكولونيالية، وهي الأحياء التي نشأت عن السياسات العمرانية الفرنسية، وسكنها المعمرون.

[27] H.Benssad, la reforme économiques en Algérie ou l indicible ajustement structurel, Alger, O-P-U , p17.

[28] Chorfi Khaled, Le fait urbain en Algérie, de l’urbanisme d’extension à l’urbanisme de maitrise. L’urbanisme en discussion. Cas de Sétif -Algérie1962-2014.2019.

الانتهاء من برنامج مكون من 427 وحدة سكنية بنسبة 100 ٪، فيما يتعلق بمسائل تخطيط المدن، خلال الفترة الاستعمارية، صدر مرسوم في عام 1960 ينص على تطبيق قانون تخطيط المدن المعمول به في فرنسا وعلى وجه الخصوص المرسوم 58-1463[29]،

بناءًا على هذا، شهدت مدينة سطيف ظاهرة النمو العمراني العشوائي في هذه المرحلة التاريخية، فظهر حي كعبوب وراء المنطقة العسكرية (ميدان الرماية)، مقابل حي الهواء الجميل (بيلار)، بالإضافة إلى حي يحياوي (طانجة) الذي ظهر خلال حرب التحرير وزاد عدد سكانه في هذه المرحلة، بسبب الهجرات الريفية المتتالية إلى المدينة، حيث انخرط ملاك الأراضي المجاورة للمدينة في عملية مضاربات عقارية، تسببت في تحضر فوضوي، ونشأت مناطق حضرية متخلفة على حواف مدينة سطيف، تفتقر إلى مستلزمات الحياة الحضرية.

لم تتمكن الحضيرة السكنية الشاغرة التي تركها الأوربيون، ولا إتمام الدولة المشاريع السكنية التي انطلقت قبل الاستقلال، من استيعاب الطلب المتزايد على السكن الحضري من طرف المواطنين، فالطلب أكبر بكثير من الحضيرة السكنية المتاحة، ومن ثم نشأت أزمة الإسكان الحضري، وتحولت مع مرور الوقت هذه الأزمة إلى أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات العمرانية، والشغل الشاغل للمخططين والسياسيين.

أمام التدفق المستمر للمهاجرين، والظروف الاقتصادية الصعبة، والنمو السكاني كبير للمدينة، لم يكن يُنظر إلى السيطرة على النمو الحضري كهدف أساسي بالنسبة للإدارة الحضرية المحلية، حيث تميزت هذه الفترة بضعف البرامج السكنية، فكانت الدولة ترى أن مخزون المساكن الشاغرة يكفي لتلبية الطلب والاحتياجات، وأن برنامج الإسكان والبناء غير المكتمل خلال الفترة الاستعمارية، والذي يعد جزءًا من خطة قسنطينة سيشكل خطة بديلة[30]، كذلك عملت الدولة في هذه المرحلة على منع تداول العقار بين الخواص، ماعدا تلك الممارسات التي كانت تتم خارج الأطر القانونية الرسمية للتعمير، فشرعت المدينة في مصادرة واستبدال عقارات القطاع الخاص وفقًا لمراسيم التأميم وحظر المعاملات العقارية بين الخواص[31]، وفي الأخير، أهم الأحياء التي ظهرت في هذه المرحلة في: حي سينستال من 230 مسكنا في عام 1968، حي بوعروة الذي يضم 150 مسكنا عام 1969، حي بيزار 120 شقة في عام 1970، حي بور سعيد من 80 وحدة سكنية في عام 1970 [32].

أبرز التناقضات التي سجلت في هذه المرحلة التاريخية تتمثل في التناقض بين الخيارات السياسية الاشتراكية المتخذة والتدابير العمرانية من جهة، وميراث التشريعات الاستعمارية الليبرالية من جهة أخرى، فتم إهمال المسألة الحضرية أمام الأولويات التي شغلت النظام السياسية في تلك المرحلة، وخاصة مسألة الإسكان مقارنة بالوضع

---

[29] Maouia Saidouni, Elément d'introduction a l'urbanisme, Algérie, Edition Casbah ,2000.

[30] معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها واقعها وآفاقها، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2016.

[31] Amina Ghomari, Genèse de la métropole oranaise : recomposition spatiale et dynamique sociale, Insaniyat , no 14-15/2001, p87.

[32] La ville de Sétif à travers l'histoire. Consulter le : 01/09/2020. voir ; https://setif.com/Histoire_ville_Setif.html

الذي ساد والذي يضغط بالفعل على أفق الأزمة، وأخيرا تم تركيز الجهود على المدن الكبيرة والمدن السواحل على حساب المدن الداخلية[33].

المرحلة الثانية: من 1970م إلى 1979م: التوطين الصناعي والتوجيه الاشتراكي للسياسات العمرانية:

استفادت مدينة سطيف في هذه المرحلة التاريخية من مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية ضخمة، أدت إلى نمو حضري سريع، حيث بلغ معدل النمو الحضري حوالي: 2.01% [34]، وهو من أعلى معدلات النمو على المستوى الوطني، واجهت الإدارة المحلية هذا النمو الحضري بحزمة من الإجراءات والتدابير العمرانية، توزعت بين عديد القطاعات الحكومية والمديريات التنفيذية، والمؤسسات المحلية الإدارية ممثلة في البلدية والولاية، نسجل في هذه المرحلة بداية الاهتمام بالتخطيط لظاهرة النمو العمراني للمدينة، التي شهدت امتدادًا مكانيًا واسعا، انتقل من منطقة حضرية تبلغ مساحتها 314 هكتارا في عام 1966 إلى 1500 هكتار في عام 1979.

تم في مدينة سطيف توطين العديد من المؤسسات الصناعية في سبعينيات القرن العشرين، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الكبرى في الجزائر، فعرفت المدينة جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات العمرانية، واستفادت المدينة من دعم وتمويل البنية التحتية (المدارس، الجامعة، المستشفيات، الطرقات، السكنات ، إلخ)، فتحولت المدينة إلى ورشة عمرانية حيوية، وسوق عمل كبير، استوعب جزءًا كبيرًا من أصول المنطقة، وحتى قوى عاملة مهاجرة[35].

نتلمس عناصر السياسة العمرانية في هذه المرحلة من خلال برامج المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، بالنسبة لمدينة سطيف تم المزج بين الخطة الخاصة لسنة (1970) مع خطتين متتاليتين كل أربع سنوات (1970–1973 و 1974–1977)، غيرت هذه المشروعات بصورة جذرية صورة و دور المدينة على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الوطني.

تمشيا مع الخيار الاقتصادي الاشتراكي الذي تبناه النظام السياسي الجزائري، تم استحداث أدوات عمرانية وتشريعات قانونية منسجمة مع هذا الخيار، فمنعت الدولة العقار من التداول بين الخواص، وأخضعته للملكية العمومية، فصدر الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 20 فبراير 1974، الذي ينصُ على تشكيل المحفظة العقارية للبلديات، على هذا الأساس، شرعت بلدية سطيف في تشكيل محفظتها العقارية، والتي ستنفذ عليها العديد من المشاريع العمرانية في هذه المرحلة التاريخية من النمو الحضري للمدينة.

من الأدوات العمرانية التي طبقت في مدينة سطيف في هذه المرحلة التاريخية، الأداة العمرانية المنطقة الصناعية **ZI**، فتم إنشاء المنطقة صناعية جنوب المدينة على قطعة أرض مساحتها أكثر من 200 هكتار، وتم إنشاء العديد من المؤسسات الخدماتية في إطار المشاريع القطاعية التي أقرتها المخططات الوطنية، فتم تشييد

---

[33] Chorfi Khaled, Op.Cit . p187.

[34] Armature urbaine, Office National des Statistiques , Alger : O.N.S, 2011.consulter le : 06/09/2020. Voir : http://www.ons.dz/IMG/pdf/armature_urbaine_2008.pdf

[35] Saïd Belguidoum, Recompositions sociales et nouvelles formes urbaines : la réappropriation du champ urbain `a Sétif (Algérie).

مركز جامعي في الجهة الغربية للمدينة، وانجاز المركب الرياضي 08 أيار / مايو 45 ، سوق الفلاح ، معهد الأشغال العمومية، ومركز التكوين المهني، محطة SNTV، كما تم تشييد العديد من المؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار، وعادة ما يتم انجاز هذه المشاريع بأغلفة مالية مخصصة لها ضمن المخطط الرباعي الأول والثاني، ولا علاقة لها بالمؤسسات الحضرية المحلية.

نفذ برنامج إسكاني كبير في الجهة الجنوبية للمدينة، التي تتوسط مركز المدينة والمنطقة الصناعية، حيث بدأت ظاهرة التحضر في جنوب المدينة، وتمثل هذا البرنامج في برامج المجمعات السكانية الكبرى (1000 السكن، 400 الإسكان حي سوناتراك، 294 CNEP الإسكان).

سجل الباحثون والمهندسون المعماريون في هذه المرحلة التاريخية، أن عملية اختيار الأراضي للمجمعات السكنية الجديدة كانت تتم في جميع اتجاهات المدينة، وتم تبني خيار التوسع العمراني الأفقي على حساب التوسع العمراني العمودي، نظرا لتوفر الاحتياطات العقارية، ففي شمال المدينة، بعد التهيئة الحضرية لأراضي المنطقة العسكرية، التي أصبحت ملكية خاصة للدولة، تم إنشاء سلسلة من الأحياء السكنية الجماعية: حي 600 وحدة سكنية في ميدان المناورة السابقة، وحي 750 مسكناً، كان سكان المدن يتصورونها كجزء من امتصاص حي Bel Air، 300 وحدة سكنية بحي معبودة (محور الجزائر العاصمة)، 1000 مسكن: جنوب المدينة (محور المسيلة)، 400 مسكن: جنوب المدينة (محور المسيلة)[36].

نجد في أواخر هذه المرحلة التاريخية من السياسة العمرانية بمدينة سطيف، استخدام الأداة العمرانية: **ZHUN**، وهي إحدى الأدوات العمرانية التي طبقت في العديد من المدن الجزائرية ذات الكثافة السكانية العالية، ففي مدينة سطيف، أوكل الأمر لدراسة هذا المشروع إلى شركة الاستشارات الهنغارية، TESCO، في عام 1977م، لذلك تعتبر أداة ZHU من الأدوات العمرانية التي حفزت ظاهرة التحضر في نهاية السبعينات بمدينة سطيف[37]، فظهرت منطقة الإسكان الحضري الجديدة: 1014مسكن، والمنطقة الإسكان الحضري الجديدة: 1006 مسكن.

تم استخدام أدوات تخطيط المدن تحت تسمى Z.H.U.N (منطقة الإسكان الحضري الجديدة)، مع تعزيز هذه الأداة العمرانية من خلال إنشاء المحفظة العقارية للبلدية سطيف، رغم انه تم إنشاء ZHUN من سطيف على أراض لم يتم تعريفها في البداية كمناطق حضرية PUD (المخطط العمراني الموجه)[38]، وهنا، نلاحظ، التداخل بين الأدوات التي طبقت في هذه المرحلة التاريخية، فنجد من جهة الأداة العمرانية: ZHUN ، ومن جهة أخرى المخطط العمراني المؤقت PUP

[36] Chorfi Khaled, Op.Cit. .277.
[37] Saïd Belguidoum, La ville en question - analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville - approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie. pp.1.
[38] Chorfi Khaled, Kamel Younesi. Le foncier urbain entre opportunité et maîtrise. Cas de Sétif (Algérie).Penser la ville – approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie. p247.

تم تطوير الأدوات العمرانية في هذه المرحلة التاريخية، حيث تم تعيين حدود الأراضي العمرانية، وتم وضع لوائح تحدد معايير البناء، وإصدار رخص البناء، والقيام بتنفيذ برنامج الاعمار، الذي يركز في المقام الأول على الإسكان الجماعي، والذي سيكون أحد الهموم الأساسية للسلطة العمومية، وستعمل الأدوات العمرانية على التحكم في النمو الحضري وفق رؤية مزدوجة، تتمثل في محاولة حل أزمة الإسكان من جهة، والحد من الهجرة الجماعية عن طريق التنظيم الصارم للإسكان الفردي، والعمل على تجميد المعاملات العقارية بين الخواص من جهة أخرى[39].

سُجل في نهاية هذه المرحلة دخول أداة عمرانية جديدة، ممثلة في المخطط العمراني المؤقت (PUP 1977)، بموجب قرار صادر عن الوالي مؤرخ في 12 أبريل 1977م، وضع الحدود المؤقتة للتوسع الحضري، وحدد المنطقة التي سيتم تعميرها مستقبلا، وسيتم إرفاقها بتدابير المرسوم 26/74 المؤرخ 20 فبراير 1974م بشأن تشكيل المحفظة العقارية لبلدية سطيف.

استمد المخطط العمراني المؤقتPUP توجهاته العمرانية الرئيسية من خطة[40] Pau Dautreveux ، وهو عبارة عن امتداد للمخطط PUD الذي وضعته الإدارة الفرنسية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، سمح هذا المخطط بامتداد مدينة سطيف في الجزء الشرقي والشمال الشرقي.

تعرض المخطط العمراني المؤقت[41]لمراجعة في بداية الثمانيات، ونفس الملاحظة التي سجلناها في المرحلة السابقة، عن غياب التنسيق بين المؤسسات والإدارات الحضرية، بحيث تتعدد الأدوات العمرانية، فكل أداة تنشأ عنها مجالات عمرانية، دون وصل هندسي وعمراني مع المجالات التي أنتجتها الأدوات الأخرى.

في هذه المرحلة، نجد الأداة العمرانية: ZI ، والأداة: PUD، والأداة: PUP، والأداة: ZHUN، بالإضافة إلى المشاريع القطاعية التي أقرها المخطط الرباعي الأول والثاني، مما أدى إلى التضارب بين هذه الأدوات على مستوى الممارسة الميدانية، كما سُجل في هذه المرحلة استمرار النمو العمران العشوائي، خارج المخططات العمرانية، وسيتم ترحيل العديد من المشكلات الحضرية إلى المراحل الموالية.

-المرحلة الثالثة: 1980-1989: السكن الحضري الفردي وميلاد التعاونيات العقارية:

في مواجهة النمو الحضري الذي عرفته المدينة(2.1%)، وأزمة الإسكان الحادة التي انجرت عنه، سوف تراهن المؤسسات الحضرية في هذه المرحلة على الفاعلين الخواص في حل المشكلات الحضرية المتزايدة، حيث

---

[39]Saïd Belguidoum,, Recompositions sociales et nouvelles formes urbaines : la réappropriation du champ urbain à Sétif , in Gallissot René et Moulin Brigitte,dir., Les quartiers de la ségrégation – Tiers monde ou quart monde ?, Karthala, Institut Maghreb – Europe, Paris, 1995.

[40] Assia Samia Bouadjadja, Sétif, patrimoine architecturel moderne ; Edition ; el ibriz, Alger, 2017, p27

[41] المخطط العمراني المؤقت خاص بالمدن والمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه الحضري، وقد ظهر مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، واستمر العمل به إلى غاية سنة 1990، بينما المخطط العمراني الموجه: موجها لترسيم حدود المدن الكبرى والمتوسطة، ويأخذ في الحسبان توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، أنظر: قيرة إسماعيل وآخرون، التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص67 وما بعدها.

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تبني خيار الانفتاح الاقتصادي، فبعد احتكار العقار وعملية الانجاز السكني من طرف السلطات العمومية، بدأت الدولة تفكر في إشراك الفاعلين الخواص في عملية بناء وتعمير المدينة، فشهد العقد 1980-1989 رقما قياسيا في إنتاج العقارات السكنية والتعاونيات العقارية، ومن ناحية أخرى، منح المبادرة للمواطنين لتولي قضية الإسكان من خلال طريقة البناء الذاتي، تزامن ذلك بشكل جديد مع الامتياز الذي يمنحه سكان مدينة سطيف لهذا النوع من الإسكان مقارنة بالنموذج الجماعي المقترح[42].

أُدخلت أدوات عمرانية جديدة في هذه المرحلة التاريخية، انسجاما مع الانفتاح الاقتصادي الذي خبرته الجزائر، تتمثل هذه الأداة في التجزيئات (التحصيصات) العمرانية، حيث شهدت سنة 1986 مرحلة هامة في تجسيد النصوص القانونية المتعلقة بالعمران الشرعي للجزائر المستقلة، وأكثر من هذا، كانت الحكومة قد أعلنت بوضوح عن سياسة السكن الواجب اعتمادها، وللمرة الأولى،"اعترفت السلطة المركزية بصراحة أنها ليست قادرة على التكفل بتمويل وبناء السكنات، ودعت كل المواطنين، والعمال وأرباب العائلات الذين يعيشون فرادى أو جماعيا تأسيس تعاونيات عقارية، للمشاركة في بناء السكن بصيغته الجديدة "[43].

تم تشييد العديد من التجزيئات العمرانية على مستوى مدينة سطيف، في سنة 1978، وقد شملت محيط التوسع الحضري للمدينة في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية بمساحة قدرت بحوالي: 268 هكتار، وقد صممت لاستقبال 9237 مسكنا، منها 7888مسكنا ذو طابع جماعي، ولهذا الغرض خصصت القطاعات A-B-C- G-J للسكن الجماعي، وخصص القطاع H-E للسكن الفردي، والقطاعينI-F للسكن الجماعي والسكن الفردي[44].

تم إنشاء أول تجزئة عمرانية مشكلة من 483 قطعة يُطلق عليها تجزئة "Dallas" الأولى، القسم الثاني مكون من 326 قطعة ، ثم التجزئة العمرانية بوعروة بحصة 229 قطعة "[45]، وكذلك تم تحويل ZHUN الذي يشمل القطاعات إلى شكل تعاونيات عقارية مهنية، فأنشأت ثلاثون (30) جمعية تعاونية بمجموع: 774 قطعة أرضية[46].

في الجزء الشرقي من مدينة سطيف، تم إنشاء 2882 قطعة أرضية مقسمة على ثماني (08) تجزئات عمرانية، بلغ مجموعها 2271 قطعة (1980) وموزعة على سبعة وعشرين (27) تعاونية عقارية، و في

---

[42] عابد بن جليد، انثربولوجية المجال المسكون الجديد: رهانات عقارية ومجالية الطبقات المتوسطة في مدينة وهران وضواحيهان مجلة انسانيان، العدد2، 2010، ص106.

[43] المرجع السابق.

[44] شايب عائشة، أدوات التعمير والتهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية بالمجموعات الكبرى للسكن، حالة سطيف، رسالة ماجستير، 2008/2007، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص94.

[45]Harbiuche Fayçal, la réglementation dans les lotissements, entre utopie et réalité, mémoire magister en architecture, 2011/2012, université setif1, p65.

[46] Harbouche Faycal , Op.Cit . p70.

الجانب الجنوبي من مدينة سطيف، نجد عشرة (10) تعاونيات عقارية يبلغ مجموعها 194 قطعة أرضية، (11) تعاونية عقارية بإجمالي 304 قطعة أرضية.

في الجهة الشمالية للمدينة، نجد حي هاشمي، تم إنشاء سبعة (07) تجزئات عمرانية، يبلغ مجموعها 2290 قطعة أرضية، وفي جنوب المدينة وفقًا للعقار المتاح، كان هدف إنشاء التجزيئات العمرانية مثل 120 قطعة في القصرية 1 و2، (62+58 قطعة) ، 65 قطعة بحي بيزار ، 255 بحي بيلار، 25 قطعة أرضية بحي عين مورو، و 42 قطعة أرضية بحي خمس طلقات.

يتعلق آخر ظهور لهذه التجزئات العمرانية في التجزئات العمرانية في منطقة هضاب، تم إنشاء 535 قطعة أرضية وستة وعشرون (26) تعاونيات عقارية يبلغ مجموعها أيضًا 535 قطعة أرضية.اي ما مجموعه 1070 قطعة أرضية على مستوى منطقة الهضاب.

– المخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1982:

بدأت السلطات الولائية مشروعًا كبيرًا لتخطيط المدينة في عام 1977م، تم توظيف الأداة العمرانية: ZHUN، الذي قام بإعداد مخططاته مكتب التصميم الهنغاري TESCO، في الوقت نفسه، لم يتم إكمال المخطط العمراني الموجه PUD لمدينة سطيف، الذي شرع العمل فيه منذ عام 1976، وتم اعتماده عام 1982، وهنا، نسجل ظاهرة التأخر في إعداد المخططات العمرانية، حيث يتم الاتفاق على توظيف أداة عمرانية على المستوى المركزي والمستوى المحلي، لكنها تبقى لسنوات لتخرج إلى النور، بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية، والتضارب في الأدوار والوظائف بين المصالح الإدارية والتقنية التي تساهم في إعداد هذه المخططات العمرانية.

يرى أحد الباحثين أن السياسات العمرانية التي عرفتها مدينة الجزائرية في هذه المرحلة التاريخية، خضعت لمنهج laissez-faire[47]، نُترجمها بصيغة أترك الإنسان الحضري يعمر المجال الحضري كما يريد في المدينة الجزائرية، تبنت السلطة المحلية هذا المنهج في مواجهة الأزمة الحضرية التي عرفتها المدينة، خاصة في جانب السكن والإسكان، فلم تتمكن مختلف الأدوات العمرانية من توفير السكن الحضري، وأمام هذا العجز حدث نمو حضري سريع على مستوى الأطراف والضواحي الحضرية بمدينة سطيف، وأخذ طابعا غير رسميا، وتجاوز العمران العشوائي في كثير من الأحيان المخطط العمراني الموجه، كم سُجل في هذه المرحلة عدم اكتمال العديد من المشاريع الحضرية، وتوقف بعضها مطلع التسعينات بسبب الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة التاريخية.

[47] Rachid Sidi Boumedine, Betonville contre bidonville, cent ans de bidonville à Alger, Alger, APIC Editions, 2016.

تم التوسع والتمدد الحضري على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة، وتم استنزاف الاحتياطات العقارية بشكل رهيب، حيث ساهمت التجزئات العمرانية في تبذير العقار الذي وفرته المحفظة العقارية في السبعينات مما سينعكس سلبيا على سياسات العمرانية على مستوى المدينة في المراحل التاريخية اللاحقة[48].

2- الأداة العمرانية: التحسين الحضري:

أُدخلت لأول مرة في السياسات العمرانية أداة التحسين الحضري على مستوى مدينة سطيف، وفقًا للشروط الواردة في المرسوم 83-684 المؤرخ 26 نوفمبر 1983 الذي يحدد شروط التدخل في النسيج الحضري، فطور مركز الدراسات والانجاز العمراني بمدينة سطيف سلسلة من دراسات التحسين الحضري للأحياء والمناطق الحضرية، استفاد حي يحياوي (طنجة) من عملية التحسين الحضري، كما تم إعادة تأهيل حي كعبوب، واقتصر التدخل في هذه الأحياء على توفير خدمات الصرف الصحي، والمياه الشروب، والكهرباء، والغاز، والهاتف، وتعبيد الطرقات وإقامة الأرصفة، وتوفير الإنارة العمومية، وكذلك استفادت بعض التجمعات السكنية الجماعية من عمليات التحسين الحضري، كحي القاهرة وحي السيلوك وحي السور لمباوار، والحي السكين ديار نخلة، وهي مجموع أحياء شيدت في المرحلة الكلونيالية.

3- مشاريع السكن العمودي الجماعي:

تم انجاز العديد من المشاريع الإسكانية الجماعية في مدينة سطيف في هذه المرحلة التاريخية ، تماشيا مع السياسية الوطنية الرامية إلى توفير السكن الحضري، فتم تخصيص جزء من القطاع "G" من ZHUN من سطيف في عملية انجاز برامج السكن الترقوي العمومي الذي توزع بين ثلاثة مؤسسات رئيسية، برنامج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP، برامج السكن الاجتماعي الذي مولته البلدية APC، والبرنامج السكني الذي أشرف عليه ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI[49] ، وهنا، نسجل أنه منذ هذه المرحلة التاريخية، أصبح السكن يعتبر المؤشر الدال على أزمة المدينة الجزائرية، وسوف تخصص له ميزانيات مالية هائلة، وسوف يعرف صيغا وأنماطا عديدة، كما سيتم في الغالب الأعم انجاز المشاريع السكنية الجماعية خارج حدود المخططات العمرانية.

-المرحلة الرابعة: من 1990 إلى 2000: الركود العمراني والتوجيه الليبرالي للسياسات العمرانية:

دخلت الجزائر مطلع التسعينيات في مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، حيث تم التخلي عن النموذج التنموي الاشتراكي، وتم تبني النموذج التنموي اللبيرالي، كما تم إقرار التعددية السياسية، وحرية الصحافة، لذلك أُدخلت تعديلات جذرية على السياسات العمرانية وأدواتها، انسجاما مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة، فتم إلغاء العمل بأدوات المخطط العمراني المؤقتPUP والمخطط العمراني الموجهPUD، وتم إدخال أدوات عمرانية جديدة، ممثلة في: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي.

---

[48] Marc Cote, L'Algérie, Edition Medie-plus, Constantine, 2005.

[49] حدد المرسوم 85-270 الطبيعة القانونية لدواوين الترقية و التسيير العقاري فاعتبرها مؤسسات ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. فبعد أن كانت مكاتب الترقية تتمتع بالطابع الإداري بموجب أمر 76-93 أصبحت هذه الدواوين تتمتع بالطابع الاقتصادي بموجب المرسوم 85-270.

بلغ معدل النمو الحضري بمدينة سطيف في هذه المرحلة بحوالي:2.10%، وتم تجاوز المخطط العمراني الموجه PUD، وأدخلت أدوات عمرانية جديدة ممثلة في: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، ومخطط شغل الأراضي POS، فتم تسجيل PDAU المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف في سنة: 1992م، ولم يوافق عليه وزير الإسكان حتى فيفري 1997م، وهنا، نسجل نفس الملاحظة السابقة؛ التأخر في إعداد المخططات العمرانية، وتأثير ذلك على فعالية المخطط في ضبط النمو العمراني للمدينة.

تمت في هذه المرحلة عملية التكثيف العمراني من خلال الأداة العمرانية: ZHUN عبر عمليات الإسكان الاجتماعي المختلفة في إطار برنامج (1997)، التي أدت إلى زيادة عدد السكنات من 9327 إلى 12065، فمن المؤكد أن عملية التكثيف تزيد من قدرات مجال الإسكان الاجتماعي، لكنها تؤثر بشدة على التجهيزات العمومية، وتحتكر المساحة العامة إلى حد كبير[50].

خضع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لقيود هذه المرحلة الانتقالية التي خبرتها مدينة سطيف، من احتكار الدولة كليا للعقار الحضري إلى التخلي كليا عنه، وتركه للخواص والمضاربين العقاريين، وأمام شح الموارد المالية والاحتياطات العقارية، سيتم اللجوء إلى الجيوب الفارغة داخل القطاعات العمرانية، لتنفيذ وانجاز بعض المؤسسات والمرافق العمومية، مما أدى إلى تكثيف معدلات إشغال الأرض الحضرية على مستوى مدينة سطيف، وتشير العديد من الدراسات العمرانية التي أنجزت أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، لم يتمكن في هذه المرحلة من تلبية سوى 10% من حاجات ساكنة المدينة، واستمر النمو العمراني خارج المخطط العمراني[51].

كان أكثر ما يلفت النظر خلال هذا العقد هو الموقف السلبي للدولة والسلطات المحلية في مواجهة ظاهرة تجديد الحي الكولونيالي على مستوى مدينة سطيف، حيث تعرض إلى عمليات هدم وإعادة إعمار خارج الأطر القانونية، بل عرف مضاربة عقارية شديدة بين الخواص، بغية تحويله إلى فضاءات تجارية وخدماتية، فأدى فض الدولة يدها من إنتاج السكن الحضري إلى تدخل الأفراد في النسيج الحضري، والحصول على تراخيص إدارية من أجل تغيير المباني العمرانية، وإدخال تغييرات دون الرجوع إلى السلطات المنظمة للمجال العمراني "[52].

-المرحلة الخامسة: 2000-2019 : مرحلة الانتعاش الحضري والأقطاب العمرانية الكبرى:

عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة عودة الاستقرار السياسي والأمني، كما عرفت هذه المرحلة انتعاش أسواق المحروقات، مما أدى إلى در ملايير الدولارات على الخزينة العمومية، الأمر الذي دفع الحكومات المتعاقبة إلى توجيه الاستثمارات نحو تشييد البنية التحتية للمدن، وإطلاق مشاريع إسكانية وعمرانية بمختلف

---

[50] Chorfi Khaled, Op. Cit. p226.

[51] Madani Said, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture, Université Sétif, 2012.

[52] شيخ ياسين، التعمير التجاري وأثره على المدينة، حالة المركز الأوربي بسطيف، ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، 2016/2015.

المدن الجزائرية، كما عرفت السياسات العمرانية دخول عناصر تخطيطية وأدوات عمرانية جديدة، رافقتها حزمة من التدابير والتشريعات القانونية العقارية والتنظيمية للمجال الحضري.

من هذا المنطلق، عرفت مدينة سطيف نموا حضريا سريعا، قدرت نسبته بحوالي:1.56%، وتوسعت مساحتها المبنية من 2100 هكتار إلى 4200 هكتار[53]، وبالنظر إلى استهلاك الاحتياطات العقارية في المراحل السابقة، تم التفكير على مستوى السياسات العمرانية في إنشاء أقطاب عمرانية جديدة، لتخفيف الضغط على مركز المدينة، والتوجه نحو إعمار الضواحي والأطراف الحضرية، كشوف لكداد ، الباز والهضاب، وفرماتو و عين الطريق.

استفادت مدينة سطيف من عدة مشاريع في مجال التنمية الحضرية، ففي المجال السكني؛ بلغ عدد السكنات في طور الانجاز: 4588 مسكن، كلها بصيغة السكن الاجتماعي التساهمي موزعة على 13 موقعا عمرانيا، كما استفادت المدينة من مشاريع التجهيزات الكبرى، من خلال الأغلفة المالية التي كانت تخص للمدينة في كل زيارة للرئيس الدولة إليها[54]، وسُجل في هذه المرحلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة.

1- الأداة العمرانية: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU:

تم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU سنة 2005، بموجب القرار الولائي رقم: 1472 المؤرخ في 2005/08/13، والمحدد لمحيط تدخل المخطط لبلدية سطيف، حيث قدرت المساحة الإجمالية للتوسع المستقبلي 1323 هكتار، 417.20 هكتار[55]، وصدرت نسخة من المخطط سنة 2010، مما يعني التأخير في انجاز المخططات العمرانية، بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات القانونية، وتعدد المتدخلين الخواص والعموميين.

تم التركيز على الأطراف الحضرية في عملية استيعاب النمو العمراني لمدينة سطيف على المدى القصير، كالحاسي في الجزء الشرقي للمدينة، وشوف لكداد في الجزء الغربي من المدينة، وعين السفيهة في جنوب المدينة،[56]وعلى المدى الطويل، ونظرا لشح الاحتياطات العقارية بمركز المدينة وضواحيها، تم التفكير في وضخ مخطط عمراني لعدة بلديات، وذلك بتحديد خمسة أقطاب نمو محيطة للتوسع المستقبلي، وهي:

القطب الأول: شوف لكداد–الباز بمساحة تتجاوز 350 هكتار.

القطب الثاني: يتمثل في مركز بلدية عين لرنات يبعد بحوالي 7 كلم عن المدينة، حيث خصت عدة مواقع: المهدية، عيم مسعود، وبحيرة، بمساحة 290 هكتار.

---

[53] URBASE SETIF, Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation, 2010.

[54] عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص72

[55] المرجع السابق، ص73.

[56] URBASE SETIF, Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation, 2010, p117.

القطب الثالث: أولاد صابر: يعد هذا القطب من اهم محاور التسوع المستقلبي لمدينة سطيف بحكم قربه كن المدينة، ويوفر احتياط عقاري يقدر بحوالي 1014 هكتار.

القطب الرابع اورسيا بمساحة تقدري بحوالي: 190هكتار.

القطب الخامس مزلوق بمساحة تقدر بحاولي: 189 هكتار[57].

استمرت الإدارة الحضرية المحلية في المراهنة على الامتداد الحضري، بدل التفكير في استحداث مناطق حضرية جديدة، فتوسعت المدينة في كل اتجاهات واستهلكت كل الاحتياطات العقارية، وأصبحت تتربع على مساحة تزيد على 4200 هكتار، وتتجلى الفوضى وانعدام السيطرة على المجال الحضري بشكل عام في الضواحي الحضرية، وعدم القدرة على تسوية الوضعية القانونية للعقار المبني، وتفشي ظاهرة المضاربة العقارية في الضواحي والأطراف الحضرية، فالجدول التالي: يوضح الأرض الحضرية الخاصة بكل منطقة حضرية بمدينة سطيف، أنظر الجدول رقم:01.

جدول رقم01: حجم الأرض الحضرية الخاصة بكل منطقة حضرية بمدينة سطيف.

	المساحات المحددة للتوسع بالهكتار	
المنطقة الشرقية	354.70	904.93
المنطقة الغربية	264.04	
الباز	53.10	
عين السفيهة	145.60	
الشمال الغربي	54.82	% 68
الجنوب الغربي	90.78	
الحاسي	38.79	
عين الطريق	30.79	
فرماتو	18.00	
توسيع المنطقة الصناعية	139.70	417.20
المنطقة الجنوبية الغربية	92.54	% 32
المنطقة الجنوبية الشرقية	185.94	
المجموع	1323	

المصدر: عبد الحيكم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف.

2- الأداة العمرانية التجديد الحضري:

من الإجراءات العمرانية التي عرفتها مدينة سطيف لأول مرة في تاريخ السياسة العمرانية إجراءات هدم الأحياء الكولونالية القديمة وترحيل سكانها، ففي عام 2001 ، بناءً على قرار من السلطة العمومية، تم هدم حي لندريولي كحي فوضي، يضم أكثر من 600 أسرة كانت تقطن الحي منذ الفترة الاستعمارية، تم ترحيل الأسر إلى أحياء حضرية أخرى، كالحي الجديد الهضاب، و تم تخصيص جزء من الأراضي المستردة التابعة لملكية الدولة الخاصة إلى OPGI في سطيف لبناء برنامج إسكان ترقوي مكون من 340 مبنى سكني لتطوير OPGI بدلاً من ذلك، تم بيعه لفئات اجتماعية جديدة دون مراعاة السكان الذين أقاموا في الموقع قبل الترحيل[58].

[57] URBASE SETIF, révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation, 2010, p119.

[58]Chorfi Khaled, op. cit, p231

في نفس السياق، تعرض حي ديار النخلة، وهو من الأحياء الكولنالية القديمة إلى عملية هدم كلي سنة 2003، في أعقاب حادث صغير، تمثل في تدهور شرفة على مستوى عمارة سكنية، فتم اتخاذ قرار بهدم الحي بأكمله، وهو سكن جماعي يضم 203 مسكنا، وتم ترحيلهم إلى أحياء أخرى، كحي الهضاب، كما استفادت العديد من الأحياء الحضرية من عمليات التحسين الحضري، كحي عمر دقو بالقرب من لندريولي، وكذلك الأحياء القديمة على مستوى سطيف، حي يحياوي، وحي بعروة، وحي المعبودة، وحي بيلار[59].

3- التحسين الحضري لمركز المدينة:

لجأت السلطات العمومية في ظل شح العقار إلى إعادة التفكير في تشغيل المجال العمراني الكولنالي، فقامت بترميم المبانى القديمة، وتحسين التقسيمات الفرعية القديمة الموجودة في وسط المدينة (الضواحي السابقة للمدينة)، فاشتدت المضاربات العقارية القوية بين الفاعلين الخواص للحصول على العقارات الجماعية كالحارات، التي اشتراها الخواص وحولوها إلى مجموعة من الفنادق ومراكز للتسوق و مكاتب تجارية، وتم تخصيص برنامج السكن الاجتماعي للسكان الذين يعيشون في وسط المدينة.

4- تحويل حي تبينت إلى منطقة عمرانية إدارية:

قامت السلطات المحلية بتحويل حي تبينت إلى منطقة عمرانية إدارية، حيث تم تحويل كل المديريات التنفيذية على مستوى مدينة سطيف إلى هذا الحي، بعد أن كان بعضها متواجد بمركز المدينة، والبعض الآخر مشتت بين عديد الأحياء السكينة.

5- المشاريع القطاعية العمرانية الكبرى:

استفادت مدينة سطيف في هذه المرحلة من العديد من المشاريع القطاعية في إطار المخطط الخماسي الأول(2000-2004)، والمخطط الخماسي الثاني (2005-2009)، فنجد على مستوى المؤسسات الجامعية، تم إنشاء الجامعتان (جامعة سطيف 1 الباز، وجامعة سطيف 2 الهضاب)، على مساحة 120 هكتار وهضاب على 80 هكتار، مع ملاحظة هامة انه لم يتم دمج مشروع انجاز الجامعتين ضمن المناطق القابلة للتعمير في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تم انشاء القطب الرياضي الباز، الذي يضم سلسلة من المؤسسات (ثانوية رياضية، المدرسة الوطنية للمواهب الرياضية الشابة، المسبح الأوليمبي)، وعلى مستوى النقل، تم بناء مطار سطيف، وكذلك تم في هذه المرحلة إدخال مشروع الترمواي، كوسيلة جديدة للنقل العام في مدينة سطيف، إذا سبب إزعاجا للسكان في مرحلة الإنجاز، لكنه تمكن من حل أزمة النقل على مستوى أطراف المدينة، استفادت المدينة أيضا من انجاز بعض المشاريع الصحية، كمركز الباز الطبي، الذي يضم عيادة للأم والطفل (100 سرير) ومركز لمكافحة السرطان (150 سريرًا)، والذي يتربع المشروع على مساحة 30 هكتارًا .

[59] Gilles Sabterie, Coopération Setif/ Lyon, Mission Form-action , Urbanisme et rehabilitation des quartier dégrades, 2016.Cinsulter le 08/09/2020. Voir : http://anurb.dz/cooperation/RAPPORT%20MISSION%20FROM%20ACTION%202016.pdf

6-الأقطاب العمرانية في مدينة سطيف :

لجأت الإدارة الحضرية في بداية هذه المرحلة التاريخية من السياسات العمرانية في مدينة سطيف، نظرا لنفاذ الاحتياطات العقارية، بسبب الاستهلاك غير العقلاني لها، إلى فكرة الأقطاب العمرانية للتحكم في النمو العمراني للمدينة وتوجيهه، فالأقطاب العمرانية مفهوم جديد قامت وزارة السكن والعمران والمدينة بتنفيذه بموجب التعليمة الوزارية رقم 152 بتاريخ 13 مايو2013م، والقطب العمراني يقصد به إنشاء مجالات حضرية جديدة، تتكون من مجموعة أحياء سكنية، تحتوي على مرافق ترفيهية، وتلبي الحجات الأساسية للسكان، بناء على هذا، تم تشييد أربعة أقطاب عمرانية، وهي: القطب العمراني الهضاب، القطب العمراني الشوف لكداد، القطب العمراني الباز ، القطب العمراني قاوة.

-6-1- المنطقة الصناعية:

تم إنشاء المنطقة الصناعية في عام 1971، وما بين عامي: 2005 و2010، لاحظت السلطات المحلية رغبة العديد من المستثمرين في انجاز مشروعات صناعية، لذلك قامت بتوسيع المنطقة الصناعية على مساحة تقدر بحوالي: 138 هكتارا.

6-2- المنطقة العمرانية عبيد علي:

في بداية الخطة الخماسية الثانية(2005-2009)، تم تسجيل برنامج مكون من 7000 وحدة سكينة بمدينة سطيف، غير أن الإشكال الذي طرح هنا، يتمثل في النقص الفادح في الاحتياطات العقارية، فتتجاوز النمو العمراني في الخطة الخماسية الأولى الأرض التي وفرها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1997، فكان لدى لجنة التخطيط خيار التوسع الحضري جهة عبيد علي،"فأجبر الإلحاح والعجلة السلطات على إطلاق البرنامج لبدء التعمير في نواة عابد علي، وهو التعمير على مساحة مقدرة بحوالي 180 هكتارا"[60].

تفتقر منطقة عبيد علي من بنية تحتية، ورغم ذلك تم دمجها في المدينة، وتم انجاز العديد من البرامج السكينة الجماعية، برنامج انجاز 600 وحدة سكنية RHP و 400 و 200 وحدة سكنية اجتماعية من طرف OPGI، و1200 وحدة سكنية اجتماعية لـ OPGI، و1490 وحدة من النوع السكن العمومي الترقوي(LPA)[61].

6-3- المنطقة العمرانية عين سفيهة:

في الوقت الذي توسعت مدينة سطيف عبر الأقطاب العمرانية الجديدة، فإننا نجد أنه حدث توسعا عمرانيا خارج الإطار الرسمي، ومن بين التوسعات العمرانية الكبيرة في هذه المرحلة نجد المنطقة العمرانية عين سفيهة، التي تتشكل من مجموعة تجزيئات عمرانية، تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، شيدت بطريقة فوضوية، وخارج

60 60 Chorfi Khaled, Op.Cit. p241.

61 رابح شنقاوي، دور الفاعلين الخواص في إنتاج السكن والتنظيم المجالي حالة: مدينة سطيف، مجلة علوم وتكنولوجيا، عدد 39، 2014، ص19.

الرقابة القانونية والإدارية للسلطات المحلية، وخضعت للمضاربة الجشعة بين المضاربين العقاريين، تفتقر إلى التجهيزات العمومية، وتعاني من اهتراء الطرقات، ونقص فادح في المؤسسات الخدماتية.

انتهت هذه المرحلة التاريخية من السياسات العمرانية على مستوى مدينة سطيف، بإنشاء أول مركز حضري خارج حدود المدينة ممثلا في موقع بئر السناء، يمتد على مساحة 36 هكتارًا. تم تنفيذ برنامج مكون من3000 مسكن في AADL، وكان القطب الحضري الثاني هو الذي يقع بالقرب من تجمع تينار التابع لإقليم بلدية أولاد صابر، ويغطي مساحة 193 هكتار، تم تنفيذ برنامج يتكون من 11000 مسكن في AADL.

إن الافتقار المحدد لأدوات التحليل الدقيقة للواقع الحضري، يؤدي في كل مرة إلى استنفاذ الاحتياطات العقارية المتوفرة، وعليه، نلاحظ نمو عمراني عشوائي لمدينة سطيف، والمراجعة المستمرة للمخططات العمرانية خير دليل على العجز في رسم صورة مستقبلية للمدينة، كذلك تعدد الأدوات العمرانية واختلاف المؤسسات التي تؤطرها يؤدي في الغالب الأعم إلى تعدد الفاعلين العمرانيين، ويظهر التناقض بينهم على مستوى الممارسات الميدانية، حيث لم تتمكن أغلب الأدوات العمرانية من توفير السكن الحضري لسكان مدينة سطيف، وعجزت عن خلق مجالات حضرية متوازية.

خاتمة

نشير في خاتمة هذه الورقة البحثية إلى أهم النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة التحليلية التاريخية لدور السياسات العمرانية في توجه النمو الحضري بمدينة سطيف:

– أدت السياسات العمرانية المتعاقبة على مستوى مدينة سطيف إلى تشكيل ثلاثة مجالات عمرانية متباينة ايكولوجيا واجتماعيا وعمرانيا، مجال عمراني كولنيالي، عرف تحولا في وظائفه ومجالاته وتركيبته الاجتماعية، ومجال عمراني رسمي، يتشكل من نمط السكن الفردي في شكل تجيزئات عمرانية، ونمط السكن الجماعي العمودي بمختلف صيغه، يعاني هذا المجال من مشكلات حضرية عديدة، كغياب المرافق العمومية، وضعف التجهيزات الحضرية، ومجال عمراني غير رسمي، ترجع جذوره إلى العهد الاستعماري، تزايد عدد سكانه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وظل إلى يومنا هذا يعاني من مشكلات حادة، بالإضافة إلى تشكل مجال عمراني غير رسمي في الأطراف والضواحي، وبالتالي، "تظهر المدن الجزائرية كتراكب للأنسجة عمرانية، المدينة الكولنيالية، مدينة التعمير الذاتي أو التخطيط الشعبي للمدينة، والمدينة المخططة (تلك الخاصة ببرامج تخطيط المدن، ومناطق الإسكان الحضرية الجديدة ، ومشاريع الإسكان الجماعي الكبيرة ، والسكنات في الضواحي). بالإضافة إلى التطورات السكنية الجديدة للترقيات العقارية"[62].

– عانت السياسات العمرانية من غياب رؤية إستراتيجية موحدة على مستوى التصور والتنفيذ، ففي سطيف، كانت كل مرحلة تاريخية لها أدواتها ومخططاتها العمرانية، في السبعينات والثمانينات وانسجاما مع النموذج

[62] Saïd Belguidoum, Transition urbaine et nouvelles urbanités : la ville algérienne dans tous ses états. Consulter le : 25/05/2020. Voir ;
file:///C:/Users/pc/Downloads/BelguidoumTransitionurbaineetnouvellesurbanitslavillealgriennedanstoussestats.pdf

التنموي الاشتراكي، وظفت أداوت مثل المخطط العمراني المؤقت والمخطط العمراني الموجه، وفي التسعينات تم الاعتماد على مخططات عمرانية جديدة، من قبيل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، وهنا، نسجل كملاحظة، أن هذه المخططات بشهادة تقارير الإدارة الحضرية وخبراء العمران، أنها لم تتمكن من الحد من ظاهرة النمو الحضري، ولا التحكم في النمو العمراني للمدينة، بسبب، أولا: الانتقال غير العقلاني من مخططات بمواصفات عمرانية محددة إلى مخططات عمرانية بمواصفات جديدة، مما يؤثر سلبيا على النسيج الحضري للمدينة، وثانيا، فشل المخططات العمرانية، لأنه يتم إعدادها بعد سنوات طويلة، بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية وتعقدها، وتعدد الفاعلين العمرانيين(الخواص والعموميين)، بينما الأمر يقتضي السرعة في الإعداد والانجاز، بالإضافة إلى ضعف التصور المستقبلي الذي تحمله هذه المخططات، لذلك لم تسهم الأدوات العمرانية في الحد من ظاهرة النمو الحضري، وإنما كان يتجاوزها في كل مرة النمو العمراني للمدينة، مما يؤدي إلى زيادة مساحات العمران غير الرسمي.

– ما سجل كملاحظات حول السياسات العمرانية على مستوى مدينة سطيف، تعدد المتدخلين في المجال العمراني، وتعدد المؤسسات والأجهزة الرسمية، مع غياب التنسيق بينها، حيث تم انجاز العديد من المشاريع الإسكانية والمرافق العمومية عن طريق المشاريع القطاعية ذات التمويل الحكومي، التي يتم برمجتها عادة على مستوى المخططات الوطنية، ولا يتم إدخالها ضمن مشاريع المخططات العمرانية، الأمر الذي يؤدي إلى التضارب بين مختلف الفاعلين، ويؤكد غياب رؤية إستراتجية موحدة في كيفية اعمار المدينة، وكذلك سجلنا، في كل مرحلة تاريخية تعدد الأدوات العمرانية، وغياب التنسيق بين المخرجات العمرانية لهذه الأدوات، فكل أداة أدت إلى إنتاج مجالات عمرانية بمواصفات هندسية وتخطيطة معينة، تعاني من الانقطاع مع المجالات العمرانية الأخرى، وتأخذ في الأخير شكل جزر عمرانية منفصلة عن بعضها البعض. ففي مدينة سطيف،" يرجع الخبراء المشكلة إلى غياب التنسيق بين مختلف المتعاملين العقاريين (الوكالة العقارية الولائية، مديرية أملاك الدولة، مديرة التعمير، البلديات، المحافظة العقارية)، واقتصار الأنشطة البلدية في مديرية التعمير على القيام بدراسة مخططات شغل الأراضي دون تجسيدها على أرض الواقع"[63].

– مارس النمو الحضري السريع لمدينة سطيف ضغطا على الإدارة الحضرية ممثلة في البلدية والولاية، فلم تتمكن المخططات العمرانية من التحكم في عملية النمو العمراني للمدينة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات الحضرية، ولعل أبرز هذه المشكلات هي مشكلة الإسكان الحضري، التي تحولت إلى أهم تحد يواجه السياسات العمرانية على مستوى المدينة، ونظر لهذا المعطى، ستوجه كل الجهود إلى حل أزمة الإسكان الحضري، الأمر الذي ينعكس سلبيا على بقية المشكلات الحضرية، مما أدى إنتاج مجالات عمرانية تفتقر إلى الخدمات الحضرية الأساسية.

63 سليم زاوية، المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري، الفمهوم، الينامكية، والحكومة، أطروحة دكتوراه في تهيئة المجال، غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، 2017/2016، ص259.

– فاقمت بعض الأدوات العمرانية من أزمة مدينة سطيف الحضرية بدلا من العمل على حلها، فمن الأدوات التي كان لها تأثير سلبي على النسيج الحضري بسطيف؛ أداة التجزئة العمرانية، التي شرع العمل بها في منتصف الثمانينات إلى نهاية التسعينات من القرن المنصرم، حيث استنزفت الاحتياطات العقارية، كما أن الأفراد لم يلتزموا في الغالب الأعم بقواعد التعمير والبناء، الأمر الذي أثر سلبيا على جماليات العمران داخل المدينة.

– في الأخير، عجز السياسات العمرانية عن تحقيق أهدافها في كل مرحلة تاريخية، يؤدي إلى ترحيلها بشكل آلي إلى المرحلة الموالية، مما يفاقم المشكلات الحضرية ويعقدها، فأزمة الإسكان الحضري أطلت برأسها في بداية السبعينات، ولم تتمكن السياسات العمرانية في تلك المرحلة من حلها، فتم دحرجتها إلى مرحلة الثمانينات، فتفاقمت وتعقدت، ليتم ترحيلها مرة أخرى إلى مطلع الألفية الثالثة، رغم الجهود التي بذلتها الإدارة الحضرية إلا أنها لم تتمكن من حلها، ولا تزال تعتبر إلى يومنا هذا المشكلة المركزية، والمؤشر الأساسي المعبر عن أزمة مدينة سطيف الحضرية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1– سليم زاوية، المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري، المفهوم، الديناميكية، والحوكمة، أطروحة دكتوراه في تهيئة المجال، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، 2017/2016.

2– شايب عائشة، أدوات التعمير والتهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية بالمجموعات الكبرى للسكن، حالة سطيف، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2008/2007.

3– شيخ ياسين، التعمير التجاري وأثره على المدينة، حالة المركز الأوربي بسطيف، ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، 2016/2015.

4– عابد بن جليد، انثربولوجية المجال المسكون الجديد: رهانات عقارية ومجالية الطبقات المتوسطة في مدينة وهران وضواحيها، مجلة إنسانيات، العدد2، 2010.

5– عبد الحكيم كبيش، التمددي الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

6– فؤاد بن غضبان، محفوظ جعجو، التوجيه المكاني في تقييم جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف (الجزائر)، مجلة العمارة والتخطيط، العدد29، 2017.

7– عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010،

8– مصطفى بتفنوشت، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

9– معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها واقعها وآفاقها، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2016.

10- وداعي منير، بويبية عادل، التوسع العمراني في إطار المبادئ التنمية المستدامة، مدينة سطيف، مذكرة ماستر تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

11- رابح شنقاوي، دور الفاعلين الخواص في إنتاج السكن والتنظيم المجالي حالة: مدينة سطيف، مجلة علوم وتكنولوجيا، عدد 39، 2014، ص19.

12- قيرة إسماعيل وآخرون، التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

Référence

1- Khaled Chorfi, Le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maitrise. L'urbanisme en discussion. Cas de Sétif -Algérie1962-2014. université setif1, 2019.

2- H. Benssad, la reforme économiques en Algérie ou l indicible ajustement structurel, Alger, O-P-U .

3- Harbouche Fayçal, la réglementation dans les lotissements, entre utopie et réalité, mémoire magister en architecture, université setif1, 2011/2012.

4- Khaled Chorfi, Kamel Younesi. Le foncier urbain entre opportunité et maîtrise. Cas de Sétif (Algérie).Penser la ville – approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie.

5- Madani Said, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse en vue de l'obtention du doctorat d'état en Architecture, Université Sétif , 2012.

6- Maouia Saidouni, Elément d'introduction a l'urbanisme, Algérie, Edition Casbah ,2000 .

7- Marc Cote, l'Algérie, Edition Medie-plus, Constantine, 2005.

8- Sidi Boumedine R, Betonville contre bidonville, cent ans de bidonville a Alger, Apic Edition, 2016.

9- Saïd Belguidoum, La ville en question - analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville - approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie.

10- Saïd Belguidoum, Recompositions sociales et nouvelles formes urbaines : la réappropriation du champ urbain à Sétif », in Gallissot René et Moulin Brigitte,dir., Les quartiers de la ségrégation – Tiers monde ou quart monde ?, Karthala, Institut Maghreb – Europe, Paris.

11-URBASE SETIF, Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, phase finale, rapport d'orientation, 2010.

12 Assia Samia Bouadjadja, Sétif, patrimoine architecturel moderne ; Edition ; el ibriz, Alger, 2017.

13- Armature urbaine, Office National des Statistiques , Alger : O.N.S, 2011..
http://www.ons.dz/IMG/pdf/armature_urbaine_2008.pdf.

14- Saïd Belguidoum, Transition urbaine et nouvelles urbanités : la ville algérienne dans tous ses états. Consulter file:///C:/Users/pc/Downloads/BelguidoumTransitionurbaineetnouvellesurbanitslavillealgriennedanstoussestats.pdf.

15- Gilles Sabterie, Coopération Sétif/ Lyon, Mission Form-action, Urbanisme et réhabilitation des quartier degrades, 2016.

http://anurb.dz/cooperation/RAPPORT%20MISSION%20FROM%20ACTION%202016.pdf

واقع مصايد الأسماك بالأقاليم الجنوبية للمغرب والرهان على استراتيجية أليوتيس لحماية الثروة البحرية

The reality of fisheries in the Moroccan southern regions and the bet on the Halieutis strategy to protect marine wealth

د. أحمد بوهكو[1] د. عبدالله بونعاج[2]

[1] **د. أحمد بوهكو** (جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية)

[2] **د. عبدالله بونعاج** (جامعة القاضي عياض، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش)

ملخص

تستحوذ الأقاليم الجنوبية على ثروات سمكية ضخمة ومتنوعة، عبارة عن مجموعة متنوعة من الأحياء البحرية، يأتي على رأسها السمك السطحي الصغير منه والكبير، إضافة الى السمك الأبيض والرخويات والقشريات فضلا عن أنواع أخرى كالطحالب وبلح البحر والمحار، وبالنظر إلى هذه المؤهلات يعتبر قطاع الصيد البحري بهذه الأقاليم أحد المقومات الاقتصادية الأساسية بالنظر لدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق. ولأجل هذا تشكل حماية الثروات البحرية من أولويات مخطط استراتيجية الصيد البحري أليوتيس، نظرا لما تتعرض له مصايد الأسماك بالأقاليم الجنوبية كغيرها من سواحل المملكة، من ميل كبير للإفراط في استغلال الثروة السمكية.

الكلمات المفاتيح: استراتيجية أليوتيس – حماية الثروة البحرية – مصايد الأسماك – الصيد البحري – الأقاليم الجنوبية

Abstract :

The southern regions acquire a huge and assorted fish wealth, which is an assorted group of marine life, on top of which comes small and large pelagic fish, in addition to the white fish, molluscs and crustaceans as well as other types such as algae, mussels and oysters, and in view of these qualifications, the marine fishing sector is considered in this regions one of the basic economic components, concerning with it's role which effects in the economic and social development of these regions. For this reason, the protection of marine resources is among the priorities of the Aleutis marine fishing strategy plan, due to what the fisheries of the southern regions exposed like other coasts of the Kingdom from a great tendency to overexploit fish wealth.

Key words: Aleutis' strategy – marine wealth protection – fisheries – marine fishing – southern regions

تقديم منهجي:

تم إعطاء الانطلاقة لاستراتيجية أليوتيس في شتنبر سنة 2009، وهي استراتيجيةتنموية مندمجة ترمي إلى الوصول إلى أهداف أساسية تتمحور حول تأهيل وعصرنة مختلف فروع قطاع الصيد البحري، مع ضمان تأمين استدامة هذه الموارد لفائدة الأجيال القادمة بالإضافة إلى منح الرؤية للمستثمرين. ويروم مخطط أليوتيس إلى رفع الناتج الداخلي الخام لقطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به إلى 21.9 مليار درهم في أفق سنة 2020، مع رفع معدل استهلاك الأسماك بالمغرب ما بين 10 و12 كيلوغرام للفرد سنويا إلى 16 كيلوغراما سنة 2020. كما يتطلع هذا المخطط الذي يشكل الاستراتيجية الجديدة لتنمية وتطوير تنافسية قطاع الصيد البحري بالمغرب، إلى الرفع عدد مناصب الشغل في مجال صناعة وتربية السمك إلى 115 ألف منصب، وكذا عدد مناصب الشغل غير المباشرة إلى نحو أزيد من 500 ألف منصب. فضلا عن زيادة حجم المنتوجات البحرية إلى مليون و660 طنا، وكذا الرفع من قيمة صادرات منتجات البحر إلى أكثر من ثلاثة ملايير ومائة مليون دولار سنة 2020. كما تتضمن هذه الاستراتيجية الجديدة إنجاز 16 مشروعا مهيكلا في إطار السعي إلى تطوير قطاع الصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة به وتثمينها.

وتعتبر مصايد الجهات الجنوبية الثلاث الخزان الأول والضخم لمختلف منتجات الصيد البحري وطنيا، وقد هيئت لهذا الدولة مختلف إمكاناتها من حيث أسطول الصيد بأنواعه إلى جانب توفر ستة موانئ إضافة إلى عدد كبير من القرى المنتشرة على طول الساحل يتجاوز عددها 20 قرية مهيأة لصيد التقليدي. هذا الاستثمار الضخم لدولة، جعل من حماية هذه المصايد من الاستغلال المفرط أولوية قصوى ضمن مخطط أليوتيس.ودراستنا لهذا الموضوع تهدف بالأساسلإلقاء الضوء على واقع مصايد الأسماك بالأقاليم الجنوبية، وتقصي مدى فعالية استراتيجية أليوتيس في حماية الثروة السمكية واستدامتها. ومن تم الجواب على السؤال الإشكالي المتمحور حول مدى نجاح استراتيجية أليوتيس في الحفاظ على الثروة السمكية بالأقاليم الجنوبية؟ وللجواب على هذا السؤال الإشكالي المؤطر لهذه المساهمة، ننطلق من فرضية مفادها قدرة أليات التفعيل والمراقبة لدى استراتيجية أليوتيس في حماية الثروة السمكية بالمنطقة وتوفير شروط الاستدامة. الشيء الذي سينعكس بالإيجاب على قطاع الصيد البحري بالمنطقة.

اعتمد في انجاز هذا المقال على منهجية تقوم على المعاينة الميدانية مع تشخيص ووصف واقع قطاع الصيد بالمنطقة مع التحليل ثم الاستنتاج، إلى جانب اعتماد المقابلات الفردية والجماعية مع القائمين على القطاع بالمنطقة بما فيهم المعنيين بشكل مباشر على معاينة وضعية مصايد الأسماك بالمنطقة ممثلين بشكل

أساسي في المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، إلى جانب البحارة العاملين بسفن الصيد البحري.

1- وفرة وتنوع الثروة السمكية بسواحل الأقاليم الجنوبية ومساهمتها في الإنتاج الوطني من أسماك الصيد.

1.1 وفرة وتنوع الثروة البحرية:

تتسم الظروف الطبيعية بالأقاليم الجنوبية بالضعف المرتبط بندرة التساقطات المطرية، لكن بالرغم من هذه الظروف الطبيعية القاسية على اليابسة إلا أنها على العكس من ذلك بالبحر، فقد ساعد الموقع الجغرافي المميز الذي تتواجد به الأقاليم الجنوبية بما فيها جهة العيون الساقية الحمراء كأحد المناطق الأربع في العالم التي تخضع سواحلها لتأثير ظاهرة الانبثاقات المائية المسماة "upwelling" التي وحسب منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة تتوفر على 40% من مجموع محصول الأسماك العالمي في مواضع لا تتجاوز 3% من مساحة البحار والمحيطات. وتعد ظاهرة انبثاق المياه كمفهوم: حركة ارتفاع للمياه العميقة رأسيا إلى السطح وهي ظاهرة منتشرة في مواضع معينة من البحار والمحيطات، حيثما تتوفر الظروف التي تؤدي إلى حدوثها، والتي من أهمها: التقاء تيارين بحريين مختلفين أمام أحد السواحل، حيث يؤدي التقائهما وتغير اتجاههما إلى حدوث حركة تصعيد في الماء.

وهذا ما تعرفه هذه السواحل والتي تخضع بشكل أساسي لتأثير تيار الكناري البارد القادم من الشمال، والذي يعتبر أحد أهم التيارات البحرية المارة بسواحل الجهة، حيث يشكل التقائه بتيارات أخرى دافئة معاكسة، منطقة استقرار وتكاثر للكائنات البحرية الدقيقة، والتي تعرف بالبلانكتون بنوعيه الحيواني: (الزوبلانكتون "Zooplankton") والنباتي: (الفيتوبلانكتون ""Phytoplankton).

خريطة رقم 1: المناطق الأربعة حول العالم للإنبثاقات المائية "upwelling"

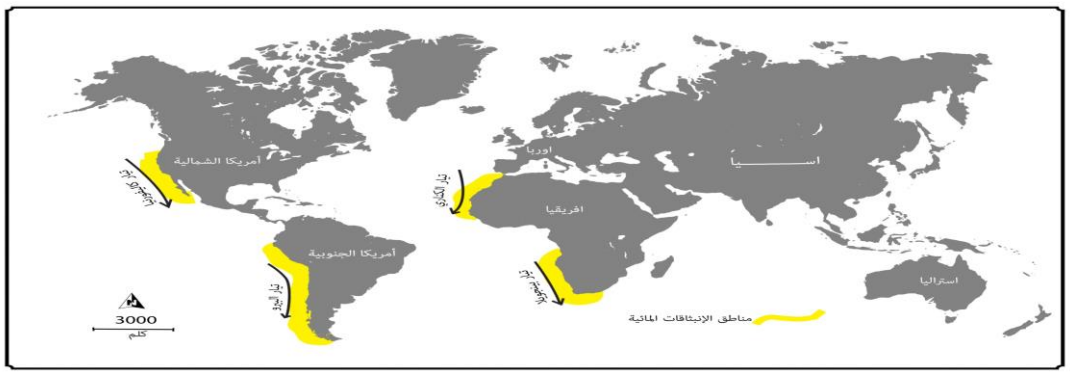

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تقرير صادر عن المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

هذه الكائنات الدقيقة التي تعد الأملاح المعدنية والضوء والحرارة من عوامل تكاثرها، تشكل أسفل السلسلة الغذائية، حيث يرجع توفرها بسواحل المنطقة سببا في التواجد الكبير لأسراب سمك السردين وغيره من الأسماك السطحية الصغيرة التي تتغذى عليها، وهذه الأخيرة بدورها (الأسماك السطحية الصغيرة) تشكل غذاء بالنسبة لأسماك القاع بأنواعه، الشيء الذي سمح بتوفر سواحل المنطقة على ثروات سمكية متنوعة وضخمة، تضم أصناف متعددة من الأسماك السطحية كسمك السردين، والسطحية الكبيرة كأسماك التونة وأبو سيف، وأسماك القاع المختلفة كسمك القرب والباجو، وأسماك القرش، إلى جانب الرخويات كالأخطبوط والحبار، والقشريات كجراد البحر، إضافة إلى أنواع أخرى ملتقطة على الشاطئ أو بالقرب منه كطحالب البحر والصدفيات والشوكيات كقنفذ البحر.

2.1 هيمنة الجهات الجنوبية الثلاث على انتاج الصيد البحري وطنيا:

تعتبر مصايد الجهات الجنوبية الثلاث الخزان الأول والضخم لمختلف منتجات الصيد البحري وطنيا، وقد هيئت لهذا الدولة مختلف إمكاناتها من حيث أسطول الصيد بأنواعه إلى جانب توفر ستة موانئ إضافة إلى عدد كبير من القرى المنتشرة على طول الساحل يتجاوز عددها 20 قرية مهيأة لصيد التقليدي.

من هذه الموانئ الست المذكورة سلفا بهذه الأقاليم تبقى موانئ الداخلة والعيون/المرسى وطانطان أهمها وأكثرها تفردا بحجم وقيمة إفراغات الصيد البحري بجميع أنواعه.

وتهيمن هذه الجهات الثلاث بموانئها الرئيسية والثانوية إلى جانب قرى الصيد التي ينشط بها الصيد التقليدي، على نسبة حجم وقيمة إفراغات الصيد البحري وطنيا بأنواعه الثلاث (الصيد التقليدي–الصيد الساحلي–الصيد باعالي البحار) حيث وصلت هذه النسبة سنة 2018 إلى 88% (757 296 1 طن) بعد أن كانت سنة 1992 لا تتجاوز 54% (322 223 طن)، وبقيمة لم تتجاوز نسبتها 24% (347,972 مليون درهم) في نفس السنة، لتصل سنة 2018 إلى أزيد من 70% (529 290 7 مليون درهم).

مبيان: حجم إفراغات الصيد التقليدي والساحلي بالطن وطنيا وبالجهات الجنوبية الثلاث سنة 2018

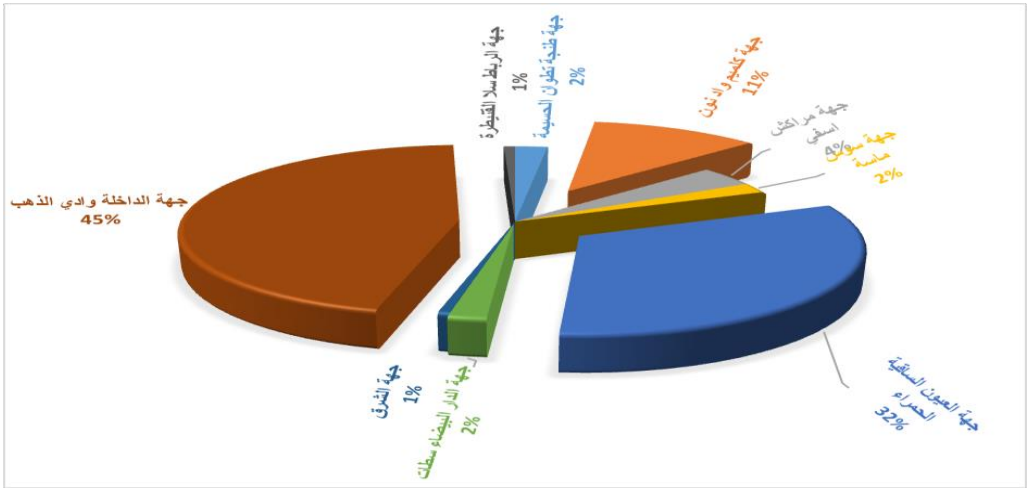

المصدر: استغلال معطيات تقارير خاصة بوزارة الصيد البحري

والجدول التالي يقدم مقارنة لتطور حجم إفراغات الصيد البحري التقليدي والساحلي بين سنتي 2013 و2018 وطنيا وبالجهات الجنوبية الثلاث موضوع الدراسة:

جدول: تطور إفراغات الصيد التقليدي والساحلي بالطن وطنيا وبالجهات الجنوبية الثلاث بين سنتي (2013-2018)

الجهات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
جهة الشرق	14 721	13 204	11 777	9 989	7 475	7 805
جهة طنجة تطوان الحسيمة	50 227	42 516	43 803	32 776	30 283	26 930
جهة الرباط سلا القنيطرة	7 235	6 732	6 090	4 743	9 586	9 237
جهة الدار البيضاء سطات	32 819	26 340	29 354	31 654	30 038	26 225
جهة مراكش اسفي	37 589	39 380	48 607	49 065	50 290	48 771
جهة سوس ماسة	57 185	36 869	42 823	30 949	30 017	24 740
جهة كلميم واد نون	91 696	248 698	88 050	106 244	74 013	146 069
جهة العيون الساقية الحمراء	309 426	394 570	383 456	468 071	446 342	419 755
جهة الداخلة وادي الذهب	558 839	469 302	616 010	624 338	607 743	587 225
المجموع	1 159 738	1 277 611	1 269 970	1 357 829	1 285 787	1 296 757

المصدر: استغلال معطيات تقارير خاصة بوزارة الصيد البحري

يتضح وبالملموس وبتوالي السنوات الدور الذي تلعبه وحدات الصيد التقليدي والساحلي إلى جانب موانئ وقرى الصيد بالأقاليم الجنوبية الثلاث (جهة كلميم واد نون-جهة العيون الساقية الحمراء-جهة الداخلة وادي الذهب)، في جعل هذه الأقاليم المهيمن الأساس على إنتاج قطاع الصيد وكذا قيمته وطنيا.

2- مخطط أليوتيس لتهيئة المصايد

عملت الوزارة الوصية على القطاع على إدراج مخطط لتهيئة مصايد الأسماك، ليشمل أنواع أخرى تعرف إفراطا في الإستغلال. ومع بدأ تنفيذ استراتيجية اليوتيس التي أطلقت في سنة 2010، تمت إدارة الأنواع التي تشكل أكثر من 75% من التفريغات من خلال مخططات الإدارة، وبشكل خاص الأسماك السطحية الصغيرة، الأخطبوط، الروبيان، الطون الأحمر، سمك أبو سيف، سمك القرش، والطحالب البحرية الحمراء والشعاب المرجانية.

1-1 برنامج تهيئة المصايد الخاصة بالأسماك السطحية الصغيرة:

تم الشروع في تنفيذ هذا المخطط خلال شهر فبراير من سنة 2010، وقد برمج في المرحلة الأولى تفعيل التدابير المتعلقة بالمصيدة الأطلسية الجنوبية الذي تشكل سواحل المنطقة المدروسة عماده الأساسي. حيث تم تحديد مناطق الصيد المتاحة للاستغلال، والأنواع السمكية المرخص اصطيادها والأسماك الأخرى المسموح بها، وكذا طرق وكيفيات الاستغلال من طرف مختلف أنواع الأسطول، إضافة إلى الوثائق والمساطر الإدارية المتبعة في مراقبة الأسماك المصطادة.

ومن أهداف هذا البرنامج، تثمين الكميات المصطادة من الأسماك السطحية والرفع من الطاقة الإنتاجية لمعامل التصبير وملائمة استغلال الموارد السطحية مع الطاقة الإنتاجية للمخزون، إلى جانب تحسين مستوى الاستهلاك المحلي لمنتوج الصيد.

ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع إجراءات عدة تتمثل في:

- تحديد سقف الاستغلال المسموح به حسب كل وحدة تهيئة.
- تحديد عدد ونوع البواخر المرخص لها بصيد الأسماك السطحية الصغيرة.
- تحديد موانئ التفريغ الإلزامية في الحالات الخاصة.

خريطة رقم 2: مواضع الأسماك السطحية الصغيرة بساحل الأقاليم الجنوبية والوسطى للمملكة سنة 2016

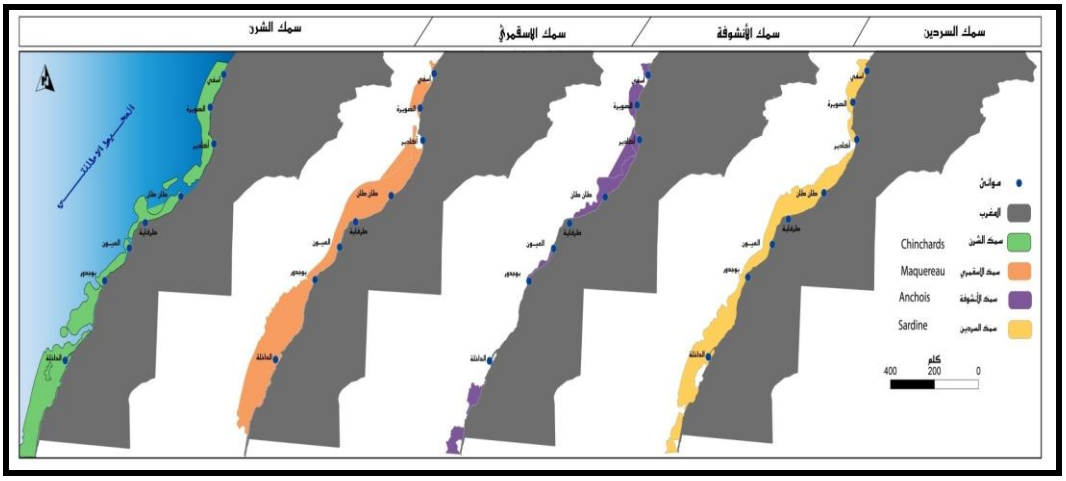

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تقرير صادر عن المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

2-1 برنامج تهيئة المصايد الخاصة بالأخطبوط:

مثلت سنة 2001 كما سبقت الإشارة، كأول سنة يتم فيها وضع مخطط تهيئة لمصايد الأخطبوط بعد الإستنزاف الكبير الذي تعرض له هذا النوع بالأقاليم الجنوبية، وقد نص مخطط التهيئة هذا على اعتماد أسلوب جديد حينها يهم التدبير من خلال تطبيق نظام تحديد سقف الكميات المصطادة، كإجراء تكميلي للإجراءات المطبقة في تدبير مجهود الصيد وحماية المراحل الحساسة لهذا النوع. وقد تمت مراجعة هذا المخطط سنة 2004 لتعتمد إجراءات جديدة في التدبير والاستغلال المستديم والمسؤول لمصايد الأخطبوط، وذلك بتنظيم نشاط الصيد في موسمين، الأول في فصل الشتاء والثاني في فصل الصيف، وكذا فترتين لتوقيف نشاط الصيد خلال فصلي الربيع والخريف، ووضع نظام يحدد توزيع حصة صيد الاخطبوط حسب وحدات الصيد كما يلي:

- 63% لقسم الصيد في أعالي البحار.
- 11% لقسم الصيد الساحلي.
- 26% لقسم الصيد التقليدي.

وقد جاء برنامج تهيئة مصايد الأخطبوط الحديث بعد انجاز دراسة خلال الفترة بين سنة 2011 و2012، لمصايد هذا النوع من الرخويات قام بها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وتم بموجبه تحديد حصة الصيد الإجمالية سنويا المقدرة له، وتوزيع الحصص الفردية وتحديد فترات المنع الموسمية وتدبير قدرات الصيد، وتنظيم الصيد التقليدي، إلى جانب تتبع ومراقبة المنتوج السمكي وتسويقه.

ويهدف مخطط تهيئة مصايد الأخطبوط إلى حماية هذا المورد عبر إجراءات التدبير من أجل إعادة تكوين المخزون، وتدعيم الاستثمارات الموظفة في هذه المصايد لمستوى يضمن استدامته.

وحددت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري الحصة الإجمالية من الأخطبوط المسموح بصيدها خلال الموسم الشتوي 2017/2016 خلال الفترة الممتدة بين 1 دجنبر 2016 إلى 31 مارس 2017. في 35000 طن موزعة على الأساطيل الثلاثة النشيطة في مصيدة الأخطبوط، حيث كانت حصة كل أسطول كالتالي: (أسطول الصيد بأعالي البحار: 22050 طن)، (أسطول الصيد الساحلي: 3850 طن)، (قوارب الصيد التقليدي: 9100 طن). إضافة إلى تخصيص 2000 طن لقوارب الصيد التقليدي العاملة بميناء بوجدور وقريتي الصيد أفتيسات وسيدي الغازي

وقد عرف هذا الموسم تسجيل 147 من وحدات الصيد الساحلي من نوع الصيد بالجر (السفن الجيابة) العاملة بميناء العيون/المرسى، إضافة إلى 50 وحدة من نفس النوع قادمة من ميناء طانطان، لصيد بالمصيدة الواقعة جنوب قرية سيدي الغازي والمحسوبة على المنطقة البحرية لجهة العيون الساقية الحمراء

كما شهد الموسم الصيفي لسنة 2017 لصيد الأخطبوط أيضا قرارا وزاريا حدد حصة إجمالية لصيد خلال الفترة الممتدة بين 1 دجنبر 2016 إلى 31 مارس 2017، في 12200 طن موزعة هي الأخرى على الشكل التالي وفق النسبة المحددة لكل صنف من وحدات الصيد: (أسطول الصيد بأعالي البحار: 7686 طن)، (أسطول الصيد الساحلي: 1342 طن)، (قوارب الصيد التقليدي: 3172 طن). إضافة إلى تخصيص 800 طن لقوارب الصيد التقليدي العاملة بميناء بوجدور وقريتي الصيد أفتيسات وسيدي الغازي

وتقع المنطقة البحرية المعنية بهذا القرار بين خطي عرض 26 درجة 24 شمال سيدي الغازي و20 درجة 46 شمال الرأس الأبيض، حسب ما جاءت به المؤشرات البيولوجية لمصيدة الأخطبوط، والتي تحدد برأي استشاري من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

3-1 برنامج تهيئة المصايد الخاصة بالتونة الحمراء وسمك بوسيف وسمك القرش:

يمثل المغرب ممرا بحريا رئيسيا لأسماك التونة الحمراء خلال هجرتها من المحيط الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط قصد التوالد، وعودتها من المحيط الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط لتغذية. كما تمثل السواحل الأطلسية والمتوسطية المغربية تواجدا مهما لسمك بوسيف.

ويهدف برنامج تهيئة مصيدة أسماك التونة الحمراء وسمك بوسيف إلى ضمان استغلال مستدام وعادل ومسؤول لهذه الأنواع السمكية. ويندرج هذا المخطط في إطار التزامات المغرب بمقتضيات اللجنة الدولية للمحافظة على أسماك التونة الأطلسية (ICCAT).

وتتلخص التدابير الخاصة بهذا الصنف في تحديد الحصة السنوية حسب سقف الاستغلال المحدد من طرف اللجنة الدولية للمحافظة على أسماك التونة الأطلسية، وتحديد الفترات المسموح بها لصيد والمنطقة المرخصة بهدف الصيد، وكذا حجم السمكة المسموح بصيدها.

كما يرمي البرنامج الخاص بسمك القرش إلى المحافظة على اسماك القرش بأنواعها (القرش أبو مطرقة le requin marteau) – (قرش المحيطات le requin océanique) – (القرش الثعلب الجاحظ requin renard à gros yeux) وحماية مخزونات هذه الأسماك التي تتموقع على رأس السلسلة الغذائية، والتي تساهم في تحقيق التوازن البيئي مع تدبير مخزونها، وذلك من خلال اعتماد إجراءات متعلقة بتتبع أنشطة البواخر التي تصطادها بصفة ثانوية، وكذا تتبع المسار التجاري لتسويق زيوت وكبد وزعانف هذه الأسماك.

1-4 برنامج تهيئة المصايد الخاصة بالروبيان والطحالب البحرية والمرجان:

جاء برنامج تهيئة مصايد الروبيان، لضمان استدامة مخزون هذا النوع وضمان استغلاله بشكل عقلاني، وذلك من خلال مراجعة أسلوب استغلاله الحالي وملائمته مع وضعية المصايد وخصوصيات كل الأساطيل العاملة باستغلال هذا المخزون سواء أساطيل الصيد بأعالي البحار أو أساطيل الصيد الساحلي. وقد تم وضع هذا البرنامج سنة 2011 وتمت مراجعته برسم موسم الصيد لسنة 2013. وقد أدرج ضمن مقتضيات هذا البرنامج، إجراءات استعجاليه على المدى القصير وأخرى على المدى الطويل.

وتتلخص أهداف هذا البرنامج على المدى القصير في حماية مناطق تفريخ وتكاثر الروبيان من خلال توقيف نشاط الصيد وخلق مناطق التجميع من جهة ومن جهة أخرى على المدى الطويل من خلال تعزيز إجراءات تهم مناطق الصيد المرخصة والمسافة المسموح بها لصيد من الساحل واليات الصيد وفترات توقف الصيد بالإضافة إلى الأحجام القانونية المسموح بصيدها من هذا النوع، مع وضع نظام حصص يطبق على جميع السفن المصطادة لروبيان.

وقد كان للقيمة التي تستحوذ عليها الطحالب البحرية في الأسواق الدولية الأثر الكبير في وضع برنامج يهم هذا النوع من الأعشاب البحرية في مخطط تنمية المصايد، الهادف إلى الحفاظ على هذا المخزون وتنظيم نشاطه وتوفير مناصب شغل قارة به وتثمين منتوجه، وذلك من خلال إجراءات وتدابير من شأنها حصر وتحديد مجهود ومناطق الصيد وفترات الراحة البيولوجية.

ولأجل هذا تم سنة 2010 اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة من أجل ضمان احترام المقتضيات التنظيمية التي جاء بها مخطط التهيئة لهذا المخزون، وهي كالتالي:

- منع قطف الطحالب البحرية من فصيلة (Floridés) ابتداء من فاتح أكتوبر إلى غاية 30 يونيو من كل سنة.
- حظر قطف الطحالب خلال الليل.
- السماح بجمع الطحالب البحرية الملقاة على الساحل، في حين يمنع اقتلاعها.
- وضع نظام تتبع مسار الطحالب البحرية والأكاراكار (agar agar) على امتداد السلسلة التجارية والتسويقية انطلاقا من الإنتاج إلى التصدير.
- إخضاع الطحالب الخام والأكاراكار لنظام رخص وتصاريح التصدير.
- العمل بنظام الحصص عند تصدير الطحالب البحرية والأكاراكار.
- تثمين نسبة 80% من هذا المنتوج بتحويله عن طريق الصناعة الوطنية (الأكاراكار)، للحصول على قيمة مضافة هامة 20% توجه للتصدير في وضعيته الخام.

كما يستفيد المرجان فضلا عن الحماية الدولية وذلك من خلال المعاهدة المتعلقة بالحفاظ على الحياة البرية والوسط الطبيعي لأوروبا (معاهدة برن بتاريخ 19 شتنبر 1979)، والبروتوكول المتعلق بالمجالات المحمية والتنوع البيولوجي للبحر الأبيض المتوسط، والتي صادق عليها المغرب، من قانون وطني خاص به في إطار مخطط التهيئة للحفاظ عليه، والذي جاء بتحديد فترات الصيد حسب المناطق، ومجهود الصيد من خلال تحديد عدد البواخر وكذا حصة الصيد المحدد لكل سفينة. ويبقى هذا النوع (المرجان) لا يدخل ضمن الأنشطة المستغلة بسواحل الجهة المدروسة.

3- مكافحة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم

أصبحت محاربة ظاهرة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم أولوية رئيسية للجهات الوصية على القطاع، في ظل العواقب الوخيمة التي تسببها هذه الممارسات غير القانونية على استدامة الثروة السمكية. وأمام هذا اعتمد مخطط "أليوتيس" استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار استمرارية الموارد واستغلالها بطريقة مستدامة لصالح الأجيال القادمة.

وقد هيئت لهذا وزارة الفلاحة والصيد البحري بتعاون مع جهات أخرى تسهر على السير العادي والمنظم بالقطاع، عمليات تتبع ومراقبة، بدأ بمراقبة مصايد الأسماك من خلال إنشاء وحدة دعم تنسيق المراقبة التي تتمثل مهمتها في تحسين وإدارة وتنسيق مهمتي متابعة ومراقبة الامتثال للقوانين وإجراءات وإدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها، بما في ذلك الإشراف على المركز الوطني لمراقبة سفن الصيد.

وتقوم مديريات الصيد البحري بالأقاليم الجنوبية، بالسهر على تنفيذ السياسة التي وضعتها الوزارة والمتمثلة في مراقبة سواحل هذه الأقاليم. إذ توفر مراقبة دؤوبة في نقاط التفريغ للمصطادات ومزادات البيع الأولي، كما أنها توفر مراقبة على مستوى الوحدات الصناعية. هذه المراقبة تتم بمساهمة من البحرية الملكية والدرك الملكي.

بالإضافة إلى هذا تم تفعيل نظام شامل لتتبع مسالك المنتجات البحرية، بدأ من الصيد والتفريغ، والنقل، والتخزين، والاستيراد، والتصنيع والتوزيع والبيع إلى المستهلك النهائي. وتعتبر هذه الطريقة المثلى لتأكد من أن المصطادات لا تتأتى من صيد غير قانوني وغير مصرح به وغير منظم.

خريطة رقم 3: مناطق حظر الصيد بالنسبة للأسماك السطحية الصغيرة

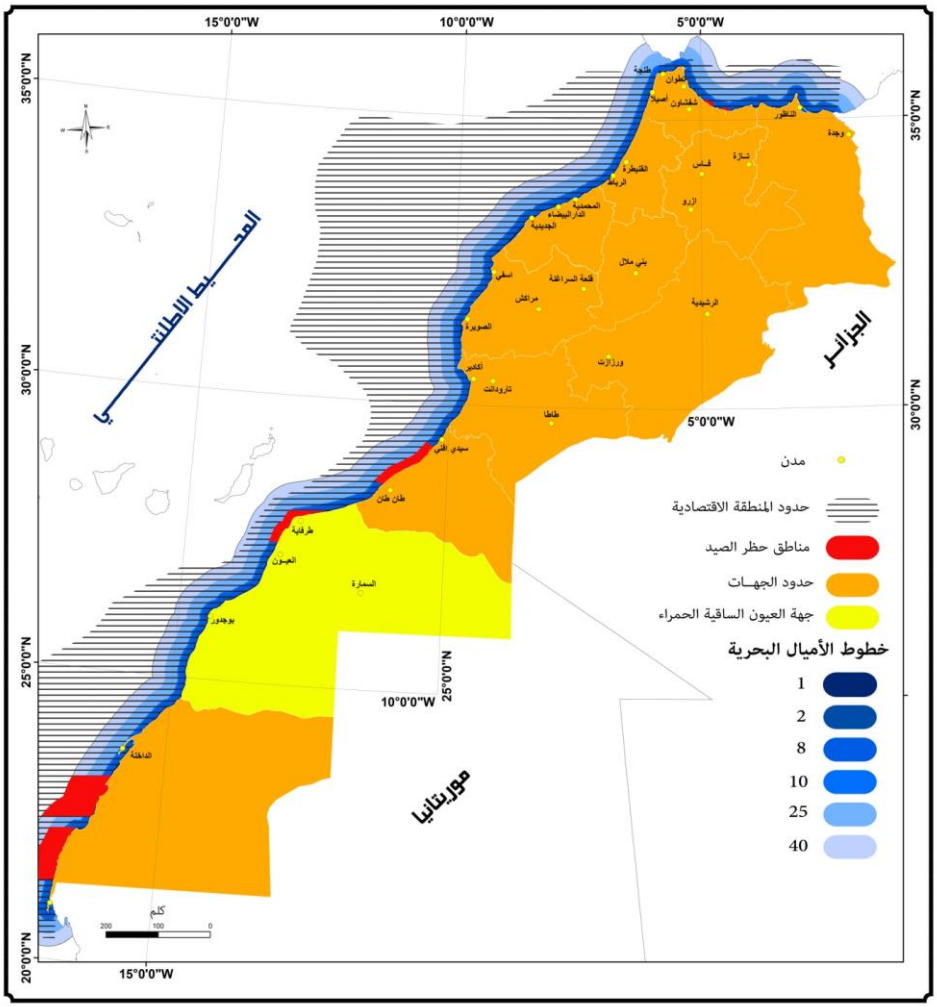

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تقرير صادر عن المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري .

ولضمان مراقبة جيدة لنشاط البحري، اعتمدت الوزارة مقاربة جديدة تتمثل في وضع نظام لرصد السفن عبر الساتل (VMS)، ولهذا الغرض تم إقتناء ووضع 2250 جهاز لتحديد الموقع على متن سفن الصيد. وركز هذا النظام على وجه الخصوص على سفن الصيد الساحلي والصيد بأعالي البحار كما عملت الوزارة على تطوير تجهيزات المركز الوطني لمراقبة سفن الصيد، الذي تم إنشاءه سنة 2013.

والخطاطة التالية توضح مجمل عمليات الرصد والمراقبة التي تقوم بها الجهات الوصية على القطاع:

خطاطة: عملية الرصد والمراقبة والإشراف من قبل الجهات الوصية على القطاع

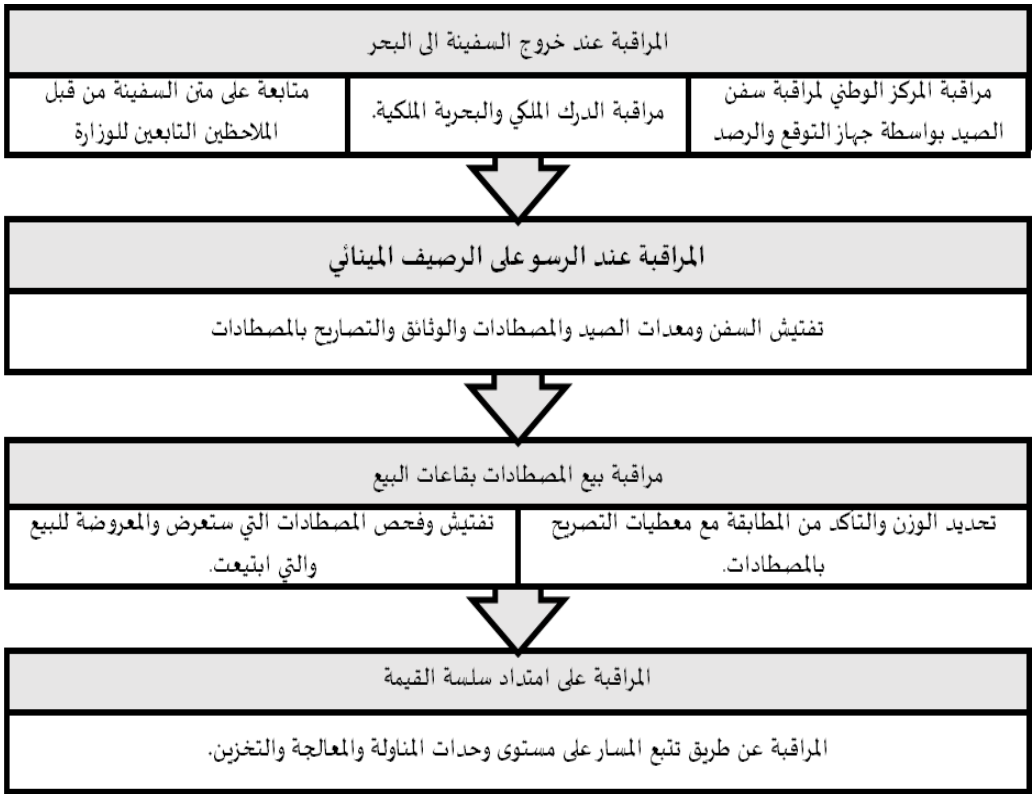

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تقرير مندوبية الصيد البحري، ميناء العيون/المرسى، 2016

خاتمة:

يبقى تحدي المحافظة على الثروة السمكية بهذه السواحل الغنية مصايدها، من التحديات الكبرى التي يوجهها قطاع الصيد البحريوعائقا أمام التنمية المتعددة الأوجه بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، ولأجل هذا جاءت الدولة باستراتيجية أليوتيس والتي حاولنا من خلالها دراسة جدوى تطبيقاتها بمنطقة الدراسة. لما لهذه الاستراتيجية من أهداف وضعت لبلوغها والتي من أهمها معالجة الاختلالات التي يعيشها القطاع، ومحاولة تحديثه وتنظيمه وزيادة الإنتاج والرفع من قيمته مع المحافظة على استدامة الموارد البحرية، فضلا عما يرومه هذا المخطط من رفع لناتج الداخلي الخام لقطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به إلى 21.9 مليار درهم في أفق سنة 2020 على الصعيد الوطني.

أخيرا نسعى من خلال ما أدرجناه سلفا أن نلفت الانتباه لسبل الكفيلة بتطوير قطاع الصيد البحري بهذه الأقاليم لتحقيق التنمية المنشودة مع مراعاة الحفاظ على الثروة البحرية وضمان استدامتها. كما نأمل أن يساعد هذا المقال في إثارة بعض القضايا التي تشكل منطلق الطرح فرضيات جديدة تعزز دور الجغرافيا في عملية التنمية والمحافظة على البيئة.

البيبلوغرافيا

. يحي محمد نبهان (2008): معجم مصطلحات الجغرافيا الطبيعية والفلكية والسياسية، دار يافا للنشر والتوزيع،ص.39-40.

. Institut National de Recherche Halieutique (INRH), Bulletin halieutique, Laboratoires Centraux – Casablanca, février 2015, p.1-2.

Institut National de Recherche Halieutique (INRH), Le réchauffement climatique et l'acidification des océans de la région Nord-Ouest Africaine (Courant des Canaries et Mer d'Alboran), Laboratoires Centraux – Casablanca, Septembre 2016, p.32.

Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, Département de la pêche maritime, Rabat, Rapport d'activité 2018.

Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, Département de la pêche maritime, Rabat, Rapport d'activité 2018.

. حددت اللجنة العلمية الفرعية للجنة الصيد لوسط شرق المحيط الأطلسي كوباس "COPACE" لمنظمة الأغذية والزراعة، خمسة أنواع في حالة مفرطة من الاستغلال، كالأخطبوط الشائع، الحبار البني الداكن، الروبيان الوردي، سمك النازلي الأبيض، سمك القاروص، وأربعة أنواع تعتبر مستغلة بالكامل كالدنيس ذو الأعين الكبيرة، الدنديق، الدنيس المستورد، الدنيس الأحمر، في حين لا يمكن تقييم مخزونات النوعين الآخرين، الحبار (الشائع) والنازلي الأسود نظرا لعدم كفاية المعطيات.

Institut National de Recherche Halieutique (INRH), Etat des Stocks et des Pêcheries au Maroc 2015, Laboratoires Centraux – Casablanca, Août 2016.

. المقرر الوزاري الصادر عن وزارة الصيد البحري رقم 16/10 بتاريخ 22 نونبر 2016، المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي-موسم شتاء 2016-2017.

. معلومات مستقاة من مقابلة مع مصطفى أيت عبي مندوب وزارة الصيد البحري بمدينة المرسى.

. المقرر الوزاري الصادر عن وزارة الصيد البحري رقم 17/07 بتاريخ 12 يونيو 2017، المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي–موسم صيف 2017.

Institut National de Recherche Halieutique (INRH), Etat des Stocks et des Pêcheries au Maroc 2015, Laboratoires Centraux – Casablanca, Août 2016.

تنظيم المواقع ومناطق التوسع السياحي على ضوء التشريع الجزائري

Organizing sites and tourist expansion areas in the light of Algerian legislation

شايب باشا كريمة، أستاذة محاضرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2، الجزائر

ملخص

إن تهيئة العقار السياحي يتم بمجموعة أشغال وهي إنجاز منشآت قاعدية لقطاعات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.وعليه هدف هذه الدراسة هو إبراز مدى إهتمام المشرع الجزائري بمجال المواقع ومناطق التوسع السياحي، و ذلك من خلال النصوص القانونية التي كرست دور الهيئات المركزية و المحلية في هذا الميدان باعتبار أن هذه الأخيرة تربط بين أهداف الاستثمار في شقه السياحي وبين المحافظة على المواقع والمناطق السياحية وحسن تهيئتها وتسيرها لأن نتائج الاستثمار لن تظهر دون المحافظة على البنية التحتية للمواقع والمناطق السياحية.

الكلمات المفتاحية: عقار سياحي، مواقع سياحية، مناطق سياحية، استثمار سياحي،تهيئة العقار.

Abstract

The preparation of the tourism real estate is carried out by a group of works, which are the completion of basic facilities for sectors and areas directed to receive tourism investments, which are embodied in studies that determine the nature of the preparation operations and the nature of the projects of activities for the facilities to be achieved This study aims to highlight the extent of the Algerian legislator's interest in the field of sites and areas of tourist expansion, and that through legal texts that have devoted the role of central and local bodies in this field, as this last links between the goals of investment in the tourist apartment and the preservation of tourist sites and areas and good preparation And it is moving because the investment results will not appear without preserving the infrastructure of tourist sites and areas.

Keywords : tourist property–tourist sites–tourist areas–tourist investment–

real estate preparation

1. مقدمة إن تفتح الجزائر على اقتصاد السوق وعلى العالم الخارجي يحتم مواكبة كيفيات تطور السياحة عن طريق الاستغلال العقلاني والنموذجي للعقار السياحي و الجزائر من بين الدول التي تحمل كل المواصفات الكمية و النوعية التي تؤهلها لأن تكون من الدول الأوائل إفريقيا في الميدان السياحي،نظرا لموقعها الإستراتيجي و مساحتها الشاسعة التي تكسيها تنوعا جغرافيا ومناخيا إلى جانب تاريخها العريق الذي تشهد له مناطق أثرية معتبرة . لذلك أصبح دعم القطاع السياحي أمر لا بد منه واختيارا استراتيجيا على كل دولة أن تقره بتأسيس هياكل مؤطرة وهيئات مكلفة بذلك سيما وأن واقع السياحة الجزائرية أنها تعاني جمود بسبب ضعف الدراسات ونقص الإطارات وعدم التحكم في التكنولوجيا وفوضى على مستوى ترقية وتطوير الاستثمار وعدم التمكن من جلب السياح إلى البلد، خاصة وأن كل دول العالم تسعى جاهدة لترقية المجال السياحي كاهتمام أولي.

وعليه تعمل الدولة جاهدة على حماسة تشجيع النشاط السياحي وحماية المواقع السياحية وتهيئتها واستغلال العقار السياحي على أحسن وجه من خلال مخطط التهيئة السياحية الذي من شأنه إحداث تنمية ومراعاة الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى تطبيق الجانب القانوني والتنظيمي لهذا البحث مع الجانب الواقعي وذلك عن طريق الاعتماد خاصة على النصوص القانونية المتعلقة بتهيئة مناطق التوسع المناطق السياحية وتسييرها من طرف الهيئات المختصة، مع النزول إلى الواقع وتسجيل ما يمكن تسجيله من ملاحظات.

مشكلة الدراسة

ترتكز السلطات العمومية على حسن تهيئة العقار السياحي وحسن تسييره عن طريق الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل تثمين مواردها ضمن الاهتمامات الكبرى في برنامج التنمية الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح على اقتصاد السوق وعلى العالم الخارجي.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية تتمثل في مدى نجاعة كل ما تصبوا إليه السلطات من دفع عجلة الاستثمار السياحي عن طريق تهيئة تسييره ؟ وهل تحظى بالحماية اللائقة والمتابعة وفي إطار النصوص القانونية المخصصة بها؟

ومنه تقتصر الدراسة على البحث في كيفية تهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية والهيئات المكلفة بتهيئتها. ومن خلال التطرق لهذين العنصرين يستوجب ذكر حدود هذه المناطق وكذا مخطط التهيئة للسياحة وآفاقه الممتدة إلى غاية 2030 بالإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي. بالتطرق للفرضيات الآتية:

– إن المحاورالكبرى للسياسة الوطنية في المجال السياحي تحددت بموجب نصوص قانونية تعمل الحكومة على تنفيذها.

– تتم عملية تهيئة و إنجاز المنشأت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

– إنّ التهيئة السياحية تنطلق من البلديات بإعتبارها قاعدة الأساسية لنجاح كل مشروع تنموي.

– إنّ الصلاحيات المخولة لكل من الولاية و البلدية دور ريادي في مجال التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحي.

– إنّ مخططات تهيئة مناطق التوسع السياحي دور في تجسيد العديد من المشاريع في الواقع.

2. النظام القانوني لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية

إن الأحكام القانونية والتنظيمية المؤطرة للعقار السياحي قد أنشأت فضاءات مخصصة ومهيأة موجهة للاستثمار تسمى هذه الأخيرة بمناطق التوسع السياحي على السواحل، وداخل الهضاب العليا وفي الجنوب. وذلك بموجب الأمر 66 –62 المؤرخ في 28 مارس 1966 المتعلق بمناطق التوسيع السياحي والأماكن السياحية. تلته نصوص قانونية أخرى متمثلة في المرسوم رقم 66 – 75 المؤرخ في 04 أفريل 1966 المعدل بموجب المرسوم 81 – 298 المؤرخ في 31 أكتوبر 1981. أما المرسوم رقم 88 – 332 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتضمن التصريح عن مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية قد حددت مناطق التوسع السياحي. إن أغلب النصوص التطبيقية تضم في جوهرها برنامج تنمية وتثمين الموارد السياحية،

الانشغال بتعريف وتحديد حماية عن طريق تنظيم المناطق والمواقع السياحية.واهتمام السلطات العمومية بإدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم(وزارة السياحة ،2002).

وفي سنة 2003 صدر قانون جديد يتعلق بموضوع العقار السياحي وهو نص القانون رقم 03 – 03 المؤرخ في 17 أفريل 2003 يتعلق بمناطق التوسيع المواقع السياحية (القانون رقم 03 – 03 المؤرخ في 04/17/ 2003 يتعلق بمناطق التوسيع المواقع السياحية جريدة رسمية، عدد 11 لسنة 2003). ، وكذا القانون رقم 03 –01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة (القانون رقم03– 01 المؤرخ في 2003/04/17 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، جريدة رسمية عدد 11 لسنة 2003)، فالقانون رقم 03– 02 المتعلق بتحديد القواعد العامة الاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ(جريدة رسمية عدد 11 ، 2003).

1.2 المفهوم القانوني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية

إن مفهوم مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية جاء في إطار القانون رقم 03– 03 المؤرخ في 17 أفريل 2003. ونصوص سابقة لذلك. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفرعين الآتيين:

1.1.2 مفهوم مناطق التوسيع السياحي

نصت المادة (02) الثانية من القانون 03 –03 المتعلق بمناطق الوسع والمواقع السياحية على أنه:« مناطق التوسيع السياحي من كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية، وإبداعية مناسبة للساحة مؤهلة إقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية».

وعليه فإن مفهوم منطقة التوسع السياحي يكتسي من خلال بعدها القانون والقضائي ثلاثة معاني أساسية(مشتي ،2009) وهي:

المعنى الأول: هي فضاء محمي معرف بموجب القانون 03 -03 وكان قبل هذا معرف بموجب الأمر 66 – 62 والمرسوم 76 -75 الذي نص على أنه:«يمكن أن تعتبر من مناطق التوسع السياحي كل منطقة أو مساحة من الأراضي تتمتع بمميزات أو خصائص طبيعية وثقافية وبشرية أو ملائمة للتنزه السياحي، من شأنها أن تسمح بإقامة أو تنمية منشآت سياحية يمكن استغلالها لتنمية شكل على الأقل أو عدة أشكال من الإيراد السياحي».

المعنى الثاني: كل فضاء محدد إقليميا بموجب المرسوم رقم 88 – 232 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 الذي حدد 169 منطقة ذات أهمية سياحية عالية بالنظر لطبيعة ونوعية الموارد والقدرات التي تزخر بها.

المعنى الثالث: هي أداة للتخطيط المدرج في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخطط التهيئة السياحية(وزارة السياحة،1998).

2.1.2 مفهوم المواقع السياحية

لقد نصت الماجدة 02 من القانون رقم 03 -03 المؤرخ في 17 أفريل 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، بأن الموقع السياحي هو كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلال أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعيةأو بناءات مشيدة عليه. يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الإندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

كما ذكرت سابقا المادة 04 من المرسوم 66- 75 على أنه:«يمكن أن يعتبر من الأماكن السياحية كل منظر طبيعي أو مكان ذي جاذبية سياحية بمنظره الخلاب أو بما يحتويه من عجائب أو بخصائصه الطبيعية، أو البناءات التي شيدت فيه وبما يحتويه من أهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية بحيث يجب صانته واستثمار ندرته، والمحافظة عليه من التلف الطبيعي أو الناتج بفعل الإنسان».

2.2 مفهوم تهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية

تتم تهيئة منطقة التوسع والموقع السياحي وفق مواصفات التهيئة السياحية المعد من طرف الإدارة المكلفة بالسياحة في إطار تشاوري مصادق عليه عن طريق التنظيم إذ يندرج مخطط التهيئة السياحية في إطار أدوات تهيئة الإقليم والعمران.

ولقد أعطى المشرع مفهوم التهيئة النهائية لمنطقة التوسع السياحي في إطار المرسوم رقم 07- 23 المحدد لكيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، أو منح حق الامتياز عليها إذ نصت المادة 05 منه على أنه:«يقصد في مفهوم هذا المرسوم بالتهيئة النهائية مجمل عمليات تحديد الأراضي والتهيئة في مجال التطهير والتزويد بالمياه والإنارة العمومية وشبكة الطرقات والمساحات الخضراء» (جريدة رسمية عدد 08 ،2007).

وفي هذا السياق يعتبر مخطط التهيئة السياحية بمثابة رخصة تجزئة للأجزاء القابلة للبناء(المادة 05 من القانون رقم 03 –03 المؤرخ في 04/17/ 2003 متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية).

1.2.2 مخطط التهيئة السياحية

لقد نصت المادة 38 من القانون رقم 01– 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة على أن يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها مع مراعاة خصوصيات المناطق وإمكاناتها ،الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و واجبات الاستغلال العقلاني والمتسق المناطق والفضاءات السياحية. وبهذه الصفة تحدد قواعد المحافظة على المواقع ومناطق التوسع، وشروطها، كما يحدد شروط توطين المشاريع السياحية وكيفياته، وأضاف التجهيزات وخصائصها وطريقة استغلال المواقع من خلال تحديد دفاتر الشروط. وتضيف المادة 06 من نفس القانون السابق الذكر مخطط التهيئة السياحية يشمل:

– حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.

– إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها أن تنجز عنها تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق الوسع والمواقع السياحية.

أما بخصوص أهداف مخطط التهيئة السياحية فلقد نصت بشأنه المادة 14 من القانون رقم 03 – 03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية حيث يهدف هذا المخطط لاسيما إلى:

تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء، تحديد المناطق التي تجب حمايتها، تحديد برنامج النشاطات المزمع انجازها، تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة، تحديد التهيئات البنيوية المزمع انجازها و إعادة التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

2.2.2 آفاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

إن مخطط التهيئة السياحية عجز عن تحقيق أهدافه من أشغال التجزئة وإعادة التهيئة والتنمية لعدة أسباب منها:

– ضعف الغلاف المالي المخصص

– غياب نظام وسائل تسيير وتنظيم العقار السياحي

– غياب رؤيا واضحة على المدى المتوسط والطويل المدى في مجال التنمية السياحية المستدامة(مشتي,2009).

– عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي، والتأخر الكبير في إنجاز مشروع وكالة التنمية وتسيير العقار السياحي التي تمثل الأداة الضرورية لترقية الهياكل القاعدية والمشاريع السياحية.

– الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي في التوسع السياحي في إطار غياب المصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي(بن قانة إسماعيل و بن جوبة محمود ،2007). هذه الوضعية تنتج عنها: كثرة البناء الفوضوي ،الإهمال المفرط للمواقع والمعالم الأثرية، غياب الوجه الحقيقي للاستثمار، تحويل الوجهة السياحية لهذا العقار واستغلاله في نشاطات أخرى.

وفي إطار إستراتيجية دعم وتطوير السياحة تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008 الذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق سنة 2025، الذي جاء نتاج الجلسات الجهوية المنعقدة بكل من وهران عنابة وبسكرة وتيبازة من طرف كافة العاملين في مجال السياحة (مشتى،2009). وبمناسبة افتتاح الجلسات الوطنية والدولية للسياحة المنعقدة في الجزائر يومي 11 و12 فيفري 2008 فقد جاء بمساهمة رئيس الجمهورية أهم الجوانب الحيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر والمحددة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2025 وهي:

1– تتميز وجهة وعلاقة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية وتحسين تموقعها.

2– إنشاء أقطاب الامتياز السياحية وتنظيمها حول قرى سياحية يعتمد فيها إبراز أصالة واحات وجمال مواقعت المتوسطية.

3– تطبيق مخطط الجودة السياحية بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني (بدء منح التأشيرة قنصلياتنا إلى غاية اسم الفندق الذي يقع عليه الاختيار، مرورا بالاستقبال في بوابات الدخول الدولية، مثل الموانئ والمطارات، فنحن أرسينا المحاور الثلاثة هذه السياسة الجودة التي تتوخاها على أساس التصور المشترك لمحترفي السياحية. إن المخطط هذا يدمج ضمنه تكوينا مهنيا عالي الجودة والتفتح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع في خانة سياحية جديدة تساوق مع التوجهات العالمية الصاعدة

4– ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال مفصلة حلقات السلسلة السياحية بما يضمن الفعالية، وهذا بأن تصب مساعي كافة المتعاملين في توخي نفس الغاية ألا وهي إرضاء السائح.

5– وضع خطة تمويل بسيطة وواضحة لدعم المستثمرين ومرافقتهم وتأطيرهم وإقامة علاقات ثقة معهم، ذلك أنه يستحيل إنعاش دون استرجاع الثقة المتبادلة.

وبقي إنتهاج مسار الجودة موجود في قلب إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لأفاق 2030 و هي إستراتيجية إعتمدتها الحكومة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT من خلال الدراسات و الأبحاث ، و الإستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في قطاع السياحة، وتعكس هذه الإستراتيجية إرادة الدولة في دعم في الإمكانيات الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلد من اجل ترقيته إلى مرتبة الإمتياز المنطقة الأورومتوسطية ،و جعل الجزائر وجهة سياحية بإمتياز (وزارة الإقليم السياحة والبيئة، 2008). و يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أرضية العمل الرئيسية لتنمية مستدامة للسياحة في الجزائر، و يتضمن الإطار الإستراتيجي و العملي لتطبيق سياسة سياحية في حدود 2030، وتجسيد التوجه الرامي على تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها

الجزائر منها الطبيعية ،الثقافية و التاريخية و جعلها في خدمة السياحة(المادتين 16و 17 من القانون 03-03 المؤرخ في 02/17/ 2003 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.و يتضمن الإطار الإستراتيجي لهذا المخطط خمسة أهداف يجب تحقيقها من حجم الإستثمارات مادية و مالية للوصول إلى إستعاب عدد السّياح المخطط الوصول إليه و هي(وزارة الإقليم السياحة والبيئة ،2008):

1-جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي و ذلك من خلال ترقية إقتصاد بديل يحل محل المحروقات ، تنظيم العرض السياحي بإتجاه السوق الوطنية ،إعطاء الجزائر إنتشارا سياحيا دوليا و جعلها إمتياز و منارة في حوض المتوسط مقيد المساهمة في خلق وظائف جديدة و بصورة أساسية في الإقتصاد العام للبلاد، المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري،و ميزان المدفوعات ،توازنات الميزانية)

2-الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة،البناء،و الأشغال العمومية ،الصناعة، الصناعة التقليدية و الخدمات) من خلال ، النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل ،التعمير،البيئة)تأخذ بعين الإعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين و الخواص الجزائريين ،و أيضا الأجانب ، الإنسجام مع القطاعات الأخرى ، و إحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

3-التوافق بين ترقية السياحة و البيئة، و يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياسية .

4-تثمين التراث التاريخي، الثقافي، و الشعائري.

5-التحسين الدائم لصورة الجزائر، حيث يرمي هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية لجعل منها سوقا هامة و ليست ثانوية،بما في ذلك مجموعة المواد و الطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

-كما يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030،تعريف الأهداف المادية و صيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة،عدد السياح، المداخيل العمال الواجب تكوينهم...) و بصيغة أخرى يتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،كما يرمي هذا المخطط أيضا إلى ضمان الإنطلاق السريع الصالح للسياحة الجزائرية،إذ يركز على مخطط الأعمال بأهداف ماديـــة و نقدية ترمي الى تلبية الطلب الدولي و الطلب الوطني .

3.الإطار الهيكلي لتهيئة العقار السياحي

لقد شهد قطاع السياحة منذ استقلال الجزائرإلى غاية سنة 1998 عدة هيئات لتنظيمه وهذه الهيئات هي:

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة الذي أنشئ في سنة 1962
- لجنة تسيير الفنادق والمطاعم التي أنشأت في سنة 1963
- الشركة الوطنية للفندقة والسياحة التي أنشأت سنة 1970

– الشركة الوطنية للسياحة التي أنشأت سنة 1978

النادي السياحي الجزائري (مشتي آمال، مرجع سابق، ص 97).

كما ساهمت الى جانب ذلك الإدارة المحلية في هذه المهمة. هذا ما سنتطرق إليه كمايلي

1.3 الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

استكمالا للتكفل بوضع آليات لتسيير العقار السياحي والإحاطة بالإطار القانوني والمؤسساتي الخاص بالتهيئة السياحية، فقد تم إنشاء سنة 1998 هيئة خاصة تشرف على تسيير العقار السياحي وهي الوكالة الوطنية لتنمية السياحية.

1.1.3 الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة

أنشأت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 21 فيفري 1998 (جريدة رسمية عدد 12 لسنة 1998) المتضمن إنشاء الوكالة والوطنية لتنمية السياحية وتحديد قانونها الأساسي.

ولقد حددت المادة الأولى (01) من المرسوم 70/98 الطبيعة القانونية لهذه الهيئة، على أنها:«تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى الوكالة الوطنية لتنمية السياحية وتدعى في صلب النص الوكالة ».

وتخضع الوكالة للقواعد المطابقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير. وتضيف المادة الثانية من نفس المرسوم السابق الذكر على أنه:«توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة». ومن خلال هذا النص يلاحظ أن هذه الوكالة تتميز بـ:

–إن الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وبالتالي تتمتع بأهلية التقاضي والتصرف.

– إنها تخضع للقانون العام باعتبارها شخص معنوي عام وذلك في معاملاتها مع الدولة وفي هذا الإطار تقوم بممارسة حق الشفعة لحساب الدولة.

– أنها تخضع أيضا للقانون الخاص إذا تعاملت مع غير الدولة أي مع الخواص وذلك بمناسبة اقتنائها للأراضي التابعة لهم والضرورية لتطوير السياحة عن طريق التفاوض أي استعمال الأسلوب الرضائي كالبيع والشراء.

2.1.3 تحديد مهام الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

لقد ورد بالمادة الرابعة (04) بالمرسوم 70/98 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي وكذا القانون 03– 03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية إنشاك الوكالة وطرق تسييرها للعقار السياحي وقد تم تحديد مهامها كما يأتي:

– التكفل بتنشيط و ترقية و تأطير النشاطات السياحية ،في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و التهيئة العمرانية.

- السهر على المحافظة على مناطق الوسع السياحي.
- اعداد الدراسات و انجتز أشغال التهيئة السياحية.
- ممارسة حق الشفعة و نزع الملكية بالنسبة للأملاك المتوجدة داخل مناطق التوسع السياحي.
- اقتناء الأراضي الضرورية لانشاء الهياكل السياحية ، و ملحقاتها لتوطين المشاريع السياحية.
- المساهمة مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي حولمنابع المياه المعدنية ، سواء في الجزائر أو في الخارج.
- المساهمة بالتنسيق مع المؤسسات و لهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن و التجهيزات ذات المنفعة المشتركة ،و تقديم كل اقتراح يهدف الى ضرورة تحيينها وتحديثها و توسيعها.
- حفظ المرافق و الأجهزة المشتركة وصيانتها أو تكلف من يقوم بذلك
- القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي و تطورها.

و عليه يظهر أن المهمة الأساسية المسندة للوكالة الوطنية لتنمية السياحة هي تسيير العقار السياحي ، و ذلك بهدف القضاء على المضاربة و تسهيل مهمة المستثمرين للحصول على الاراضي خاصة بإقتناء و تهيئة و اعادة بيع هذه الأراضي الى المستثمرين.

رغم المجهودات التي بذلتها الوكالة الوطنية لتنمية السياحة في إطار المهام المخولة لها، فقد تم تسجيل 19 منطقة سياحية ذات أولوية والتي تم برمجتها ضمن برنامج مخطط التهيئة السياحية الذي شرع العمل به، وتوسعت عملية التهيئة لسنة 2008 لتشمل 22 منطقة للتوسع السياحي ذات أولوية موجهة لإنجاز مشاريع سياحية، إلا أن هذه المناطق يتوزع وجودها بين الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة وبين الأملاك الوطنية العمومية، هذا التنوع في العقار يجعل من الصعب التحكم فيه خاصة وأن الواقع العمراني المحيط بالمناطق السياحية يشكل خطرا حقيقيا عليها كونه لم يتم استغلاله وفقا لشروط تهيئة الإقليم والتعمير أي في إطار احترام مخطط التهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي، نتيجة نمو المدن حول مناطق التوسيع السياحي.

2.3 دور الجماعات الإقليمية في تهيئة مواقع التوسع السياحي

تعد الجماعة الإقليمية النواة الأساسية في تطبيق السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة فيما يتعلق بالجانب البيئي و التنموي كما تعتبر الجماعات المحلية أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري(محسن يخلف ،2014) ، و بالتالي كان لزاما على الدولة أن تولي كلاّ من البلدية و الولاية أهمية و دورا فعالا في تسيير الشأن المحلي(طهروش كمال وناوي أحمد،2013). فالبلدية و الولاية تملكان الصلاحيات في مجال التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي على المستوى المحلي .

1.2.3 دور البلدية في مجال تهيئة مواقع التوسع السياحي

تعد البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة،حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ،بإعتبارها مكان لممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية(المادتين 02-01 من القانون 11-10 مؤرخ في 2011/06/22، المتعلق بالبلدية ،جريدة رسمية،عدد 37، 2011).و

بالتالي فإن البلدية تتمتع بمجموعة من الصلاحيات التي تضمنها قانون البلدية و مختلف القوانين البيئة الأخرى هذه الصلاحيات تسمح لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالتدخل في تهيئة مواقع التوسع السياحي،و هذا مهما كانت الصفة التي يحملها سواءا كان ممثلا للبلدية أو بصفته ممثلا للدولة.

1.1.2.3 إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في تهيئة مواقع التوسع السياحي

لرئيس المجلس الشعبي البلدي مجموعة من المهام و الصلاحيات في مجال التهيئة السياحية لمواقع السياحي و هذا بصفته ممثلا للدولة على مستوى البلدية أو بصفته ممثلا للبلدية.

1.1.1.2.3 إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في تهيئة مواقع التوسع السياحي بصفته ممثلا للدولة

في هذا الإطار يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على النظام العام و السكينة و النظافة العمومية ،و هذا تحت إشراف الوالي،بحيث نصت المادة 88 في فقرتها الثانية على :"السهر على النظام و السكينة و النظافة العمومية " (المادة 88 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية).كما نجد أيضا في إطار القوانين و التنظيمات المعمول به،كل الاحتياطات الضرورة،و كل التدابير الوقائية لضمان سلامة ، وحماية الأشخاص و الممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة أو حادث.

كما كلف رئيس المجلس الشعبي البلدي ببعض المهام التي تساهم في الحفاظ على البيئة و من ضمنها: السهر على حماية التراث التاريخي و الثقافي، السهر على النظافة المحيط و حماية البيئة أما في مجال التعمير،فيسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي ،رخص البناءو الهدم و التجزئة وفقا للشروط و كيفيات المحددة في التشريع و التنظيم المعمول بهما .

2.1.1.2.3إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار تهيئة مواقع التوسع السياحي بصفته ممثلا للبلدية

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تمثيل البلدية في عدة مجالات، وهذا بموجب قانون البلدية ،وحسن سيرها ،كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتسيير إدارات البلدية و يعطي الإذن بالإنفاق ، القيام بكل الأعمال القانونية المتعلقة بأملاك البلدية حيث إكتسابها و إستعمالها و إستغلالها و التصرف فيها و المحافظة عليها ، الإلتزام بالمراقبة القبلية و البعدية لجميع الأنشطة العمرانية سواءا قبل تنفيذها عن طريق منح الرخص والشهادات أو رقابة أثناء التنفيذ .

2.1.2.3 صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال تهيئة مواقع التوسع السياحي

تمثل المجالس البلدية في التشريع الجزائري صورة من صور المشاركة الشعبية في صنع القرار، و تسيير الشؤون المحلية بما يعود بالنفع على سكان الإقليم(بوضياف عمار،2010،ص09) بإعتبار المجلس الشعبي البلدي هيئة تداولية بمجموعة من الصلاحيات في مجال التهيئة السياحية فقد نصت المادة 122 في فقرتها السابعة على أن البلدية تتخذ طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات و خصوصا فيما

يتعلق بإتخاذ كل تدابير يرمي إلى توسيع البلدية في السياحة و تشجيع المتعاملين المعنيين بإستغلالها(المادة 122 فقرة 07 من القانون 11-10). كما نجد المرسوم التنفيذي 07-86 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية قد نص على أنه "ينظم مدير السياحةبالتنسيق مع الرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية جلسات تشاور في مختلف مراحل إعداد مخطط الهيئة السياحية مع مختلف الهيئات والإدارات العمومية والمصالح العمومية و الجمعيات (المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 07-86 مؤرخ في 03/11/ 2007 يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع و المواقع السياحية المعدّل بالمرسوم التنفيذي رقم 15-78 المؤرخ في 2015/03/02 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع و المواقع السياحية)

وقد خول المرسوم التنفيذي رقم 07-23 لرئيس المجلس الشعبي البلدي عند إنتهاء أشغال التهيئة النهائية لمنطقة التوسع السياحي يقوم بتسليم شهادة تنفيذ الأشغال(المادة 4 فقرة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 01/28/ 2007 يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية أو منح حق الإمتياز).

2.2.3 دور الولاية في مجال تهيئة مواقع التوسع السياحي

تعرف الولاية انها الجماعة الإقليمية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة"، و بإعتبار الولاية هيئة لامركزية فهي تتمتع بمجموعة من الإختصاصات في مجال التهيئة السياحية من خلال أجهزتها المتمثلة في الوالي بصفته هيئة تنفيذية و كذا المجلس الشعبي الولائي بإعتباره هيئة تداولية(المادة 02 من القانون رقم 12-07 مؤرخ في 02/21/ 2012،يتضمن قانون الولاية ،جريدة رسمية عدد 12 لسنة 2012).

وقد خول قانون الولاية الجديد رقم 12-07 صلاحيات لكل من الوالي و المجلس الشعبي الولائي في مجال التهيئة السياحية ،بالإضافة بعدة قوانين أخرى التي فصلت في إختصاص و دور الولاية في المجال السياحي.

1.2.2.3 صلاحيات الوالي في إطار تهيئة مواقع التوسع السياحي في ظل قانون الولاية

ينبغي الإشارة أن صلاحيات الوالي كثيرة و متنوعة خصوصا فيما يتعلق بالمجال البيئي السياحي ولا يعتبر قانون الولاية فقط مصدرا لها بل هناك قوانين و تنظيمات أخرى(بوضياف عمار،2012).

1.1.2.2.3 إختصاصات الوالي في مجال التهيئة السياحية بصفته ممثلا للولاية

أسند القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية للوالي بصفته ممثلا للولاية صلاحيات تدخل في مجال التهيئة السياحية حيث يقوم ب: السهر على الوضع الحسن للمصالح الولائية و كافة المؤسسات العمومية و حسن سيرها ،بالإضافة على توليه تنشيط و مراقبة نشاطات هذه المؤسسات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

كما يقوم الوالي بإعلام المجلس الشعبي بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة لتهيئة الإقليم(المادة 78 فقرة 02 من القانون رقم 12-07) .

2.1.2.2.3 صلاحيات الوالي في مجال تهيئة مواقع التوسع السياحي بصفته ممثلا للدولة

يعتبر الوالي ممثلا للدولة على مستوى الولاية بنص المادة 110 من قانون الولاية الجديد " ،وهو مفوض الحكومة ".فالوالي يعتبر المسؤول الأول على المحافظة على النظام و الأمن و السلامــة و السكينة العمومية(المادة 114 من القانون رقم 12-07) ، كما يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات.

ومن الملاحظ أن قانون الولاية الجديد لم يفصل في صلاحيات الوالي التي تدخل في إطار التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحي،بل تناول بشكل عام الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في حماية البيئة بصفة عامة،تاركا المجال للتنظيم لتبين كيفية ممارسة هذه الصلاحيات.

2.2.2.3 صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة تداولية على مستوى الولاية كما نصت عليه المادة 12 من القانون الولاية الذي خول له عدة صلاحيات في مجال التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي حيث يقوم بالمساهمة في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية و يراقب تطبيقه حسب القوانين و التنظيمات المعمول بهما و ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل دراسات و المعلومات و الإحصائيات الإقتصادية والإجتماعية و البيئية المتعلقة بالولاية .

كما يبادر المجلس الشعبي الولائي بالإتصال مع المصالح المعنية ،بكل الأعمال الموجهة إلى تنحية،حماية الأملاك الغابية كما يبادر بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق و المسالك الولائية و صيانتها و الحفاظ عليه(المادة 85 من القانون رقم 12-07).

3.2.2.3 دور الولاية في مجال التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحية في ظل قوانين أخرى

بالإضافة إلى قانون الولاية يبين صلاحيات الولاية في مجال التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحي نجد قوانين تنظيمات اخرى قد فصلت في كيفية تدخل الولاية في تهيئة مواقع التوسع السياحي من بينها قانون 03-03 الذي يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية و المرسوم التنفيذي 07-86 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي .

1.3.2.2.3 صلاحيات الولاية في إطار تهيئة مواقع التوسع السياحي في ظل القانون 03-03

تسهر الدولة و الجماعات الإقليمية على حماية و تثمين مناطق التوسع و المواقع السياحية لسيما على :

-محاربة الشغل اللامشروع للأراضي و البناءات غير مرخصة قانونا،و تتخذ في هذا الإطار إجراءات توقيف الأشغال أو تهديم البنايات و إعادة المواقع إلى حالتها الأصلية في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما .

-إستعمال مناطق التوسع و المواقع السياحية طبقا لطابعها (المادة 30 من القانون 03-03).

و قد نصت المادة 22 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية أنه يتم إستغلال الشواطىء بموجب حق الإمتياز الذي يحدد المواصفات التقنية والإدارية و يمنح بقرار من الوالي (القانون رقم 03-03 المؤرخ في 02/17/ 2003،يتضمن تحديد القواعد العامة للإستغلال و إستعمال السياحي للشواطىء ،مرجع سابق)

2.3.2.2.3 دور الوالي في إطار تهيئة مواقع السياحي في ظل القانون 02-02

إن الوالي ضمن القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل و تثمينه فإن الوالي المختص إقليميا يقوم بمنح رخصة الإستغلال السياحي بناءا على إقتراح لجنة ولائية تنشأ لهذا الغرض(المادة 19 من القانون 02-02 يتعلق بحماية الساحل و تثمينه جريدة رسمية عدد 10، 2002).

-كما يبلغ الوالي بفتح الشاطئ المرخص للسباحة إلى مجالس الشعبية البلدية و يبلغ بغلق الشاطئ إلى مجالس الشعبية البلدية(المادة 20 من القانون 03-02) .

3.3.2.2.3 صلاحيات الولاية في إطار تهيئة مواقع السياحي في ظل المرسوم التنفيذي 07-86

لقد خولت الولاية صلاحيات طبقا للمرسوم التنفيذي 86/07 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي 15-78 المؤرخ في 02 مارس 2015. حيث يقوم الوالي أو الولاة المعنيين بمراسلة المجالس الشعبية الولائية و البلديات المعنية من أجل القيام بنشر القرار المتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمدة شهر (01) بمقر البلديات المعنية(المادة 11 من المرسوم التنفيذي 07-86 المعدلة و المتممة بالمادة 03 من المرسوم التنفيذي 78/15). يقوم الوالي كذلك بتبليغ مشروع مخطط التهيئة السياحية لمختلف الإدارات و المصالح العمومية التي تمنح لها أجل ثلاثين يوم إبتداءا من تاريخ إعلامها لإبداء رأيها و ملاحظاتها .و يصدر الوالي قرار النشر مشروع مخطط التهيئة السياحية بناء على إقتراح مدير السياحة للولاية . كما يقوم أيضا بتبليغ على سبيل العرض نسخة من القرار إلى وزير المكلف بالسياحة ، يتلقى الوالي رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال خمسة عشر (15) يوم الموالية لإستلام الملف الكامل للتحقيق العمومي. يعرض الوالي مشروع مخطط التهيئة السياحية مرفقا بسجل التحقيق و محضر غلق التحقيق و نتائج المحافظ المحقق،وكذا رأي المجلس الشعبي الولائي المختص على المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية للمصادقة.

4. تحليل النتائج

لقد تعرضنا من خلال هذه الدراسة إلى مدى إهتمام المشرع الجزائري بمجال مناطق التوسع السياحي، و ذلك من خلال النصوص القانونية التي كرست دور الهيئات المركزية و المحلية في هذا الميدان وقد توصلنا إلى:

1-أن التهيئة السياحية هي مجموعة أشغال إنجاز المنشات القاعدية لفضاءات و مساحات موجهة لإستقبال إستثمارات سياحية تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة و طبيعة مشاريع الأنشطة للمنشأت المراد تحقيقها .

2-إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى لتسييح الجزائر، و يعتبر أرضية العمل الرئيسية للتنمية المستدامة للسياحة و تجسيد التوجه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر .

3- تتم عملية تهيئة و إنجاز المنشأت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

4-إنّ التهيئة السياحية تنطلق من البلديات بإعتبارها قاعدة الأساسية لنجاح كل مشروع تنموي طموح من أجل خلق إقتصاد بديل عن المحروقات.

5-إنّ صلاحيات كل من الولاية و البلدية في مجال التهيئة السياحية لمواقع التوسع السياحي محدود سبب قلة الموارد المالية و نقص الدعم التقني و قلة الوسائل و الأليات المستعملة .

6-إنّ مخططات تهيئة مناطق التوسع السياحي عرفت عجزا كبيرا في تحقيقه على أرض الواقع و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى الطبيعة القانونية للعقارات الواقعة ضمن هذه المناطق خاصة المتعلقة بالأراضي ذات الطابع الفلاحي ،فالإجراءات الطويلة و المعقدة التي تتطلبها عملية تحويل الملكية العقارية حال دون تجسيد العديد من المشاريع .

7-ضعف دور الجماعات المحلية في مجال التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي .

8-إن المحاور الكبرى للسياسة الوطنية في المجال السياحي قد تحددت بموجب القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي تعمل الحكومة على تنفيذه. كما شرعت السلطات العامة في عمليات تهيئة حوالي 22 منطقة للتوسع السياحي ذات أولوية موجهة لإنجاز مشاريع سياحية والتي سيتم توسيع هذه العملية بهدف رفع حجم عرض العقار السياحي إلى جانب إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية سنة 2008 المعتمد عليها كإطار مرجعي لتنظيم وتنمية السياحة في آفاق 2030 الذي يهدف إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى المتوسط والطويل ومع ذلك فإن الواقع قد أثبت أن ثمة عراقيل تعترض مسألة تسيير العقار السياحي التي جمدت تثمين التوسع السياحي وتفسير هذه النتائج يعود الى مايلي:

- غياب المصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد اللامركزي.
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي وتنميتها والمترتب عن غياب المصالح المختصة.
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنته فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

5. خاتمة

إن التهيئة السياحية هي إنجاز منشأت قاعدية في المساحات الموجهة لإستقبال مشاريع تقتصر على الدراسات لتحديد طبيعة عملية التهيئة و التي تكون في مناطق التوسع السياحي أو المواقع السياحية فالأولى هي كل "منطقة أو إمتداد عن الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية و ثقافية و بشرية و إبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية و يمكن إستغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية ". بينما الموقع السياحي هو عبارة عن "كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره

الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو أسطورية أو ثقافية و الذي يجب تثمين أصالته و المحافظة عليه من التلف أو الإندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.ورغم إهتمام المشرع الجزائري بمجال مناطق التوسع السياحي، من خلال النصوص القانونية التي كرست دور الهيئات المركزية و المحلية في هذا الميدان الا ان هذه الآليات لم تكن فعالة في الواقع في دفع عجلة الاستثمار السياحي. بسبب ضعف الدراسات ونقص الإطارات وعدم التحكم في التكنولوجيا وفوضى على مستوى ترقية وتطوير الاستثمار وعدم التمكن من جلب السياح . وبناء على ذلك نتقدم بالتوصيات الآتية:

- وجوب تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يشكل الأساس في تنفيذ الإسترتيجية القطاعية
- تحديد وعادة تشكيل مناطق التوسع السياحي .
- مواصلة دراسات التهيئة لمناطق التوسع و المواقع السياحية .
- التنازل عن طريق التراضي للقطع اللأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- الإنجاز الفعلي لأشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع السياحي وفق معايير دولية
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الإستثمار السياحي.

-إعادة النظر في القانون 03-03 بتاريخ 19 فيفري 2003 و الذي يحدد كيفيات منح الإمتياز داخل مناطق التوسع السياحي و إستغلالها ،حيث يقضي هذا القانون تحضير مخطط لتهيئة المنطقة قبل منحها للمستثمرين ،حيث لوحظ مع مرور الوقت أن هذا القانون أصبح يعرقل تطوير الإستثمار بسبب ثقل الإجراءات المتعلقة بإعداد مخطط التهيئة،حيث يحتاج لأكثر من سنةو نصف من أجل إعداد الدراسة ثم يتم الموافقة عليه من طرف السلطات ثم لتبدأ عملية التأهيل و بعد ذلك يمنح للمستثمرين من أجل إستغلاله.

-تطوير السياحة الداخلية بإشتراك الجماعات المحلية و كل الفاعلين في المجال السياحي .

-إدراج كل المناطق التوسع و المواقع السياحية لعملية المسح العقاري.

-تنشيط عملية تصنيف مناطق التوسع و المواقع السياحية للدفع بالإستثمار السياحي .

-إنشاء هيئة تكلف بتسيير الوجهات على مستوى المحلي.

-تحديد الولاية النموذجية التي ستحضن الهيئة المكلفة بتسيير الوجهات .

-تحديد المدى السياحي للمناطق .

-حث الجماعات المحلية على الإعتماد على التسويق الإقليمي و الرقمي لرؤية أوضح و لتموقع أفضل للوجهات .

-تدعيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة سيما على مستوى مناطق التوسع السياحي .

-إعادة النظر في مهام الجماعات المحلية في الجزائر و الصلاحيات الموكلة إليها و تخفيف الضغط عليها و تمكينها من صنع القرار و تدبير شؤونها في إطار سياسة وطنية شاملة .

-الدعم المالي و التقني للجماعات المحلية بتوفير الإمكانيات اللازمة لممارسة مهامها.

-الإستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا الميدان بنقل تجارب جديدة و برامج ناجحة.

قائمة المراجع

- بن قانة إسماعيل و بن جوبة محمود(2007)، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، عدد 05، الجزائر،ص ص11-20
- بوضياف عمار(2012)،شرح قانون الولاية،طبعة أولى،جسور النشر و التوزيع،الجزائر.
- بيان مجلس الحكومة(2008)، حول اجتماع مجلس الحكومة المنعقد برئاسة رئيس الحكومة.الجزائر،ص:05
- طهروش كمال،ناوي أحمد(2013)،آليات تدخل الجماعات الإقليمية في حماية البيئة،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،شعبة القانون العام،تخصص قانون الهيئات الإقليمية،كلية الحقوق العلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية.الجزائر،ص ص:20-35
- محسن يخلف(2014)،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية،دراسة حالة ولاية بسكرة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص سياسة عامة و إدارة إقليمية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،ص ص:30-35.
- مشتي آمال(2009)، العقار كآلية محفزة للاستثمار، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة البليدة.،الجزائر،ص ص:80- 120
- وزارة الإقليم السياحة والبيئة (2008)،المخطط التوجيهي للتنمية السياحية،تشخيص و فحص السياحة الجزائرية،الكتاب الأوّل، ،الجزائر،ص:17
- وزارة السياحة(1998)، مداخلة السيد وزير السياحة، والصناعات التقليدية في جلسة الحكومة، ترقية مناطق التوسع السياحي، الجزائر،ص:09.
- وزارة السياحة(2002)، عرض الأسباب لمشرع القانون يتعلق بمناطق التوسع الاقتصادي والمواقع السياحية،الجزائر،ص07

List of references

-Bin Qana Ismail and Bin Jouba Mahmoud (2007), The Real Estate Crisis in Algeria and its Role in the Development of Foreign Investment, Al-Baheth Magazine, Issue 05, Algeria, pp. 11-20

-Boudiaf Ammar (2012), Explanation of the state law, first edition, Bridges of Publishing and Distribution, Algeria.

-Statement of the Council of Government (2008), on the meeting of the Council of Government held under the chairmanship of the Prime Minister, Algeria, p: 05

-Tahroush Kamal, Nawi Ahmed (2013), Mechanisms of Regional Community Intervention in the Protection of the Environment, Memorandum for obtaining a Master's degree in Law, Public Law Division, Specialization in Regional Bodies Law, Faculty of Law and Political Sciences, University of Abd al-Rahman Meera, Bejaia, Algeria, p. : 20-35

-Mohsen Ikhlef (2014), The Role of Local Groups in Achieving Local Development, Case Study of Biskra State, Memorandum for obtaining a Master's Degree in Political Science and International Relations, Majoring in Public Policy and Regional Administration, Faculty of Law and Political Science, Muhammad Khaider University, Biskra Algeria, pp. 30-35.

-Mashti Amal (2009), Real estate as a mechanism to stimulate investment, master's note, specialization in business law, Faculty of Law, University of Blida., Algeria, pp: 80-120

-Ministry of the Territory Tourism and Environment (2008), Tourism Development Master Plan, Diagnosis and Examination of Algerian Tourism, Book One, Algeria, p: 17

-Ministry of Tourism (1998), intervention of the Minister of Tourism and Handicrafts in the cabinet session, Upgrading Tourism Expansion Areas, Algeria, p .: 09.

-Ministry of Tourism (2002), Presentation of the Reasons for the Draft Law Concerning Economic Expansion Zones and Tourist Sites, Algeria, p. 07

Maghreb Medinas: Origination and the most important job transitions

المدن العتيقة المغاربية: النشأة وأهم التحولات الوظيفية

GUIZANI MOUNIR

د منير قيزاني

دكتور في الجغرافيا وعضو في وحدة البحث الأقلمة والتنمية الإقليمية والحضرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس.

ملخص

إن دراسة المدينة بإعتبارها تجمعا حضريا مركب الأبعاد (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي...) ومتغيّر وفق صيرورة تاريخية كانت محل سجال بين مختلف الأنساق العلمية. لذلك كانت مقاربات العلوم الإنسانية والاجتماعية تبحث في هذا الحيّز الجغرافي محاولةً تدقيق تعريفه ورسم حدوده وخلق ضوابط علمية تُأصلُ تاريخية نشأته وتوضّح التفاعلات الناجمة عن ديناميته... وظلّ البحث في هذا الحيّز ومكوناته هاجسا متواصلا. ولم تكن المدن العتيقة المغاربية خارج سياق هذه الأبحاث، بل كانت المدينة "الأم" ومنطلق الظاهرة الحضرية المعاصرة قبل تمدد التجمعات البشرية خارج أسوار المدينة الأصلية. ولقد تلازمت عوامل نشأة هذه المدن مع وجود دوافع بشرية مختلفة عملت على تخطيطها وبناءها وفق خطط وظيفية ترتكز على مقومات حضارية وثقافية تتأثر بتغيّر الفعل التاريخي بكل جوانبه. وتهدف هذه المداخلة إلى تتبع تحولات المجال الوظيفي Espace Fonctionnelle للمدن العتيقة المغاربية والأدوار التي لعبتها منذ نشأتها وفق مقاربة شمولية. ومقارنة دورها الأصلي مع دورها الراهن مما يعطي فكرة عن تاريخية تغيّر وظيفة المدينة المغاربية وماهية السياقات المتحكمة في ديناميتها. أي هل أن الدور الوظيفي للمدن دور ثابت أم متحول؟ و ما هي المحددات القائمة على هذه التحولات؟ وهل حافظت المدينة على نفس أدوارها؟ أم أن هناك رهانات جديدة أثرت في توجهاتها الوظيفية؟ وهل تشتغل كل المدن العتيقة المغاربية بنفس الوتيرة؟

الكلمات المفاتيح: نشأة المدينة – وظيفة المدينة – المدن العتيقة المغاربية.

Abstract

The study of the city as well as a multidimensional urban center (social, economic, cultural…) and evolving according to a historical process was the subject of debate

between the different scientific approaches. The approaches of the social sciences and humanities have therefore focused on this geographical area in an attempt to refine its definition, define its limits and create scientific measures to detect the date of its birth and explain the interactions that result from its dynamism. Among other things, we can say that the search for this space and its components remains a constant concern.

The framework of this research did not escape the Medinas of the Maghreb, rather they were the «mother city» and the starting point of the modern urban phenomenon before the human gatherings were extended outside the original walls of the city. The founding of these cities went hand in hand with various human motivations that worked to plan and build them according to functional plans based on civilization and cultural conditions influenced by the change in historical action with all its aspects. The objective of the present intervention is the follow-up of the transformation of the functional space of the Maghreb Medinas and the roles they have concerned since their creation according to a holistic approach. In addition, we aim at the primary role of these cities compared to its current role, the fact that allows us to have an idea of the history of the change in the functionality of the Maghreb Medina and the contexts that manipulate its dynamism.

AIn other words, are the functional roles of cities stable or changing? What determinants are based on these transformations? Has the city kept its same roles? Or are there new challenges that have influenced their functional orientations? Are all cities operating at the same pace.

Keywords: the founding of the city – the function of the city –Maghreb Medinas.

التقديم

لم تكن الجغرافيا التاريخية أو الحضرية بعيدة عن سِجالات تعريف المدينة والضوابط والمعايير المتحكمة في تصنيفها. ومن هذا المنطلق تعددت مقاربات المدارس الجغرافية بمختلف توجهاتها الفكرية في تحديد ماهيتها وأصول كيانها، ولم تكن المدينة العتيقة المغاربية خارج سياق هذا النقاش، فقد تُرجعها بعض المراجع بأنها مدينة

عربية أو شرقية لفصلها عن المدينة الغربية بنية وتركيبًا ومحتوًى، وتصفها أخرى بالعربية الإسلامية وتضعها الدراسات الحضرية المعاصرة ضمن قائمة المراكز التاريخية وتحدد معاييرًا لذلك. ولتفكيك المحتوى الوظيفي لمجال دراستنا وتتبع مساراته التاريخية اعتمدنا على المنهج الشمولي لشساعة المجال المدروس ووجود بعض الخصوصيات في كل مدينة، فالمغرب الأقصى لوحده يضم 31 مدينة عتيقة، لذلك دقق بحثنا في أهم الظواهر المشتركة بين هذه المدن.

ولإبراز هذه الأدوار الوظيفية وجب أولا ضبط الإطار المفهومي لبحثنا وتحديد سياقات تطور استخدام مفهوم المدينة العتيقة عبر الوقوف على ظروف نشأتها، ودراسة التحولات التي شهدتها وظائفها من البناء إلى الفترة المعاصرة، وهو ما يثير الأسئلة التالية: إن اختصرت بعض الدراسات المدن العتيقة في المدينة العربية الإسلامية، ألا يوجد مدن عتيقة مغاربية قائمة المآثر إلى حدّ اليوم سبقت في نشأتها الوجود العربي أو الإسلامي وهي امتداد لروافده؟ وما هي طبيعة التحولات التي أدت إلى تغيّر في وظائف المدن العتيقة المغاربية؟

1- المدينة العتيقة المغاربية: المفهوم وأسس النشأة

إن الشروع في دراسة ماهية المدينة العتيقة يطرح تساؤلات عدة أولها مدى توافق هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى شبيهة تتداول في جميع الدراسات المختصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، فنجد نفس الدراسة تستعمل مصطلحات (المدينة العربية، المدينة الإسلامية، المدينة القديمة، المدينة الوسيطية، المدينة التاريخية، المدينة المغاربية...) في نفس الموضع ولنفس الدلالات وهو ما قد يثير تساؤلا عن دواعي الاختلاف والائتلاف بين هذه المصطلحات، ويمكن أن نضبط إشكالية التعريف في مسألتين. الأولى تهم مدى اعتبار المدن العتيقة المغاربية نتاجُ الفعل الحضاري للتوسع الإسلامي في المغرب. والمسألة الثانية هي مدى قدرة المصطلح على الثبات ومسايرة التحولات المفهومية ضمن سياقات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذلك قمنا بتحديد مفهوم المدينة العتيقة من زاويتين، الأولى تاريخية تدرس المفهوم ودواعي النشأة والثانية جغرافية تتبع تطور المفهوم وتفكك الأدوار الوظيفية للمدينة من النشأة إلى الفترة الحالية. فلا يمكن دراسة وظيفة مُكونٍ مجالي رئيسي للتجمعات الحضرية المعاصرة دون الرجوع إلى تعريفه ودواعي نشأته وتحولاته.

1-1 مفهوم المدينة العتيقة المغاربية

توضّح خريطة المدن المغاربية المعاصرة اليوم أن هذه التجمعات الحضرية يمكن أن تصنف نشأتها التاريخية إلى إحدى الأجيال الثلاثة التالية وهي: المدن القرطاجية، المدن الرومانية، المدن العربية الإسلامية، المدن الأوروبية. كما أنه لا يمكن حصر نشأة كل المدن العتيقة المغاربية في حقبة زمنية واحدة وربطها حصريا بالوجود العربي الإسلامي بالمنطقة وهو ما يلغي احترام فعل التراكم التاريخي لمفهوم المدينة العتيقة باعتبارها ظاهرة تاريخية ومركبة قد يعود تاريخ نشأتها إلى ما قبل الوجود العربي الإسلامي في المنطقة المغاربية مثل مدينة سوسة التي ترجع تاريخيتها إلى الفترة الرومانية. وقد تلازم مصطلح المدينة العتيقة "Médina" من خلال دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المدينة مع المدن المغاربية التي بقيت قائمة الذات إلى حد قدوم الاستعمار

فعُرّفت بأنها نوى قديمة غالبا ما يطلق عليهم اسم "مدينة عتيقة "الذي يعني عربيا المدن أو الأحياء الموجودة قبل الفترة الاستعمارية والتي وصلت بالفعل إلى عتبة تطور كبيرة"(Belhedi, 2003) حسب المنظور الجغرافي. إذن فمنذ الاستعمار لم يعد المصطلح يعني المدينة بكليتها وشموليتها بل يخص المدينة القديمة المقابلة والمجاورة للمدينة الجديدة الأوروبية أو المدينة العصرية. فالمدينة – حسب التداول الشعبي– مصطلح كُيّف للتعبير عن المدينة العربية القديمة – تحديدا المغاربية – فهي مدينة مسورة تضم كل من القصبة، المركز الديني، الجامع الكبير، مركزا تجاريا وحرفيا"(Verger & George, 1970) .

وقد جمعت عديد الدراسات المدينة العتيقة المغاربية من حيث النشأة والخصائص والتاريخ مع مميزات المدينة العربية الإسلامية، لكن نجد نقدا لهذا التوجه، فقد فصل هشام جعيط (جعيط، 1984) في دراسته لمدينة الكوفة خصائص المدينة االعربية عن المدينة الإسلامية بحجة أن العرب جمعوا بين السوق ومكان العبادة وهو ما فصله لاحقا فقه التخطيط العمراني الإسلامي بإبعاد الدنيوي (السوق) عن الديني (المسجد الجامع)، لذلك فهناك فرق بين الأسس التخطيطية للمدينة العربية والمدينة الإسلامية.

ولتلافي الخلط بين السياقات التاريخية للمدينة العربية الإسلامية حاول "قاسان" (Garcin, 1990) تقسيم هذه المدن إلى ثلاث أصناف حسب مراحل خلال العصر الوسيط وهي على التوالي:

- المدن القبيلة Ville Gentilice/ Ville Tribale: تم تأسيسها بداية من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر وهي مدن تمثل السلطة السياسية عبر انتظامها حول القصر(الكوفة، البصرة، القيروان، الفسطاط، بغداد.)
- مدن الفرسان Ville de Cavaliers: أنشأت منذ القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر يلاحظ توسط الأنشطة الاقتصادية لمركز المدينة وتحكمها الأرسقراطية العسكرية ومغايرة اثنيا للمدن السابقة مثل مدينة القاهرة التاريخية شيعية النشأة.
- المدينة الإسلامية القديمة Ville Traditionnelle: الأكثر كثافة والتي أخذت شكلها منذ القرن الخامس عشر وقد تراجع وزنها الوظيفي والسياسي" السلطوي "خاصة في الفترة ما قبل استعمارية.

كما توجد تصنيفات أخرى للمدن العربية الإسلامية وأنواعها لكن يبقى المشترك القائم بينها يتمثل في ثباتها وديمومتها إلى اليوم بل ولاتزال تحافظ على مكوناتها العمرانية الكبرى كالمسجد الجامع والسور وتراص للبنية، وتجاورها مع المدينة الأوروبية. بل إن المدينة العتيقة لا تزال تعبر عن "هوية" مجتمعية متجذرة في التاريخ، قد لا توجد في بقية المكونات الحضرية المعاصرة.

إن هذا المصطلح تطور اليوم وأصبح هذا الحيّز العتيق – حسب التعبير الجغرافي – يصنّف ضمن التراث الإنساني العالمي، ويُدرس على أساس أنه مركز تاريخي وجب حفظه وحمايته. وبذلك يتطور المصطلح حسب دواعي الاهتمام وزويا الدراسة والواقع التاريخي، أي الانتقال من مفهوم المدينة العربية بتأثيراتها الحضارية إلى مفهوم المركز التاريخي بتأثيرات العولمة وتوظيف البعد الإنساني الكوني.

2-1 دواعي نشأة المدينة العتيقة المغاربية

أسس العرب المسلمون الكثير من المدن الإسلامية الجديدة منذ الهجرة وصنفت هذه المدن تبعا لوظائفها عند تأسيسها والأهداف التي أنشأت من أجلها. فمنها ما بدأ على هيئة معسكرات حربية ثم تطور إلى هيئة مدينة كمدينة القيروان، ومنها ما اتخذ لأغراض إدارية، ومنها ما أنشأ كعواصم أو حواضر للدول المتتابعة كمدينة فاس وغيرها، ومنها ما كانت في بداية مناطق تحصينية للدفاع، وبمرور الزمن غلب عليها الطابع المديني وتحولت إلى مدن كمدينة الرباط، إن المدينة ككيان متعدد الأبعاد والوظائف، يتم توظيفها واستغلالها وفق دواع وحاجيات لا يمكن فصلها عن الواقع التاريخي.

إن تتبع الطرح الذي قدمته جملة الأنساق العلمية في بحثها حول دواعي نشأة المدينة المغاربية العتيقة بصفة خاصة والمدينة بصفة عامة يحيلنا على نظريات تمت صياغتها في فترة لاحقة مثل نظريات كل روبرت كارنيرو ودياكونوف وفيليب سميث وكوريل يونج ومجواير جبسن وروبرت ادام وجوردن شايلد وغيرهم من أصحاب النظريات الحديث (Pumain, 1990). ولقد اشتركت هذه الأفكار والنظريات إلى حد ما مع الطرح الذي قدمه ابن خلدون الذي حاول تلخيص أسباب نشأتها في مجموعة من الدوافع أهمها دافع تقسيم العمل (ناجي، 1984).

وهذا السبب من بين أهم أسباب نشأة المدن نظرا لحضور جملة من الاعتبارات والشروط أولها شرط تأمين الحد الأدنى من الغذاء والذي لا يمكن أن تنشأ المدينة إلا بتحقيق وتجاوز حد الكفاية فيه. فالانتقال من البداوة إلى التمدن مرتبط بشرط الحصول على ما فوق الحاجة والتحول من الضروري إلى الكمالي أي من القرية أو التجمع القروي الذي لا يحقق اكتفاءه المحلي الذاتي إلى المدينة هذا الحيّز المجالي الذي يحقق فائضا في إنتاجه ومن خلاله يمكن لأفراده تحقيق عملية التبادل والشراء وبالتالي خلق الثروة. لذلك فتقسيم العمل والتعاون الجماعي يعتبران شرطا لتأمين الدفاع عن حياة الإنسان. وينهي ابن خلدون بإضافة داعيين أساسيين هما الدولة والملك، أي أن هناك تصريح بعلاقة التكامل بين نشأة المدينة ووجود السلطة، بل إن عديد الدراسات تقر بأسبقية الدولة (السلطة) عن نشأة المدينة. ولعل في إنشاء المسلمين لعدد من المدن في الغرب الإسلامي أو الاستيلاء عليها وتعريبها تتماشى ورؤية ابن خلدون باقتران نشأة المدن بالفعل السياسي. وينتهي بتعريفها بأنها "كيان مرتبط بالدولة تتخذ مكان للسكون والترف والدِعَة، بها مبان عظيمة ومبان كبيرة، موضوعة لجميع الناس وليس لفئة معينة وتقوم على التعاون وتقسيم العمل" (ابن خلدون، 1999).

لكن هذا التوجه قد يتعارض مع توجهات أخرى لخصت المدينة بصفة عامة ومدن القرون الوسطى بصفة خاصة والتي تنتمي إليها المدن العتيقة في محددات أخرى (مذهبية، قبلية، سياسية...) ساهمت في نشأة المدينة وقيامها.

2- المدينة العتيقة المغاربية: الضوابط التخطيطية والعمرانية المشتركة

لا يمكن دراسة المحتوى الوظيفي لأي مكون مجالي دون الوقوف على خصائصه وملامحه وهو ما سيمكننا في تحديد التحولات التي قد تحدث في أداءه ووزنه الوظيفي. فالمدن العتيقة المغاربية تخضع من حيث تنظيمها الوظيفي الداخلي إلى جملة من الضوابط المشتركة التي لا زال في الغالب قائمة الذات إلى اليوم وتتمثل في:

مركزية المسجد الجامع في الخطة الوظيفية لرسم مثال المدينة: يتوسط المسجد الجامع النسيج الحضري لجل المدن العتيقة المغاربية فنجد جامع الزيتونة بتونس أو جامع بفاس يحتل موقعا مركزيا داخل الخلايا العمرانية للمدينة، وهو ما يدل على مركزية الوظيفة الروحية والدينية في فقه التخطيط الإسلامي.

صورة جوية للبنية العمرانية لمدينتي فاس وصفاقس العتيقتين

مدينة صفاقس العتيقة — مدينة فاس العتيقة

المصدر: Google Earth الانجاز: منير قيزاني2020

الفصل بين الوظيفة السكنية والوظيفة الاقتصادية: يفصل تخطيط المدينة العربية الإسلامية المجال العام عن المجال الخاص، أي تتركز في أطراف المدينة الحارات والمساكن وتؤدي بنية الطرقات والمسالك التي تقطعها إلى الأنهج أو المحاور الكبرى للمدينة أين تتوطن الأسواق المتخصصة والمحلات الحرفية وتنشط الوظيفة الدينية والتعليمية كذلك من خلال دور المسجد الجامع.

خريطة البنية المرفولوجية لمدينة تونس العتيقة

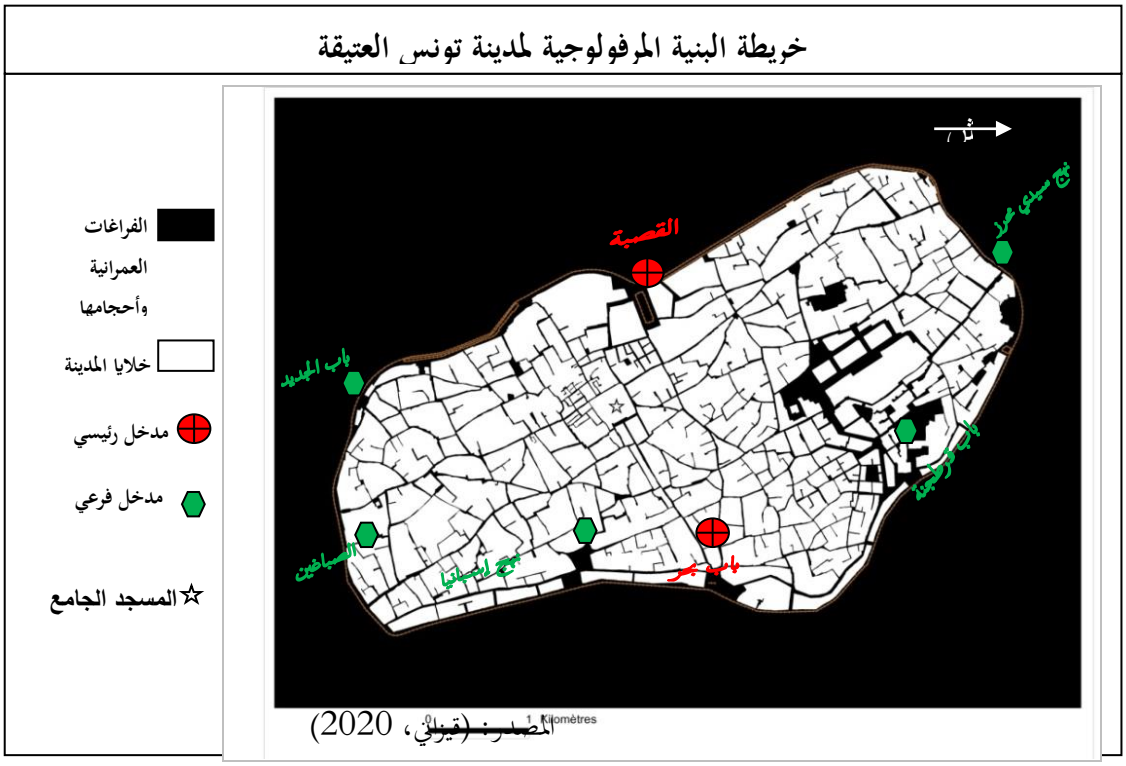

المصدر: (قيرواني، 2020)

التخصص الوظيفي: يظهر من خلال تعدد أسواق المدن العتيقة المغاربية وتفرد كل سوق يحمل اسم المنتوج التجاري أو الحرفة التي يحتكرها وهي سمة مميزة للمدينة العربية الإسلامية. وتقترب الحرف النادرة و"النظيفة" من قلب المركز الذي يمثله المسجد الجامع في حين تبتعد الصنائع الملوثة أو التي تصدر ضجيجا عن المركز وتتوطن بالقرب من الأبواب أو خارج المدينة. وتنتظم هذه الحرف وفق تنظيم شغلي هرمي ينطلق من الصانع فالقلفة ثم العامل وأخيرا المعلم (بن يدر، 2008)، ويفصل في أمور كل حرفة ومشاغلها أمين السوق. وقد توجد دكاكين ضعيفة من حيث حجمها داخل الحارات وتتركز غالبا في الساحات الصغرى تمثل مراكز ثانوية للتسوق وتوفر سلع يومية عادية لسكانها.

التجانس والوحدة: قسمت المدينة العتيقة المغاربية إلى خلايا وأقسام متجانسة وظيفيا أي أن المجال السكني يتفرع إلى حارات لها نفس العرق (حارة اليهود) أو الخصوصية الإثنية أو المهنية وهذه الآلية تضبط نمط عيش مشترك وتحفظ خصوصية كل مجموعة بشرية متجانسة يعين عليها "شيخ" يرعى مصالحها ويعين من قبل السلطة المركزية.

رسم توضيحي للتنظيم المجالي للمدينة العربية الإسلامية.

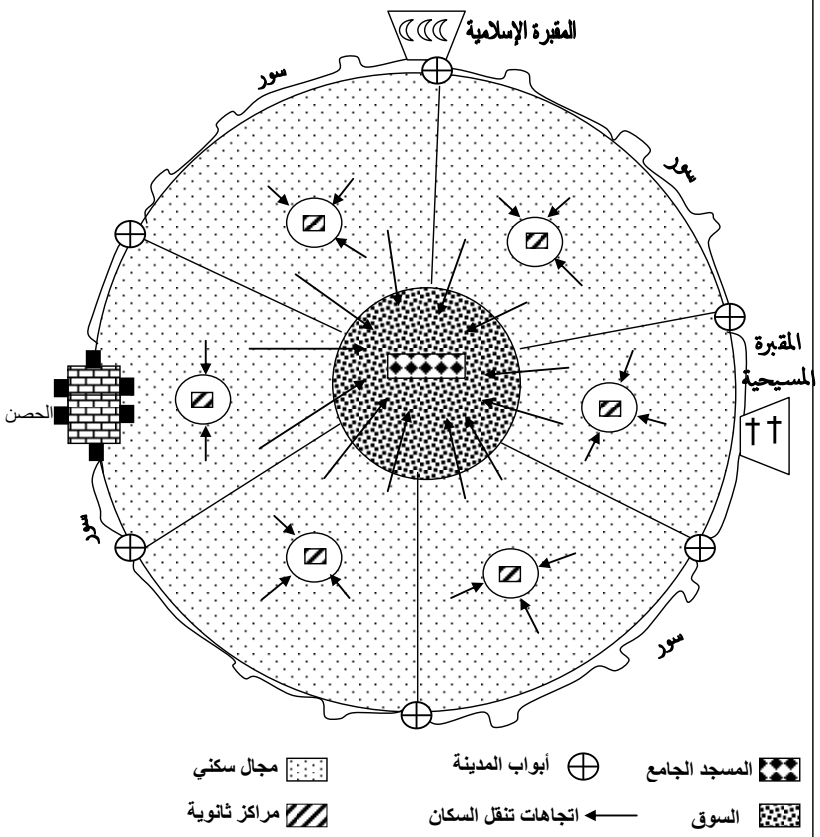

المصدر بتصرف : (Dettmann، 1969)

مبدأ التراص والتناظم: يغيب مبدأ التخطيط الهندسي للبنية العمرانية للمدن المغاربية القائم على الأنهج المستقيمة والواسعة والمترابطة، بل نجد شبكة من الدروب والأزقة متعرجة وضيقة، مع انتظام البناء الأفقي. وتنفتح النوافذ داخليا في صحون البيوت مما يضمن مبدأ آخر في فلسفة البناء وهو مبدأ حفظ حرمة المجال الخاص.

تراتب البنية التخطيطية: يعتبر التراتب مبدأ أساسيًا في تخطيط المدينة العربية الإسلامية وميزة تتفرد بها عن المدن العربية فالمجال العمراني يقوم على التدرج من الخاص إلى العام أي من المسكن الذي يمثل حرمة المسلم إلى السوق والمسجد وهما الفضاء العام اللذين يمارس فيهما المسلم علاقاته الاجتماعية والروحية.

لذلك تتمدد الفراغات وتتسع كلما اقتربنا من مركز المدينة (المسجد الجامع) أو اتجهنا نحو الأبواب، وتضيق في الدروب والمسالك كلما اتجهنا نحو المجال الخاص

3- وظيفة المدينة العتيقة المغاربية: من النشأة إلى حدود الفترة ما قبل الصناعية

أولا إن التطرق إلى الاشتغال الوظيفي للمدن يحتم الفصل بين مصطلحي الوظيفة والنشاط. فالوظيفة لها بعد مجالي أشمل من النشاط الذي يبقى عاديا يقدم للسكان المحليين. وتبرز وظائف المدن من خلال قدرة المدينة على الإشعاع وجذب تيارات بشرية أو مالية أو أفكار... وممارسة نفوذها وسلطتها (اقتصادية، سياسية ثقافية ...) على مجالات فوق محلية قريبة أو بعيدة.

3-1 المدينة العتيقة المغاربية: الأدوار الوظيفية

برزت وظيفة المدن العتيقة وتلازمت في البداية مع دواعي تأسيسها وغايات مخططيها، فنجد المدن الأولى من حيث النشأة كالقيروان تقدم دورا وظيفيا مركبا يتمثل في الوظيفة العسكرية والدينية مجتمعتين، وتهدف غايات النشأة إلى بناء قاعدة للإنتشار العربي الإسلامي في افريقية ضمن مقصد دعوي تبشيري مع العمل على إيقاف كل الهجمات المعادية للوجود العربي الإسلامي في المنطقة المغاربية وهو ما تعكسه مآثر المدينة العتيقة والمتمثل في التحصينات العسكرية التي تتجلى في السور والأبراج ومسالك العسس والأبواب... لكن هذه الوظيفية لم تقتصر على الدور العسكري والديني بل تجاوزته لتحقق الوظيفة الاقتصادية بعد ربطها بالمسالك التجارية كمسلك الجادة الكبرى الرابط بين الطرق التجارية البرية الشرقية والغربية.

ويحيلنا التتبع التاريخي لوظائف المدن انه لا يمكن أن تكون للمدينة وظيفة ثابتة لا تتغير، بل هي تتأثر وتقترن في ديناميتها بجملة من الأبعاد (سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية..) والمتغيرات التي قد تحد من وظيفة لتبرز أخرى أو تتراجع أدوارها لصالح مدن أخرى جديدة وفاعلة، "فمثلا تاهرت كانت مركزا تجاريا ...مهما في القرن الثالث الهجري/9ملادي، لكن عندما فقدت مكانتها السياسية بعد انتهاء الإمارة الرستمية على يد الفاطميين، تراجعت مكانتها الاقتصادية وبخاصة التجارية منها، فانتقل النشاط الاقتصادي إلى مدن أخرى مثل المسيلة وأشير... (بلهواري، 2008)".

ومن خلال التمعن في المسار الوظيفي لجلّ المدن المغاربية العتيقة لاحظنا أنها لم تكن خارج دائرة الفعل السياسي بل كل حقبة تاريخية تؤثر في تنظيمها وكيفية اشتغالها ومكوناتها بل عملت المؤسسة السياسية المسيطرة على المدينة على وضع خصوصياتها الحضارية والفكرية والفنية عبر تشييد مجموعة من المرافق قد تؤهلها للقيام بوظائف. ويمكن أن تنفرد المدينة المغاربية العتيقة بوظيفة أحادية أو بوظائف متعددة بما يتماشى وخصوصياتها وحجمها الجغرافي والسكاني والأدوار التي قد تلعبها ضمن منظومة المدن في إطار نظام سياسي ما وفي فترة تاريخية محددة. وتتمثل أهم الوظائف التي ضمتها المدينة العتيقة المغاربية على امتداد نشأتها إلى حدود الفترة المعاصرة في:

الوظيفة السكنية: اختطت المدينة لتقوم بوظيفة أساسية وهي الإسكان وتحقيق الأمان والتعايش للفرد فتم بناء مقاسم وخلايا عمرانية بعيدة عن قلب المدينة وتلاحمت هذه الكتل لتشكل حارات متجانسة حسب العرق أو

الديانة أو المرتبة الاجتماعية وأحيانا الوظيفة–المهنية. لذلك فمن ركائز الدور الوظيفي للمدن العتيقة هي استقدام السكان وتوفير فضاءات السكنى التي قد تتجاوز سور المدينة وتتوطن في الأرباض وهو ما يعكس نشاط وحركية المدينة اقتصاديا وتشبعها، مما فرض تمددها.

الوظيفة الدينية: ارتبطت هذه الوظيفة لصفة جذرية بدواعي تأسيس المدن وغايات السلطة السياسية في نشر دين أو مذهب، فكانت القيروان عاصمة نشر الدين الإسلامي في المغرب خلال القرن السابع ميلادي، ولا ترتبط الوظيفة الدينية بما في المدينة من مرافق روحية كالمساجد والمقامات وأماكن عبادة بل إن لها دورا في جذب واستقطاب وفود كبيرة من المتعبدين من داخل وخارج المدينة قصد إقامة شعيرة مخصوصة، وتكون منطلق ومركزا لنشر الروحانيات. لذلك ظهرت مدن تحوي أضرحة أئمة أو علماء... في فترة ازدهار حركات التصوف في المغرب العربي خلال القرن الثاني عشر. ويمكن إسناد الوظيفة الدينية إلى المدن التي تتميز عن باقي المدن بإشعاعها الروحي والتي لا تتغير وظيفتها رغم التحولات السياسية التي قد تشهدها لتغلغل الممارسة الدينية والروحية في المجتمع وهو ما لا يمكن أن تأثر فيه الدولة والحكم والسياسة.

الوظيفة السياسية والإدارية: لا يمكن حصر وظيفة المدينة العتيقة المغاربية في الوظيفة السياسية والإدارية فقد بل هناك وظائف أخرى يمكن أن تلعبها، وغالبا ما توكل هذه الوظيفة إلى المدينة الرئيسية في الدولة، وتبقى رهينة استمرار كيانها السياسي القائم، فالوظيفة السياسية والإدارية يتلازم وجودها وإستمراريتها مع قدرة المدينة على الثبات والحياة دون الخضوع لقوى سياسية جديدة.

الوظيفة الاقتصادية: تقتصر الوظيفة الاقتصادية للمدينة على النشاط التجاري والإنتاج الحرفي، أما الفلاحة فلا تدخل ضمن وظائفها، بل وجدت خارج المدينة أي في ظهيرها. ولا تدخل في تحديد الوظيفة الاقتصادية للمدينة الأنشطة العادية، فهذه تمارسها كل المدن، إنما تعتبر المدينة اقتصادية إذا كانت تحترف نشاطًا اقتصاديًا معينًا تعرف به ويمكنها من الإشعاع الاقتصادي على مدن أخرى أو كيانات سياسية مجاورة أو بعيدة.

ولا تعتبر الأنشطة الاقتصادية الضرورية وظيفة للمدن، وإنما هي شرط من شروط إنشائها، لأنه لابد من توفير حاجات السكان، وفي توفيرها قد تعتمد على إقليمها أو على أقاليم بعيدة عن طريق التبادل التجاري (الظاهري، 2015). إن التنظيم الوظيفي للمدن العتيقة منذ نشأته، يقوم على منظومة وظيفية "ثلاثية هي الحرف والتجارة والعلم"(Redmans, 1978) ، وتنعكس تركيبته الاجتماعية على المحتوى الاجتماعي للمدينة والتركيبة المهنية للأسر فنجد الأسر التجارية والأسر التي تمتهن الحرف اليدوية بينما تنشط فئات أسرية أخرى في تعليم أصول الفقه والقرآن وهو ما يبرر وجود أسماء عدد هام من الحارات بالمدن المغاربية بإسم حارة الأشراف أو الشُرفة كما هو حال مدينة القيروان العتيقة.

ويعتبر النشاط التجاري من أهم أنشطة المدينة الإسلامية الاقتصادية وهو مرتبط بالإقليم وما يوفره من إمكانات اقتصادية، وبالطرق التجارية الهامة التي تمكن المدينة من توفير احتياجاتها وتصدير منتوجاتها، لاسيما وأن المدينة لا يمكن أن تعيش على وظائفها المحلية فقط، بل لابد لها من إقامة علاقات وروابط مع غيرها من المدن تتمثل في أدفاق السلع والبضائع الوافدة أو المنطلقة من المدينة. وقد اختصت بهذه الوظيفة مدن كأغمات

وسجلماسة وفاس... ومدن المغرب الأوسط وإفريقية التي أنشأت على طول المسالك التجارية، وازدهت نتيجة الرواج التجاري وبما يحتويه جهازها التجاري من إمكانات اقتصادية. وتؤهل الطرق البرية المدن بأن تحتكر الوظيفة التجارية مثل مدينة فاس التي كانت محطة للقوافل التجارية المتجهة من الجنوب نحو الشرق والشمال نحو سبتة والأندلس، وبذلك غذّت فاس عاصمة اقتصادية لمنطقة واسعة من الغرب الإسلامي. كما يمكن أن تلعب المدن المرفئية نفس الدور التجاري مثل مدينة المهدية وبجاية وسبتة... ويقترن ازدهار الدور التجاري للمدن في تمدد السكن وتزايد أعداد السكان الوافدين الذين يستقرون بأطراف المدينة أو في أرباضها.

أما النشاط الحرفي، فيرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط التجاري ويتكامل معه، فقد تنوعت الأنشطة الحرفية واتخذت أسواقا متخصصة لممارسة نشاطها ودورية من حيث تواترها مثل سوق الاثنين في مكناس وسوق الخميس في فاس ومراكش (العلوي، 1995). وتلازم نشاطها بالمواد الأولية كالخشب أين نجد النجارين و الغرابلية والحدادين....أو حرف الجلد كالدباغين والصباغين والسراجين ... وغيرها من المواد.

الوظيفة الدفاعية والعسكرية: تمارس المدينة الإسلامية حدًا أدنى من الوظيفة الدفاعية العسكرية، ذلك أن الأمن والحماية من الشروط الضرورية في المدينة. ولذلك فمن أهم مميزات المدينة الإسلامية توفر القلاع والحصون للحماية. لكن هناك مدن أنشأت لغرض عسكري توسعي موجه إلى الخارج، لا لحماية نفسها، بل لحماية الدولة ككل وحماية مناطق نفوذها. ويرتبط وجود هذا الصنف من الوظائف بحسن اختيار موضع المدينة وأهمية درء الأخطار الخارجية.

لذلك كانت المدن الأولى التي أنشأها الفتح الإسلامي بمثابة المعسكرات مثل مدينتي القيروان والرباط تم في وقت لاحق تأمينها بإنشاء الأسوار.

الوظيفة العلمية والثقافية: لا يقتصر دور المساجد في المدن الإسلامية على إقامة الشعائر الدينية فقط بل مارست الوظيفة التعليمية والتثقيفية من خلال تعليم القرآن واللغة العربية ويتجمع بها طلاب العلم من شتّى المدن والأقطار حتى تكونت الجامعات الكبرى داخل الفضاء المسجدي كجامع القرويين وجامع الزيتونة ومن أهم المدن التي اشتهرت بالعلم ومراكش وفاس وسبته في المغرب الأقصى، والقيروان، وتلمسان...

2-3 مُحددات التحولات الوظيفية للمدن العتيقة المغاربية

إن المدينة "كائن حي" فهي تتأثر بالمتغيرات الخارجية والمحلية التي تتصل بنشاطها ونمو عمرانها مما ينعكس على أداء جهازها الوظيفي ولعل من أبرز المحددات التي تسهم في التحول الوظيفي للمدينة المغاربية خلال العصر الوسيط هي الحالة السياسية للمدن.

ويحيلنا تصنيف حالة المدن على ثلاثة أنواع وهم المدن حاكمة والمدن خاضعة والمدن متمردة: فالمدينة الحاكمة تمثل قاعدة السلطة التي ترتكز عليها وتضّم دار الإمارة أو القصبة والقصور... وهي مرافق تسهر على فرض التوجه السياسي والإداري للدولة وتمارس إخضاعها لإقليمها، كما تسعى دائما للتمدد والسيطرة على مجالات جغرافية جديدة وبالتالي تقوم بدور سلطوي يمكن من تحقيق الوظيفة السياسية والإدارية.

أما المدينة الخاضعة فهي تقبل التبعية وتؤدي فروض الولاء والطاعة وأداء الضرائب خاصة في أوج قوة السلطة الحاكمة، مقابل حصولها على الأمن والحماية...ولا تحتوي على أية من الوظيفة السياسية أو الإدارية بل تضم مرافق أو عناصر اجتماعية خارجية تسهر على حماية وديمومة مصالحها في المدينة الخاضعة. لكن يحدث أن تتمرد المدينة وتعبر عن مُيولات جديدة نتيجة دوافع أو اختلافات مذهبية، قبلية، سياسية، اقتصادية... وهو ما قد يؤدي إلى اندثارها أو استقلالها وبالتالي نشأة كيان له وظيفة سياسية وعاصمة جديدة مثل فاس في عهد المرينيين. لذلك تكمن صيرورة المدن في ثلاث مراحل كبرى تتمثل في الثبات أو التدعيم أو التلاشي (نصيح، 1988).

إذن فوجود الوظيفة السياسية للمدينة مرتبط بوجود الدولة "الراعية" فقد تزول بزوال أهميتها السياسية أو بزوال دولتها. كما يمكن أن تتحدد ديمومة وظيفة المدن العتيقة المغاربية بقدراتها على الحفاظ على دينامية واستقرار أداءها الاقتصادي الذي يظل رهين أبعاد أخرى.

4- المدينة العتيقة المغاربية: الوظائف وتحول السياقات الحضرية في الفترة المعاصرة

تعرف المعاصرة من وجهة نظر علم الاجتماع بأنها "وجه حضاري جديد بدأ في نهاية القرن الثامن عشر من خلال حدثين رئيسيين وهما الثورة الصناعية وثورة الديمقراطية" (Lacoste, 2004)، لذلك لا يمكن دراسة التحولات الوظيفية للمدينة العتيقة دون دراسة تأثير البعد الاقتصادي والاجتماعي. فهذا الأخير يمكن أن يبرز من خلال تحديد توجهات السياسة العمرانية والاقتصادية للقوى الاستعمارية الأوروبية في المغرب العربي، وآثار هذه السياسات في اشتغال المدينة العتيقة وديمومة نشاطها.

4-1 المدينة العتيقة المغاربية: تراجع الوزن والدور الوظيفي في الفترة الاستعمارية

كان للحركة الاستعمارية تأثير كبير في وظيفة المدن العتيقة المغاربية فلقد كان الهاجس الكبير لدى سلطات الحماية هو تنظيم المجال على الوجه الذي يخدم التغلغل الرأسمالي ويوفر شروط هيمنته الاستعمارية فتم إنشاء المدينة الأوروبية التي مثلت رمز القوة والمعاصرة"(Geffré, 2001) ، وجمعت بين الوظيفة السياسية (مقرات الإقامة العامة) والاقتصادية بمختلف تفرعاتها وتركزت بها مكونات النفوذ والتحكم.

في حين بدأ ينظر إلى المدينة العربية الإسلامية بأنها مجال "مفرغ و غير منظم وغير منطقي (Lazhar, 2014)، توطنت به حرف وأنشطة معاشية لم تعد تقدر على منافسة حركة التصنيع وتزايد استعمال الآلة مما عجل باندثار عديد الصنائع والحرف وبالتالي خلاء عديد الأسواق وتفكك ما عُرف بتعاونيات الإنتاج وتخلخل التركيبة الهرمية التراتبية لهياكل الإنتاج. لذلك لخصت عديد الدراسات الحضرية والاجتماعية الدور الوظيفي للمدن العتيقة في الفترة الاستعمارية بأنه دور هامشي ثانوي إنحبست أقسامه ومكونات وفقد فاعليته لصالح المدينة الاستعمارية حتى أن جل الأبحاث بدأت تتحدث عن "أزمة المدينة العربية". وبذلك تحولت المركزية الوظيفية من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوروبية وتوجه مركز الثقل الاقتصادي من النسيج العتيق إلى النسيج

العصري أين تتكثف الخدمات النادرة والراقية والتي تعبر عن قدرة النمط المعماري الأوروبي على استقطاب أهم الأدفاق البشرية والمالية وتقديم أدوار وظيفية هامة.

2-4 وظيفة المدينة العتيقة في ظل تفجّر الظاهرة الحضرية.

تزامن تاريخ استقلال الشعوب المغاربية مع تكون ظواهر عمرانية جديدة تطرق إليها البحث الجغرافي ويؤكدها جلال عبد الكافي من خلال قوله "فلو القينا نظرة سريعة إلى الوراء لأدركنا انه بداية من 1950 لم تعد المدينة في وظيفتها الصناعية والتجارية محط اهتمام الجغرافيين بل أصبح المدار هو الظاهرة الحضرية أو العمرانية" (الكافي، 2008). وتعتبر الظاهرة الحضرية انعكاس مباشر لنتائج الثورة الصناعية وتجليات الرأسمالية حيث رافقها نمو قياسي لمعدلات النمو الحضري وتوسعت الرقعة الجغرافية للبنى العمرانية فأفرزت مصطلحا جديدا يعبر أكثر عن دينامية العمران وهو مصطلح "المجال الحضري" الذي أتى ليعبر على "تفكيك وإعادة تركيب المجال، وللإشارة إلى الفقدان النسبي للهوية وانعدام التمايز في أشكال المعمار والبنية السكنية" (Pierre, 1952).

وتم ترييّف Ruralusation المحتوى الاجتماعي للمدن العتيقة نتيجة الانفجار الحضري وحركات النزوح الريفي التي شهدتها المدن المغاربية، وارتفع عدد سكانها إلى مستويات قياسية حتى ظهرت ملامح أزمة اجتماعية يمكن تلخيصها في المساكنة وبروز ظاهرة الوكللة Oukalisation .

وأخذت المدن تتجه نحو التفّقير والتفرقة المجالية Différenciation Spatial بين سكان محليين ميسورين وأصليين وسكان جدد هامشيين يبحثون عن الشغل ودفعتهم أزمة الريف المغاربي إلى المغادرة. وأصبحت المدن العتيقة تتخصص في الوظيفة السكنية فقط، وإزاء هذا الوضع الجديد لم تشمل ظاهرة الترييّف قلب المدينة بل نشأت أحياء "فقاعية" خارج المجال الحضري وبالقرب من مكوناته (الأوروبي أو العتيق) وبدأت الظاهرة الحضرية في التمدد والتوسع إلى حدود الثمانينات مع بداية نشأة مراكز حضرية جديدة عرفت بإسم الضواحي بعد تشبع المجال المركزي وتعقد إشكالياته من تلوث وعسر النقل والنفاذية وارتفاع القيم العقارية.

ولم تكن وظائف المدينة الأصلية أو الأم بمعزل عن هذه التحولات بل فقدت جزءا هاما من وظائفها لصالح هذه المراكز الجديدة وتمت تنقية قلب المراكز الحضرية من الوظيفة السكنية وتحويل صناعاتها وخدماتها العادية أو نصف النادرة خارج المجال المركزي، وهو ما يبرر توطن أهم المناطق الصناعية والسكنية خارج حدود المجال المركزي (المدينة العتيقة والمدينة الأوروبية). وقد تزامن تدهور الواقع الاجتماعي للمدن العتيقة مع تراجع الدور الوظيفي وتداعي البنية العمرانية.

جدول للتحولات الاقتصادية والاجتماعية المدن العتيقة المغاربية منذ الخمسينات

الخمسينات والستينات	السبعينات والثمانينات	بداية من التسعينات
• توجه آلاف النازحين نحو المدينة العتيقة (ظاهرة الترييف والتفقير) • تفشي ظاهرة التساكن. • هجرة السكان الأصليين وتوجههم لضواحي المدن. • منافسة اقتصادية للمنتوج الحرفي للمدن العتيقة أدى إلى أزمة إنتاج وتقهقر وتغير وظيفي. • بداية تفكك تعاونيات الإنتاج مع تغير تركيبة تنظيم العمل.	• تدعم ظاهرة الضاحوية والسكن العشوائي • بداية تراجع الوزن الديمغرافي للمدن العتيقة (خلاء سكاني) • تدهور البنية العمرانية وتداعيها • انفتاح اقتصادي وتراجع دور الدولة • ضرورة التدخل عبر برامج التهيئة.	• تدعم سياقات الحوضرة والعولمة • الاهتمام العالمي بالمسألة التراثية • بداية تثمين المعطى التاريخي للمدينة عبر تدعيم المعطى السياحي. • بداية ظهور ملامح التتحيف Muséification والتسييح Touristification • تناقضات وفوارق اجتماعية. • إشكالية المواءمة بين السياحة والمحافظة على التراث.

المصدر: (قيزاني، 2020)

ولم تعد الدراسات الحضرية تتحدث عن أدوار ووظائف المدينة في ظل تدعم الظاهرة الحضرية وتمددها السريع وهو ما نلمسه مع صدور كتاب بعنوان "سيادة التحضر وموت المدينة" (Choay, 1994) ، الذي مثّل إعادة للتساؤل حول مفهوم المدينة بل البحث في إعادة تقسيم للمجالات الجغرافية يقطع مع التقسيم الكلاسيكي الفاصل بين والمدينة الريف. فهذا الأخير تخلخلت ملامحه وعناصره المشهدية والوظيفة وأصبح يستقبل وظائفا كانت حكرا على المدينة كالصناعة والخدمات.

إن المشهد الحضري المعاصر تتداخل فيه أنماط العيش والذهنيات والسلوكيات وتتواتر فيه الحركة الذهائيبية بين الريف والمدينة حتى أنه يعسر التفريق بين المجال الحضري والمجال الريفي سلوكا وممارسة ومنشأ. وتأثرت المدن العتيقة المغاربية بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها محيطها الحضري، حتى أصبحت الدراسات الجغرافية تستند إلى حجم تركز الوظائف لدراسة اقتصاد التجمعات الحضرية مما عجّل بطرح التساؤل عن دورها في الاقتصادي الحضري. ولقد كان هذا التساؤل محل تحليل ودراسة بالنسبة للعديد من الباحثين الجغرافيين أو الدارسين للاقتصاديات المجال الحضري وقد خلص أغلبها إلى صيرورة الدور الوظيفي المعاصر للمدن العتيقة نحو ثلاث مآلات كبرى تتمثل في:

الوظيفة السياحية والثقافية: توجد هذه الوظيفة في أغلب المدن العتيقة مثل مراكش، الصويرة، طنجة، سوسة، سالا، القيروان..... (جماعي، 2008)، بل إن هذه المدن تم تسييحها وتتحيفها وتوظيف معالمها ومآثرها خدمة للإقتصاديات المحلية ومحاولة من الفاعلين لرد الاعتبار لخصوصياتها التاريخية والحضارية. وحفاظا على خصوصياتها من الاندثار والزوال تم اعتماد آلية التأهيل والتجديد كمقاربة تنموية تهيوية تهدف إلى الحد من

إشكاليات المدن العتيقة التي تشترك وبصفة كبيرة في نس الإشكاليات الراهنة. ومن منطلق السعي إلى تحقق التنمية المحلية وحفظ الخصوصية التاريخية لهذا النسج تم توظيف مآثر المدن ومعالمها خدمة للاستهلاك السياحي الذي أضحى من أهم الاستراتجيات المعتمدة.

الوظيفة الصناعية والتجارية: لا تزال عديد المدن العتيقة المغاربية تحافظ على منظومات إنتاجها المحلية (حرف الجلد، حرف النسيج ، حرف الذهب...) بل توجد مسارات للدمج بين الحرفي والصناعي في بعض المدن كفاس وصفاقس ، كما تتواتر أعداد كبيرة من المحلات التجارية في أسواق متخصصة وعلى طول المحاور الطرقية النشيطة وهو ما أفرز ظاهرة جديدة شملت هذه المجالات وهي السوقنة Soukalisation. ويمكن تصنيف وظائف المدن العتيقة المغاربية المعاصرة إلى صنفين الأول مدن أحادية الوظائف والثانية مدن عتيقة متعددة الوظائف هي خاصية تحتكرها المدن العتيقة التي تنتمي إلى مجالات الحواضر الكبرى كمدينة تونس العتيقة ومدينة مراكش العتيقة... ويشهد جهازها الاقتصادي تنوعا وظيفيا في أنشطته الاقتصادية.

نموذج للتحولات الوظيفية والحضرية بالمدن العتيقة المغاربية من النشأة إلى المعاصرة

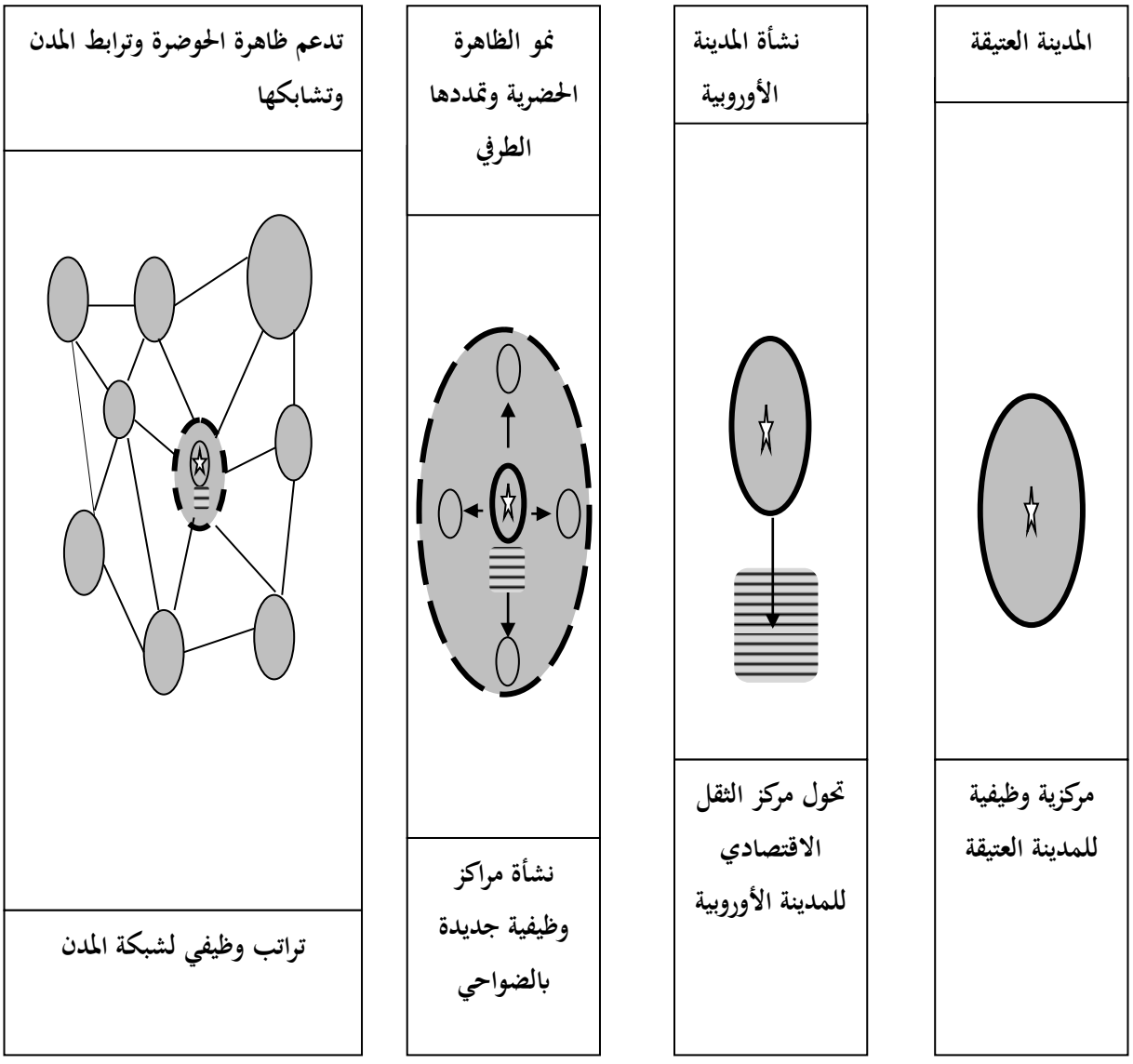

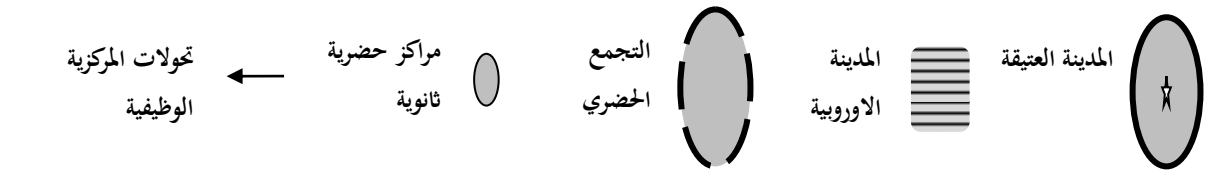

المصدر: مصادر مختلفة الانجاز: منير قيزان 2020

إن دراسة البعد الوظيفي للمدن العتيقة لا يمكن أن تفهم تحولاته وماهيته وخصائصه دون الاعتماد على مقاربة مجالية شمولية تأخذ بعين الاعتبار علاقة المدينة الأم بمحيطها الحضري والديناميات التي ينتجها الاشتغال الوظيفي للمدن بكل أبعاده. لذلك يمكن الإقرار بأن المدينة العتيقة المغاربية شأنها شأن كل المدن القديمة والمعاصرة تتضمن وظائف أحادية أو متعددة تتماشى وأحجامها السكانية وموقعها في المنظومة الوظيفية للمدن تتغير بتغير ملامح ومكونات المجال الحضري ضمن سياق زمان- مجالي Spatio-temporels ولا يمكن الإقرار بثبات الدور الوظيفي طالما توجد المدينة داخل حقل من الأدفاق والسلوكات والذهنيات والممارسات تأثر على كيانها واشتغالها الوظيفي، لكن قد تجمعُها نفس الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية ولو بمستويات متفاوتة من حيث التأثير والتأثر.

قائمة المراجع

- Belhedi, A. (2003). Différenciation et recomposition de l'Espae Urbaine en Tunisie. *Cahiers Du Gremamo n° 18* .
- D., P. (1990). Villes et agglomérations urbaines. *in AURAY J.-P., BAILLY A., DERYCKE P.-H., HURIOT J.-MEncyclopédie d'économie Spatiale Paris* , 111-125.
- F.Verger, P. e. (1970). *Dictionnaire de la Géographie.* France: centre national de livre Quadrige /PUF.
- Françoise, C. (1994). Le règne de l'urbain et la mort de la ville. *La ville : art et architecture en Europe* , p.26-35.
- Garcin, J. C. (1990). Pour une recours à l'Histoire de l'Espace vécu dans l'Etude de l'Egype Arabe. *Annales ESC PARIS* , pp. P436-451.
- Geffré, C. (2001). *La modernité : un défi pour le christianisme et l'islam.* Paris: Théologiques 9,2.
- K, D. (1969). Damaskus. Eine orientalische Stadt zwischen Tradition und Moderne [Damas, une ville orientale entre tradition et modernité]. *Erlanger Geographische Arbeiten* , (n° 26).
- L.Redmans, C. (1978). *The rise of civilization from early Farmes to Urban-Socity i the Acient Near East.* Francico: W.H Freeman and company san.
- Lacoste, C. L. (2004). *Maghreb: peuples et civilisations.* Paris: La Découverte.
- Lazhar, M. (2014, Septembre 17). *Erudit*. Consulté le 4 11, 2020, sur Le Maghreb urbain Paysage culturel entre la tradition et la modernité: https://www.erudit.org/fr/revues/euro/2012-v8-n1-2-euro01518/1026641ar/
- Pierre, G. (1952). *Le fait urbain à travers le monde.* Paris: Presses universitaires de France.

- جلال عبد الكافي. (2008). *مصير المدن العربية في أفق 2030*. (مارتشيلو بالبو، المحرر) دار اليمامة للنشر والتوزيع.
- عبد الجبار ناجي. (1984). مفهوم المدينة الاسلامية. *مجلة المدينة العربية* (عدد15 السنة الثالثة)، ص 58-62.
- عبد الحق الظاهري. (جوان, 2015). المدينة الاسلامية: التنظيمات والوظائف. *دورية كان التاريخية* (العدد الثامن والعشرون)، الصفحات 4-12.
- عبد الرحمان بن خلدون. (1999). *المقدمة* (الإصدار الطبعة الأولى). (تحقيق درويش الجويدي) بيروت لبنان: المكتبة العصرية.
- فاطمة بلهواري. (2008). *التبادل التجاري بين مدن المغرب خلال القرن الرابع هجري* . تاريخ الاسترداد 5 مارس, 2020، من المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات: https://journals.openedition.org/insaniyat/6756?fbclid=IwAR06SB7f6oU36_CDZya4BqAm38Kci_7GHq7Q94NxTRCKbntRMFNXU3XYXyA
- كريم بن يدر. (2008). *الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين 18 و 19*. تونس: مركز النشر الجامعي.
- محمد نصيح. (نوفمبر، 1988). محددات نشأة المدينة وتطورها بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط. *منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بن مسيك* ، ص 80.
- منير قيزاني. (2020). *الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المجال بالمدن العتيقة التونسية: تونس والقيروان وسوسة وصفاقس*. تونس: كلية العلوم الانسانية والاجماعية بتونس.
- مؤلف جماعي. (2008). *المدن العتيقة في أفق 2030 التصورات والاستراتيجيات*. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع.
- هشام العلوي. (1995). *مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري* (المجلد 1). المغرب: أفريقيا الشرق.
- هشام جعيط. (1984). *نشأة المدينة العربية الإسلامية: الكوفة* . بيروت : دار الطليعة.

تخطيط وتدبير المجالات العمومية بالمدن الكولونيالية بالمغرب
مدينة مكناس نموذجا (مقاربة جغرافية).

Planning and Managing the public sphere in the colonial cities in Morocco ; the city of Meknes as an example (geographical perspective).

د. مصطفى كنكورة[1]

د. حنين الهندي[2]

Docteur Chercheur en urbanisme

[1.2]Chef de Division des études générales à l'Agence Urbaine de Meknès

ملخص:

انتهت الدينامية الحضرية بالمغرب إلى جعل المدينة مقرا لسكنى أغلبية المغاربة، ومن تم الإطار الذي يتحدّد فيه مصير تقدم البلد، خاصة وأن الأوساط الحضرية أضحت أساس تأهيل التراب الوطني وتقوية تنافسيته. وهو ما يفرض ضرورة تأهيل مدننا وتثمين مواردها، والرقي بواقع تدبيرها الحضري.

إن ما يمنح المدينة صورتها وهويتها المميزة، وما يعكس شخصيتها ليس ما يقع داخل جدران مساكنها، وإنما ما يحتضنه وما يجري بمجالها العمومي. يشكل هذا الأخير عصب حياة المدينة، فعبره تتفاعل مختلف أنساقها، وفيه يمارس السكان معظم نشاطاتهم الخارجية، مما جعله موضع رهانات واستراتيجيات.

بيد أن الملاحظة الأولية لهذه المجالات بمدننا تكشف قصورا في البرمجة والتوزيع، وفوضى من حيث الاستعمال التدبير، وعدم وضوح دور وأهمية هذه المجالات في تمثلات الجميع: فاعلين ومستعملين وغيرهم. وهو ما انعكس على المدينة بعدة ظواهر سلبية، في مقدمتها تردي جودة إطار الحياة.

ورغم أن المدن الكولونيالية بالمغرب –وبمكناس خصوصا–خضعت لتخطيط سابق، وتأطير مبكر بوثائق تعمير، فإن مجالاتها العمومية اليوم تعيش ضغطا وتفريطا، بات يهدد وظائفها ويفقد المدينة ككل رمزيتها ومكانتها.

الكلمات المفاتيح: المجال العمومي – الساحات العمومية – حمرية.

Abstract

Urban dynamism in Morocco led into making the city as a center of living for most of Moroccan citizens, and thus the framework which determines the Destiny of development in that country, especially that urban milieus have become the basis of rehabilitating the National Territory and strengthening its

competitivety, which make it necessary to rehabilitate our cities and value our resources and also developing the measures of managing its urban areas.

Hence what gives the city its image and its distinctive identity and more importantly what mirrors its ‘personality is not what happens inside the walls of its abodes but rather what is going on and happening in its public domaine. This latter constitutes the nerve of life in the city because through it different consistencies interact, and through it people practise most of their outdoor activities which makes it a frame of challenging and strategic positions.

However , from the first glimpse on these domains of our cities we can find out a shortage in programmation and sub-division as well as a a disorder in management of those fields, in addition to these, there is the non-clarity of the role and the importance of those fields in the representation of many leaders as well as laymen people. This was mirrored on the appearance of many negative phenomena, the first of which is the decay of the quality of city life.

Though colonial cities in Morocco, particularly in Meknes underwent a prior planning and an early framing with settlement documents, the public space, domaine or field is witnessing much pressure and carelessness, which is now threatening the function of the city as a whole and making it lose its symbolic place and status.

Key words : public sphere – public places- Hamria

مقدمة:

تأسست فكرة المجال العمومي على نقد موانع الحوار والتبادل المجتمعي العقلي الحر في المصالح والقضايا المشتركة، والتأسيس لشروط ذلك التداول ولظروفه الحيوية. خاصة تلكم الموانع السياسية في ظل تصاعد حدة الأنظمة الديكتاتورية في أوربا القرن الماضي. بيد أن هذا المفهوم يحمل نشأة فلسفية، وامتدادا أصيلا في العلوم السياسية، ومن تم يتخذ صبغة لا مادية باعتباره مساحة افتراضية للنقاش العالم. غير أنه –مؤخرا– قد التفتت حقول معرفية أخرى إلى بعده المادي، باعتباره أمكنة فيزيقية تكفل وتحتضن هذا التداول المجتمعي والاندماج الاجتماعي، خاصة في المدن.

فالجغرافيا مثلا تعتبر المجالات العمومية عصب حياة المدينة ومركزها الاقتصادي والاجتماعي (منذ القديم: الأكورا اليونانية، الفوروم الرومانية، مركز المدينة الإسلامية..). فهي مجالات ذات بعد رمزي مهم؛ فإذا كانت المدن تكتسب مكانتها في منظومة التراب الوطني من وزنها الديمغرافي والاقتصادي والوظائفي، فهي تستمد هويتها ورمزيتها من نسقها الحيوي المتمثل في مجالها العمومي.

إن جودة الحياة الحضرية، والتماسك الاجتماعي لساكنة المدينة وتمازج ثقافاتها، وتنافسيتها الاقتصادية وجاذبيتها تتحقق في وبوجود هذه الواجهات الحضرية المفتوحة.

ولا يخفى أن هذه المجالات –على أهميتها– بمدننا تعرف قصورا في البرمجة والتوزيع، وفوضى من حيث الاستعمال والتدبير، وعدم وضوح دور وأهمية هذه المجالات في تمثلات الجميع: فاعلين ومستعملين وغيرهم. وهو ما انعكس على المدينة بعدة ظواهر سلبية، في مقدمتها تردي جودة إطار الحياة.

وإذا اشتهرت مدينة مكناس، على غرار باقي المدن الملكية بالمغرب، ببعض مجالاتها العمومية من جهة، واستفاد التعمير بها من تأطير مبكر بوثائق التهيئة[64] من جهة أخرى، فإن واقع النمو الحضري الذي شهدته هذه المدينة منذ بدايات المرحلة الاستعمارية، أفرز عجزا واضحا في هذه الفضاءات الحيوية، وضغطا على الموجود منها، بشكل بات يهدد وظائفها ورمزيتها.

ولا تشذ المدينة الكلونيالية بمكناس (حمرية) – كمدينة عصرية – عن هذا التوصيف، بل إن الضغط المتزايد عليها جعل واقع مجالاتها العمومية أشد حرجا.

ولأن تثمين دور هذه الواجهات الحضرية، يتوقف –بنظرنا– على أمرين:

- حسن تخطيط وإلزامية إنجاز وعقلنة تدبير هذه المجالات من قبل الفاعلين بالمدينة..
- حسن استعمالها من قبل الجميع، بتوظيفها لما أنشئت له، والإسهام في تنشيطها وتفعيلها.

فإننا نتساءل عن واقع تدبير واستعمال هذه المجالات بالمدينة الجديدة لمكناس (حمرية)؟ وعن مداخل تثمين هذه الفضاءات العامة؟

I- الجانب المفاهيمي:

64 - كانت مدينة مكناس من بين أولى المدن التي باشرت سلطات الحماية الفرنسية إلى تخطيطها إذ عرفت المدينة أول تصميم تهيئة سنة 1916 أشرف على إنجازه المهندس بروسط.

1- **المجال العمومي:** وجدنا من يطلق عليه "المجال العام" أو الفضاء العام" أو حتى الفضاءات الحضرية.. غير أننا نميل

إلى تسميته بالمجال العمومي لاعتبارات شتى[65]. ولم يذع صيت هذا المفهوم إلا مع نهاية القرن العشرين. فقد ربطت كثير من الدراسات نشأة مفهوم المجال العام « Espace Public » بكتابات المفكر الألماني "يورجن هابرماس" « Yurgen Habermas» مذ قام بنشر كتابه التحول البنائي للفضاء العام "Structural Transformation of the Public Sphe"عام 1961، ولكن ذيوع المفهوم وانتشاره ارتبط بالترجمة الإنجليزية التي صدرت عام 1989م.

ونقصد به هاهنا ذلكم" المجال المفتوح في جميع الأوقات – أي ليس له وقت فتح و إغلاق- مثل الساحات

العامة والشوارع، والحدائق.. بحيث يكون الدخول إليها، متاح لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز. ويمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، بشرط أن تتوافق مع شروط استعمال المجال التي وضعتها السلطات العمومية.." (Rémy, L-Voyé-لكما أشار نوري، د. 2006).

فيما يعتبره الهيلوش (2014) بأنه "مجموع المجالات المخصصة للمرور والتجمع المفتوحة أمام ولوج الجميع ، فهو

يشمل.. كل المجالات الموجهة للاستعمال العمومي المباشر والمهيأة لهذه الغاية كالطرقات والساحات والحدائق والمنتزهات والشواطئ وغيرها" (ص 180).

جملة القول، لقد تعددت مفاهيم الفضاءات العامة وأخذت أسماء مختلفة... إلا أنها تصب في مفهوم واسع يشمل

ذلك الجانب الفيزيائي المعبر عن الفراغ المحدد بالمباني المحيطة به، وجانب روحي يعبر عن مختلف العلاقات وأنشطة الحياة الاجتماعية والخاصة في المدينة (الوافي، ع، ل. 2003. ص 12).

2- **الاستعمال والممارسة:** جاء في قاموس المعجم الوسيط اسْتَعْمَلَ الثوبَ ونحوه: أَعمله فيما يُعَدُّ له. لكن توالي استعمال

الشيء بنفس الكيفية والطريقة، وتواتر المستعملين عليه، يجعله "ممارسة". بمعني يرقيه مرتبة العرف والعادة بما تحمل من معاني التوافق الاجتماعي والإلزام. ولذلك وجدنا من يعتبر كلمة استعمال (Usage) هي: "الاستخدام والعرف والعادة". لكن في الحقيقة -عندنا في العربية- الممارسة هي من تحمل هذه القوة

---

[65] - كلمة فضاء تحيل غالبا إلى ما هو افتراضي وغير مادي، تماما كما قصد بذلك أحد مؤسسي هذا المصطلح "يورغن هابرماس"، لكننا نحن بصدد أماكن فيزيقية، ثم إن "المجال" في الجغرافيا يحمل أبعادا متعددة -تسعفنا فيما نحن فيه- لا يتضمنها اصطلاح "الفضاء". فقد أكد كثير من الجغرافيين بأن المجال ليس مجرد قطعة من سطح الأرض كما قد يتبادر للذهن، بل يشير إلى بنية علائقية وظيفية وتطورية فيما بين البشر، وبينهم وبين الطبيعة من جهة ثانية.. تعكس نظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الأكحل، م. 2004). ولم نسميه "عاما" تمييزا لها عن اصطلاحات قانونية أخرى قريبة منه (الملك العام مثلا).

في الاستعمال، فهذا الأخير لا يحيل ضرورة على هذا الرسوخ والقوة، فيما التمرّس والممارسة نجده في المعاجم يدل على الدُّربة، والتكيف، والاعتياد.. ففي معجم المعاني الجامع يشير أن "تَمَرَّسَ بِمِهْنَةٍ : تَدَرَّبَ عَلَيْها، واِعْتادَها"، و"تَمَرَّس بِمَهامِّ وَظيفَتِهِ : زَاوَلَها وَتَكَيَّفَ مَعَها"، "و تَمَرَّسَ البَعيرُ بِالشَّجَرَةِ : أَكَلَها وَقْتاً بَعْدَ وَقْتٍ"

فإذن حديثنا عن ممارسة المجالات العمومية لا يعني تلك الاستعمالات المعزولة والشاذة لمجالاتنا العمومية، بل التوجه العام لاستعمال ما، والتمثل الجماعي لاستخدام هذه المجالات.

باختصار نقصد بلفظ الممارسة في سياق هذا الموضوع، مختلف أنواع الاستعمالات المعتادة للمجالات العمومية من قبل ساكنة معينة، إضافة إلى ما تحتضنه هذه الأخيرة من تصرفات وظواهر.

II- مجال الدراسة (منطقة حمرية):

هي أحد المدن الكلونيالية العشر، التي أحدثتها سلطات الاستعمار بالمغرب مطلع القرن العشرين. في سياق تثبيت دعائم الوجود الفرنسي، وسياسة المقيم العام "ليوطي" القائمة على الفصل بين المغاربة والأوربيين في ما اصطلح عليه أنداك بالسياسة الأهلية. حفاظا على التراث القومي بزعمه، وتقويضا للمدينة والنظام الحضري التقليدين في حقيقة قصده.

1- الوضعية التاريخية لحمرية[66]:

ترجع ملكية أراضي حمرية لمحمد بن ادريس الحسني المنوني، وفي سنة 1096 هـ تملكها المولى إسماعيل (1672- 1727م) معاوضة، قبل أن يغرسها بأشجار الزيتون، ويحبسها على الحرمين الشريفين (بن زيدان، ع، ر. 1347هـ. ص 172- 174). وقد جدّد المولى محمد بن عبد الله تحبيسها على الحرمين والمسجد الأعظم.[67]

ظلت حمرية محبسة إلى أن دخل الاستعمار الفرنسي مكناس سنة 1911م، الذي بدت له هذه الهضبة الموقع الأمثل – طبيعيا، عسكريا، وإداريا- لبناء مدينة أوربية هندسة وساكنة.

اصطدمت هذه الرغبة بالوضعية القانونية التي نصت الظهائر على أنها حبس مؤبّد ووقف مخلّد لا يتعقبه فسخ ولا يتناول أي محكمه فسخ[68]. وجاء في ظهير سلطاني للمولى عبد الرحمان "يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره... أننا منعنا المعاوضات كلها في أصول الأحباس كلّا او بعضا داخل مكناسة الزيتون وخارجها، وكذا الجزاء في الأصول والماء وقطعنا ذلك على كل أحد كائنا من كان فلا يعوض

---

66 - يمكن العودة هاهنا لمقال الأستاذة رقية بالمقدم 1988.

67 - ظهير 28 ذو القعدة 1148 هـ (1770م).

68- الحوالة الحبسية رقم 07. الجزء الثاني من حوالة الأحباس الكبرى بمكناس والأحمدية، ص255 - 256- 257."ظهير تحبيس حمرية".

أحد منها ولا يجزيه، ومن فعل شيئا من ذلك يفسخ ونعاقبه أشد العقوبة فإن لفظ المحبس كلفظ الشارع لا يبدّل ولا يغير....صدر به أمرنا المعتز بالله في 10 جمادى الأولى 1248 هـ"[69] .

لم ينشغل المستعمر كثيرا بهذا المانع القانوني، إذ سرعان ما بادرت الإقامة العامة الفرنسية إلى إصدار ظهائر سلطانية تفسخ وتنسخ ظهائر التحبيس السابقة، كظهير 21 يونيو 1913م الذي يسمح بعقد المعاوضات في أراضي الأحباس (بلمقدم، ر. 1988).

2- بناء مدينة حمرية:

في سنة 1916م وضع المهندس بروست Prost أول تصميم للمدينة[70] (الوثيقة أسفله)، الذي شمل منطقة حمرية. وفي نفس السنة بدأ تخطيط شوارعها إلى أن تم تدشينها سنة 1921 في احتفال رسمي بحضور المارشال ليوطي.

الوثيقة1: تصميم التهيئة لمدينة مكناس 1920

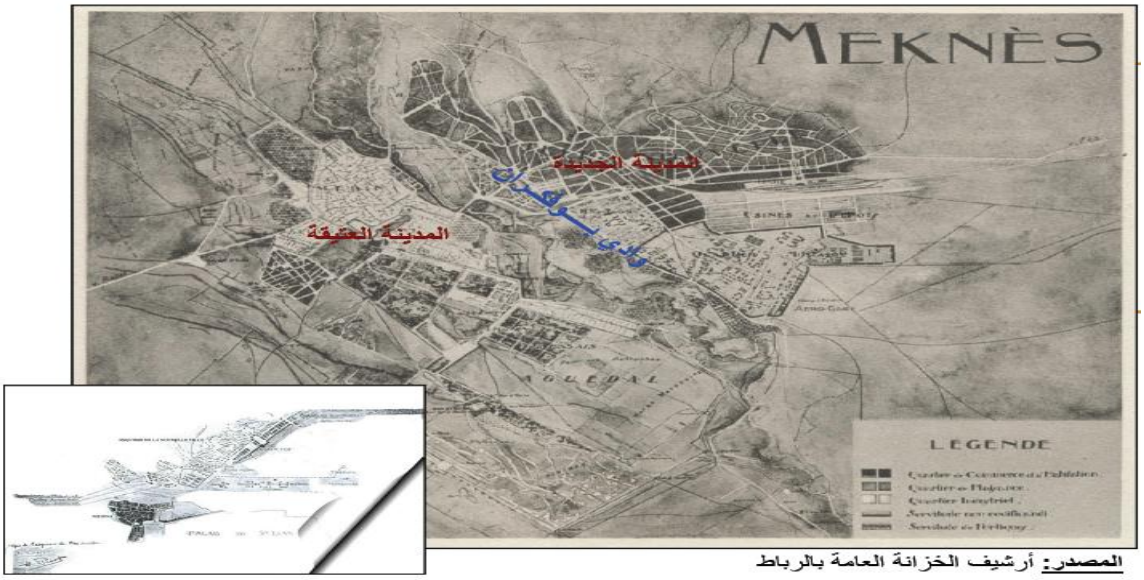

المصدر: أرشيف الخزانة العامة بالرباط

وقد تم إنشاء هذه المدينة الجديدة على الضفة اليمنى لواد بوفكران أي شرق المدينة العتيقة كما توضح ذلك الخريطة.

[69] - الحوالة الحبسية رقم 8 الجزء الأول من حوالة الأحباس الكبرى بمكناس ص 303. رقم 227.
[70] - وُضع هذا التصميم ما بين 1916 و1920، وكان يشمل 80 هكتارا تحت رقم 5421 يوجد في أرشيف بلدية مكناس. وقد خضع لعدة تعديلات بعد ذلك سنوات 1933، 1939، و1948.

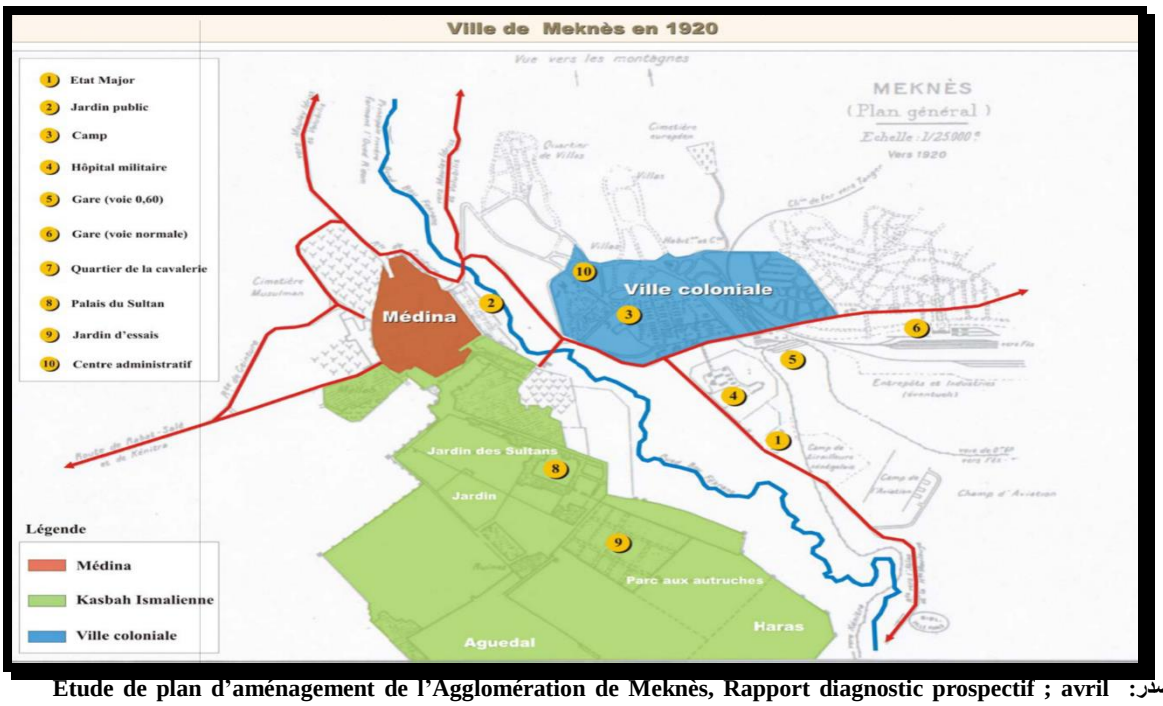

المصدر: **Etude de plan d'aménagement de l'Agglomération de Meknès, Rapport diagnostic prospectif ; avril**

وبعد مرور قرن من الزمن على تأسيس هذه المدينة ذات التصميم الأصلي "الكولونيالي"، نود دراسة واقع مجالاتها العمومية في اللحظة الراهنة.

أولا: المجال العمومي عناصره وأهميته:

انطلاقا من تعريف المجال العمومي – السابق– والذي تمحور حول الفراغات ما بين المباني داخل المدن، فإن أشكال وعناصر هذا الفراغ الحيوي تبدو متنوعة، ومن تم تتعدد وظائفه، فتتأكد أهميته.

1–عناصر المجال العمومي:

يمكن إجمال عناصر المجال العمومي فيما يلي:

نوع المجال العمومي	عناصره	صورة له
مجالات السير والحركية	الشوارع، الطرقات، الأرصفة..	

مجالات الراحة والتوقف.	ساحات عمومية، مواقف السيارات..	
مجالات التظاهرات المختلفة، والمعارض ..	الساحات العمومية، والشوارع المركزية..	
مجالات النزهة والاستجمام	الحدائق، المنتزهات، الشواطئ..	
مجالات دينية	المقابر، الأضرحة، أفنية المساجد..	

تتضح من خلال الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- أننا نتحدث عن فضاءات مفتوحة، مجانية، وسهلة الولوج.
- تتنوع عناصر المجال العمومي وتتعدد وظائفه.

- كل عنصر له وظيفته الخاصة التي تعد ضرورية في النسيج الحضري. مما يتطلب وجودا كافيا، توزيعا متوازنا واحتراما تاما لهذه الوظائف.
- هناك بعض المجالات التي توظف لأكثر من استعمال، مثل الساحات العمومية التي قد تشكل فضاء للراحة يلزمه تأثيث حضري خاص (كراسي للجلوس، تظليل، حاويات قمامة، نافورات...)، وقد توظف ذات الساحة لتنظيم معرض ما، أو تظاهرة ثقافية أو سياسية، أو حتى لأغراض تجارية.. ذلك تعدد في الاستعمال جلي، ينبغي أن توازيه مرونة على مستوى التصميم الفني.

2-أهمية المجال العمومي:

لقد تبين أن حديثنا عن المجالات العمومية، هو حديث عن مختلف التفاعلات الخارجية للمدينة، وعن فضاءات الإنتاج المادي والرمزي، ومجالات تشكل الأنساق القيمية الحضرية، وهوية المدينة المعمارية والاجتماعية... ويمكن تعداد -باختصار- أهمية المجال العمومي فيما يلي:

2-1 الأهمية الاجتماعية: يشكل المجال العمومي فضاء للالتقاء والتواصل والتبادل، وبذلك يساهم في تحقيق التمازج الثقافي، والتماسك الاجتماعي للمجتمع الحضري. كما يشكل متنفسها للتخفيف من ضغوط الحياة وضيق وانغلاق المساكن الخاصة، فهو في جانب منه فضاء للراحة والنزهة والترفيه.

وبالتالي فإن المجالات الخالية من هذه الروح الاجتماعية والأدوار العلائقية تبقى سمة "المدن" والتجمعات السكنية الفاشلة والمضطربة.

2-2 الأهمية الاقتصادية: تساهم المجالات العمومية في الرفع من جاذبية المدينة وتقوية تنافسيتها سواء في مجال الاستثمار أو السياحة. فهذه المجالات تشكل معرضا دائما ومفتوحا للمشاهد الطبيعية والثقافية والتراثية التي تستهوي السائح، وتعدد زوار المدينة يخلق دينامية اقتصادية، فضلا على أن هذه المجالات تشكل فضاء بصريا لعرض مختلف الإعلانات والإشهارات المتعلقة بالسلع المختلفة.

2-3 الأهمية الثقافية: تمثل هذه المجالات الفضاء الأمثل لتنظيم مختلف التظاهرات الثقافية، والفنية من مهرجانات ومعارض.. ما يعزز ثقافة العيش المشترك وغيرها من القيم.

2-2 القيمة التاريخية: لقد شكلت المجالات العمومية على مرّ التاريخ وعند مختلف الحضارات مركز المدينة الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي.. بدءً بالأغورة[71] (Agora) اليونانية، إلى الفوروم الرومانية[72]، إلى ساحات المدينة الإسلامية[73]..، وقد تحول ما استمر وجوده منها إلى اليوم، إلى معالم

---

[71] – ساحة مركزية تتوزع عليها عدة مبانٍ: الكنيسة، المسرح، المحكمة، كما شكلت مجالا لعرض السلع، وتبادل الأخبار والمناقشات السياسية..

[72] – الفوروم ينقل نفس مبادئ الأغورة اليونانية لكن في روما يظهر كساحة أكثر تخصصا وتكاملا (ورد عند الوافي. 2003. ص 21)

[73] – يتجسد المجال العام بالمدينة الإسلامية في ذلك التباين الحاد بين "المركز الذي كان مسرحا للأنشطة الاقتصادية المهمة، والذي يمكن وصفه بالمجال العام.. وبين المنطقة السكنية شبه الخالية من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن وصفها بالمجال الخاص.. وذلكم التدرج من المركز إلى حدود المدينة من الأهم إلى الأقل أهمية" (الجيوسي، س، خ وآخرون. 2014. ص994).

تاريخية ذات دلالات ثقافية ورمزية ملهمة لحاضر ومستقبل البلد بكامله، إن لم تكن الإنسانية جمعاء بما حوته من قيم راقية في أنماط العيش المتحضر.

2-2 تشكيل هوية المدينة : تساهم هذه المجالات في تشكيل هوية المدينة عمرانية كانت أو ثقافية، كتب Robert Venturi " إن العمران يأتي من الفضاء ومدلولاته وكذلك أنماط الحياة الحضرية التي تجري في داخل المبنى وخارجه" (الوافي، 2003، ص02). حتى بات صيت وصورة بعض المدن مقترنا بشهرة أحد مجالاتها العمومية.

2-3 **القيمة الجمالية والنفسية** : حيث تُيَسِّر هذه المجالات تجنب قسوة زحمة المباني، وتتضمن في الغالب مشاهد طبيعية (ماء خضرة..) واصطناعية تسر الناظر، وترسم على المدينة عموما لوحات فنية تؤثث المشهد الحضري.

ثانيا: تحديات تخطيط، تدبير وممارسة المجال العمومي بحمرية (مكناس):

تعمل الجهات المكلفة بالتخطيط الحضري للمدينة على وضع برمجة مستقبلية لمختلف عناصر المجال العمومي، استنادا إلى عدة معطيات (مرتبطة بواقع النمو الديمغرافي، والإمكان العقاري..). ولعل الوثيقة التعميرية الأساس في ذلك هي تصميم التهيئة، لما تحظى به من قوة قانونية وصبغة إلزامية للجميع[74].

ولذلك اشتغلنا ميدانيا على واقع المجالات العمومية للمدينة الجديدة بمكناس[75] وبعض الأحياء المجاورة[76] (الخريطة) انطلاقا من هذا التصميم (2004- 2014)[77]، بهدف التحقق من نجاعة برمجتها وتوزيعها -النظري- لعناصر المجال العمومي على مجال الدراسة، ومن جهة أخرى تتبعنا نسبة التحقق والإنجاز لهذه البرمجة على الأرض، لننتهي -بناء على ذلك- إلى عدة خلاصات.

1-واقع تدبير المجال العمومي بحمرية: البرمجة ونسبة الإنجاز

انتهت عملية البحث الميداني إلى رصد المجالات التالية:

---

[74] - قانون 90-12 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412هـ(17 يونيو 1992م).

[75] - حاولت تتبع كل عناصر المجال العمومي المبرمجة داخل مجال الدراسة في تصميم التهيئة، ما عدا الشوارع فقد اكتفيت برصد 05 شوارع فقط نظرا لكثرتها خاصة في الهوامش الجديدة.

[76] - أقصد حي برج مولاي عمر، وحي قدماء المحاربين.

[77] - آخر تصميم تهيئة للمدينة هو تصميم 2004م المصادق عليه سنة 2014م وبذلك يعتبر الآن منتهي الصلاحية. أما التصميم الجديد فلازال قيد الدراسة بين اللجن المعنية.

جدول: المجالات العمومية المبرمجة بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

	المناطق الخضراء	الساحات العمومية	الشوارع	مواقف السيارات	ملاعب	مناطق الترفيه	المجموع
العدد	37	07	05	09	01	02	61

المصدر: البحث الميداني، استنادا على تصميم التهيئة 2004-2014

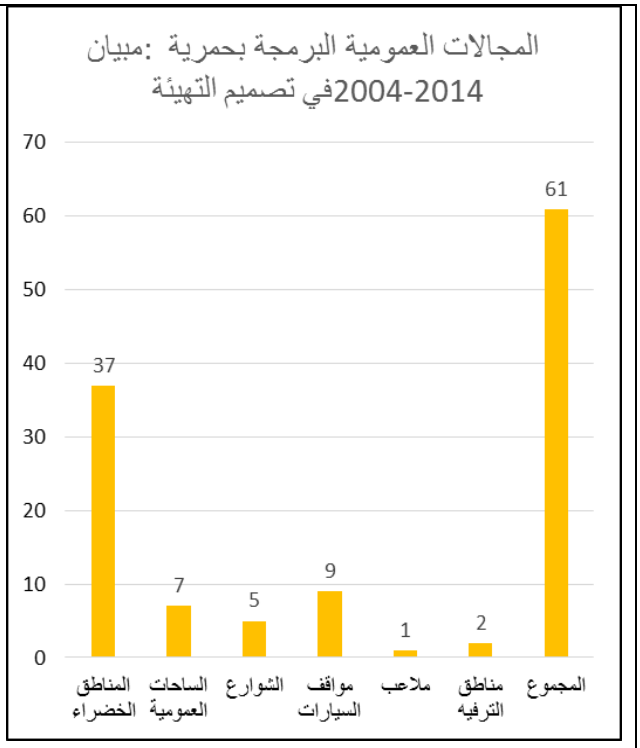

المصدر: البحث الميداني، استنادا على تصميم التهيئة 2004-2014

خريطة توزيع المجالات العمومية على مجال الدراسة:

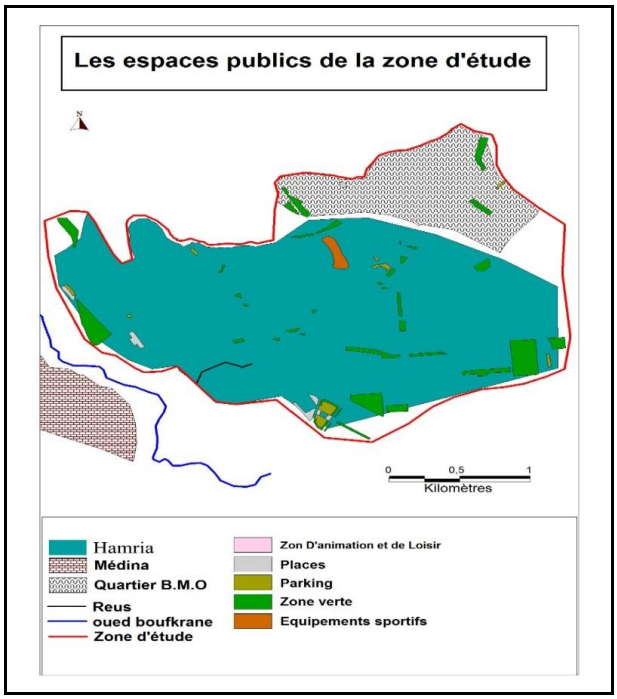

إنتاج الباحث استنادا على الخريطة الطبوغرافية لمكناس وتصميم التهيئة، وباعتماد برنامج MapInfo

يتبن من خلال هذا الجرد ما يلي:

- ضعف العدد المبرمج للمجالات العمومية خلال عشر سنوات (أي مدة سريان مفعول تصميم التهيئة)، 60 مجالا على مساحة 6.5 كلم^2 (لمجال الدراسة).
- أهم المجالات تمت برمجتها على هامش حمرية وليس في المركز (الخريطة أعلاه).
- إعطاء أولوية للمناطق الخضراء ومحاولة الوصول نسبيا إلى المعيار الدولي الذي يحدد مساحة 10 م^2 لكل فرد، وهذا يتوافق مع طبيعة هذه المدينة العصرية والتي أحدثت في سياق تصاعد

حركة دولية سميت بحركة المدن/ الحدائق cité – jardin. ولعل واضعي التصميم أرادوا الحفاظ على هذه السمة.

- يوجد تهميش واضح لمناطق اللعب والترفيه، مما تجاوزه الواقع إلى إحداث عدة ملاعب للقرب غير مبرمجة في هذا التصميم.

وسنحاول الآن تتبع كل مجال على حدا لمعرفة نسبة تحقق الإنجاز، لنستخلص أهم إشكالات وتحديات تدبير واستعمال هذه المجالات:

جدول: وضعية إنجاز المناطق الخضراء بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

	العدد	النسبة المئوية
تم إنجازها	06	16.22
تأخر إنجازها	01	02.70
تحولت إلى استعمال آخر	10	27.03
لم تنجز	20	54.05
المجموع	37	100

جدول: وضعية إنجاز الساحات العمومية بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

	العدد	النسبة المئوية
تم إنجازها	00	00
تأخر إنجازها	00	00
تحولت إلى استعمال آخر	01	14.29
لم تنجز	06	85.71
المجموع	07	100

جدول: وضعية إنجاز مواقف السيارات بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

	العدد	النسبة المئوية
تم إنجازها	02	22.22
تأخر إنجازها	00	00
تحولت إلى استعمال آخر	01	11.11
لم تنجز	06	66.67
المجموع	09	100

وضعية إنجاز مناطق التنشيط والترفيه بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

عدم إنجاز منطقتي الترفيه (بلير وبليزانس)

وضعية إنجاز التجهيزات الرياضية بحمرية في تصميم التهيئة 2004-2014

إنجاز الملعب المبرمج (مرجان حمرية)

وضعية إنجاز شوارع وسط المدينة. شارعين في وسط المدينة (إنجاز 3\5).

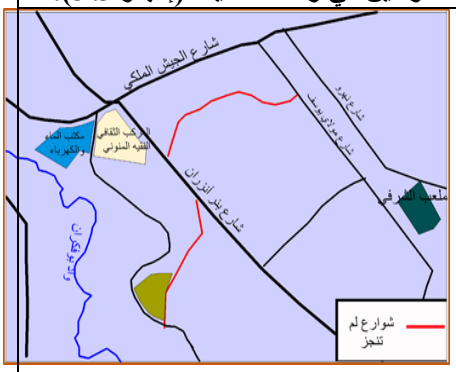

2- أهم إشكالات تدبير المجالات العمومية بحمرية :

من خلال الجرد الرقمي السابق والبحث الميداني عموما، توصلنا إلى التحديات التالية:

☐ **ضعف العدد المبرمج للمجالات العمومية** 60 مجالا، بالنظر لسعة مجال الدراسة (حوالي 6,5 كلم^2)، وطبيعة أغلب هذا المجال كنسيج حضري عصري.

☐ **أهم المجالات تمت برمجتها على هامش حمرية** وليس في المركز.

☐ **ضعف نسبة الإنجاز** التي بلغت – فيما عدا الشوارع– فقط 16,36%. (إنجاز 09 من أصل 55).

☐ **تحوير في الإنجاز وتغيير في التنطيق:**

– تحويل كثير من المناطق الخضراء إلى ساحات مبلطة أو مسفلتة (الصور).

– تحويل مناطق تشجير إلى مشاريع ربحية (مطعم ماكدونالد وفندق إيبيس..) ومرافق عمومية كمقر الجماعة الحضرية.

– تحويل مناطق للتنشيط والترفيه إلى مشاريع (مدرستي Emile و Label excellenceالخصوصيتين).

☐ **تشويه المشهد الحضري:** فمن الساحات التي لم تنجز، ساحة ومجال مفتوح أحدثت به محمكة ابتدائية (قرب محكمة الاستئناف). والتي حجبت الرؤية والاتصال البصري Covisibilité بين المدينتين القديمة والجديدة عبر وادي بوفكران في مشهد ربط الحاضر بالماضي...

☐ **عدم احترام معظم الشوارع لضابطة تصميم التهيئة** على مستوى الملاءمة بين سعة الشارع وارتفاع المباني المحيطة[78] من خلال السماح باستثناءات من طرف تحرير محضر التدبير P.V de

[78] – تنص القاعدة على أن ارتفاع المبنى ينبغي أن يساوي أو يقل عن عرض الشارع، فشارع عرضه 20 مترا (مثل شارع إدريس الثاني في الصورة) يفرض على المباني المحيطة ألا تتعدى R+5، في حين نجد أن الصورة توضح عمارات بعشر طوابق.

gestion في هذا الشأن من طرف المصالح المختصة بالتعمير وعلى رأسهم الوالي: وهذا ينتج عنه إشكالين حضريين:

- الأول يتعلق بزيادة حجم الساكنة وبالتالي اتساع الطلب على الخدمات بشكل لم تتوقعه الوثيقة التعميرية (مشكل الركن واختناق السير وسعة شبكة التطهير السائل...).
- الثاني يمس الراحة النفسية والتنفسية للمارة في ظل ازدحام المباني وضعف التهوية والإضاءة. (والصورة).

وحتى في الشارعين الأساسيين للمدينة (ش. محمد الخامس وش. علال بنعبد الله)، تقرر بنفس المحضر، السماح بمثل هذه التعلية. فهل يمكن للمحضر أن يعلو عن قانون منشور بالجريدة الرسمية وملزم للجميع؟

❑ **تخصيص ما فَضُل عن المجال السكني للمجالات العمومية:** ما يجعلها تحتل الهوامش أو تنحصر في زوايا ضيقة بأشكال هندسية غير منتظمة..

مقطع من تصميم تهيئة مكناس (2004-2014)\ وسط حمرية

واضح من خلال هذا المقطع أن أغلب المناطق الخضراء المبرمجة عبارة عن زوايا ضيقة، إما بقيت عن التعمير «Des chutes»، أو لتساهم في تنظيم السير، ولم تحدث كهدف في ذاتها لتحقيق وظيفتها. وقد وصف ذلك أحد الباحثين –في سياق مشابه– بالقصور والإخفاق قائلا: "نجد هناك قصور وإخفاق على مستوى التخطيط، أين أصبحت الساحة تمثل حلّا بديلا بالنسبة للمساحات المتبقية في التصميم وكذلك الفراغات الواقعة في زوايا صعبة الخيارات المعمارية، وفي بعض المخططات تبدو الساحة جزء من مخطط الحركة في المدينة، كل تلك الجوانب جعلت الكثير من الساحات مكانا فقيرا شكلا ووظيفة ودلالة" (الوافي، 2003، ص 5).

3- تحدّيات استعمال المجال العمومي بحمرية:

إن الحديث عن استعمال المجال العمومي يهم استعمالين: استعمال المدبر لهذه المجالات واستعمال المستفيدين أفرادا كانوا أو جماعات، ويمكن حصر أهم التحديات فيما يلي:

- **التغيير الوظيفي للمجالات العمومية:** تستعمل كثير من مجالات حمرية لغير الغرض الذي أنشئت له، وبعيدا عن الوظيفة المعيارية المحددة لها. وهذا واقع كثير من مدننا، بل حال عديد من الدول. تقول الباحثة الفرنسية فرونسواز بوشنين: "بالرغم من كون المجالات العامة في المدن المغاربية مستوردة، إلا أنها تُستعمل وتُمتلك بأشكال جديدة. إن لم يكن ذلك في طريقة تصميمها والدور الذي تُوجّه إليه لتلعبه في المدينة، فإنه يُمكن أن يكون في طرق امتلاكها واستعمالها اليومي وغير اليومي، المادّي والرمزي.." (ورد عند دريس نوري،2006).

وفي حمرية نجد أن "ساحة نيم" التي تتوسط المدينة، يمكنها أن تشكل فضاء ثقافيا وملتقى للتبادل، تتحول إلى ممر هادئ بدون روح اجتماعية، الشيء الذي يجعل بعض الباحثين ينزعون عن هذه الفضاءات وصف "مجال عمومي" ويعتبرونها فقط "أماكن عمومية"، باعتبار أن الاستعمال يشكل جزءا مهما في بنية هذا المفهوم. (نشير هنا إلى الباحث اللبناني نبيل بايهون والفرنسي J.C. David).

وحتى الساحة الإدارية تحولت مرارا إلى ملعب رياضي لأطفال الجوار. و"سويقة بلاص دارم" التي أغلَقت أكثر من شارع. وحديقة المحكمة الإدارية التي تحوّلت إلى موقف سيارات بعد تبليطها..، وتحول حديقة "وليلي" الرابطة بين مقدمة شارعي محمد الخامس وعلال بن عبد الله، إلى موقف للسيارات (الصورة).

تحول منطقة خضراء إلى موقف السيارات

- **خوصصة المجال العمومي:** تعهد كثير من المؤسسات والإدارات الموكول إليها إحداث وتدبير المجال العمومي – في جانب مبناها– إلى إحاطته بسياج أو سور أو لوحة إعلانية تفيد احتكارها له بشكل

غير قانوني. أو أن شكل تصميمه لا يكون متاحا للعموم مثل بعض المجالات الخضراء المحيطة بالمساجد.

مسجد إيران

- **الحياد السلبي للسلطة تجاه المجال العمومي:** على الرغم من الصلاحيات القانونية الموكولة لها، ففي كثير من الأحيان تلتزم السلطة الحياد السلبي حيال ما يتعرض له المجال العمومي من تخصيص وتوظيف واستغلال مخالف لما تأسس له... ومن نماذج ذلك "سويقة بلاص دارم" وسويقة البرج التي تطرح أكثر من إشكال
- **التحدي الأخلاقي والأمني:** لقد أصبحت بعض المجالات العمومية لا تحظى بثقة كثير من المستعملين، فقد أضحت بعض الحدائق ملاذا للمرتبطين عاطفيا، أو حتى المنحرفين والمتسكعين.. لسنا بصدد الحديث عن "حديقة الحب" ذات الموقع والتصميم الموحش، وإنما الأمر يتعلق كذلك بـ"حديقة الساحة الإدارية" المنفتحة على المجلس البلدي، و"حديقة لاغورا"، ومنتزه "غابة الشباب".

ثالثا: مداخل تثمين المجال العمومي بحمرية:

- **ضرورة إعادة النظر في وثيقة تصميم التهيئة:** خاصة على مستوى مدة إنجازها بحكم انها قد تصبح متجاوزة قبل تاريخ المصادقة عليها، وأيضا الجهة المكلفة بتوسيع سلطة ومسؤولية المجلس الجماعي فيها.
- **المدخل الحكماتي (اللاتركيز):** يرجع تواضع نسب إنجاز هذه المجالات إلى ضعف انخراط المصالح اللاممركزة في تنزيل تصورات التخطيط المحلي رغم مشاركتهم في إعدادها والمصادقة عليها. وقد تبيّن لنا أن جوهر المشكل هو حكماتي،

يهم ضعف اللاتركيز الذي يفض إلى غياب المخاطَب المحلي تجاه كثير من الالتزامات، في ظل عدم استقلال قراره عن المركز. من هنا تظهر أهمية ميثاق اللاتمركز الأخير[79] في اتجاه التخفيف من حدة هذا الإشكال[80].

- **المدخل الحكماتي (التمفصل):** وفي نفس السياق وقفنا على تضارب منطقين من التفكير تجاه التدبير المحلي للمدينة عموما. منطق تفكير وتدبير المجلس الجماعي من جهة ومنطق المصالح المشرفة على إعداد وثيقة تصميم التهيئة خاصة على مستوى الأولويات، الأول أعطى أولوية في برنامج عمله للأحياء ناقصة التجهيز ووفق التصور الذي يريده، بينما الثاني ظهرت رغبته في المحافظة على هوية المدينة الجديدة كمدينة/ حديقة Cité – jardin.
- **المدخل العقاري:** في ظل تراجع أراضي الدولة، أصبح الإكراه العقاري يفرض نفسه بقوة، إذ إن اقتناء الملك الخاص لإحداث هذه المجالات يكون جد مكلف، خاصة في مركز المدينة الجديدة (الذي تجاوز فيه ثمن العقار 10000درهم للمتر المربع). هذا إلى جانب تعقيد وطول مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة. وقد جاءت بعض الدراسات باقتراحات محترمة في هذا المجال: مثل تركيز وتجميع المباني الإدارية (م، كنكورة. 2006م)، والتفاوض مع الملاكين والحلول القانونية...
- **اعتماد المقاربة الترابية لدمج المجالات العمومية في التنمية:** ليس فقط بدمج فعاليات الساكنة المحلية، وتوفير المواكبة البيداغوجية لها ودعمها ماليا وتقنيا، ولكن بالانطلاق من الموارد الذاتية للتراب وامتيازاته المقارنة.
- **استغلال التطور التقني** : إحداث منشآت فنية، أنفاق – مواقف سيارات تحت أرضية... (إذ يجري الحديث عن مشاريع من هذا القبيل من طرف القطاع الخاص بكل من ساحة وليلي والساحة الإدارية).
- **تحرير الملك العمومي** من الاستغلال غير القانوني من خلال تدخل السلطات العمومية بالصرامة اللازمة وتفعيل المساطر القانونية في حق المخالفين.

خاتمة: تبقى هذه المساهمة إشارة فقط لأهمية المجالات العمومية ودورها في تجويد إطار عيش الساكنة وتحسين المشهد العمراني، ورفع تنافسية المدينة وإنتاجيتها الرمزية والمادية. خاصة في ظل تأكد تهميش

---

[79] – مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018)، نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 من ربيع الآخر 1440 (27 ديسمبر 2018) عدد 6738.

[80] – يبدو أن المصالح المركزية لا ترغب في التنازل عن اختصاصاتها، وذلك لعدم تنفيذها للتصميم المديري للاتمركز الذي تُنقل بموجبه هذه الاختصاصات للمصالح الخارجية، رغم أن القانون أعلاه حدد مدة 07 أشهر لتفعيل ذلك (شهر واحد للمصادقة على هذا التصميم، و6 أشهر بعد تاريخ هذه المصادقة).

العناية بها وتجاهلها من طرف المسؤولين على الشأن المحلي من سلطات عمومية ومنتخبين، وعدم اعتبارها من الأولويات بتذيلها سلم الاهتمامات حتى في الأنسجة الحضرية المعاصرة والمدن الكبرى. وقد تبين أن جزء من إشكالية هذه المجالات يرتبط بالتحديات العامة لمدننا، وأخرى تخص هذه المجالات في حد ذاتها.

الهوامش:

[1] – محمد الهيلوش، 2014م، : «إشكالية تهيئة وتدبير المجال العمومي بالمدن المغربية» منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة الخامسة والعشرون، ص180–190 بتصرف.

[2] – كلمة فضاء تحيل غالبا إلى ما هو افتراضي وغير مادي، تماما كما قصد بذلك أحد مؤسسي هذا المصطلح "يورغن هابرماس"، لكننا نحن بصدد أماكن فيزيقية، ثم إن "المجال" في الجغرافيا يحمل أبعادا متعددة –تسعفنا فيما نحن فيه– لا يتضمنها اصطلاح "الفضاء". فقد أكد كثير من الجغرافيين بأن المجال ليس مجرد قطعة من سطح الأرض كما قد يتبادر للذهن، بل يشير إلى بنية علائقية وظيفية وتطورية فيما بين البشر، وبينهم وبين الطبيعة من جهة ثانية.. تعكس نظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الأكحل، م. 2004م). ولم نسميه "عاما" تمييزا لها عن اصطلاحات قانونية أخرى قربة منه (الملك العام مثلا).

[3] – يمكن العودة هاهنا لمقال الأستاذة رقية بالمقدم 1988م.

[4] – ظهير 28 ذو القعدة 1148 هـ (1770م).

[5] – الحوالة الحبسية رقم 07. الجزء الثاني من حوالة الأحباس الكبرى بمكناس والأحمدية، ص255 – 256– 257."ظهير تحبيس حمرية".

[6] – الحوالة الحبسية رقم 8 الجزء الأول من حوالة الأحباس الكبرى بمكناس ص 303. رقم 227.

[7] – وُضع هذا التصميم ما بين 1916 و1920م، وكان يشمل 80 هكتارا تحت رقم 5421 يوجد في أرشيف بلدية مكناس. وقد خضع لعدة تعديلات بعد ذلك سنوات 1933، 1939، و1948م.

[8] – ساحة مركزية تتتوزع عليها عدة مبانٍ: الكنيسة، المسرح، المحكمة، كما شكلت مجالا لعرض السلع، وتبادل الأخبار والمناقشات السياسية..

[9] – الفوروم ينقل نفس مبادئ الأغورة اليونانية لكن في روما يظهر كساحة أكثر تخصصا وتكاملا (ورد عند الوافي. 2003م. ص 21)

[10]– يتجسد المجال العام بالمدينة الإسلامية في ذلك التباين الحاد بين "المركز الذي كان مسرحا للأنشطة الاقتصادية المهمة، والذي يمكن وصفه بالمجال العام.. وبين المنطقة السكنية شبه الخالية من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن وصفها بالمجال الخاص.. وذلكم التدرج من المركز إلى حدود المدينة من الأهم إلى الأقل أهمية" (الجيوسي، س، خ وآخرون. 2014م. ص994).

[11]– حاولت تتبع كل عناصر المجال العمومي المبرمجة لمجال الدراسة في تصميم التهيئة، ما عدا الشوارع فقد اكتفيت برصد 05 شوارع فقط نظرا لكثرتها خاصة في الهوامش الجديدة.

[12]– أقصد حي برج مولاي عمر، وحي قدماء المحاربين.

[13]– آخر تصميم تهيئة للمدينة هو تصميم 2004 –2014، التصميم الجديد لا زال قيد الدراسة بين اللجن المعنية.

[14]– تنص القاعدة على أن ارتفاع المبنى ينبغي أن يساوي أو يقل عن عرض الشارع، فشارع عرضه 20 مترا (مثل شارع إدريس الثاني في الصورة) يفرض على المباني المحيطة ألا تتعدى R+5، في حين نجد أن الصورة توضح عمارات بعشرة طوابق.

[15]– مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018)، نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 من ربيع الآخر 1440 (27 ديسمبر 2018) عدد 6738.

[16]– يبدو أن المصالح المركزية لا ترغب في التنازل عن اختصاصاتها، وذلك لعدم تنفيذها للتصميم المديري للاتمركز الذي تُنقل بموجبه هذه الاختصاصات للمصالح الخارجية، رغم أن القانون أعلاه حدد مدة 07 أشهر لتفعيل ذلك (شهر واحد للمصادقة على هذا التصميم، و6 أشهر بعد تاريخ هذه المصادقة).

لائحة المراجع:

مراجع باللغة الفرنسية:

1 – J–Rémy, L–Voyé (1981) : « ville : ordre et violence »,1er édition PUF. Paris.

2 C. Spyridondis. (2007). Concepts et valeurs actuels pour le design des espaces publics. OpenEdition journals.

3 A–C. Remacle. (2016). l'espace public en ville. CPCP (Centre Permanent pour la Citoyenneté et la Participation).

4 E– Dimitrova. (2007). L'espace public en Bulgarie : transformations et raisons d'être au début du XXIe siècle. OpenEdition journals.

5 M–A. Choplin, V. Gatin. (2010). L'espace public comme vitrine de la ville marocaine : conceptions et appropriations des places Jemaa El Fna à Marrakech, Boujloud à Fès et Al Mouahidine à Ouarzazate. PUR.

6 M–Bassand, et all. (2001). vivre et créer l'espace public. presse polytechniques et universitaires Romandes.

7 N-Bayhoun, J- Claude David. (1997). Du Souk à la place, Du citadin au citoyen: Espace public dans les villes arabes (au moyenorient). In « Naciri M et Reymound A : sciences sociales et phénomènes urbains dans le monde urbain ». Fondation Iben Saoud, Casablanca.

8 V- Bordes. (2008). Espaces publics, espaces pour tous. HAL.

وكتب ودراسات بالعربية:

1- الجيوسي، س، خ. وآخرون. (2014). المدينة في العالم الإسلامي. المجلد الثاني. مركز دراسات الوحدة العربي. الطبعة الأولى، بيروت.

2- القستلي، ح. (2013). حكامة المدن: نحو مستقبل حضري افضل. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط.

3- لعوافي، هـ. (2016). الفضاءات العمومية ودورها في تفعيل جاذبية المدينة –دراسة حالة ساحات مدينة سكيكدة– مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

4- نوري، د. (2006). استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف وساحة طاووس عمروش في مدينة بجاية. بحث لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد منتوري. قسنطينة. الجزائر.

5- الوافي، ع، ل. (2003). الساحات العامة في المدينة ما بين التصميم و الاستعمال في مدينة المسيلة. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.

مقالات:

1- بوحلوان، ع، غ، و طيبي غ. (2018). مأسسة المجال العمومي مقاربة هابرماس على المحك. جامعة مصطفى اسطمبولي. معسكر.

2- سمية، ع، م. (د.ت). حول مفهوم المجال العام وجدوى دراسته في مجتمعاتنا. استرجعت من https://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf

3- كنكورة، م. (2006م). المرافق العمومية بمكناس واقع الحال: توقعات وثائق التعمير وإكراهات الإنجاز. عن ندوة المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية. منشورات كلية الآداب سايس فاس.

4- مهند، م. (د.ت). حول مفهوم وحدود المجال العموميّ. استرجعت من http://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/12/mohanad.pdf

5- الهيلوش، م. (2014). «إشكالية تهيئة وتدبير المجال العمومي بالمدن المغربية» منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة الخامسة والعشرون. ص ص 179-190.

وثائق أخرى.

1- الوكالة الحضرية لمكناس، تصميم التهيئة لمدينة مكناس 2004-2014م.

2- الخريطة الطبغرافية لمكناس، 1/50000. 1982.

3- معاجم لغوية.

Access to health care institutions in minor cities in Morocco: A CASESTUDY BY USING GIS

الولوج إلى مؤسسات الرعاية الصحية في المدن الصغرى بالمغرب. دراسة حالة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

AHANDAR Abdelhak

اهندار عبد الحق

حاصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا، تخصص التخطيط الحضري

باحث ضمن فريق الباحثين في التمدين والجهوية بالمغرب

جامعة السلطان مولاي سليمان –كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بني ملال – المغرب

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مسألة العلاقة المكانية بين توافر مرافق الرعاية الصحية وقياس إمكانية الوصول من خلال تحليل المسافة الجغرافية في المدن الصغرى بالمغرب (حالة قصبة تادلة). لتحقيق تلك الأهداف ، تستخدم نظم المعلومات الجغرافية. في جمع البيانات وتحليلها ، ركز التحليل على عملية محددة في جمع البيانات وتحليلها ، وخاصة الأدوات التي يوفرها نظام المعلومات الجغرافية. نتيجة هذا التحليل: هناك تركيز لمثل هذه المرافق في النقطة المركزية ، مما يشكل صعوبات على السكان للانتقال من خارج مركز المدينة ، لأنه كلما ابتعدوا عن المركز كلما زادت المسافة والوقت للوصول إلى أقرب المرافق الصحية. ولكن على الرغم من ذلك ، لا توجد صعوبات ، بالنسبة للغالبية العظمى من سكان المدينة ، وخاصة المناطق المكتظة بالسكان ، فإن الأمر يستغرق ما يقرب من 15 إلى 30 دقيقة ، بناءً على وسيلة النقل للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية خلال مسافة لا تتجاوز 1 كم ، في حين أن بعض النقاط في المدينة تتجاوز حد الوصول البالغ 45 دقيقة .

الكلمات المفاتيح: الولوج، خدمات الرعاية الصحية، نظم المعلومات الجغرافية، المسافة الجغرافية، المدن الصغرى، المغرب

Abstract

This research aims to examine the question of the spatial relationship between the availability of health care facilities and the measurement of accessibility by analyzing the geographic distance in Morocco
's minor cities (the case of a KasbaTadla). To accomplish those goals, it uses geographic information systems. In data collection and analysis, analysis was focused on a specific process in data collection and analysis, especially the tools provided by GIS. The result of this analysis is that: there is a concentration of such facilities at the central point, which poses difficulties for residents to move from outside the center of the city, because the farther away from the center the greater the distance and time to reach the closest health facilities. But despite this, there are no difficulties, for the vast majority of the population of the city, particularly heavily populated areas, it the take approximately 15 to 30 minutes, based on the means of transportation to reach healthcare facilities during a distance not exceeding 1 km, while certain points in the city that surpass the 45-minute arrival limit.
Keywords: Accessibility, health care services, Geographic information systems, Geographical distance, Small cities, Morocco

INTRODUCTION

Spatial planning health systems are among the greatest problems facing developed countries in general and Morocco in particular, and access to health care facilities is a pillar of creating a stable community. Past literature reviews on access to health care services focused on assessing the health care system 's efficacy in the field served by those services.

LITERATURE REVIEW

1.1 Theoretical framework of health care

As a subset of human geography the concept of health care lies within the subject area of health geography. (The definition of health facilities in urban studies can be outlined in three perceptions: the Marxist perspective that analyzes the problem in the context of 'Collective Consumption'; the conceptual structural interpretation that connects

health care to medical services; and the behaviorist perception that mixes spatial factors along with other factors (EL ASSAAD,2019; P23).

To order to achieve greater spatial and social equity, the functional structural pattern examines field disparities in the delivery of facilities, services and medical supplies, hands balance physical accessibility with actual use of the facility (Grawite, 1993; P843). Depending on this understanding, use of health services are more influenced by the geographical context than the social side, thereby neglecting the spatial system within social relations. However, the pionners of spatial and social inequality take the functional constructivism that is involved in examining societies factors, such as beliefs and ethnicities... The study of health services is based on the theory of the middle and the periphery which discusses the delivery and use of resources based on the concept of social conflict.

In the practical context, which describes the definition of health services, is the second conceptual guide for the creation of health care facilities. Such facilities are categorized into the class that serves an unidentified category of people, distinguished by mono-mobility from the home of the customer to the place of the facility. The trend 's advocates also research measuring the spatial distance from neighborhoods in the direction of health-care facilities. In this sense, (Gesler&al1992,92) argues that physical challenges, barriers (natural, economic , cultural ...) and patient locations affect access to health. The argument reflects the location 's importance in health services localisation. Multiple studies on distance space calculation and analyzes on access to health facilities have recorded the gap in distance traveled to health care service locations, and in line with this, long distances will have a significant effect on access for the elderly and physically challenged to health care. Typically speaking, the larger the distance to healthcare services, the higher the likelihood of mortality (Jones & al 1998; Harry and Barcus 2007), although this problem may seem right, the gap may not impact access to health services alone, but some considerations have become involved, including the existence of various and complex transport systems and the development of the information system, in addition to the Cultural, social, and natural characteristics of the populations of the target area.

The third reference for health care in urban research is the behavioral trend, in which it connects the principle of accessibility with the services delivered to patient satisfaction. Accessibility as a term is the degree of "satisfaction" between consumers and providers, "areas often specified for satisfaction" such as availability, ease of access, residency, affordability, and acceptability. Such aspects of access vary from other dimensions described as "the relationship between the area of the bid and the customer's location, taking into account their wealth, and the distance and cost of access, and their demographic and family characteristics." The behavioral definition combines geographic factors such as offer and availability, distance and time variables. And non-geographical considerations relating to demographic and family characteristics of a consumer, including resources, interests, articulated desires, and willingness and consent to use the services ... And non-geographic considerations related to the customer's demographic and family attributes, his wealth, interests, and articulated desires, as well as embracing and being satisfied with the use of services.

On the use of health resources, Litva and Eyles point to the primary role of the structural approach in usage patterns which complement the view of accessibility and access to care (Ady and Anderson, 1974, cited in, Litva and Eyles 1995.P7). Haddad (1992) describes the factors affecting health care use in the same way as follows (Haddad,1992; P362):

We may divide the factors into three categories: predisposition factors, ability factors, factors that trigger:

- Factors of predisposition (demographic variables: age, sex , marital status, prior morbidities; indicators of social structure: race, level of education, occupation, ethnicity, residential mobility, size of the family, indicators of values and beliefs and attitude of disease risk attitudes , knowledge of diseases and their impact),

-storage factors (family indicators: employment, benefits, regular care, exposure to sources; population indicators: location and availability of health resources in place of living, service prices, geographic areas, urban versus rural housing).

-Capacity factors (needs to deal with the disease represented by the assumed level of needs, predicted disease outcomes, signs, specific diagnosis, general condition or determined degree of need or evaluated by a third party, symptoms and specialist diagnosis). Such considerations of some solutions tackle specifically the question of resource accessibility depending on the applicant 's geographical conditions or offerer 's care.

Several studies have examined the topic of health services, but they do not agree on one description of this concept, so we discover that for each study adopts a concept of its own according to its research questions and objectives. Therefore, health services drop into multiple concepts, including the concept of health equipment, which is unevenly distributed between the middle and the peripheries, mirrored in the organization of space (Chouiki,1980;P23) another definition of health care services is health equipment, as well as medical equipment and supplies which are allocated differently according to according to regions, which indicates the economic and social status of their community (Zelaf& Wichou,1992; P52) While other research teams tend to emphasize that health facilities are a type of public facility whose service areas vary in terms of geographic distance , time, geographic boundaries, and patient locations (Gesler&al, 1995; P91-92), this definition appears simpler because it defines a set of factors that control access to health services. As a healthcare provider is connected to a geographic location (place and time), and the range of its service providers varies from place to place, as it is impossible to separate health facilities from this accessibility. Many reports tend to stress that health facilities are the health system infrastructure consisting of several primary health care units (hospital centres) and parametric units (pharmacy laboratories), health units, and service-(public pharmacies) systems (EL ASSAAD,2006; P107). They may say that health facilities are all health care public service agencies directly, such as supplying hospitals and health centers, or indirectly, such as testing laboratories and health departments. Given the problematic nature of which we are researching, we will discuss institutions which provide the community with direct health services. It should be remembered that these facilities can not be isolated from the geographic context (geographic distance, time , cost, and flexibility of the transport system), as well as individual and family characteristics of the local population.

1.2 theoretical framework of Accessibility

The theme of accessibility has undergone many cognitive developments, whether at the method or the means of measurement, and this topic was then first introduced by Hansen in the late 1950's. For all sciences and fields such as economics, politics , social psychology and geography, and it has since become a fertile field. In the 1970s from the last century he was influenced by both positivist-modern and behaviorist trends.

Accessibility treats each destination equally important, and overlooks the fact that some places can offer more activities and services than others. The "gravity" method of usability metric invented by (Hansen,1959; P19) is often used in spatial interaction models and is conceptualized as "the intensity of possibility for interaction" and measured by a function of both the magnitude of activities around a place and the ease of reaching each of these activities.

Accessibility can be considered as a measure of urban quality of life that has received relatively little consideration in regional studies, since assessments by Hansen (1959) are dedicated to analyses of local patterns of spatial interaction and development, rather than to determining transport policies. (Wach and Kumagai,1973) .They proposed to measure accessibility by counting the number of opportunities that can be reached within a given travel time or distance from a residential zone, often termed "Cumulative Opportunities Measurements", such a measurement intends to show the physical accessibility of population groups to a variety of opportunities for the redirection of regional policies toward the provision of quality of life.

Since the end of the last century, information technology has witnessed tremendous progress that leads the planning of digital data and computational ability, especially in programs of geographic information systems, which led to improved measurement of accessibility and its analysis, and the ability to represent the characteristics of transport systems, activity and services with high accuracy. In addition , the rapid development of GIS is followed by the profusion of digital data on possibilities for activities and services that can be easily incorporated in the study. (Kwan, 1998) developed sophisticated algorithms capable of measuring GIS usability in space-time. Weber and Kwan (2002) showed that calculating connectivity in a GIS would theoretically compensate for the difference in travel time due to a network congestion(Network analysis).

As for the behavioural trend in access studies, a set of behavioural theories have been adopted in selection and decision-making, which have been associated with several perceptions, the most important of which is the freedom to make decisions of accessibility, as this is related to the abundance of services and activities and the ease of access to them through different means of transport, and based on this the mobility behaviour is determined with Provides a margin of choice for participating in activities and services

In the 1980s, access to health care was seen as a complex measure of a nation or region's health system, indicating availability, equal regional distribution and the absence of any sort of barriers (economic , social or cultural) to medical care (Penchansky and Thomas 1981; P128). Access as a term implies a degree of "satisfaction" with the beneficiaries and the services. It involves deciding the dimensions of such access, or what it called "specific satisfaction zones", such as availability, accessibility, accommodation, affordability, and acceptability. Such former

dimensions of access vary from other dimensions, which are defined as "the relationship between "the offer site and the location of the user" distance and expense, and the customer's demographic and family characteristics (abundance, mobility, residency, attractiveness and acceptability) that we must take into account when addressing the population 's needs.

In the same context, "the availability of services, and the barriers to access, must be taken into account in the context of different perspectives, health needs and material settings for different groups in society." (Gulliford and All 2002; p 186).

Typically, in the physical accessibility measurement, each researcher chooses the distance he sees as logical to determine on the ease of this access, based on many elements causing, such as terrain, population density, and road connections ... In this respect, the acceptable distance of arrival can be measured in a duration not exceeding 15 and 30 minutes, approximately 750 and 1500 meters (Fawaz, 1985). Though other studies suggest that people are over 45 minutes away from health care facilities are more likely to be marginalized (Hare and Barcus, 2007). At the national level, the Reconstruction, Housing and City Policy Directorate notes that the appropriate distance to reaching the nearest health center should not extend two kilometers, about 30 minutes. Researchers (KARA & EGRESI,2013) claim, in a related analysis of our own, that the exact level of access to health care facilities does not surpass 1 to 3 km (KARA & EGRESI,2013,19).

The definitions of accessibility emerge from the perspective of "disparities ease of access," as different measures and methods exist for assessing access, and it has defined access studies in multiple ways, which has seen them taking on a range of meanings. Any of these meanings are "the degree of "the intensity of possibility for interaction" and are measured by both the volume of activities in a location and the ease of reaching each of those activities. (Hansen, 1959,19). Another definition is the flexibility of any process in land use that can be accessed from anywhere with a special transportation system (Dalvi& Martin, 1976). Accessibility under "Burns" refers to the freedom of individual to decide whether to participate in various activities (Burns, 1979). We often describe accessibility as an benefit offered by the transportation system, and specific land uses in particular (Ben Akiva&Lerman 1985). On a different point of view (Lambert, 1985), he argues that accessibility is the real ability to access to health services, with at least three dimensions: physical, social and financial. Physical access is the ability to reach the facility, especially based on the distance / time, the proximity or remoteness of the health center, and the duration of the travel. So the social factor (disparities) is applied it does not reflect the real utilization of its programs. Economic Access to health care (coverage, government insurance), or medical advancement (practical, technological, supply, broadcasting). (Lambert,1985,129 In conversely, accessibility refers to the movement of the population from the place of residence to the location of health services and to various variables, including distance , time, and place of residence (Ouhelli, 2010). Lastly (Al-Faquih, 1995) claims that accessibility is a measure of the efficiency of activity distribution by assessing the distance, time and cost from which the activity is deliveredactivities (Al-Faquih, 1995; P117).

1.3 Research problem

The presence of health services at points and not others will inevitably lead to social exclusion and unequal access, as this involves material and moral costs. Many studies have proven that there is a relationship between the ease of access to the services of different facilities, according to the proximity or far of the population centres From them, as well as access time. Thus, improving the accessibility necessarily passes through a review of its geographical distribution, so that it is closer to the population (especially locations of high population densities) and to build other

facilities that meet the needs of the local population. We will calculate the geographical and time distance people take from their place of residence to reach the site of public utility services.

This study aims to study the problem of accessibility to health care services in small cities inthe Kingdom of Morocco, and envisage answering this question: What is the degree of simplicity of access to health care services, according to geographical and time distance?

1.4 STUDY AREA

This study concerns the municipal boundary of the town of KasbaTadla which is situated between latitudes 32° 57' 372 and 32° 61' 939 north of the equator and between longitudes 6° 23' 746 and 6° 29' 005 west of Greenwich and belongs administratively to the Province of BaniMellal (BeniMellalKhenifra region). About the area's plateau framework, it stretches across the Tadla plain, and the average elevation is measured at around 515 meters, note that the minimum altitude is 463 m and the maximum altitude is 560 m. The town Located on the right side of the OumRabiaa River, on an area of 17 km2 (0.38% of the total land area of the province of BeniMellal), the town of KasbaTadla counted in 2014, by population and residential census: 47343 inhabitants with 11488 households. "Boudraa", with a population of 11062, is the most populated neighborhood, while "Hassani" is the least populated neighborhood with almost 515 residents. The city's total population density is around 2785 residents per km2, while the most populous neighborhoods are "Boudraa", "Almoukawama" and "My Rachid", while "Alidari" and "Hassani" neighborhoods are the lowest populous.

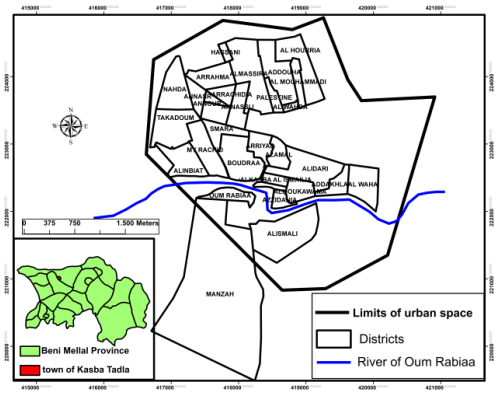

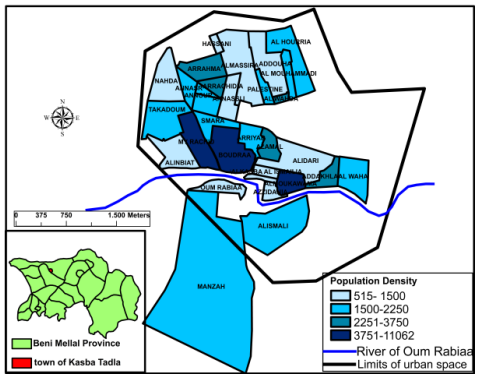

Figure 1: Kasba Tadla sub-provinceFigure 2: Population density map of Kasba Tadla Sub-province

2. METHODOLOGY

The approach adopted in this research is focused on mainly distinguished steps: firstly, identifying the sources of documentary and field data collection (despite the significance of the primary category in this work), and secondly, explaining the methods adopted in the analysis of the results (accessibility measurement) with regard to the correct rules and formulas for doing so.

In terms of data analysis, we have received first place on the findings of the 2004 and 2014 General population and residential census and urban planning designs, as well as data collected from the relevant authorities in the health sector from 2014 to 2019 Whether at the regional or local level.

As for the phase relevant to the treatment tools, due to the nature of the research problem and its goals, we used the cartographic tools. As for the phase relevant to the treatment tools, we used the cartographic tools because of the nature of the research problem and its objectives. By introducing geographic information systems (GIS) . We turned on to sketch health institutions situated within the boundaries of the urban region of Kasbah Tadla municipality The road network was digitized using network analysis, depending on spatial analysis is the shortest route to move out from two points to the closest remote health institution, Then, we measured the metric route with point distance method traveled from the neighborhood's geographic center (housing collecting point) to the locations of such institutions, Classification and creating spatial categories, In the next stage, we have converted the travelled geographical distance to a time to travel based on the following rule: The average human walking distance is two minutes per 100 m (AAWADA,2007). We have used the buffer zone method to figure out the service areas of health institutions situated in the city 's borders by drawing a circle around their sites, we have chosen certain diameters in meters based on the difference in population density and the proximity or remoteness from the health institutions..

3. RESULTS

The assessment performed in this segment is largely focused on evaluating people's mobility across the place's limits of health-care organizations. To get the spatial relationship between health services and residential centre.

We can place the number of health facilities at three , divided into two health centers and one local hospital, clustered in the middle of the city. Given its importance in evaluating connectivity to health care facilities, it is also appropriate to note the size of the roads network and its distribution in the same way. For 63,000 linear meters (ml), the City's new road network KasbaTadla is unveiled. According to the Municipal Council, of which 42,000 ml will be bitumen, and the 1850 ml length frame passages. We focused on calculating the linear distance from residential centers to the nearest health facility using the measures we stated in the method previously , and found that the average distance that people travel to reach the nearest institution in the city is about 790 meters, this distance is unequally distributed and scattered into three space- bands (Figure 3).

- The first area band is less than 750 meters, representing 45 percent of the city's residential neighborhoods (i.e. it is not far from the closest health facility larger than this distance), and this range is mainly spread in the middle. It is possible to reach in a range not exceeding 15 minutes on foot, and this is a resonable distance due to the high population density, since people in this band can move

quickly to the hospital or health center, and this proximity plays an significant role in hitting the earliest moment, particularly in acute cases needing immediate action.

- The second area: the distance covered ranges from 750 to 1120 meters and included 34 residential centers, and surrounding the previous range of a time distance of no more than 25 walks, or the use of a private car or public transport (specific taxi) in about 8 to 12 minutes can be reached.
- The third zone contains the distance of 1125 meters and it includes 21percent residential neighborhoods and is spread across the north and northwest (margins), because people in this area have the difficulties of getting to the nearest health facility, whether they arrive on foot (a time period may exceed 45 minutes) or traveling by transportation (between 15 and 30 minutes).

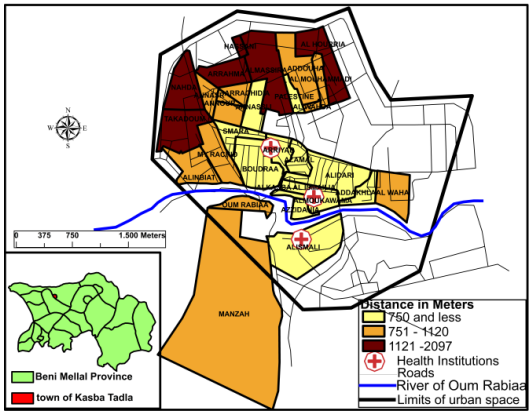

Figure 3: Distance areas for Access to health Institutions of Kasba Tadla

In the second phase of the accessibility measurement we draw the buffer zone around the site of health facilities and selected for the purpose a distance of 1.5 km due to the limited field of study and mostly non-proliferation of the neighborhoods. In all these methods, we found differences in the service area and could classify it into three groups (Figure 4).

- The first band is situated in the city center, because the service levels overlap between health facilities due to for their proximity, so that we see the service area concentrated in the most part of the city center. In general, the location 's residents can benefit from two institutions, so they have the ability to access the hospital or the healthy centre.
- As for the second area, there is no available health center, but it profit the proximity to the previous one is used because the buffer zones are situated on the level of a few neighborhoods around the previous location, primarily in the West.

- As far as the third area, its places (population centres) are very far removed (the first service area) from the locations of health facilities, which are far from the service provider, particularly the north and north-west peripheries of the city.

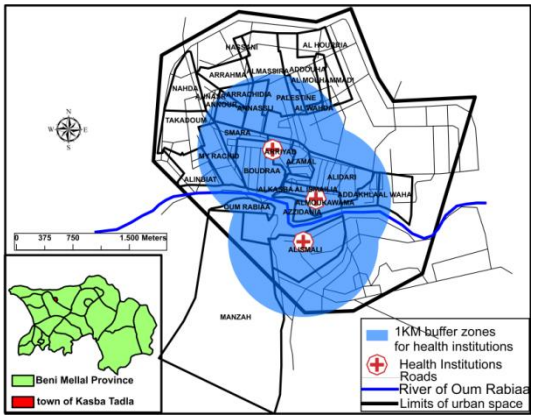

Figure 4: 1,5 km buffer zones for Health Institutions

We performed a spatial analysis on the final level of the spatial relationship between health services and population centers , depending on the 'shortest route or shortest distance,' and we have chosen for this reason two remote areas, especially from the outskirts of the town to the center where the health facilities are located. In this analysis we have chosen a point in the northeast of the city and a point in the northwest (Figures 5 and 6)

By means of our measurement, the first point considered is 2745 meters from the closest health care facility (the urban health center principle). Because of the low population density and ease of travel in this part of the region, this way people living there can reach in a length of time that does not exceed 20 to 30 minutes taking walks or using the vehicle in no more than 15 minutes. This gap in the northwest is the furthest point beyond the region 's borders for health care services (Figure 5).

In the second side, the distance to the hospital is approximately 4635 meters , and it can take more than 45 minutes by foot, or by using public or personal vehicle for about 20 to 30 minutes. During an emergency, the ambulance covers the distance twice. However, are not limited by speed regulation and utilization of road right to .Thus, an ambulance will enter the sanatorium within less than 50 minutes to transport the patient, so access to health care services marginalizes the populations in those regions (Figure 5).

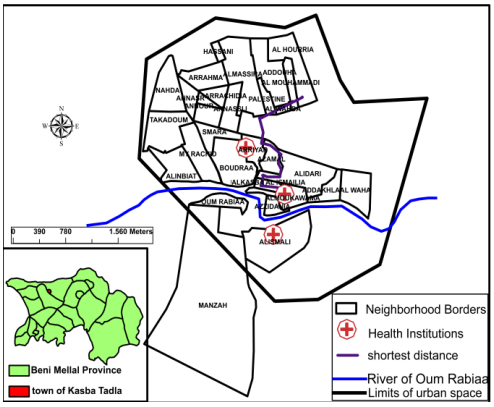

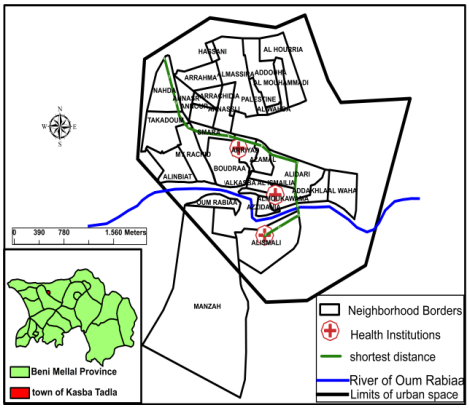

Figure 5: Farthest distance analysis-route 1. Figure 5: Farthest distance analysis-route 2.

4. DISCUSSION

This study aimed to measure the spatial relationship between accessibility and healthcare services. The analysis found a concentration of these facilities in the city center that allows the distance people travel to access vary within the city from one place to another, as the more we go away from the center, the greater the distance and time to reach the closest health care facility. While there are no big challenges in accessing for the vast majority, since they will not be more than two kilometers distant, and the range of buffer zones across the area of health facilities with a distance of 1.5 considered by (Fawaz,1985) and (KARA &; amp; EGRESI,2013) is a reasonable gap of access, emphasizing that most of neighbourhoods are within a reasonable distance. On the opposite, trying to hit the farthest point from the health facility, measured at an additional 4,500 meters, suggests that people living in these areas are plagued with marginalization in accessing healthcare services. This is what the Study concluded (Hare and Barcus, 2007).

Looking at the effects of this, we will infer that geographical access in the town of Kasbah Tadla suffers from several problems , especially the difference in distance and time people take from their residential centers to the place of health care services.

Nonetheless, on the outcomes of this study, there are several conclusions that need to be discussed here. We assume patients during will continually go to the health centre of their stay. This theory, while leading to the accomplishment of our study goals, maybe far from reality. Distance alone cannot be considered a factor influencing accessibility, because there are many other factors such as socio-demographic characteristics, local communities' cultural, economic, and administrative structures, etc. All of which are important in reaching health care facilities, therefore here are some cases that require to go to the hospital, irrespective of the location of the health center near them, and this has led us to choose the highest distant point within the city to the hospital site. The other disadvantage to be stated is that the city does not have the infrastructure in this stage , particularly roads, and public transport is restricted in number and form (as there are only taxis), and maximum households have low or medium

capabilities, as well as a well-known of residing , as they do not have private transportation, and on occasion ought to arrive on foot (that is the case for the vast majority). Another observation from our viewpoint is that GIS has applied as a useful tool in medical geography for its utility. GIS and a lot of analytical tool that can be used in many urban applications, including transit, health , and education, because they can provide a wide range of facilities for geographers and urban planners. Furthermore, GIS makes better results possible with its tools such as overlay, proximity and others.

Most of our results in this analysis are in line with the functional structural perception (Gesler, El-Assaad,andChouiki ...) that describes healthcare services as public services directed at an unspecified number of people who have been disbursed differently within the city with the superiority of the center over them relative to the margins. Although we disagree with the radical conception which defines facilities by comparison to collective consumption, according to this analysis, rather individual consumption is the closest to fact. Service satisfaction stemming from the behavioral pattern is also a non-space factor that controls human variables and desires, interests, living conditions, and health management ...

References list

- ✓ Ahandar, A. (2019). “Easy access to health facilities in the mountain areas of Morocco, the case of thAl-Faquih, N. (1995). “The educational job for the city of Sanaa”. Baghdad, Iraq: Faculty of Education, IbnRushd University. (in Arabic).e city of El Ksiba”. Studies in Humanities and Society, 1 (2),pp.8-37(in Arabic).
- ✓ Al-Faquih, N. (1995). “The educational job for the city of Sanaa”. Baghdad, Iraq: Faculty of Education, IbnRushd University. (in Arabic).
- ✓ Ben Akiva,M&Lerman,S. (1985). “Discrete choice analysis: theory and application to travel demand” . London, England: the Massachusetts Institute of Technologie, pp. 8-397.
- ✓ Egresi, I. and KARA, F . (2013). “Accessibility of Health care institutions: a case study by using GIS”. International Journal of Scientific Knowledge,4(3), pp.16-27.
- ✓ El Assaad, M, m. (2006). “Social facilities and local governance in the big cities of Morocco: a model for the city of Casablanca”. The Third Meeting of Young Geographers. Rabat, Morocco, pp. 105-126 (in Arabic).
- ✓ El Assaad, M. (2019). “Cartography of public facilities in the regions of Morocco” (Ed), Environment and Land (pp. 21-40).Casablanca: Publications of theHassan II University Faculty of Literature of Ben M’Sik (in Arabic).
- ✓ Fawaz, M. (1980). “Principles of organizing the city”. Beirut, Lebanon: Arab Development Institute,pp.7-191.(in Arabic).

✓ Gesler, W. M. (1995). “Analysis of Hospital Service Areas in the Charlotte Mecklenburg region of North Carolina, USA through GIS Approaches.” Proceedings of the IVth CREDES Colloquium. Geography and Socio-economic Aspects of Health Care, Paris, pp.85-99.

✓ Grawitz M.(1993).“Méthodes des sciences sociales” . 9° ed. Paris: Dalloz, pp. 1-870

✓ Gulliford, M., J. Munoz-Figueroa, M., Morgan, D., Hughes, B., Gibson, Beech R and

✓ Haddad S. (1992) . “Utilisation des services de santé en pays en développement , in Institut d'analyse des systèmes biologiques et socio-économiques”. Lyon :Université de Lyon Claude Bernard., pp. 1- ?.

✓ Hansen, S, L. (1959). “How accessibility shapes land use”, Journal of the American Planning Association, 25 (2),pp.73-76.

✓ Hare, T.S. and Barcus, H.R. (2007). “Geographical Accessibility and Kentucky’s Heart-Related Hospital Services”. Applied Geography, 27 (3-4), pp. 181-205.

✓ Hudson,M. (2002), What Does “Access to Health Care” Mean? Journal of Health Services Research and Policy, 7 (3), pp. 186-188.

✓ Jones, A.P., Bentham, G.,Harrison, B.D.,Jarvis, D., Badminton, R.M. and N.J.

✓ Kwan, M. (1998). “Space-time and integral measures of individual accessibility: A comparative analysis using point-based framework”. Geographical Analysis,5, pp. 191-216.

✓ Kwan, M &Weber,J. (2003). “Recent advances in accessibility research: Representation, methodology and applications”. Geographical Systems,5, pp. 51-70.

✓ Lambert D.C. (1985). “Lexique d'Economie de la Santé” .Paris: Economica, pp. 1-129

✓ Litva A. and Eyles J.(1995). “Coming out: exposing social theory in medical geography”. Health and Place, 1 (1): p. 5-14.

✓ Ouhelli. (2010). “Les disparités dans l’accés au soins au Maroc :Etudes des cas”. Rabat: ObesrvateurNationaldu développement humaines.

✓ Penchansky, R & Thomas, J. (1981). “The concept of Access definition and relationship to Consumer Stisfication”. Medical care. 19(2), pp.127-140.

✓ Wachs, M. &Kumagai, T. G. (1973). “Physical accessibility as a social indicator”. Socio-Economic PlanningWarenham . (1998). “Accessibility and Health Service Utilization for Asthma in Norfolk”. Journal of Public Health, 20 (3), pp. 312-317. Science, Vol. 7, pp.437-456.

✓ Zelaf, N and Wichou, A. (1992). “Distribution of health equipment and its relationship to the urban hierarchy of the central economic body”. Journal of the Geographical Area and Moroccan Society, 3, Rabat, pp. 49-59 (in Arabic).

تقييم ورسم الخرائط الحضرية باستخدام الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية
دراسة حالة: مدينة الفاشر - ولاية دارفور – السودان 2006-1990

Urban Sprawl Assessment and Mapping using remote sensing and geographic information system Case study: Elfasher city-Darfour state- Sudan 1990-2006

Dr.abdelazeem Abdelrhmanadam Abuelgasi
Urban planning teacher ةEmirate College for Science and Technology-Khartoum-Sudan
Department of Architecture and Urban Planning

ملخص

مدن السودان، مثل العديد من المدن النامية الأخرى في جميع أنحاء العالم، تتوسع في المناطق الحضرية بمعدل ينذر بالخطر. وقد يؤدي هذا التحضر غير المسبوق وغير المنضبط إلى الزحف الحضري، الذي يتميز بأسطح منخفضة الكثافة، ويمتد على طول المحيط الحضري بوتيرة لا تصدق، ويشتت، ويعتمد تلقائيا على الخصائص البيئية والتأثير الاجتماعي. والآثار السلبية للزحف الحضري في البلدان النامية معقدة بعض الشيء بالمقارنة مع البلدان المتقدمة النمو بسبب النمو السكاني غير المنضبط والتحضر العشوائي. وتحاول هذه الورقة بحث قدرات تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية من أجل فهم ظاهرة الزحف الحضري فهما أفضل مقارنة بالطرق التقليدية التي تستغرق وقتا طويلا. ويجري هنا تناول نظرة عامة على الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في رسم خرائط الأنماط الزمانية المكانية ورصدها. محاولة التوسع المكاني (مدينة الفاشر – ولاية شمال دارفور – السودان) خلال الفترة من 1987 إلى 2016 باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية مع استخراج سريع وتلقائي للمعالم من الصور الأقمار الصناعية استنادا إلى السلسلة الزمنية. بعد ذلك، يتم استخدام المناطق المبنية المستخرجة من كل عام والتي تأثرت بالتوسع الحضري، وفي ضوء ذلك وصلنا إلى حقيقة أن هناك زيادة مثيرة للقلق في المنطقة المبنية من عام 1987 إلى عام 2016. ويمكن لسلطات التخطيط الحضري الاستفادة من هذه التكنولوجيات لاستخراج المنطقة المبنية وتحليل الامتداد الحضري لتخطيط السيطرة الفعالة على المدن والزحف.

الكلمات الكاشفة: التحضر، التوسع المكاني ، الاستشعار عن بعد، نظام المعلومات الجغرافية

Abstract

Sudan's cities, like many other developing cities around the world, are expanding urban at an alarming rate. This unprecedented and uncontrolled urbanization may lead

to urban sprawl, characterized by low density surfaces, extending along urban periphery at an incredible pace, dispersal, and automatically relying on environmental and socially influencing properties. The adverse effects of urban sprawl in developing countries are somewhat complicated compared to developed countries due to uncontrolled population growth and random urbanization. This paper attempts to investigate the capabilities of remote sensing techniques and GIS to better understand the phenomenon of urban sprawl compared to traditional, time-consuming methods. An overview of the tremendous potential of remote sensing and GIS technologies in spatial temporal patterns mapping and monitoring is dealt with here. A study is attempted Spatial expansion (El Fasher City - North Darfur State - Sudan) during the period from 1987 to 2016 using remote sensing technology and geographic information systems with rapid and automatic extraction of features from satellite images based on the time series. After that, the built-up areas extracted from each year that were affected by urban expansion are used, and in light of this we came to the fact that there is a worrying increase in the built-up area from 1987 to 2016. Urban planning authorities can take advantage of these technologies to extract the built-up area and analyze urban sprawl for planning Effective city control and crawl.
Keywords: Urbanization, physical growth, remote sensing, geographic information system

1- Introduction:

Increase of population and the continued immigration of peoples to major cities such as ELFASHER city for basic service :(education, health, and security) are observed and clearly reflected in land useof study area and trying to analyze and evolution land use in this time, and to determine the problems and constraints facing land use within the study area.ELFASHER city is occupy place about 108 (9*12) km.

Geographic information system (GIS) is a computer aided system which is designed and assembled to capture, store, manipulate, analyze, manage, and present many types of geospatially referenced data. GIS gives positional information pertaining to physical features for informed decision making. GIS tools and applications are applied by users to create interactive queries in order to analyze spatial information (Burrough, et al, 1998).

2- Material, equipment and Methods

Data preparation: includes data processing, coding and data entry, and dropping data collected on digital maps and tables to carry out an analysis this data by using (Microsoft office2010) data mining, ArcGIS10.2 software and ERDAS Imagine. Three satellite images were entre in this research in analysis process table (1).

Table (1) satellite images from Landsat

No	Satellite	Sensor	Date	Resolution	Band	Path	Row	projection
1	Landsat	MSS	10/1987	30	2,3,4	178	51	WGS1984
2	Landsat	TM	11/2000	15	2,3,4	178	51	WGS1984
3	Landsat	ETM	11/2016	30	2,3,4	178	51	WGS1984

1-Remote sensing method process:

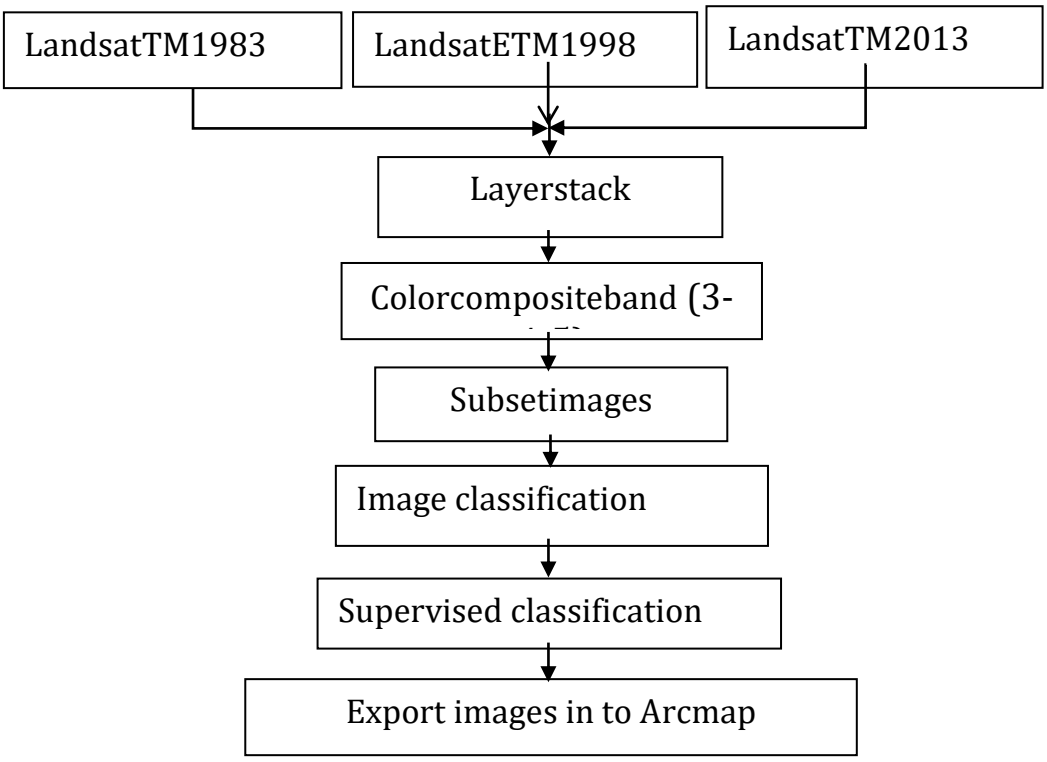

2-GIS process:

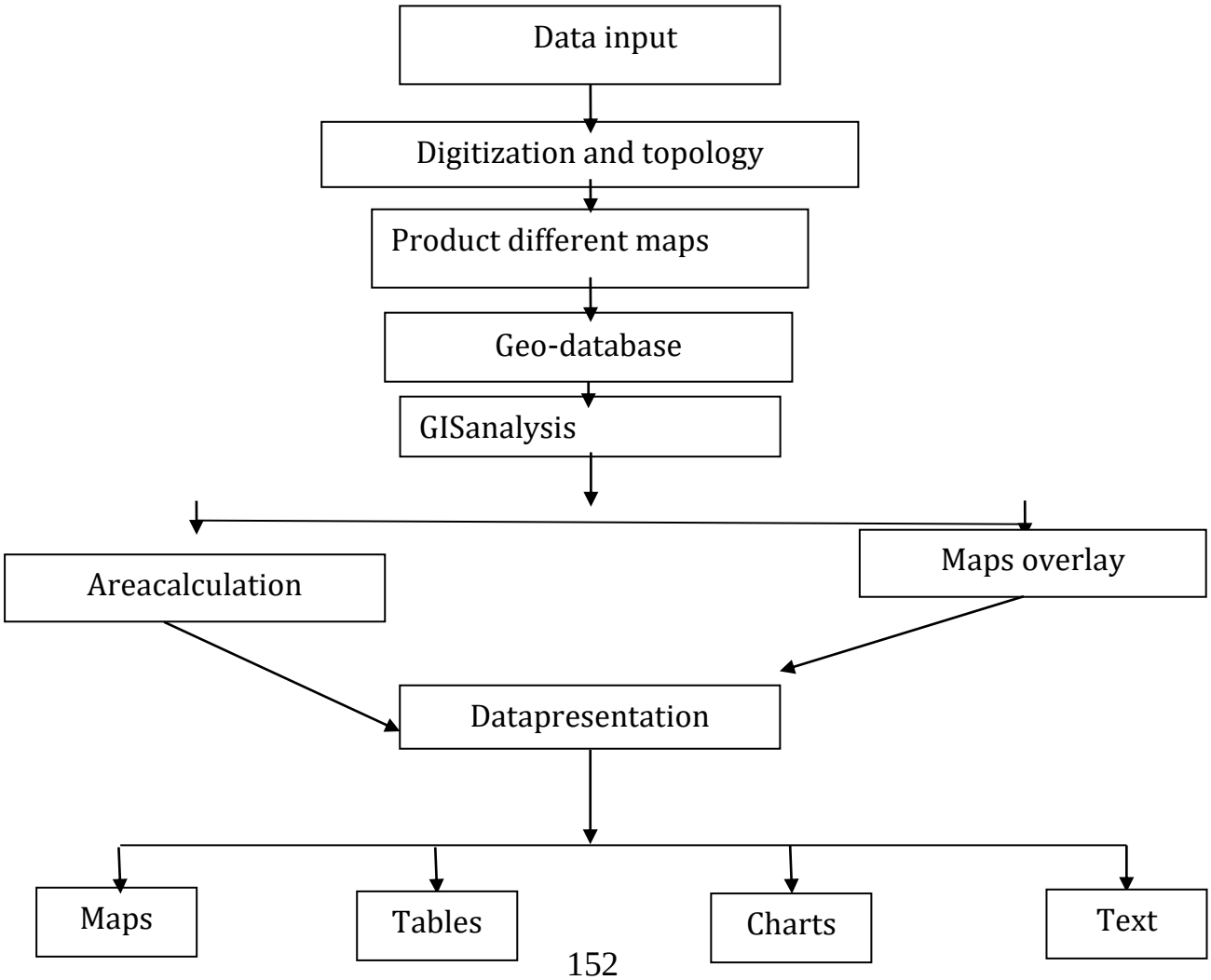

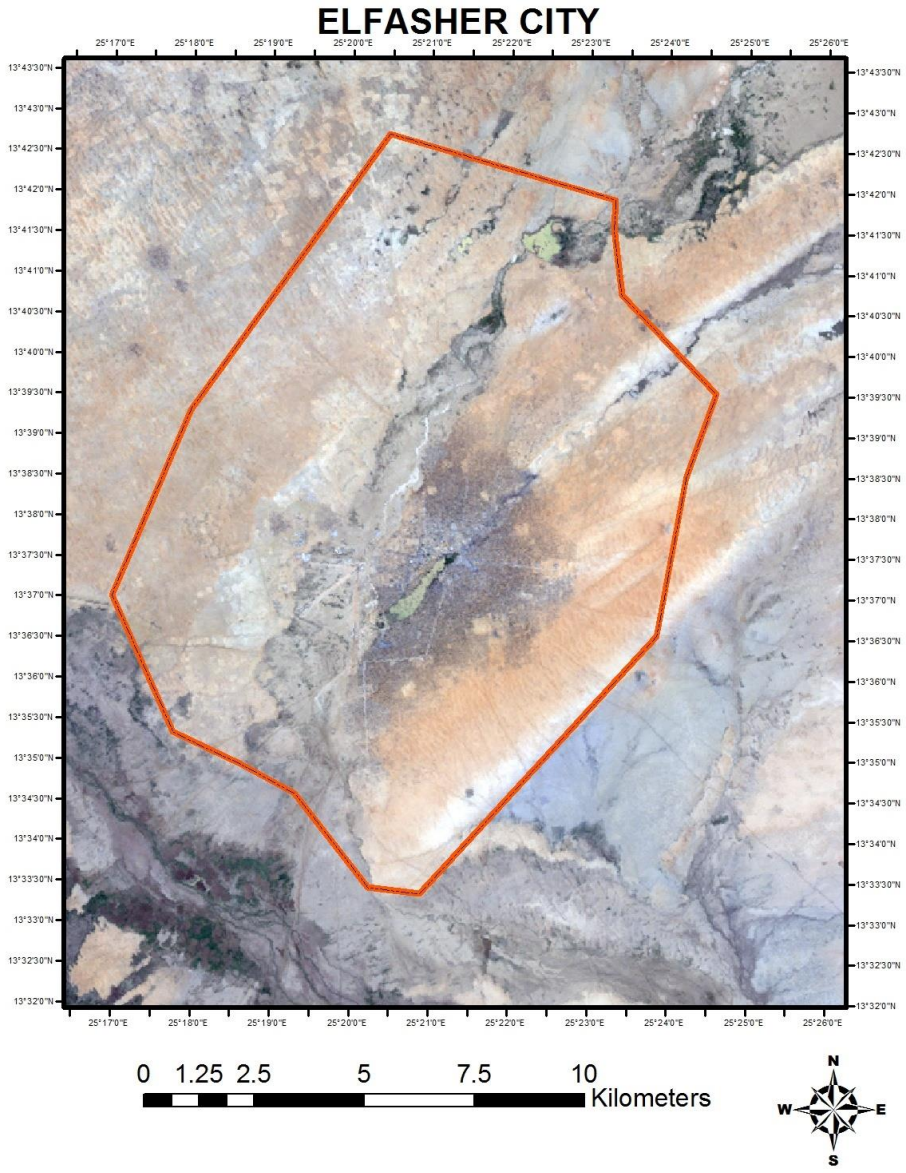

Figure (1) Land sat image MSS1987

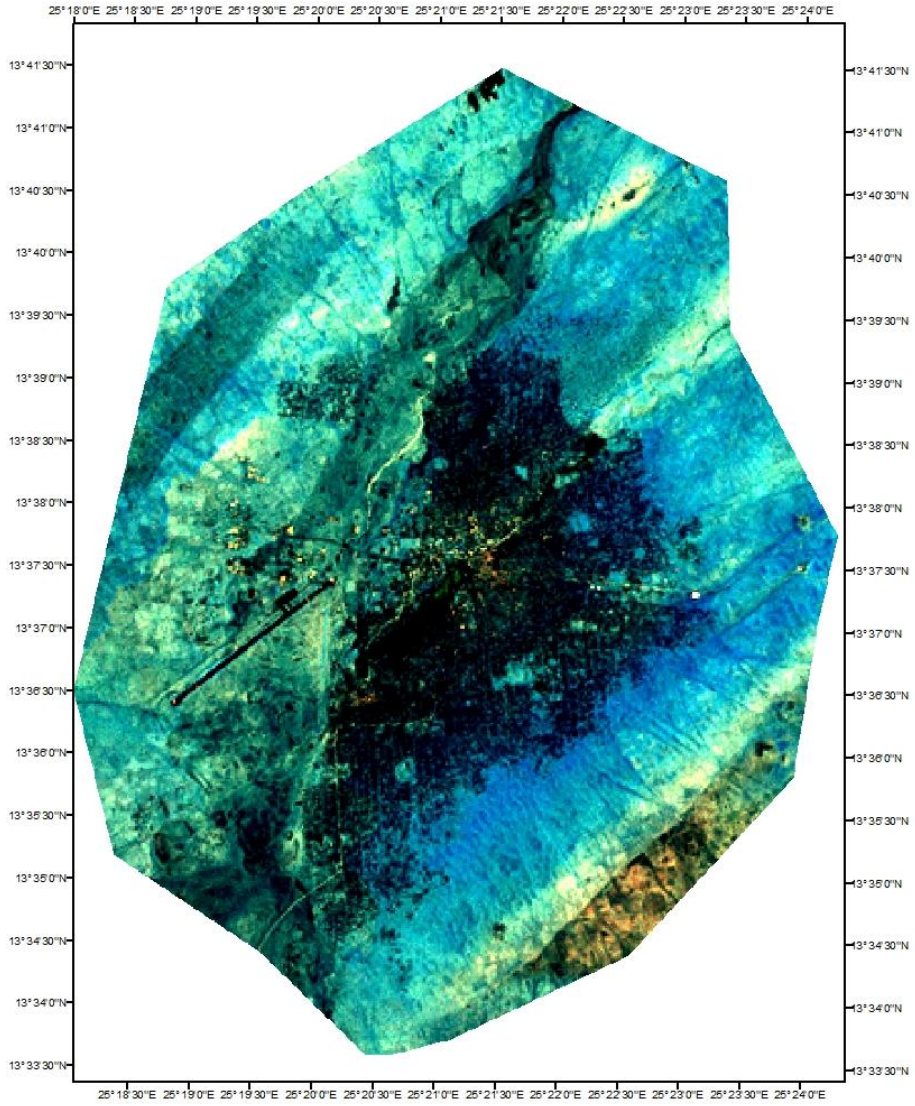

Figure (2) Land sat image TM 2000

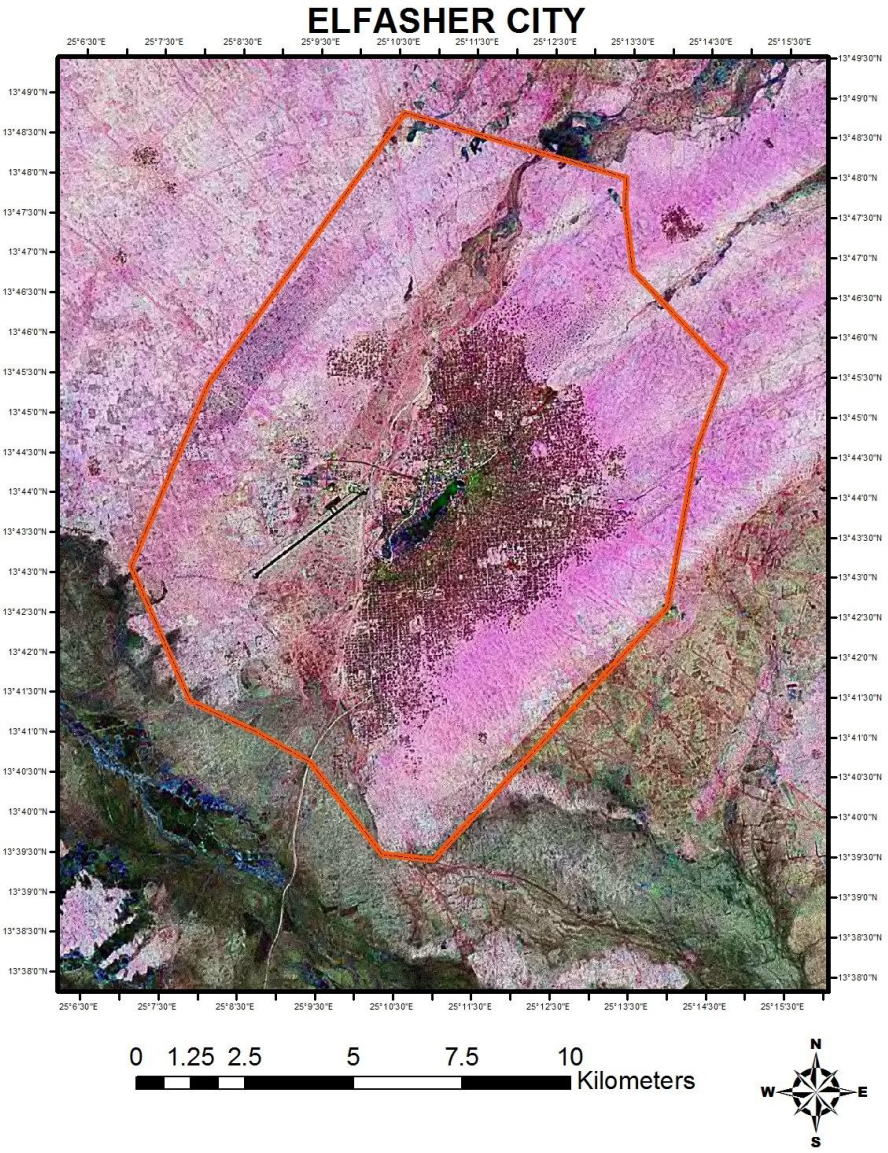

Figure (3) Land sat image ETM 2013

3-Study area:

Elfasher city located in the state of North Darfur between latitude (13044") (13064")degrees north and longitude (25033") (25003") degrees east,745 meters above sea level, the geographical location of the city of El Fasher by this astronomical location occupies a site in the far southern border on state of North Darfur , it is bordered to east by Elfashar hills, and to the south side WadiGolo, from North side Haluf hill, and the western side sand dunes and WadiShagra figure (6-1), and its location away from water bodies.(Ministry of physical Planning 2010).The study area lies within the semi-desert region, where the year is divided into two distinct segments, characterized by a hot summer rainfall, cold in winter is full of drought, and we will review in detail the elements of the climate to highlight the impact of each on the study area.Surface in the city is consisting of sand dunes and valleys form the topography of the region, high Parties of the city from eastern side where sand dunes high, while lowest in the middle in valley area. which represents less drop zones in the city, the

rang of level in flat surfaces between 743-778 meters above sea level, while the northern and western side limiting city by sand dunes.Temperatures most important characteristic of the study area in summer season is a high temperature, which reaches its maximum in the months of May and June, due to severe drought and clarity of the sky, and lower temperatures it reaches the lowest in the months of January and December.

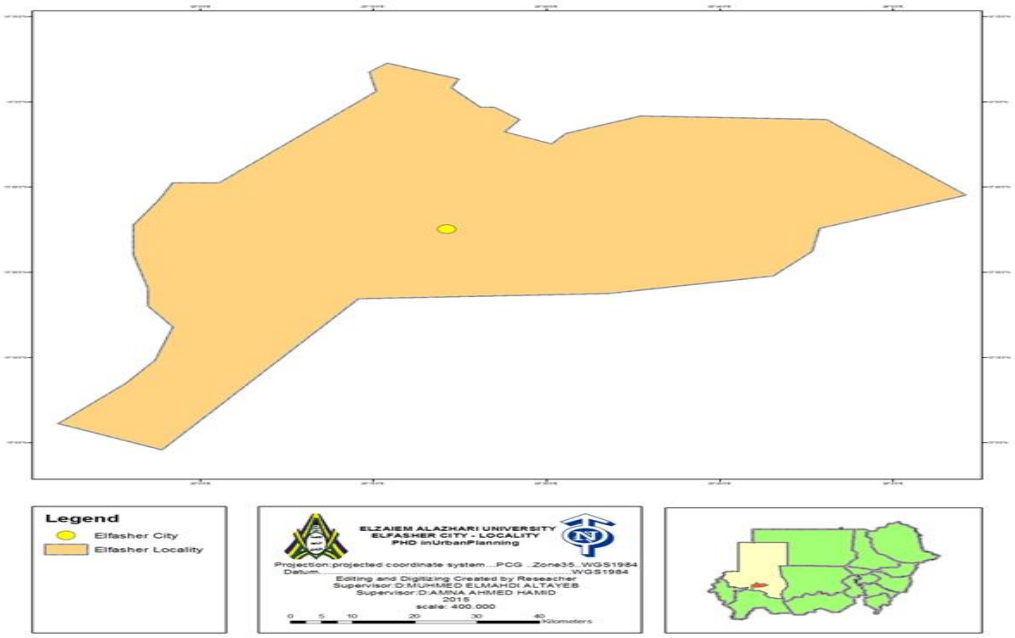

Figure (4) Locations of ELFASHER

4- Population characteristics:

El Fasher city, the major cities of the states of Darfur is inhabited by about 141 884 people, and thus represent 12.3% of the total population of the state of North Darfur 1,055,172 people's. Population of the city of El Fasher, according to the latest census, 504 080 in 2008, the following Table (6-6) table shows the growth of the population of the city of El Fasher, according to census:

Table (2) Population characteristics in Elfasher city:

Year	Population	Overpopulation	Rate of increase
1973	5/932	11392	21%/9
1983	84533	32601	38%/4
1993	141884	57351	40%/4
2000	178638	36754	20%/6
2003	196794	18156	9%/2
2008	504/080	307286	60%/9

Source: Central office of statistics, El Fasher 2012

*Estimates

Observed from the table that the El Fasher have developed demographically rapidly in the period after 1983 refer immigration continued and increasingly from the countryside to the city because of drought and desertification, which struck the state in the first half of the eighties due to changes in natural conditions of low rainfall and variable rates, and thus forced

the population rural migration to major cities of the state and the circumstances of the war and the loss of security and suffering of tribal conflicts and security turmoil, prompted a lot of the rural population to flee towards the city to escape the fighting zones and ended in three camps, a camp of Abu Shouk north of the city, one of the largest camps in terms of area and the number of the population, followed by ZamZam camp, which is located in the south western part of the city in the village of Zamzam, the peace camp for displaced people north of the city, which is an extension of Abu Shouk camp, the following Table (6-7) shows the number of displaced people in camps

Table (3) population density in camps

camps	refugees
Abu shouk	54034
Zamzam	41505
Alsalaam	41210
Total	136749

Source: HAC, El Fasher 2010

5- Population density:

Population density is a percentage of the population in the area on an area of this region, and reached the population density of the city of El-Fasher in 1993 about 2183 people / km 2, and in the year 2003 reached the ratio to 2624 people / km2 (Central Bureau of Statistics, El Fasher,2007)

6- Remote Sensing:

Remote sensing is the art and science of obtaining information about an object, an area or phenomenon, without direct contact.with the object or target under consideration (Lillesand&Keifer). The electromagnetic radiation is used as a critical information source in remote sensing. To study the properties of a target, the technique of remote sensing makes use of the energy that is emitted/ reflected/ absorbed by the destination under consideration. A Geographical Information System (GIS)is a "computer-based system that provides the following four sets of capabilities to handle georeferenced data: input, data management (storage and retrieval), manipulation and analysis, output" (Aronoff, 1989). GIS is composed of a set of tools for capturing, storing, retrieving, analyzing and displaying information which are spatially referenced to the earth. GIS offers forward mapping features like a database management system for displaying geographical information, as well as backward mapping functions for carrying out "querying." In addition to the quick data production capabilities, GIS technologies are an immense source of help for the policy implementers.

The advantages of remote sensing applications in urban sprawl mapping and monitoring are listed below:

• Possibility of incorporating multiple sensor data with the same or different spatial, spectral or temporal resolutions.
• Extensive areal coverage and quick data acquisition.
• Availability of temporal datasets/repetitive data acquisition.
• Can process the data digitally and analyze it efficiently compared to conventional methods.
• It can integrate with GIS/GNSS, database management systems, etc.
• Cost-effective.
• Technologically sound.
• It provides an accurate and permanent recording of spatial data and process.

7-Urban sprawl and the GIS assessments:

GIS simulates future land development (Lee et al 1998). A Geographic Information System is a decision support system that can facilitate urban planning. A map provides the visual aspect from which studies on urban sprawl can begin in relation to urban growth. A Geographic Information System is useful for mapping the spatial distribution of urban areas. Unlike traditional cartographic methods, GIS allows for the manipulation of different types of data in one map frame. Mapping urban phenomena is a crucial part of quantifying urban sprawl. While many layers of data are used to create a map of urban growth, ultimately it is the map that tells the story about the level of urban sprawl over a given landscape. This type of mapping involves a temporal signature in which two or more time periods are used for comparing amounts of urbanization. One base map shows urban or built-up land in a starting year and another map shows the developed land from the end year. Therefore, mapping the extent of urbanization over a given period of time is an essential part of understanding urban sprawl.

2.1. Geographical information and geographic information systems:

The geographical information is a representation of an object in which a real phenomenon located in space at a given time. Geographic information is characterized by a purely spatial component and a semantic component.At the first light of the third millennium, the digitization of spatial objects or phenomena proved effective and efficient in the better management of local development issues. Tools and instruments are invented and help to manage the space and phenomena behind it. Among these tools, we note the Geographic Information Systems. GIS is a system designed to capture, store, manipulate, analyze, manage, and present all types of geographical data. The acronym GIS is sometimes used for geographical information science or geospatial information studies to refer to the academic discipline or career of working with geographic information systems.

2.2. GIS and local development:

If we consider the definition of local economic development to be the improvement of land and infrastructure for the benefit of the community as a whole, it is clear that GIS have a key role to play. GIS are now used extensively in government, business, and research for a wide range of applications includingenvironmental resource analysis, land use planning, locational analysis, tax appraisal, utility and infrastructure planning, real estate analysis, marketing and demographic analysis, habitat studies, and archaeological analysis.

2.3. GIS and spatial planning:

GIS can better understand all the information on one-way and becomes a guide for the best choice of urban traffic. It also allows to update the dynamic that know the ways in urban areas as new development will be done automatically updated in the information system, more specifically, it leads to:

- mapping networks (urban transport, water, sanitation, electricity, etc.),
- monitoring urban expansion, create zoning regulations to provide for the possible extension of the city, with services that must accompany it;
- Monitor extension possible nuisances (noise, pollution).

Although traffic safety is a concern to many urban residents, the role of urban design on crash incidence is typically not considered as part of the transportation planning and design process. To better account for the effects of urban design on crash incidence, the authors recently sought to develop a GIS. This technique will assist planners and urban designers in systematically evaluating the effects ofcommunity design on traffic safety. GIS have become increasingly important in the transport sector since.

8-Land cover of Elfasher city:

Elfasher city located in semi-arid region which is chartered by some resources that cover the area of city, land cover of the city consist from:

1- Sand.
2- Bare area.
3- Built-up area.
4- Shrubs.
5- Clay.

Expansion of city by increasing of population through internal immigration affected directly on land cover. On this three different years (1987-2000-2013) were talking to detect the changes that have been appearing in Elfasher land cover. That period related by some action that happened (drought and war) in the region. Figure (6-7) (6-8) (6-9)

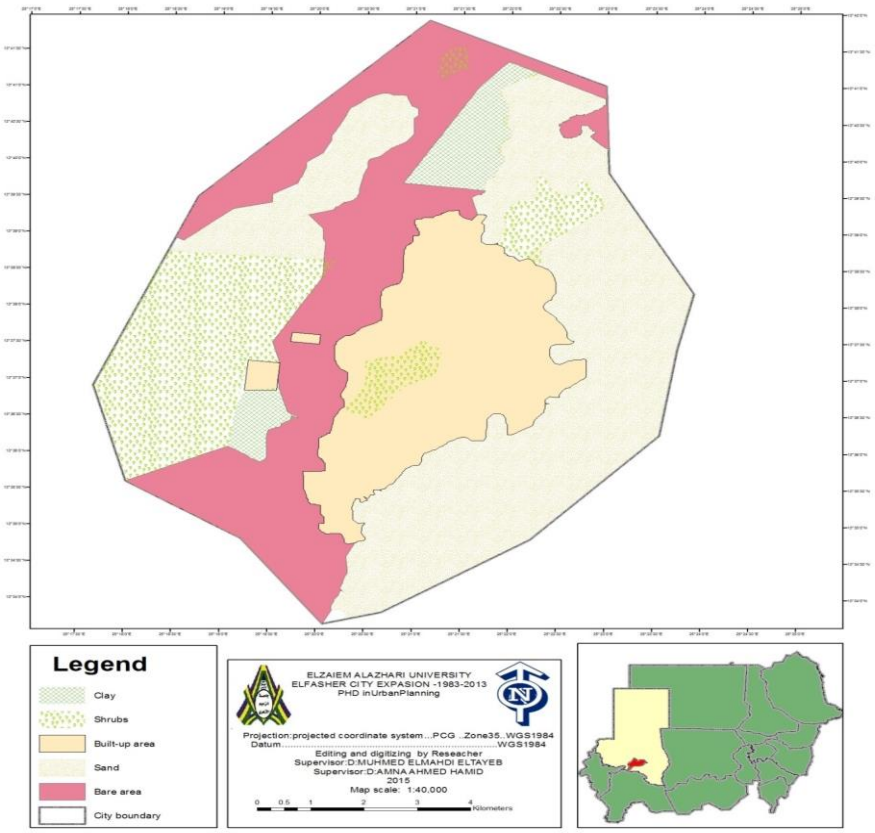

Figure (7) land cover/ land use in Elfasher city 1987
Chart (1) land cover/ land use in Elfasher city 1987

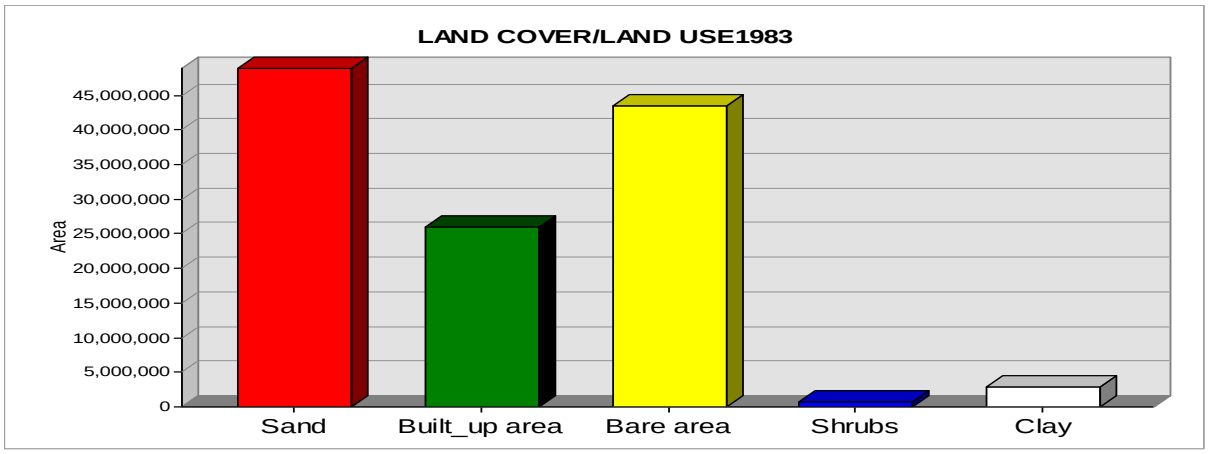

Figure above show increase of sand (48.888 m2) about (35%) from city space and bare area about(43406m2) about (32%) which is appears clearly in graph, built-up area (2595m2) (23%), shrub (6993m2)about (3%) and (2844m2)clay about (7%).

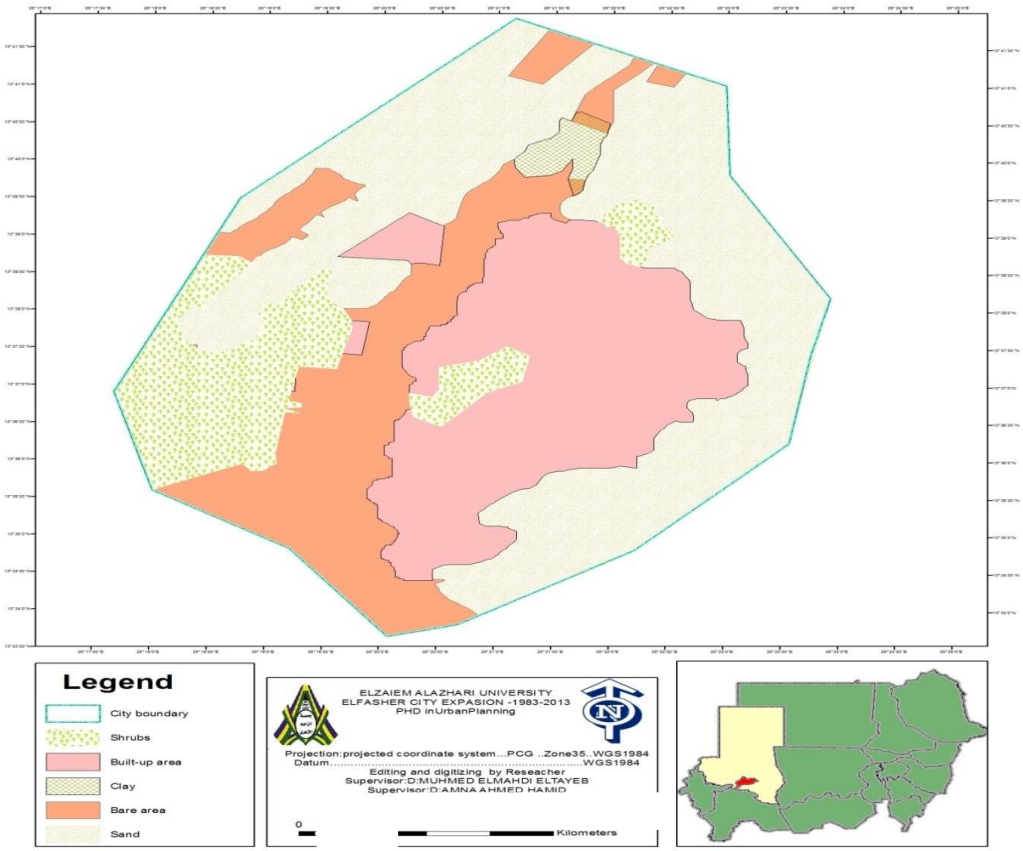

Figure (8) land cover/ land use in Elfasher city 2000

Chart (2) land cover/ land use in Elfasher city 2000

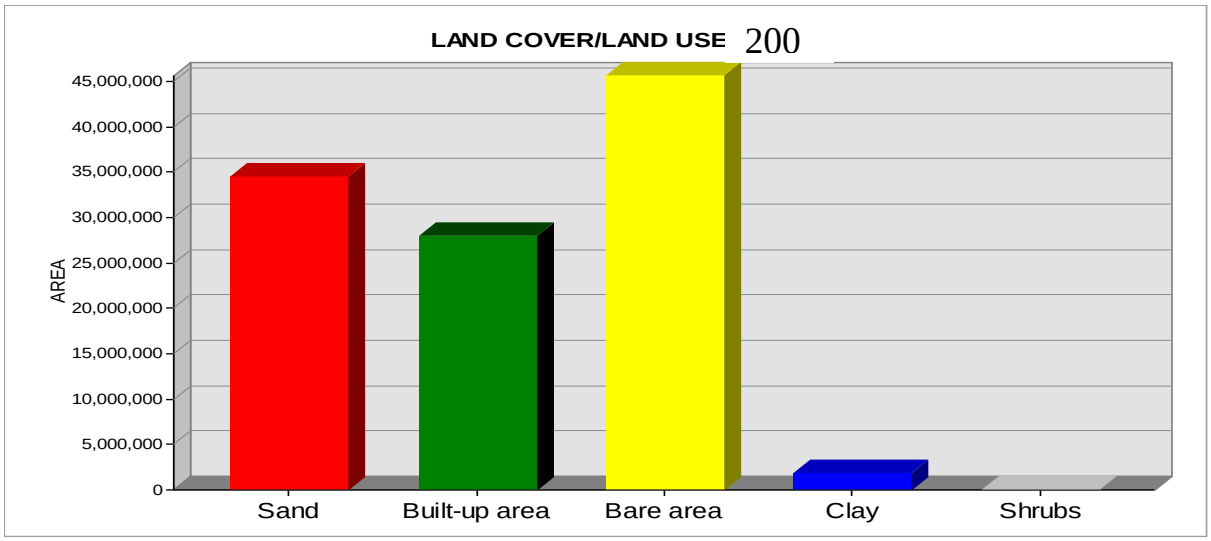

Figure above show increase of sand (43205 m2) about (32 %) from city space and bare area (45602 m2) about (25%) which is appears clearly in graph, built-up area (27986 m2) about (29%), shrub (7200 m2) about (8%) and clay (1830 m2) about (6%).

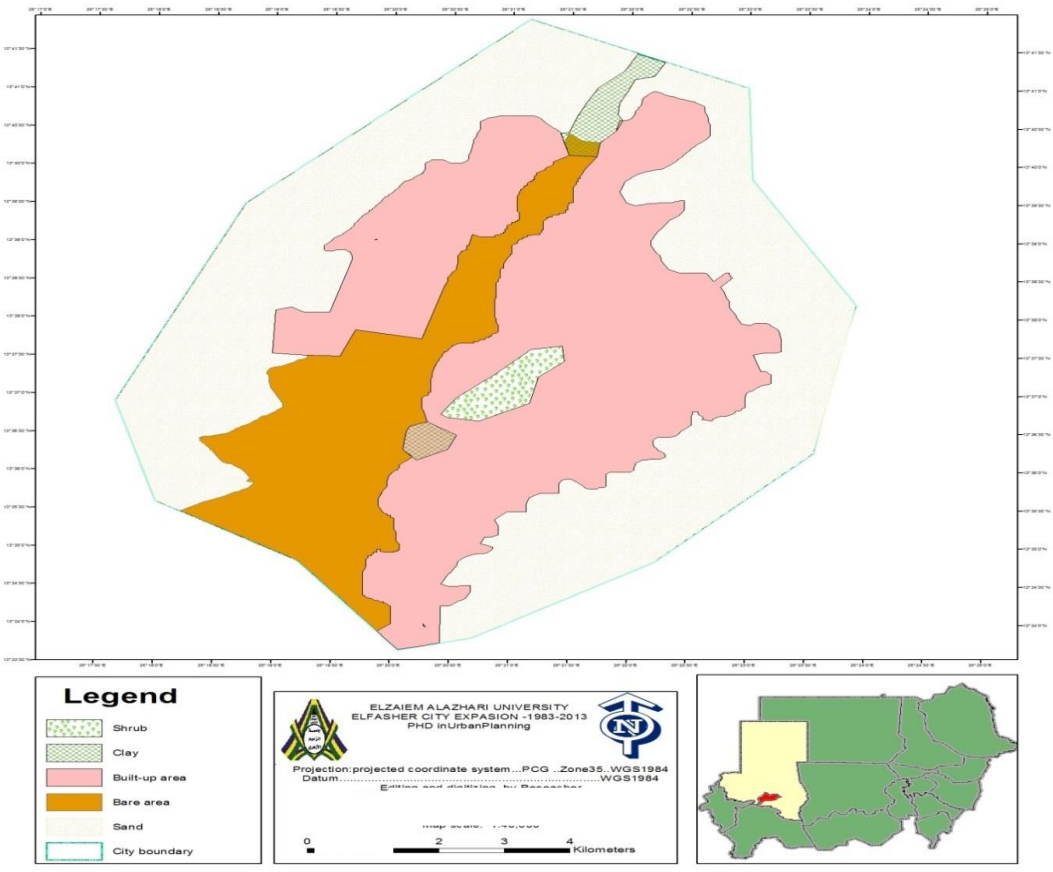

Figure (9) land cover/ land use in Elfasher city 2013
Chart (3) land cover/ land use in Elfasher city 2013

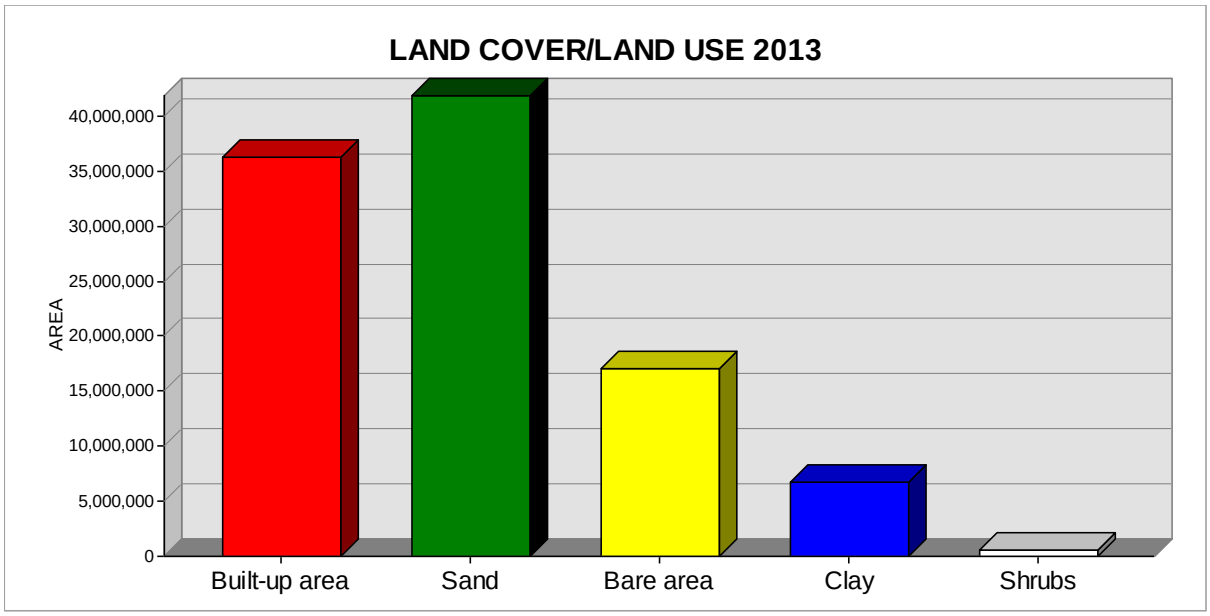

Figure above show increase of sand (58242 m2) about (39 %) from city space and bare area (25408 m2) about (15%) which is appears clearly in graph, built-up area (36242 m2) about (35%), shrub (51955 m2) about (5%) and clay (28564 m2) (6%).

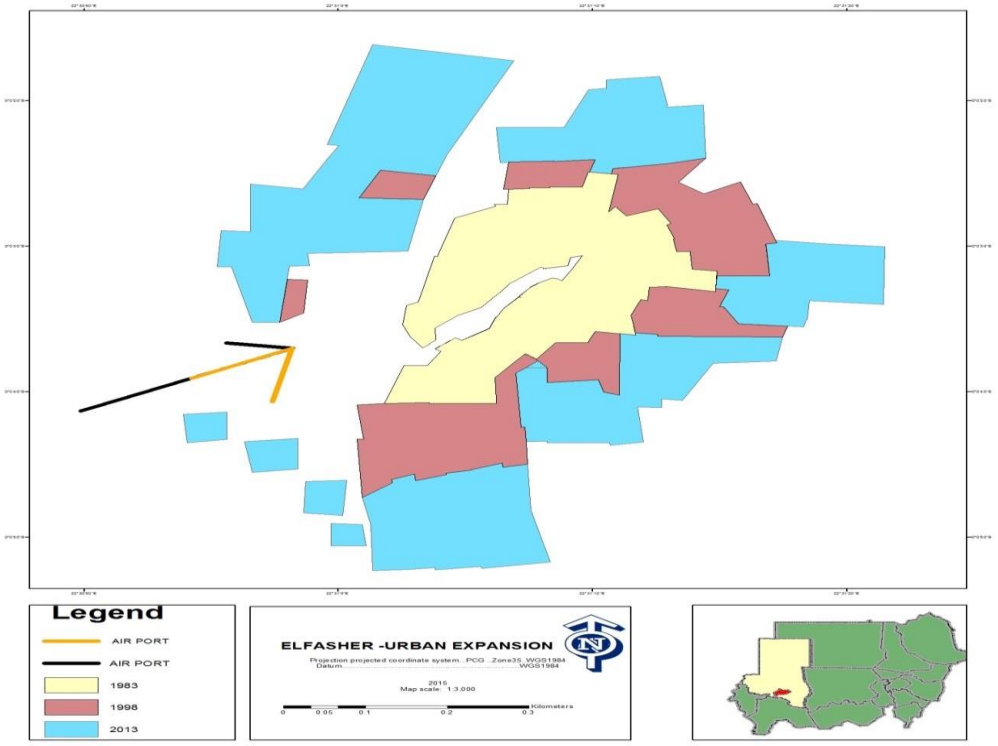

Figure (10) urban sprawl in Elfasher city

Table (2) show rat of changes of land cover/land use in study area:

year	Built-up	sand	Bare area	clay	shrubs
1983	23%	35%	32%	3%	7%
1998	29%	32 %	25%	8%	6%
2013	35%	43 %	15%	5%	1%

9-Discussion and Results:

The issue of urban sprawl is an issue of concern worldwide, especially in developing countries. Left unchecked, the phenomenon of uncontrolled urban sprawl will ultimately have detrimental effects on urban sustainability. To assess and monitor changes in urban environments, continuous spatial and temporal monitoring of our urban environment is a must. Combined with its ongoing coverage, the multi-spectral capabilities of satellite remote sensing make it a versatile tool for mapping and monitoring changes in the urban core and urban planning applications. This will help reduce unplanned urbanization and thus help maintain the sustainability of our urban environments. Adequate spatial inputs that depict the phenomenon of urban sprawl can be obtained at an effective and efficient cost using integrated geographic information systems and remote sensing techniques. The dynamics of constructed regions change over the years giving noteworthy information about the nature, scope, and development of urban sprawl.

In this study, the built-up area is an indication of urban sprawl. The built features of the study area were obtained for the years 1987, 2000 and 2016, and results were obtained that clarify the effect of urban sprawl on other uses. Therefore, urban planning authorities can take advantage of these technologies to extract built areas and analyze urban sprawl in order to effectively plan cities, control crawl and governorate, and find an alternative to the change that has affected the urban environment. There is a need to create innovative approaches and to continue to improve existing methods and technologies in order to fully utilize a variety of remote sensing data within the urban environment

References:

1-Ismail, Ahmed Ali Urban Geography Studies, Cairo: House of culture Publishing and Distribution1993.

2-Bacion.K.B (2001).www.gis development sprawl development: Its patterns, consequences and measurement. Towson University.

3-Ghoneim, Osman Mohamed: land use planning, rural and urban - in the context of geographical. Amman. Jordan. Dar fineness for publication and distribution. 2001

4- Buheiry, Salahuddin: Readings in regional planning and geographical point of view Damascus. Syria. Dar thought 1994.

5- Saidi, Mohamed Fathallah: the evolution of patterns of land use in the city of Tulkarm during the century Century. (Message Magestergar unpublished). Najah National University. Nablus. Palestine 2000.

6- urban land use planning through an integrated data infrastructure Ibrahim hemmatnia, thijs brentjens, hans (j.a) de haanthe land registry and mapping agency of the netherlands, brentjens geo-ictthijs@brentjensgeoict.nl, jadehaan@n303bv.nl.

7-Shami,Salah al-Din Ali: geographical pillar planning. Alexandria. Egypt. Knowledge facility1971.

8- Allam. Ahmed Khaled: urban planning. Cairo. The Anglo Egyptian Bookshop 1991.

9- Sakhnini, Mustafa outsider: the city of Umm al-Fahm - A Study in Urban Geography. (Message Msc Unpublished)Najah National University. Nablus. Palestine 1998.

10- www.fao.org/docrep/x5310e/x5310e03.htm

11- Eng:Nasier abdelrazig hassaj– paper about urban land uses (definition and classification)Irag.

12- Leun,Hok-Lin –land use planning–model plan second edition: University of tornado press,2004.p1.

13-BEAHR (Building Environmental Aboriginal human Resources) 2002.

14-Wiki Anwsers.com-Urban land use.
15-Laurini R. and Thompson D. (1992) Fundamentals of Spatial Information systems. The APIC series No.37 .Academic Press. London.
16-Mark D. (1993) on the ethics of representation or whose world is it anyway? Proceedings NCGIA Geographic information and society Workshop, Friday Harbor. Washington.
18- Urban expansion of El-Fasher city and its impact on agricultural lands in the period 2000-2011 A thesis submitted for obtaining a master’s degree in geography - Badr Abdullah Abkar Abdulaziz - University of El-Fasher - 2013

RISQUE D'INONDATION ET RÉSILIENCE URBAINE
CAS DE LA VILLE DE MOHAMMEDIA
SYNERGY OF MODELS AND TOOLS FOR GEOMATICS MAPPING OF FLOOD RISK IN THE CITY OF MOHAMMDIA

Oussama BENMAKRANE[1], Mohamed MASTERE[1]
[1,2] Laboratoire de géomatique, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. Avenue Allal El Fassi B.P 6215 - Rabat-Instituts. Maroc.

RESUME
Le monde a souffert et continue de subir les effets de graves inondations. En effet, au cours des dernières années l'énorme impact des inondations de différentes origines, a causé la mort de plusieurs personnes, la destruction d'infrastructures, en plus de la perturbation de l'activité économique. Nous pouvons en déduire que l'intensification des inondations est étroitement tributaire du développement des activités et des enjeux en zone à risque. Cependant, le Maroc de par sa position géographique au Nord-Ouest du continent africain, ses façades maritimes atlantique et méditerranéenne, la diversité de son climat et de ses reliefs, font de lui un pays très exposé aux risques d'inondations qui y ont généréd'importants dégâts économiques. Dans le même sens, l'existence d'énormes enjeux à Mohammedia augmente son exposition face aux inondations.Ainsi, l'Oued El Maleh et l'Oued Nfifikh qui traversent la ville en passant à proximité des zones industrielles etdes deux ports, notamment l'Oued El Maleh, dont les crues provoquent des inondations catastrophiques fréquentes en périodes pluviales.Le présent travail se veut de modéliser et cartographier la distribution territoriale de la vulnérabilité face aux inondations de la ville de Mohammedia, dans l'objectif de proposer des mesures d'atténuation adéquates. Pour ce faire les outils géomatiques, par les SIG et les traitements des images sattelitales constituent des solutions incontournables pour la réalisation d'un tel travail.
Mots-clés : Modélisation, cartographie, risque, inondation, développement territorial, Mohammedia.

ABSTRACT
The world suffered and continues to be affected by floods effects. Indeed, during the last years the enormous impact of the floods of various origins caused the death of an important number of peoples, the destruction of infrastructures, besides the disturbance of the economic activity. We deduce that the intensification of floods is closely related development of socio-economic activities in hazardous areas.However, Morocco because of its geographical position in the northwest part of Africa, its Atlantic and Mediterranean coastlines, its climate and the diversity of its landscapes, make him a very exposed area to flooding risk whish can generate a significant economic damage. Also, the existence several elements at risk increases the exposure of Mohammedia to flooding. Thus, the Oued El Maleh and OuedNfifikhrossing the city, passing close to the industrial areas and from the two ports, including the Oued El Maleh, whose floods cause frequent damages in the rainy season.This work aims to model and map the spatial distribution of vulnerability to flooding of the Mohammedia city, with the objective to propose an adequate mitigation measures. To do this geomatics tools, GIS and remote sensing images processing are a powerful tools for carrying out research.
Keywords: Modeling, mapping, hazard, flood, territorial development, Mohammedia.

INTRODUCTION

Le monde a souffert et continue de souffrir des effets de graves inondations. En effet, au cours des dernières années l'important impact des inondations de différentes origines, ont causé la mort de plusieurs personnes, la destruction d'importantes infrastructures, en plus de la perturbation de l'activité économique (Serre, 2011). L'intensification des inondations est étroitement tributaire du développent des activités et des enjeux en zones à risque (habitation, activités économiques…).

Le Maroc, de par sa position géographique au Nord-Ouest du continent africain, ces façades maritimes atlantique et méditerranéenne, la diversité de son climat et de ses reliefs, font de lui un pays très exposé aux risques naturels dont les inondations qui y génèrent des conséquences ravageuses (El Founti, 2003). Les inondations éclairs (flash flooding) meurtrières et destructrices qu'a connu le Maroc entre les 21 et 23 novembre 2014, notamment dans ses régions Sud près des massifs du Haut et de l'Anti-Atlas, en sont un cas concret. Ces inondations générées suite à des précipitations anormalement intenses et condensées sur de très courtes durées. Les dégâts ont été très nombreux, dont plusieurs personnes ont péri, des routes, ponts et habitations ont été complètement détruits sans oublier des localités qui ont été totalement isolées. A cet effet, l'inconscience de la population a été frappante, surtout quand nous voyons des habitants s'approcher des crues, ou des conducteurs de véhicules se hasarder en tentant de traverser les cours d'eau malgré que ces derniers soient déchainés. A l'instar de ces inondations, celles de la ville de Mohammedia, qui ont toujours marqué la mémoire des marocains. En effet, l'existence d'énormes enjeux à Mohammedia exacerbe son exposition face aux inondations.

En novembre 2002, la ville a connu des crues ravageuses bouleversant l'équilibre de l'état de la ville et montrant sa vulnérabilité (Khouakhi et al., 2012). Afin de répondre à cette situation, les autorités ont mis en place un certain nombre d'ouvrages. Actuellement, ces ouvrages n'assurent pas une protection à 100% de la ville contre les inondations, d'où la nécessité d'intervenir en mettant en place un programme de résilience urbaine tout en procédant par une méthodologie d'évaluation et de cartographie de la vulnérabilité par l'utilisation des outils géomatiques qui constituent des solutions incontournables pour la réalisation d'un tel travail.

PRESENTATION DU TERRITOIRE D'ETUDE

Mohammedia, ou Fédala selon l'ancienne appellation, est une ville de l'océan atlantique, qui s'étend sur une superficie de 33,75 Km^2 faisant partie de la région administrative Casablanca-Settat, à 24 Km au Nord-Est de Casablanca la capitale économique du royaume et à 63 Km au Sud-Ouest de Rabat la capitale administrative du Maroc (Figure 1). Sur le plan géographique, Mohammedia appartient à la Meseta occidentale tabulaire (Laassilia, 2013). Elle se caractérise par sa topographie basse et par ses deux cours d'eau, Oued El Maleh et celui de Nfifikh qui traversent la ville avant de rejoindre l'océan atlantique (Khouakhi et al., 2012).

La ville de Mohammedia est également caractérisée par une forte concentration démographique, et sa population ne cesse de s'accroitre. Elle est passée de 188 619 habitants en 2004 (RGPH, 2004) à 207 670 habitants en 2014 (RGPH, 2014), soit une augmentation de 10% en dix années (Figure 2).

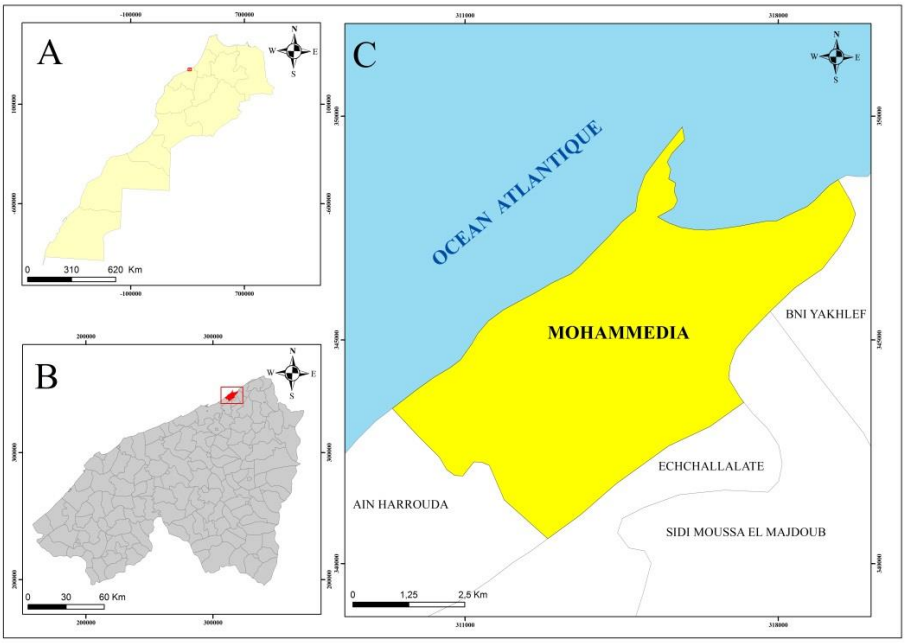

Mohammedia est une ville désenclavée de son arrière-pays. Elle dispose d'une trame viaire importante, constituée de l'autoroute A 3, la route nationale RN 1, la route côtière 111 et la route secondaire 107. Elle est pareillement desservie par le chemin ferré double voie qui fait la seule liaison Nord-Sud du pays (PAM, 2013).

Figure 1 : A : situation de la zone d'étude au niveau national, B : situation de la zone d'étude au sein de la région Casablanca-Settat et C : limites administratives de la zone

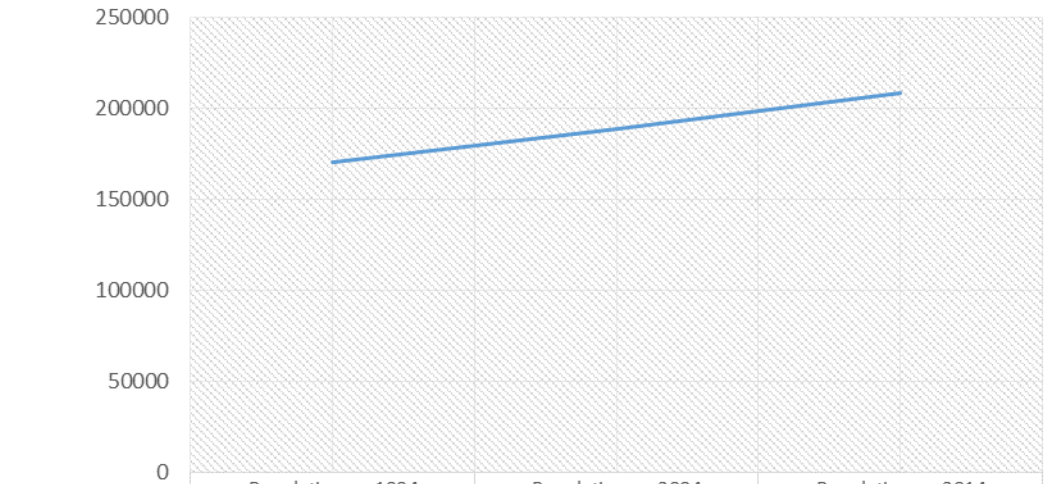

d'étude (Benmakrane, 2016).

Figure 2 : Evolution de la population de la ville de Mohammedia (RGPH 1994, 2004 et 2014)

Pa ailleurs, Mohammedia dispose d'un port dont l'activité prend de plus en plus d'ampleur. Il s'agit du premier port pétrolier du Maroc.

En outre, l'industrie est l'activité principale de la ville, puisque Mohammedia se caractérise par une forte concentration industrielle dont nous trouvons des complexes chimiques et thermiques, de nombreux entrepôts pétroliers tels que Pétrom, Total, Maghreb gaze, Butagaz (SDAUC, 2010). Cependant, deux grands établissements font de Mohammedia une ville industrielle importante, à savoir : la seule raffinerie du pays SAMIR et le complexe chimique SNEP sans oublie la centrale thermique de l'ONE (Figure 3).

Figure 3 : Atouts de la ville de Mohammedia (Benmakrane, 2016)

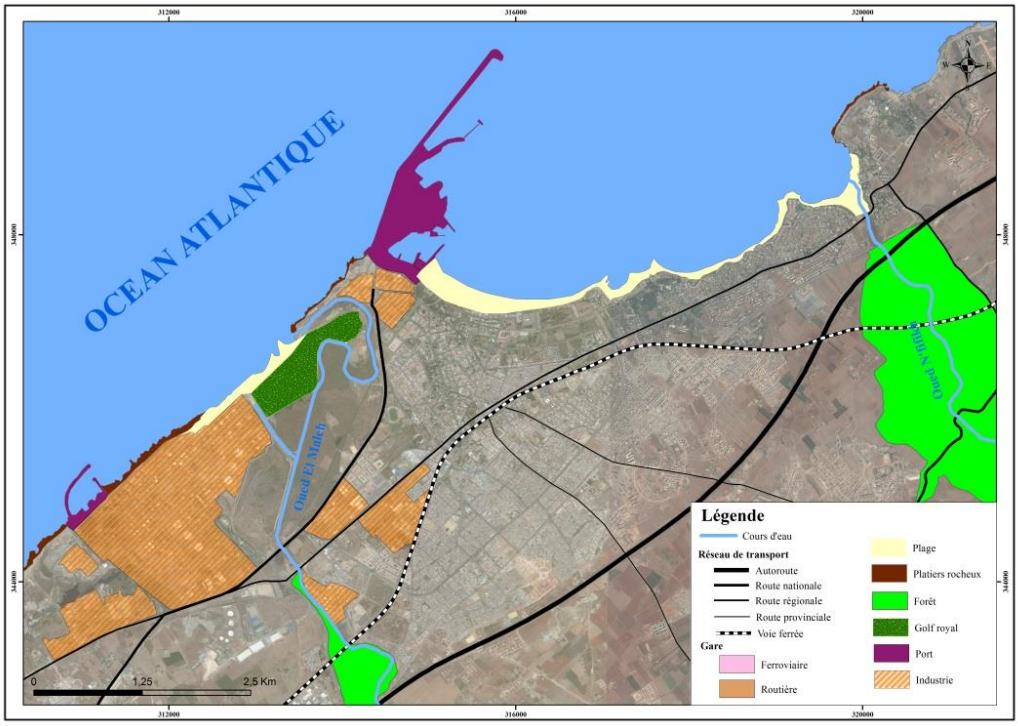

La présence d'un important patrimoine historique (Kasbah), de grandes plages, la zone humide de l'Oued El Maleh qui abrite une grande variété d'espèces d'oiseaux est reconnue en tant que site Ramsar et de son positionnement entre deux importantes métropoles, Rabat la capitale administrative et Casablanca la capitale économique, constituent les principaux attraits touristiques de Mohammedia (PAM, 2013) (Figure 3).

MATERIELS ET METHODES

L'évaluation de la vulnérabilité est une étape indispensable du processus de gestion des risques naturels. Elle fait l'objet d'un nombre important d'essais. Aux Etats-Unis, le principe d'évaluation de la vulnérabilité a été introduit dans la gestion de risque à l'aube des années 1950 par le géographe Gilbert WHITE. En revanche, la France comme les pays du Sud ait un certain retard à cette époque. Les recherches, jusqu'aux années 1990, visaient à répondre aux exigences des pouvoirs publics et des assureurs telles que la mise en place des plans de prévention et des indemnisations (Barroca et al., 2005).

En général, les méthodes d'évaluation de la vulnérabilité au risque naturel adoptent une démarche commune dont la finalité ultime est de répondre à un ensemble de questions de

façon à relever les caractéristiques des phénomènes générateurs d'un aléa d'une part et les caractéristiques des éléments exposés d'autre part (Figure 4).

Figure 4 : Questions à résoudre pour l'évaluation du risque (Malet et al., 2006)

Dans un premier lieu, la question 1 a pour objectif d'identifier le type de risque.

1. QUOI ?	• Type de risque
2. OU ?	• Probabilité d'occurrence spatiale
3. QUAND ?	• probabilité d'occuerence temporelle
4. JUSQU'OU ?	• Probabilité de propagation
5. COMMENT ?	• Intensité et magnitude
6. QUI ?, QUOI ?	• Type d'enjeu
7. COMBIEN ?	• Quantité d'élément exposé
8. COMMENT ?	• Valeur de l'élément exposé

Deuxièmement, les questions 2 à 5 permettent d'évaluer l'aléa et ses composantes : susceptibilité, intensité, fréquence, durée… Dernièrement, les questions 6 à 8 expriment les conséquences de l'aléa sur les enjeux. Par ailleurs et d'une manière très simplicité, deux grandes familles de méthodes d'évaluation de la vulnérabilité aux risques naturels peuvent être définies. Il s'agit d'approches directes dites qualitatives et d'approches indirectes appelées quantitatives (Figure 4).

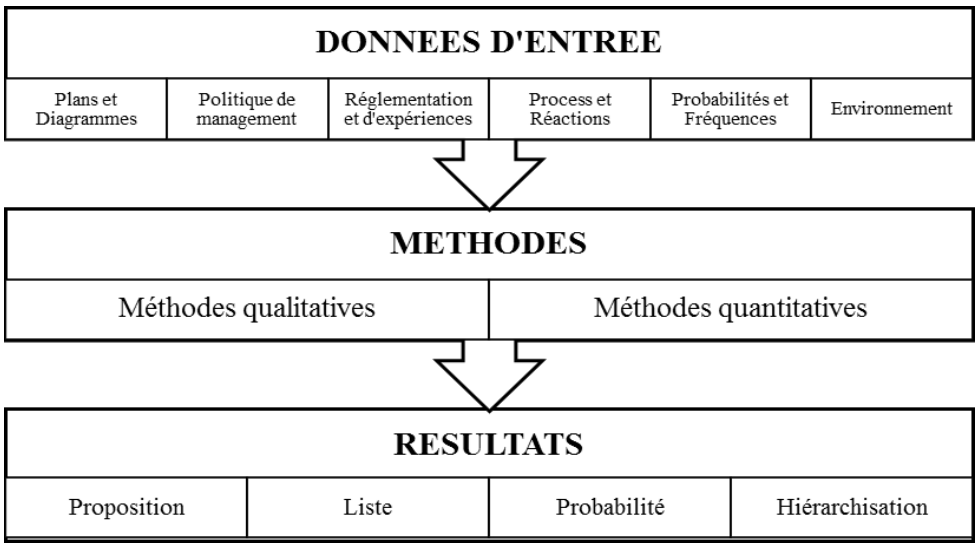

Figure 5 : Classements des méthodes d'évaluation de la vulnérabilité (Benmakrane, 2016)

Le choix d'une méthode appropriée pour l'évaluation de la vulnérabilité face aux inondations dans un territoire donné n'est pas toujours simple à effectuer. Cela se justifie par :

- Le caractère fortement spécifique des zones à risque, en particulier les inondations ;
- La difficulté de quantifier spatialement les inondations ;

- L'hétérogénéité quantitative de la vulnérabilité des différents éléments exposés à des mécanismes similaires d'inondation ;
- La variabilité de la vulnérabilité temporellement.

Au vu des paramètres cités ci-dessus, plusieurs méthodes ont axé leurs analyses uniquement sur l'étude hydrologique des crues (Cançado et al., 2008). Par contre, l'évaluation de la vulnérabilité devrait étudier l'interaction entre l'événement en question et les caractéristiques des éléments exposés (Green et al., 2006).
En outre, la présente étude fait appel à une approche probabiliste semi-quantitative, où la vulnérabilité s'articule autour de quatre éléments : physique, économique, infrastructure et social (Karmakar et al., 2010).
Dans ce cadre, la vulnérabilité V est définie en termes de susceptibilité S et des conséquences C de l'élément à risque.
Vulnérabilité = f (Susceptibilité, Conséquences)
Pour ce faire, la présente méthodologie comprend trois étapes :

1. Evaluation et cartographie de la susceptibilité

La susceptibilité exprime la probabilité spatiale qu'une inondation survienne sur un lieu au regard de plusieurs facteurs. Rappelons que l'évaluation de la susceptibilité s'effectue par l'introduction d'une relation mathématique qui examine le lien entre les facteurs de prédisposition et l'occurrence spatiale des inondations.
La présente méthodologie consiste à calculer un indice de susceptibilité aux inondations pour l'étendue de la ville de Mohammedia et qui varie entre 0 et 1, où les valeurs les plus élevées correspondent à des zones dont le risque inondation est très fort.
Pour ce faire, cinq variables ont été choisies (Jacinto et al., 2015) ; Elévation, Pente, courbature, sens d'écoulement et accumulation de flux.
Le choix des variables dépend de la nature du phénomène. Mohammedia risque d'être affecté par trois types d'inondations ; par débordement des cours d'eaux, par accumulation d'eau ruisselée dans les cuvettes et par submersion marine. Ce qui justifie le choix des paramètres précités.
Par ailleurs, un modèle numérique d'altitude (MNA) a été créé d'abord à partir d'une image ASTER GDEM d'une résolution de 30 m. En utilisant ce MNA, la pente, la courbature, le sens d'écoulement et accumulation de flux ont été calculés.
Après avoir déterminé les variables ci-dessus, la seconde étape consiste à attribuer à chacune d'elle un poids d'évidence.
En outre, les classes de susceptibilité sont identifiées aussi bien sur la base des données sur les inondations qui ont affecté la ville, notamment celle de 2002, que sur la base des valeurs de l'indice de la susceptibilité.

2. Evaluation et cartographie des conséquences

Il s'agit d'évaluer et de cartographier les conséquences d'un événement aléatoire, inondation dans notre cas, à travers l'identification des éléments exposés et l'analyse des dommages qu'ils peuvent subir. Dans ce cadre, la méthode adoptée vise à exprimer les dommages des enjeux non comme une grandeur numérique mais comme des classes de valeurs (Maquaire et al., 2004).

Hiérarchisation des enjeux

Cette étape consiste à identifier les éléments exposés au risque et les hiérarchiser afin de pouvoir leur attribuer par la suite des coefficients d'endommagement (Tableau 1).

Classes	**Enjeu**
Milieu physique	Plage, forêt, réseaux hydrographiques…
Population	Age, revenu, taux de chômage, éducation…
Habitat	Typologie d'habitat, hauteur…
Economie	Répartition spatiale des activités…
Equipement	Equipements d'éducation, loisir, service…
Infrastructure	Trame viaire, VRD…

Tableau 1 : Hiérarchisation des enjeux

Attribution à chaque enjeu un coefficient d'endommagement

Les méthodes quantitatives, en particulier les méthodes probabilistes, évaluent les dommages subis par une catastrophe par l'attribution des coefficients d'endommagement aux éléments exposés (Maquaires et al., 2004).

Le coefficient d'endommagement est exprimé en fonction de la perte susceptible d'être subie par l'élément exposé s'il est affecté par une inondation. Cependant, l'intensité de l'événement sur le degré d'endommagement n'est pas prise en compte. Dans ce cas, l'étude consiste à évaluer les conséquences d'inondation sur les éléments exposés tout en considérant que l'intensité du phénomène est constante.

Rappelons que, ces coefficients ont été définis en fonction de plusieurs paramètres. Il s'agit, par ailleurs, de la valeur foncière des terrains, du degré des perturbations fonctionnelles directes attendues en cas d'endommagement et en cas de destruction des éléments (Glade, 2003) (Tableau 2).

Coefficient	Occupation du sol
1.00	Surface agricole
0.30	Forêt
0.25	Prairie et pelouse alpine
0.15	Surface en eau
0.05	Roche et sol nu
Coefficient	**Type de bâtiment**
1.00	Habitat
0.80	Monument de patrimoine
0.30	Bâtiment
0.50	Entrepôt
0.20	Parking
0.10	Cabane
Coefficient	**Hauteur des bâtiments**
1.00	> 9 étages
0.90	7-8 étages
0.80	5-6 étages
0.70	3-4 étages
0.60	2 étages
0.50	1 étage

Coefficient	Fonction des bâtiments
1.00	Education
0.95	Secours
0.90	Commerciale
0.90	Industrielle
0.70	Service public
0.80	Hébergement
0.40	Agricole
0.80	Loisir
0.20	Religieuse
Coefficient	**Infrastructure de réseau**
1.00	Voie principale
0.80	Voie secondaire
0.80	Servitude de réseau
0.60	Réseau de loisirs
0.10	Surface artificialisée

TABLEAU 2 : ENJEUX, TYPOLOGIE DES CATÉGORIES DES ÉLÉMENTS EXPOSÉS ET COEFFICIENTS ATTRIBUÉS À CHAQUE ÉLÉMENT (MALET EL AL., 2006)

De ce fait, cette méthode veut ressortir des données économiques quantitatives aussi bien sur la valeur des éléments exposés que sur le coût des dommages observés.
Pour cela, la présente méthode permet de modifier la hiérarchie des éléments exposés et leurs coefficients de façon à prendre en considération l'évolution de leur valeur. Enfin, la combinaison de tous ces éléments permet d'évaluer et de cartographier les conséquences des inondations sur l'étendue de la ville de Mohammedia.

3. Evaluation et cartographie de la vulnérabilité

Afin de quantifier l'importance de la menace pour les enjeux, la susceptibilité et les conséquences sont traduites en classes de vulnérabilité sous forme d'une matrice à double entrée (Tableau 3).
Le croisement de la susceptibilité et des conséquences est effectué sur le programme ArcGIS 10.2.2 en utilisant l'outil ***Raster calculator***. Pour ce faire, il est obligé de convertir tous les paramètres en format Raster. Cela ne pose pas problème pour la susceptibilité car elle est dérivée d'une donnée Raster. Néanmoins, il est indispensable de passer par la conversion des données de conséquences de format vecteur au Raster.

		Susceptibilité			
		Faible	**Moyenne**	**Forte**	**Très Forte**
Conséquences	**Faible**	Faible	Faible	Moyenne	Moyenne
	Moyenne	Faible	Moyenne	Forte	Forte
	Forte	Faible	Moyenne	Forte	Forte
	Très Forte	Faible	Forte	Forte	Très Forte

TABLEAU 3 : CLASSIFICATION DE LA VULNÉRABILITÉ PAR LE PRODUIT DE LA SUSCEPTIBILITÉ ET DES CONSÉQUENCES (MALET ET AL., 2006)

RESULTATS ET DISCUSSIONS

1. Evaluation et cartographie de la susceptibilité

L'utilisation de l'outil convert Raster to TIN sous le programme ArcGIS 10.2.2, permet d'extraire un MNA à partir d'une donnée Raster. Le MNA de la ville de Mohammedia a été extrait d'une image ASTER GDEM avec une résolution de 30 m. En effet, la ville se caractérise par une topographie basse ne dépasse pas le 5 m tout au long de la bande littorale et qui peut aller jusqu'au-dessous du niveau de la mer, en particulier au niveau des lits des cours d'eau. En outre, plus nous nous éloignons de la zone littorale et des surfaces d'eau, plus les altitudes continuent d'augmenter jusqu'elles atteignent environ 50 m.

L'un des principaux aspects de la dérivation des caractéristiques hydrologiques d'une surface est la capacité à déterminer le sens d'écoulement de chaque cellule d'un raster. Cette opération est possible grâce à l'outil Flow direction. L'écoulement au sein de la ville de Mohammedia s'effectue dans toutes les directions. Cependant, il se fait généralement dans les sens Nord et Nord-Ouest avec quelques déviations vers le Sud et le Sud-Ouest. En outre, le sens d'écoulement servira par la suite au calcul de l'accumulation de flux. Ce dernier, exprime le flux accumulé dans chaque cellule du raster. Ceci est possible en utilisant l'outil Flow accumulation.

Après avoir déterminé les variables de prédisposition, la susceptibilité sera évaluée en identifiant tout d'abord la combinaison linéaire de ces variables. Les poids attribués à chaque variable s'obtiennent après la comparaison de la carte des zones d'inondation et la consultation d'experts. En cas d'absence de carte d'experts et des données précises sur l'historicité des inondations, il est préférable de remplacer la combinaison des variables par le Raster d'origine. Effet, la nouvelle formule est exprimée comme suit :

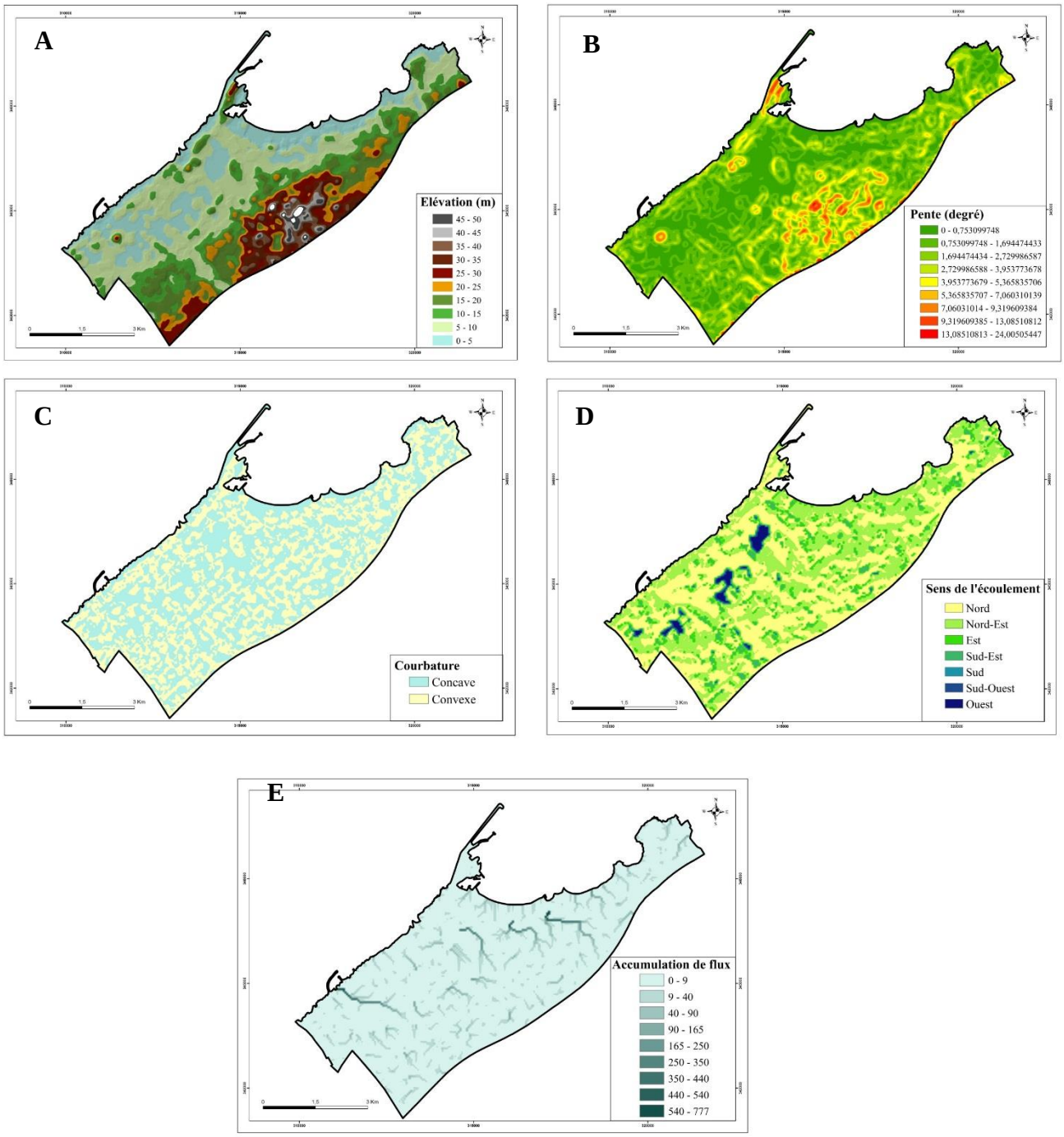

Figure 6 : A : Modèle numérique d'altitude, B : Carte de pente, C : Carte de courbature, D : Carte du sens d'écoulement et E : Carte d'accumulation des flux (Benmakrane, 2016)

Par ailleurs, la définition des classes a été faite par l'interprétation visuelle de la distribution spatiale des valeurs de l'indice de susceptibilité par rapport aux autres variables d'origine,

comme l'élévation, la pente et la courbature. En effet, quatre classes ont été définies et sont représentées dans le tableau ci-dessous (Tableau 4) :

Classes de susceptibilité	**Caractéristiques**
Faible	- Altitude élevée ; - Absence des cours d'eau ; - Faible accumulation d'eau ; - Forte perméabilité du sol.
Moyenne	- Altitude moyenne ; - Faible accumulation d'eau ; - Forte perméabilité du sol ; - Pente plus raide.
Fort	- Faible altitude ; - Proximité des cours d'eau ; - Accumulation d'eau élevée ; - Faible pente.
Très Fort	- Faible altitude ; - Proximité des cours d'eau ; - Proximité de la mer ; - Accumulation d'eau élevée ; - Faible pente.

TABLEAU 4 : CLASSES DE SUSCEPTIBILITÉ (BENMAKRANE, 2016)

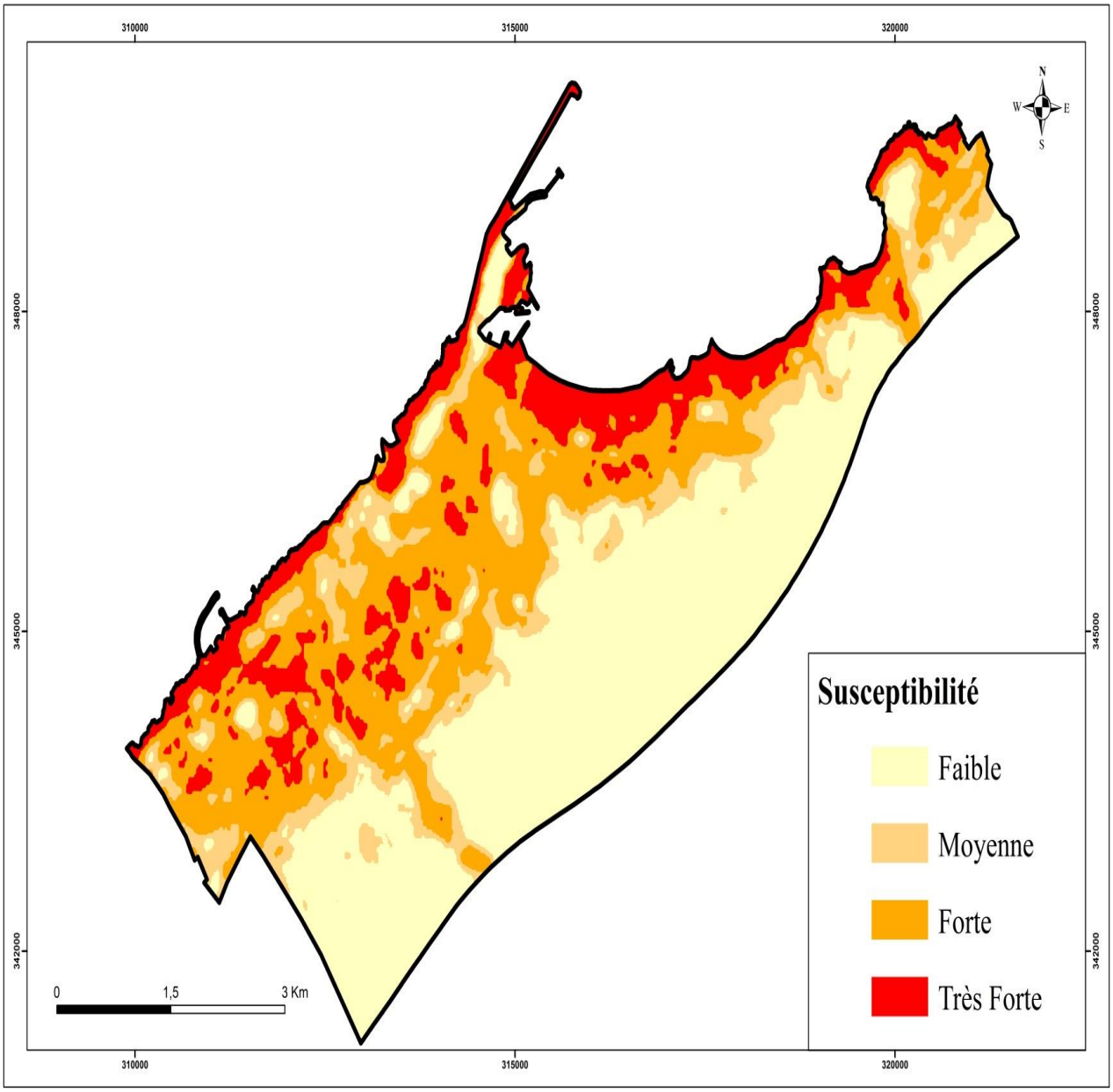

FIGURE 7 : CARTE DE SUSCEPTIBILITÉ (BENMAKRANE, 2016)

2. Evaluation et cartographie des conséquences

Avant de commencer l'analyse des conséquences, il faut attribuer à chaque couche d'information un coefficient d'endommagement (Tableau 2). Pour ce faire, sur le programme ArcGIS, nous ajoutons un nouveau champ dans la table attributaire de chaque couche d'information. Par la suite, l'outil *symbology* permet de spatialiser et répartir à chaque entité spatiale le coefficient adéquat.

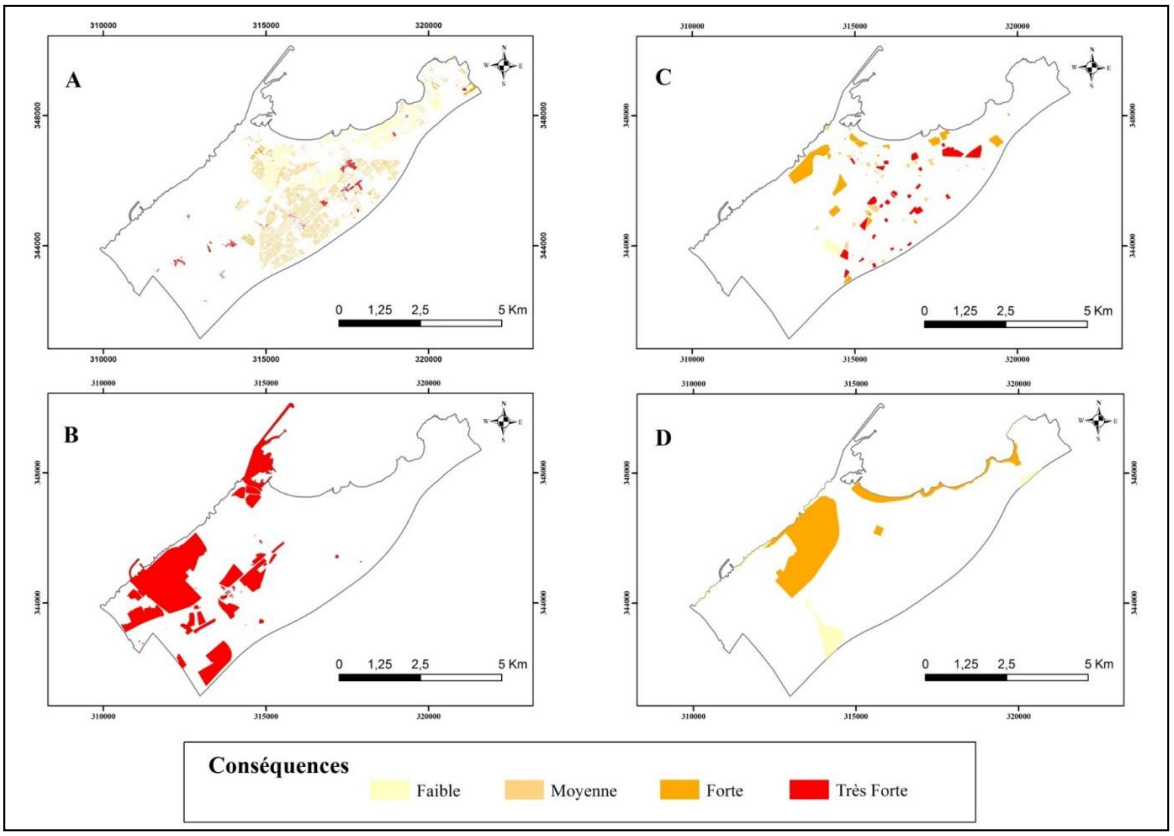

FIGURE 8 : : CONSÉQUENCES, A : HABIAT, B : INDUSTRIE, C : EQUIPEMENT ET D : SIBE (BENMAKRANE, 2016)

Au niveau de la zone habitable, plusieurs paramètres interviennent dans l'évaluation des dommages tels que : la hauteur des bâtiments, l'âge et les caractéristiques démographiques des habitants. Ainsi, la combinaison de ces paramètres permet d'identifier les coefficients adéquats.

Autrement dit, plus les hauteurs des bâtiments augmentent plus les dommages deviennent importants. Par contre, cette règle n'est pas toujours applicable. L'existence des quartiers totalement insalubres contribue à amplifier les dommages. Ceci est dû à une forte concentration démographique qui s'ajoute à la situation difficile des ménages à faire face aux effets des inondations.

Les unités industrielles, quant à elles, ont des conséquences plus fortes. Dans ce cadre les dommages sont en fonction à la fois du type d'activités et des personnes y travaillent.

Par ailleurs, les équipements sont évalués de la même manière que l'habitat. Dans ce cadre, l'évaluation se limite au degré de fréquentation de la population tout en intégrant le type de l'équipement en question.
Concernant les SIBE, les dommages sont évalués sur la base de deux critères : la sensibilité de l'élément aux inondations et la présence humaine dedans.
En ce qui concerne les infrastructures, les dommages sont évalués en fonction de l'importance du réseau : voie principale, secondaire, tertiaire…etc. Plus l'emprise des voies est importante, plus les flux sont importants alors les dégâts deviennent lourds.

3. Evaluation et cartographie de la vulnérabilité

La première étape à entamer est de convertir les données vectorielles en format Raster. Par la suite, le croisement de la carte de susceptibilité et celles des conséquences se fait grâce à l'outil Raster calculator sous Arcgis 10.2.2.
Ce croisement révèle que les zones de forte et très forte vulnérabilité correspondent à des territoires urbanisés, où les enjeux sont importants et se sont situées dans des classes de forte à très fortes susceptibilité.
En outre, les zones à moyenne vulnérabilité remembrent à la fois les zones moyennement susceptibles au risque d'inondation et qui peuvent avoir des dommages d'intensité moyenne.
Par ailleurs, en dehors de cet espace, le niveau de vulnérabilité est faible. Il s'agit des zones où la susceptibilité est faible.
Le résultat obtenu est comme suit (Tableau 5, Figure 9) :

Tableau 5 : Classes de vulnérabilité (Benmakrane, 2016)

Classes de vulnérabilité	Caractéristiques
Faible	- Faible susceptibilité.
Moyenne	- Susceptibilité moyenne et conséquences moyennes ou fortes ; - Susceptibilité moyenne et conséquences fortes ; - Forte susceptibilité et faibles conséquences.
Forte	- Susceptibilité moyenne et fortes conséquences ; - Forte susceptibilité et conséquences moyennes ; - Forte susceptibilité et fortes conséquences ; - Forte susceptibilité et très fortes conséquences ; - Très forte susceptibilité et conséquences moyennes ; - Très forte susceptibilité et fortes conséquences.
Très Forte	- Très forte susceptibilité et très fortes conséquences.

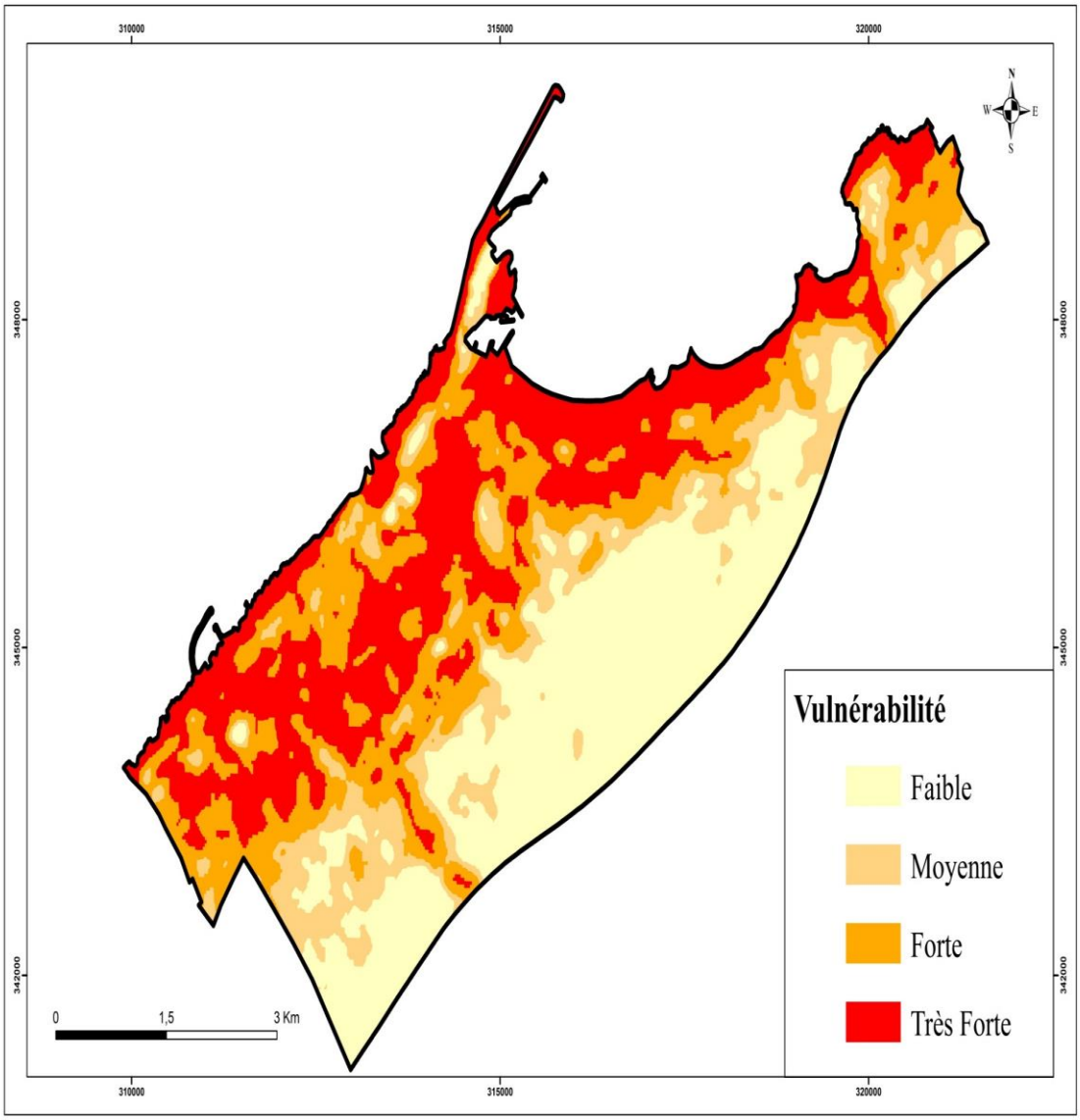

FIGURE 9 : CARTE DE VULNÉRABILITÉ (BENMAKRANE, 2016)

CONCLUSION

Les inondations sont parmi les catastrophes les plus fréquentes dans le monde. Le Maroc de par sa position géographique est considéré comme un territoire exposé aux risques naturels dont les inondations. La croissance démographique et l'industrialisation font des zones inondables un substrat de scènes dramatiques. La ville de Mohammedia n'en fait pas exception avec une population qui ne cesse d'augmenter et une évolution industrielle face à une fragilité d'infrastructure et une gestion inefficace des inondations. De ce fait, il est indispensable de mettre en œuvre une démarche intégrée permettant de renforcer la résilience de la ville face aux inondations.

Le présent travail a pour but de modéliser et cartographier la distribution territoriale de la vulnérabilité face aux inondations de la ville de Mohammedia. Dans un premier temps, nous avons évalué la susceptibilité de la ville face aux inondations par le biais d'une approche probabiliste. Ensuite, nous avons procédé à l'estimation des conséquences par l'attribution d'un coefficient d'endommagent à chaque élément exposé aux inondations. Le croisement des outputs de ces deux étapes a permis de spatialiser la vulnérabilité de la ville de Mohammedia aux inondations.

La carte ainsi obtenue servira de base pour l'élaboration des documents de références tels que les Plans de Prévention du Risque d'Inondation afin de suivre et contrôler aussi bien à priori qu'à postériori l'urbanisation en zones inondables, tout en limitant l'exposition.

Au terme de ce travail, nous sommes parvenus à conclure que la fragilité de ville de Mohammedia, à l'image de toutes les villes marocaines, est due essentiellement à :

Enfin, nous sommes parvenus, au terme de ce travail, à conclure que :

- La place des risques naturels, en particulier les inondations, dans la planification urbaine est absente ;
- Un manque de coordination et concertation entre les acteurs de la planification urbaine en la matière ;
- L'absence d'une assise juridique introduisant la question de prévention du risque dans le processus d'élaboration des documents d'urbanisme ;
- Le manque d'un suivi annuel des zones exposées au risque ;
- L'adoption des solutions instantanées au détriment des solutions planifiées.

Tous ces points, constituent des pistes potentielles pour les futures recherches à mener sur la modélisation et la cartographie des risques naturels en zones urbaines, mais surtout leur prise en compte dans les documents d'aménagement et d'urbanisme pour un développement territorial réfléchi et durable.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

Barroca B., Hubert G., Diab Y (2005), Vulnérabilité : une clé de lecture du risque d'inondation, Journées Scientifiques de l'Environnement, 9p.

Cançado V., Brazil L., Nascimento N., Guerra A (2008), Flood risk assessment in an urban area: Measuring hazard and vulnerability, 11th International Conference on Urban Drainage, Edinburgh, Scotland, UK, 10 p.

Dominique M., Martin F., Zoum B (2010), Analyse spatiale du risqué d'inondation dans le bassin versant du Mbanya à Douala, capitale économique du Cameroun, Laboratoire de Recherche en Géographie, Université de Douala, 10p.
El Founti L (2003), La gestion des risques au Maroc, 2nd FIG Regional Conference, Marrakech, Maroc, 6p.
Gilard O (1998). Les bases techniques de la méthode Inondabilité, édition du Cemagref, 207 p.

Glade T (2009), Vulnerability assessment in landslide risk analysis, Die Erde, vol. 134, 121-138p.

Green C., Tunstall S., Tapsell S., Floyd P., Goerge C (2006), The health effects of flooding : social research results from England Wales, 365-380p.

Jacinto R., Grosso N., Dias L., Costa H., Reis E., Garrett P (2015), Continental Portuguese Territory Flood Susceptibility Index - Contribution for a Vulnerability Index, 16p.
Karmakar S., Simonovic S., Peck A., Black J (2010), An Information System for Risk-Vulnerability Assessment to Flood, Journal of Geographic Information System, 2, 129-146, 18p.
Khouaki A., Snoussi M., Raji O (2012), Le Système d'Information Géographique (SIG) : un outil pour l'évaluation des terres à risques d'inondations côtière liée aux changements climatiques. Cas du littoral de Mohammedia, Travaux de l'Institut Scientifique, Rabat, série Géologie & Géographie physique, n°23, 9p.
Lassiliya O (2013), Approche multidisciplinaire de suivi de la dynamique marine du littoral de Mohammedia, Master Sciences et techniques Eau et Environnement, Université Cadi Ayyad, Faculté des Sciences et Techniques, 142p.
Malet J., Thiery Y., Marquaire O., Puissant A (2004), Analyse spatiale, évaluation et cartographie du risque « glissement de terrain », Revue Internationale de Géomatique, n°X/2006, 29p.
Manche Y (2000), Analyse spatiale et mise en place de système d'information pour l'évaluation de la vulnérabilité des territoires de montagnes face aux risque naturels, Thèse de Doctorat, Université Joseph Fourier, Grenoble France.
Maquaire O., Malet J.P., Remaître A., Locat J., Klotz S., Guillon J (2003) Instability conditionsof marly hillslopes: towards landsliding or gullying? The case of the Barcelonnette Basin,South-East France », Engineering Geology, vol. 70, n°1-2, 109-130p.
PAM : Plan d'Aménagement de la commune de Mohammedia (2013), Rapport d'Analyse-Diagnostic, 363p.
Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1994.
Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2004.
Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2014.
SDAUC : Schéma Directeur d'Aménagement Urbain de Casablanca (2010), Synthèse du Diagnostic, 16p.
Serre D (2005), La ville résiliente aux inondations Méthodes et outils d'évaluation, Thèse de Doctorat, Université Paris-Est, 174 p.

L'UNIVERSITE SALAH BOUBNIDER ENTRE ATTRACTIVITÈ ET COMPETITIVITÈ

SALAH BOUBNIDER UNIVERSITY BETWEEN ATTRACTIVENESS AND COMPETITIVENESS

ABADA Rofia[1], LABII Belkacem[2]
[1] Laboratoire Ville et Santé (LVS) Faculté d'Architecture et d'Urbanisme de Constantine (Algérie).
[2]Directeur du laboratoire ville et santé, Faculté d'Architecture et d'Urbanisme de Constantine (Algérie).Université Salah Boubnider Constantine 3

RÉSUMÉ

L'université algérienne souffre de son image, de son inertie et de son incapacité à mobiliser ses ressources pour entrer dans une concurrence régionale, nationale, voire mondiale. Dans ce travail nous allons essayer d'apporter un nouveau regard sur cette université algérienne qui peine à se faire classer dans les Rankings, non seulement à l'échelle africaine, mais aussi à l'échelle mondiale. Notre terrain d'étude et celui du pôle universitaire Constantine 3. Nous avons opté pour une méthodologie descriptive et analytique, passant de la macro, qui est représenté par l'Université algérienne au micro, qui est représenté par notre terrain d'étude l'université Salah Boubnider. Ce passage du national au local nous a conduit à conclure que le pôle universitaire Constantine 3, dégage un potentiel conséquent en matière de recherche scientifique et de développement, ainsi qu'en population estudiantine, ce qui devrait créer un dynamisme urbain au sein de la ville de Constantine, et jouer en faveur de l'attractivité et de la compétitivité de la ville et de ses universités, afin qu'elles deviennent plus performantes et plus efficaces.
Mots clés : Université algérienne, Pôle universitaire Constantine3, Attractivité, dynamisme urbain, Rankings.

ABSTRACT

The Algerian university suffers from its image, its inertia and its inability to mobilize its resources to compete regionally, nationally and even globally. In this paper we will try to provide a new perspective on this Algerian university which struggles to be ranked in the Rankings not only at the African level, but also at the global level. Our field of study and that of the Constantine 3 university pole, we have opted for a descriptive and analytical methodology, moving from the Macro, which is represented by the Algerian University to the Micro, which is represented by our field of study the Salah Boubnider University, moving from the global to the local led us to conclude that the Constantine 3 university pole, has a significant potential for scientific research

and development, as well as a student population, which creates an urban dynamism within the city of Constantine, and which will play a role in making the city and its universities more attractive and competitive so that they become more efficient and effective.

Key words: Algerian University, Constantine 3 university pole, Attractiveness, urban dynamism, Rankings.

INTRODUCTION

L'Université représente un puissant levier de développement que ce soit sur l'échelle locale ou régionale. Constantine métropole compte aujourd'hui quatre universités distinctes. Les institutions scientifiques nourrissent et participent efficacement au développement de toute métropole universitaire; par la croissance économique, elles renforcent considérablement le potentiel intellectuel de la ville. Il faut noter que les arguments géographiques, sont la taille de la population, son emplacement au sein de la ville, la beauté de la ville et la sécurité de l'approvisionnement alimentaire (Lorenz, 1999).

Le rôle important des universités pour la prospérité économique des villes a été confirmé dans une étude sur les villes anglaises réalisée par (Parkinson, 2006) qui affirmait que les universités sont « la clé de l'innovation dans la ville » *«si elles recrutent avec succès leurs enseignants et personnels elles seront éventuellement capables de retenir les diplômés au sein de cette même université » et « d'encourager les liens durables entre la ville, l'université et les entreprises locales »* (Parkinson, 2006, p. 104). Selon (Huber, 2012, p. 107 /126) cette La double stratégie consiste réellement à attirer et à retenir les firms et les travailleurs de la Recherche et Développement R&D elle peut être efficacement soutenue par des politiques de clusters axées sur les initiatives du marché du travail et de la marque, plutôt que de simples stratégies locales de mise en réseau. D'ailleurs Le programme de Goddard et Vallance (Goddard, 2013), et le livre L'université et la ville visent explicitement à élargir la recherche notamment dans ce domaine *« sur les universités en tant qu'agents du développement basé sur la connaissance dans les espaces économiques et politiques des régions»* (Heffernan M., 2018, p. 1).

Nous notons que dans cette recherche ils se focalisent sur la vie étudiante et le rôle que jouent les campus universitaires dans le développement urbain, ainsi que d'autres impacts de l'université sur diverses caractéristiques sociales, culturelles, économiques et durables de la ville. L'université doit être réintégrée en tant que facteur important et crucial dans le développement qu'il soit d'ordre humain, social, culturel, économique.

Le travail que nous allons présenter verse dans nos travaux de recherche effectués durant quatre années de recherche sur l'université algérienne, abordant principalement le concept d'Université en générale, en marquant un passage du global au local, c'est à dire que nous nous focaliserons sur les universités algériennes et particulièrement celles de Constantine métropole.

1- L'UNIVERSITE MOTEUR DE DEVELOPPEMENT

1.1/ Université et attractivité

« Les universités sont des composantes importantes de nos villes, elles constituent des éléments phares, majeurs et attractifs, elles jouent aussi le rôle de moteurs pour le dynamisme local, l'attractivité économique et touristique» (MOKHEFI Sidali, 2016/ 2017), ainsi que le développement culturel, elles nourrissent les innovations en tout genre, d'ailleurs de nombreuses villes profitent de cet avantage d'être des villes universitaires et tirent par conséquent un énorme profit des universités en question, ainsi que de leurs étudiants.

1.2/ Dans ce cas-là y a-t-il des villes étudiantes plus attractives que d'autres ?

Quel est le rôle que joue les universités, et de ceux qui les fréquentent dans la dynamique d'une ville ? Nos universités algériennes ont connus plusieurs bouleversements, elles ont participé et évolué sur le plan quantitatif d'une façon assez particulière et rapide, notamment durant cette dernière décennie. Elles jouent le rôle d'aimant attirant l'élite de la société, une élite estudiantine particulière de par ses attentes et ses besoins, en matière d'infrastructures et d'enseignement. Il faut admettre que l'université fait aujourd'hui partie intégrante de la ville, elle participe à la construction et l'impulsion d'une dynamique, qui nourrit la ville et nourrit son effervescence, elle est doté d'une architecture particulière Campus, Pôle universitaire ou Ville universitaire, l'université dessine au sein du territoire des figures surprenantes et différentes qui ne cesse de muter, selon ses besoins et les attentes de ceux qui la pratique quotidiennement, c'est à dire les enseignants, les étudiants, le personnel …etc. Elle gagne en réputation et en rayonnement, grâce à cette élite estudiantine qui nourrit ses espaces et qui est l'âme même de l'université. Par son dynamisme, sa façon d'être et de faire, son savoir, elle crée de la vie et donne du sens à l'espace universitaire tout simplement. « Alors comment cette catégorie active, qui est représentée par les étudiants arrive elle à rendre ses espaces universitaires plus attractifs » (ville, 2019)? Et est ce qu'on peut qualifier une ville universitaire d'une ville attractive?

1.3/ L'étudiant un super héros en ville

Nous devons admettre que l'étudiant possède le pouvoir de transformer la ville, il a aussi la capacité et le don de la façonner à son propre rythme juste en la pratiquant, il lui donne un sens et une âme qui est exclusive aux villes universitaires. « En France comme dans le reste du monde, ville étudiante fait souvent bon ménage avec bien-être et bonne qualité de vie. Nous connaissons d'ailleurs de réputation les grandes villes universitaires comme Paris, New York ou encore Londres. Une corrélation ressort d'ailleurs à de multiples reprises : une ville qui attire est souvent une ville dans laquelle la vie étudiante est bien ancrée dans son fonctionnement, à l'image de Lyon ou Toulouse, mais aussi de Rennes et Angers.» (ville, 2019). L'étudiant apporte en quelque sorte sa touche personnelle au sein de la ville, il représente pour certaines villes/centre-ville le maillon fort de cette population, puisqu'il vient influer la ville d'une façon radicale, et en même temps significative. Il participe dès lors au développement culturel, à la vie associative, parfois même politique, il investit des efforts considérables dans l'innovation, il transforme la ville en un lieu de vie et de partage, en fréquentant les snacks, fastfoods, pizzerias, restaurants parcs et squares, espaces urbains etc… La ville est transformée elle est à la fois calme, vivable, et vivante. Les étudiants sont ses acteurs actifs de la ville, par rapport à leurs pratiques, notamment en ce qui concerne la consommation, les sorties de travail ou pour se distraire, ils boostent dès lors l'économie de la

ville. « Et oui, étudier c'est une chose, mais se détendre en est une autre et l'étudiant a su s'imposer comme un pilier majeur de l'économie de loisirs dans nos espaces urbains. Bars, cafés, clubs… des lieux fortement prisés par les étudiants et qui participent activement à l'économie d'une ville » (ville, 2019). Et si c'est dans un sens, ça l'est également dans l'autre. « Les universités sont des lieux de rencontres et d'échanges culturels grâce à divers liens internationaux entre leurs étudiants, leurs chercheurs et leurs universitaires » (par exemple, (Gunter, 2017); (Jöns, 2015); (Madge, 2015); (Meusburger, 2012) (Tournès, 2017). « En effet, ces espaces de consommation et de sortie sont vecteurs d'emplois ! De nombreux petits jobs ou emplois à temps partiels sont occupés par des étudiants les soirs et les week-ends, ce qui a un effet très positif pour l'économie des villes. Les morceaux de ville, les quartiers associés à la vie estudiantine bénéficient donc d'une réputation active, créative, festive.» (ville, 2019). Sur le plan culturel « les villes universitaires sont génératrices de culture et de dynamisme artistique en tout genre, et la musique est la branche artistique la plus développée par les étudiants. Un espace urbain où l'on croise des groupes de musique, des DJs, ou encore des fanfares, attire par son atmosphère dynamique.» (ville, 2019)

2- METHODOLOGIE

L'analyse des concepts et des différents travaux effectués en amont de notre travail de recherche, qui a comme objet l'Université, nous a permis de lever le voile sur plusieurs aspects de l'Université algérienne, nous avons d'ailleurs constaté que ce sujet est timidement abordé par rapport à son importance sur le plan économique, social et culturel. Notre étude de terrain a révélé des réalités inquiétantes, notamment en ce qui concerne la relation du couple Université-ville, surtout dans le domaine de l'attractivité et de la compétitivité.

Pour arriver à lever le voile sur ces constats nous nous sommes posé trois questions.

- Est-ce que l'université Constantine 3 a les potentialités nécessaires en matière de recherche scientifique et de développement R&D ?
- Si c'est le cas peut-elle participer à un dynamisme urbain au sein de la ville de Constantine ?
- Peut-elle devenir une université attractive et compétitive ?

Dans cette étape phare de notre recherche, nous nous sommes basés sur la collecte des données théoriques sur la thématique de l'Université, il faut noter qu'il y a une abondance de travaux dans ce domaine en général, mais dans le cas de l'université algérienne, et en particulier celles de Constantine ce ne fut pas le cas.

Nous allons donc focaliser notre analyse sur les universités de Constantine, et en particulier nous effectuerons un zoom sur celle de Constantine 3, *Salah Boubnider* qui représente le terrain d'étude de notre travail de thèse de doctorat, traitant de la relation du pôle universitaire Constantine 3 avec son territoire et ses impacts sur la ville.

Nous voulons juste préciser que pour l'étude du terrain en question nous avons consulté le site officiel de l'université Constantine 3, la majorité des informations et données utilisées ont été puisé et collectées dans ce site, nous devons aussi noter que l'université *Salah Boubnider* n'a que sept ans d'existence, c'est une université nouvellement implantée, ce qui a été contraignant pour la collecte des données qui se font rare, nous précisons aussi que le site de l'université Constantine 3 a été piraté en Mars 2020 et qu'il a été reconstruit à zéro.

2.1-Les grandes transformations dans l'université algérienne

Suite à l'indépendance la société algérienne a muté, face à elle l'université rentre aussi dans une ère de changement jamais enregistré dans l'histoire de l'Algérie, plusieurs transformations voient le jour et participe à changer la donne de l'université algérienne (M.E.S.R.S 2020).

2.2-L'université algérienne face à ces mutations

Suite à nos différentes lectures, notre choix c'est porté sur un retour en arrière, afin de mettre en lumière l'histoire de l'université algérienne, et pour arriver à comprendre son évolution et ses transformations dans le temps et l'espace.

2.2.1. La première transformation est l'accroissement considérable des effectifs des étudiants

504 étudiants en 1954, quelques milliers 10 ans plus tard les étudiants algériens se comptaient en dizaines et même en centaines de milliers (350 000 en 1998) (M.E.S.R.S 2020). Il faut noter qu'actuellement, selon l'ex ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Mr Tahar Hadjar « le nombre d'étudiants universitaires avait atteint un peu plus de 1 730 000 pour l'année 2018/2019, et serait de deux millions durant l'année 2019/2020. De cette explosion des effectifs qui a une relation avec la mutation de la population sur le plan social, on dénote que la majorité des familles algériennes sont désireuses que leurs enfants poursuivent des études supérieures.» (L.O.CH, 2018)

2.2.2. La deuxième transformation est l'élargissement du réseau universitaire

« Qui s'étendit non seulement vers les autres métropoles et villes du Nord mais aussi aux Hauts plateaux et au Sud. On est ainsi, passé d'une université unique (Alger) et de deux centres universitaires (Oran et Constantine) à l'indépendance, à 55 établissements universitaires (dont 13 universités) repartis à travers 30 villes en 1997 sans compter les nombreux centres de l'Université de la formation continue » (Djamel GUERID, 1998). Actuellement le réseau universitaire algérien compte cent six (106) établissements d'enseignement supérieur répartis sur quarante-huit wilayas (48), couvrant tout le territoire national. Ce réseau est constitué de cinquante (50) universités, treize (13) centres universitaires, vingt (20) écoles nationales supérieures, dix (10) écoles supérieures, Onze (11) écoles normales supérieures et deux (02) annexes (M.E.S.R.S 2020). Les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement de l'université sont fixées par le décret exécutif n° 03-279 du 24 djoumada el thania 1424 correspondant au 23 août 2003 (J.O.R.A.D.P Année 2003, n° 51, Pages 4 - 13) modifié et complété par le Décret exécutif n° 06-343 du 4 ramadan 1427 correspondant au 27 septembre 2007 (J.O.R.A.D.P Année 2006, n° 61, Pages 21 - 22) (M.E.S.R.S 2020)

2.2.3. La troisième transformation est la constitution d'un corps enseignant national et son rapide développement

Le nombre des enseignants algériens passe, en effet de 82 en 1962 à 14 581 en 1997, et 17 460 enseignants en 1999/2000, «puis 60 000 enseignants universitaires en 2017/ 2018» (L.O.CH, 2018).

« L'algérianisation de l'encadrement avoisine les 100 % (99,52%) même si la représentation des enseignants de rang magistral était très faible » (Djamel GUERID, 1998).

2.2.4. La quatrième transformation est la progression remarquable de la représentation féminine à l'Université

« II suffit de penser qu'en 1954 les étudiantes étaient en tout et pour tout 22, c'est à dire environ la moitié des étudiantes inscrites en filière sociologie de l'éducation (3ème année) de l'Institut de sociologie d'Oran (1997-1998). En 1998 elles se comptent par dizaines de milliers et pour nombre de filières, elles sont plus nombreuses que les garçons » (Djamel GUERID, 1998). « Abordant par ailleurs la question du genre dans l'enseignement supérieur algérien, chiffres à l'appui, le ministre a indiqué que les filles représentaient, en 2017, 62,5% des inscrits et 65,6% des diplômés dans les universités algériennes. Au niveau des études doctorales, elles représentent aujourd'hui 52,5% des effectifs.» (L.O.CH, 2018)

2.2.5. La cinquième transformation est l'arabisation d'un grand nombre de disciplines

« Non seulement dans les sciences de l'homme et de la société qui sont toutes enseignées en arabe ; depuis le début des années 80, mais aussi dans les sciences exactes et de la nature. » (Djamel GUERID, 1998).

2.2.6. La sixième transformation est le renversement du rapport entre d'un côté les langues et les sciences humaines et sociales et de l'autre les sciences naturelles et les technologies

« La nouveauté par rapport à la première période de l'indépendance est que l'hégémonie, en termes de masse et de prestige, appartient désormais aux sciences exactes et appliquées. Ces transformations de type quantitatif eurent des effets qualitatifs importants et posèrent des problèmes nouveaux et redoutables » (Djamel GUERID, 1998).

3- RESULTATS ET DISCUSSIONS

3.1- L'Université algérienne souffre de son image

Plusieurs facteurs ont participé à éjecter l'Université algérienne vers la spirale infernale, nous en citerons quelques-unes :

- L'éclatement de l'université, effectifs en continuelle croissance.
- Mutation de la composante estudiantine sur le plan social et culturel.
- Le niveau de l'enseignement supérieur qui ne cesse de dégringoler pour cause des amphis en sureffectifs, en réalité sur le plan quantitatif rien ne va plus,
- Les conditions de travail de l'enseignant qui laissent à désirer sur le plan qualitatif,
- Un niveau médiocre sur le plan réceptif des étudiants, l'émission des enseignements se fait dans de mauvaises conditions,
- La raréfaction des débouchés et le taux de chômage élevé, surtout dans certaines branches et spécialités notamment techniques,

En résumé l'université élite est devenue ingérable, difficile à maitriser, nous sommes à l'ère de l'Université de masse, pour laquelle rien ne laisse pour un avenir prometteur. L'université se retrouve dans l'impasse.

3.2- Des constats alarmants

Des parents qui préfèrent payer les études universitaires de leurs enfants, à travers des inscriptions couteuses via Campus France, et d'autres pays européens, et des pays de l'Est, à la recherche de la qualité de l'enseignement, le but réel est de leur garantir des postes supérieurs où la décision et le commandement trouveront place. Face à cette situation délicate, l'État préfère donc opter pour la solution de permettre aux universités privées de voir le jour, d'ailleurs une première université privée verra le jour dans un futur proche dans la capitale Alger, spécialisé dans le domaine des Sciences. Elle accueillera sans doute une catégorie aisée socialement, et sera réservée à quelques privilégiés.

3.3- Décalages et dysfonctionnements

L'université algérienne devient cette inconnue qui n'arrive pas à se faire une place, le mal est profond, face un futur flou. « Désenchantement, dégradation, dysfonctionnement, distorsion, décalage, dérive » (Djamel GUERID, 1998), .., Les «d » s'enchaînent et en même temps les dés sont jetés, le malaise s'installe et met mal à l'aise toute la famille universitaire, qui attend beaucoup de cet avenir incertain. « Le dysfonctionnement se situe, aussi, au niveau du rapport offre de produit-demande sociale et au niveau des relations pédagogiques. Mohamed-Lakhdar BENHASSINE (Universités d'Alger et de Blida) montre que «l'université jugée sur son produit, devient, (..) Objet de plaintes (..) telles que l'inadéquation de ceux qu'elle forme aux problèmes et aux tâches de gestion de l'économie». II se situe également au niveau des rapports pédagogiques qu'analyse longuement l'auteur. II insiste, à ce propos, sur l'effet du nombre qui apparaît comme «une charge d'inertie très lourde dans le fonctionnement de la relation pédagogique, charge qui va ralentir les rythmes de formation et allonger les périodes d'examen». II faut ajouter aussi que cette charge dégrade la qualité de réception des cours et par conséquent contribue à abaisser le niveau de formation lui-même.» (Djamel GUERID, 1998)

3.4-L'Université algérienne et les Rankings : Le top des universités algériennes

Dans ce tableau on retrouve le classement des universités et écoles supérieurs, et nationales supérieures algériennes, issues du site UniRank (UniRank, 2020) au total 81 établissements de l'ESR[81].

[81] ESR : Enseignement Supérieur et Recherche

Figure N° 1. Classement des universités algériennes 2019

Classement des universités algériennes 2019

1	Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen (/reviews/8.htm)	Tlemcen
2	Université Abderrahmane Mira de Béjaia (/reviews/16.htm)	Béjaïa
3	Université Frères Mentouri de Constantine 1 (/reviews/18.htm)	Constantine
4	Université Kasdi Merbah de Ouargla (/reviews/20.htm)	Ouargla
5	Université Mohamed Boudiaf de M'sila (/reviews/7765.htm)	M'Sila
6	Université Mohamed Khider de Biskra (/reviews/7768.htm)	Biskra
28	Université Ziane Achour de Djelfa (/reviews/12367.htm)	Djelfa
29	Université Saad Dahlab de Blida 1 (/reviews/15.htm)	Blida
30	École Nationale Supérieure d'Informatique (/reviews/12382.htm)	Algiers
31	Université Brahim Soltane Chaibout d'Alger 3 (/reviews/15152.htm)	Algiers
32	Université Ibn Khaldoun de Tiaret (/reviews/6.htm)	Tiaret
33	Université Mohamed-Chérif Messaadia de Souk Ahras (/reviews/15157.htm)	Souk Ahras
34	Université de Batna 2 (/reviews/16956.htm)	Batna ...
35	Université Abdelhamid Mehri de Constantine 2 (/reviews/15160.htm)	Constantine
36	Université Djilali Bounaama de Khemis Miliana (/reviews/15150.htm)	Khemis Miliana
37	École Nationale Polytechnique (/reviews/7711.htm)	Algiers
49	Université des Sciences Islamiques Emir Abdelkader (/reviews/7.htm)	Constantine
50	Université de Ghardaia (/reviews/15149.htm)	Ghardaia
51	Université Mohamed El Bachir El Ibrahimi de Bordj Bou Arréridj (/reviews/15153.htm)	Bordj Bou Arreridj
52	École Nationale Supérieure en Statistique et en Economie Appliquée (/reviews/12383.htm)	Algiers
53	École Nationale Supérieure de Technologie (/reviews/12379.htm)	Rouiba
54	Université Tahri Mohammed de Béchar (/reviews/11696.htm)	Béchar
55	École Supérieure de Commerce (/reviews/12385.htm)	Algiers
56	École Nationale Polytechnique d'Oran (/reviews/17949.htm)	Oran
57	École Polytehnique d'Architecture et d'Urbanisme (/reviews/11034.htm)	Algiers
58	Université Abbès Laghrour Khenchela (/reviews/15155.htm)	Khenchela
59	Université Salah Boubnider de Constantine 3 (/reviews/15161.htm)	Constantine
60	École Nationale Supérieure Vétérinaire d'Alger (/reviews/11033.htm)	Algiers
61	École Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du Littoral (/reviews/12380.htm)	Algiers
62	École Nationale Supérieure de Biotechnologie (/reviews/17955.htm)	Constantine
63	École Nationale Polytechnique de Constantine (/reviews/17954.htm)	Constantine

Source:https://www.4icu.org/dz/?fbclid=IwAR05w2TTAP9B5NPJy8OcMIF_nIlNmjMTYK0DA8Zac8sCXYDKGI4tJastPbQ

On constate que les universités de Constantine par rapport au classement universitaire algérien (UniRank, 2020) occupent le classement selon l'ordre qui suit :

- L'Université Constantine 1 Mentouri occupe la troisième place, (03)

- L'Université Constantine 2 Abdelhamid Mehri occupe la trente cinquième place (35)
- L'Université Constantine des sciences islamiques Amir Abdelkader occupe la quarante neuvième place, (49)
- L'Université Constantine 3 Salah Boubnider occupe la cinquante neuvième place. (59)

Il faut noter que l'Université de Salah Boubnider à presque sept ans d'existence, depuis Septembre 2013, en comparaison avec celle de Mentouri qui a plus de cinquante ans d'existence depuis 1969, et celle de Abdelhamid Mehri qui affiche neuf ans d'existence depuis 2011, et enfin l'Université islamique Amir Abdelkader qui a à son compte trente-six ans d'existence c'est à dire depuis 1984.

3.5-Le top des universités en Afrique qu'en est-il de L'Algérie ?

Figure N° 2. Classement des universités en Afrique 2019

2019 Top 200 universités en Afrique

Rang	Université	Pays
1	Université du KwaZulu-Natal (/reviews/4229.htm)	za
2	Université du Cap (/reviews/4228.htm)	za
3	Université de Pretoria (/reviews/4234.htm)	za
4	Université du Witwatersrand (/reviews/4239.htm)	za
5	Université de Johannesburg (/reviews/4225.htm)	za
6	Université du Nord-Ouest (/reviews/7671.htm)	za
sept	Universiteit Stellenbosch (/reviews/4236.htm)	za
8	Université de Nairobi (/reviews/2978.htm)	ke
35	Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen (/reviews/8.htm)	dz
36	Universidade Eduardo Mondlane (/reviews/3392.htm)	mz
37	Université des sciences et technologies de Kwame Nkrumah (/reviews/1847.htm)	gh
38	Université fédérale de technologie, Akure (/reviews/3453.htm)	ng
39	Université Cadi Ayyad (/reviews/3383.htm)	ma
40	Université de Namibie (/reviews/7261.htm)	n / a
41	Université du Botswana (/reviews/318.htm)	bw
42	Université Abderrahmane Mira de Béjaia (/reviews/16.htm)	dz
43	Université de Khartoum (/reviews/4312.htm)	Dakota du Sud
44	Université de Dar es Salaam (/reviews/4471.htm)	tz
45	Université d'Alexandrie (/reviews/1240.htm)	par exemple
46	Université de technologie de Vaal (/reviews/9709.htm)	za
47	Université centrale de technologie (/reviews/4227.htm)	za
48	Université Frères Mentouri de Constantine 1 (/reviews/18.htm)	dz
49	Université de la Réunion (/reviews/3906.htm)	ré
50	Université Kasdi Merbah de Ouargla (/reviews/20.htm)	dz

Source:https://www.4icu.org/dz/?fbclid=IwAR05w2TTAP9B5NPJy8OcMIF_nIlNmjMTYK0DA8Zac8sCXYDKGI4tJastPbQ

3.6-Lecture des Rankings à l'échelle africaine

A l'échelle africaine (UniRank, Afrique, 2020) la donne est différente, les universités les plus prestigieuses sont celles de l'Afrique du Sud d'ailleurs sept d'entre elles occupent les premières places, la première université algérienne qui occupe le premier classement est celle de Tlemcen Abou Bekr Belkaid, portant la trente cinquième (35) place, à l'échelle africaine, suivie de celle de Abderahmane Mira de Bejaia avec la quarante deuxième place (42), et enfin celle de Mentouri Constantine 1, avec la quarante huitième place (48), ce sont les trois meilleurs universités algériennes par rapport au classement des universités africaines.

3.7-Université Salah Boubnider attractive ou compétitive ou les deux à la fois ?

Suite à notre étude du terrain nous avons pu constater que l'université Constantine 3 alias Salah Boubnider possède un potentiel conséquent en matière de visibilité nationale et internationale (Figure 3 et Figure 4) notamment par :

3.8- Collaboration et Conventions Interuniversitaires/internationales avec :

- L'AIDEC : Agence Internationale pour le développement de l'Education et de la Coopération[82].
- L'Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme INAU au Maroc[83].
- Université Sidi Mohamed Ben Abdellah au Maroc[84].
- Université de Strasbourg en France[85].
- Technische Universität Dortmund Germany[86].
- Université de Bacău en Roumanie[87].
- Université Saint-Joseph de Beyrouth[88].
- Aix-Marseille Université en France[89].
- Collège de Maisonneuve à Montréal au Canada[90].
- Université de Craiova en Roumanie[91].
- Université de Bretagne Occidentale UBO[92].
- Campus de Mont Saint Aignan - Université de Rouen Normandie[93].
- Université polytechnique de Madrid[94].
- Université de Bucarest en Roumanie[95]. (Figure 3)

[82]http://aidecinternational.org/index.php/en/accueil
[83]http://www.inau.ac.ma/siteinauFr/index.asp?page=/siteinauFr/administration/acceuil.asp
[84] http://www.usmba.ac.ma/~usmba2/
[85]http://www.unistra.fr/index.php?id=accueil&utm_source=unistra_fr&utm_medium=unistra_fr_homepage
[86]https://www.tu-dortmund.de/en/?L=0
[87]http://www.ub.ro/fr/
[88]https://www.usj.edu.lb/
[89] https://www.univ-amu.fr/
[90] https://www.cmaisonneuve.qc.ca/
[91]https://www.ucv.ro/en/
[92] https://www.univ-brest.fr/
[93] http://www.univ-rouen.fr/
[94]http://www.upm.es/
[95] https://unibuc.ro/

Figure N° 3. Partenaires internationaux avec L'université Salah Boubnider Constantine 3

Source: http://univ-constantine3.dz/international/

Ainsi que les universités partenaires à l'échelle nationale qui sont du nombre de quinze universités (Figure 4) que nous allons citer en aval :

- L'école Polytechnique d'Architecture et d'urbanisme d'Alger EPAU[96].
- Université Centrale de Mostaganem UMAB[97].
- Université Mohamed Khider Biskra[98].
- Université Larbi Ben M'Hidi[99].
- Université des Sciences et de la Technologie d'Oran Mohamed Boudiaf[100].
- Université Abou Bekr Belkaid, Pôle Chetouane[101].
- Université Amar Telidji, Laghouat[102].
- Université de Batna 2[103].
- Université Constantine 2. Abdelhamid Mehri[104].
- École normale supérieure Assia Djebar de Constantine[105].
- Université Des Sciences Économiques Badji Mokhtar Annaba[106].
- Université des Sciences Islamiques Emir Abdelkader[107].

[96] http://www.epau-alger.edu.dz/
[97] https://www.univ-mosta.dz/universite-abdelhamid-ibn-badis-mostaganem/
[98] http://univ-biskra.dz/index.php/fr/
[99] http://www.univ-oeb.dz/fr/
[100] https://www.univ-usto.dz/
[101] https://ft.univ-tlemcen.dz/
[102]http://lagh-univ.dz/
[103] http://www.univ-batna2.dz/
[104]http://www.univ-constantine2.dz/
[105]http://www.ensc.dz/index.php/en/
[106]http://www.univ-annaba.dz/

- Université Mohamed Boudiaf - M'sila[108].
- Université Saad Dahleb Blida[109].
- École Nationale Supérieure Agronomique[110].

Figure N° 4. Partenaires nationaux avec L'université Salah Boubnider Constantine 3

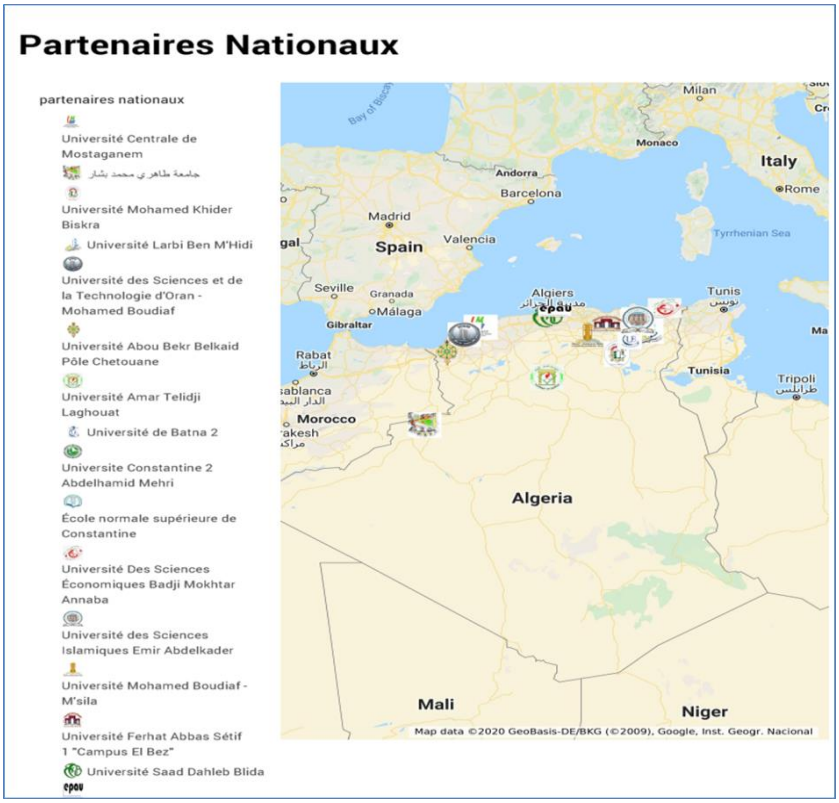

Source: http://univ-constantine3.dz/international/

En ce qui concerne les relations avec le monde économique et social au sens large nous retrouvons donc:

Convention dans le cadre de partenariat avec :

- La wilaya de Constantine,
- La Direction du logement et des équipements publics de la wilaya de Constantine (DLEP).
- Pharmal filiale du groupe SAIDAL de Constantine.
- Office national d'assainissement (ONA).
- La direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction de Constantine (DUAC).
- L'Agence nationale de promotion et de développement des parcs technologiques (ANPT).
- Entreprise Tracteurs Agricoles (ETRAG).
- Direction de l'Emploi Wilaya de Constantine-DAEWOO (construction).

[107]http://www.univ-emir.dz/

[108]https://www.univ-msila.dz/en/

[109] http://www.univ-blida.dz/index.php/en/

[110]http://www.ensa.dz/

- Direction de l'Emploi Wilaya de Constantine-KUR -INSAAT (construction).
- Direction de l'Emploi Wilaya de Constantine-KUR GURBUZ (construction).
- Direction de l'Emploi Wilaya de Constantine- CIEGC-CAP.
- Etablissement d'Aménagement des villes d'Ain Nahas et Ali Mendjeli.
- Conseil Local de l'Ordre des Architectes.
- Confédération Générale des Entreprises Algériennes.
- Etablissement public de gestion des centres d'enfouissement techniques et traitement des déchets de Constantine -EPIC EPWG6 CET.
- Direction de L'environnement de la wilaya de Khenchela.
- Le cabinet d'études environnement et risques industriels -Sarmouk Toufik.
- La Direction De L'environnement De La Wilaya De SKIKDA.
- La Direction de l'environnement de la wilaya de MILA.
- La Direction de l'environnement de la wilaya de Sétif.
- La Direction de l'environnement de la wilaya de Jijel.
- Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ)
- Agence nationale de valorisation des résultats de la Recherche et du Développement technologique

Convention de stage :

- LDM Laboratoires de Diagnostic Maghrébins / Constantine.
- Convention cadre dans le domaine de la Formation.
- Direction Générale de Douanes.
- L'Agence nationale des changements climatique.
- Convention de sponsoring :
- Convention de sponsoring.

Convention de coopération :

- L'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ)

3.9- Les projets et les réseaux internationaux :

3.9.1- Avec TETHYS

Le Consortium des Universités Euro-Méditerranéennes TETHYS fut créé, le 28 janvier 2000, par 22 universités du pourtour méditerranéen. TETHYS est un réseau porté par Aix-Marseille Université et qui comprend actuellement plus de 60 universités de 19 pays. Il regroupe les principales universités du Maghreb, du Mashrek et des pays du Sud de l'Europe.

Ce partenariat permet d'entreprendre des actions en réseau de grande envergure avec le soutien de programmes nationaux et européens. Tout ceci contribue à promouvoir une politique active de coopération internationale au niveau européen mais également au niveau mondial et permet à la communauté universitaire d'être parfaitement lisible sur l'espace euro-méditerranéen. TETHYS est un lieu d'échanges et de partages, un lieu de convivialité que nous devons préserver pour un futur durable en Méditerranée[111].

Ces Missions

[111] https://tethys.univ-amu.fr/fr/presentation

- Construire un lieu d'échanges culturels et scientifiques permettant d'apporter une contribution forte et pérenne à la construction de l'Espace Euro-Méditerranéen de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche et de l'Innovation.
- Favoriser la coopération entre les pays euro-méditerranéens grâce au partage des savoirs, l'harmonisation des connaissances et l'échange des cultures.
- Développer des partenariats « gagnant-gagnant » entre le Nord, le Sud et l'Est de la Méditerranée.

3.9.2- Avec COMARES établissements universitaires maghrébins

La COMARES, Conférence Maghrébine des Responsables des Établissements d'Enseignement Supérieur membres de l'AUF, qui a siégé pour la première fois le 10 février 2014 à Tunis (Tunisie), s'offre comme une plateforme de dialogue en faveur de la coopération interuniversitaire trans-maghrébine. L'initiative lancée il y a près de deux ans par le Bureau Maghreb de l'AUF, dont le siège est basé à Rabat (Maroc), a pu se concrétiser grâce à l'appel à la concertation et à la volonté de concorde qui existaient au sein de son réseau pour affronter des défis communs. La COMARES a élaboré un plan d'action portant sur des thématiques énoncées comme prioritaires telles que l'employabilité des jeunes, la promotion de l'esprit d'entrepreneuriat et sur la massification afin de trouver les solutions pour y faire face. Il prévoit par ailleurs la mise en place d'un programme de mobilité pour les étudiants du Maghreb et la réalisation de projets de recherche pour les universités des trois pays (Algérie, Tunisie, Maroc)[112]

3.9.3- Avec l'AUF l'Agence Universitaire de la Francophonie

L'AUF (Agence Universitaire de la Francophonie) fédère aujourd'hui un réseau de 759 institutions sur tous les continents dans 90 pays. Chaque année l'AUF distribue plus de 2 000 bourses dans le cadre de ses programmes de mobilité[113]. (Figure 5)

Figure N° 5. Agence Universitaire de la Francophonie

Source : https://www.auf.org/les_membres/nos-membres/nos-membres/universite-constantine-3/

3.9.4- Avec BATTUTA Euro-Méditerranéen

[112] http://relex.univ-guelma.dz/fr/r%C3%A9seaux
[113] Idem

Le consortium BATTUTA est composé de 19 institutions partenaires d'Afrique du Nord (11) (Figure 6) et en Europe (8) et aussi par 10 institutions associées. C'est un projet réalisé avec le soutien Erasmus Mundus[114].

Figure N° 6. Le consortium BATTUTA et les institutions associées

Associés

	Nom	Pays
CCIDAHRA	Chambre de Commerce et d'Industrie du Dahra, Mostaganem	Algérie
UORAN	Université d'Oran	Algérie
UBOUIRA	Université de Bouira	Algérie
UC3	Université de Constantine 3	Algérie
UBATNA	Université Hadj Lakhdar Batna	Algérie
UFC	University of Continuous Education	Algérie
SGROUP	Santander Group	Belgique
UVIGO	University of Vigo	Espagne
LIMU	Libyan International Medical University	Libye
UAE	Université Abdelmalek Essaadi	Maroc
UEMF	Université Euro-Méditerranéenne de Fès	Maroc

Source : https://www.battuta.eu/institutions, consulté le 28/01/2020

3.9.5- Avec AEARROES Euro Maghrébin

Le projet AVERROES s'inscrit dans le cadre du Lot n°1 du programme « Erasmus Mundus External Cooperation Window » financé par la Commission Européenne, qui a pour objectif de renforcer la coopération entre les institutions de l'enseignement supérieur de l'union européenne et celles des pays du Maghreb, grâce à la mise en place d'échanges d'étudiants et d'enseignants. Porté par l'université Montpellier 2 en France, il réunit 11 universités de 4 pays de l'union européenne : Belgique, Espagne, France et Italie ; et 9 universités du Maghreb : Tunis, Sfax, Sousse en Tunisie - Oran, Bejaïa, Constantine en Algérie - Rabat, Tétouan et Marrakech au Maroc. Sont également associés 17 acteurs sociaux économiques locaux, nationaux ou internationaux qui participent activement à l'organisation et à l'accueil des mobilités étudiantes ou académiques[115].

3.9.6- Avec PRP2S Réseau maghrébin

PRP2S : Une ONG scientifique[116]

Le Réseau Maghrébin pour la Promotion de la Recherche et de la Publication en Sciences de la Santé (PRP2S) est une association scientifique, enregistré au Journal Officiel de la République Tunisienne (JORT 1 mai 2012, page 2845, Code : 2012S01054APSF1).

PRP2S: Une mission de « capacity building »[117]

La mission essentielle du Réseau Maghrébin PRP2S est le développement des capacités des chercheurs en sciences de la santé (biologie, médecine, médecine dentaire, pharmacie,

[114] https://www.battuta.eu/institutions
[115] https://www.agroligne.com/rubrique-formation/117-les-autres-formations/21848-projet-averroes-echange-cooperation-avec-les-pays-du-maghreb.html
[116] https://sites.google.com/site/campusmaghrebin/principes-de-l-emp
[117] Idem

santé publique, nursing, techniques de santé,..) en matière de pédagogie par compétences, de méthodologie de recherche et de communication scientifique.

PRP2S : Un réseau d'experts[118]

Le Réseau Maghrébin PRP2S regroupe une cinquantaine des compétences maghrébines et européennes fédérant leur expertise en épidémiologie, en bio statistique, en documentation, en technologies d'information et de communication, en rédaction scientifique, en «Evidence Based Practice», et en pédagogie médicale, dans des programmes de formation intégrée en « apprentissage par compétences», en «méthodologie de recherche» en santé et en « communication scientifique».

PRP2S : Une Pédagogie interactive[119]

La pédagogie adoptée par le groupe d'experts du Réseau Maghrébin PRP2S est centrée sur l'acquisition des COMPETENCES dans les domaines de la « pédagogie par compétences », de l'élaboration, la conduite, la communication et la valorisation des résultats de recherche en sciences de la santé, à travers un coaching personnalisé, un transfert des outils et des méthodes, une révision globale des protocoles de recherche et un suivi actif des manuscrits des participants.

PRP2S : Une carte de menu pédagogique diversifiée[120]

Le menu de formation, offert par le Réseau Maghrébin PRP2S, couvre les multiples compétences nécessaires à la publication d'un article scientifique dans une revue indexée et à facteur d'impact élevé, à la soutenance d'une thèse d'exercice et es science, à l'élaboration d'un mémoire de recherche en sciences infirmières, et à l'apprentissage selon l'approche par compétences, dont :

- L'éthique de la recherche scientifique en santé
- La recherche bibliographique et documentaire
- La gestion des références bibliographiques
- La méthodologie de recherche clinique et communautaire
- Le management de la recherche en santé
- L'analyse statistique des données
- La rédaction scientifique en sciences de la santé
- La Lecture Critique d'Article
- L'Evidence Based Practice
- L'approche par compétences[121]

En ce qui concerne l'Algérie et particulièrement à l'Université Constantine 3 le réseau a assuré la formation de l'Ecole des Ponts : Université Constantine 3 il est aussi spécialisé dans

[118] https://sites.google.com/site/campusmaghrebin/principes-de-l-emp
[119] Idem
[120] Idem
[121] https://sites.google.com/site/campusmaghrebin/principes-de-l-emp

la délivrance du C2S (Certificat de Sur Spécialisation) en Méthodologie de Recherche. Notre lecture du terrain Salah Boubnider nous a permis de lever le voile sur un constat important le pôle universitaire a un potentiel conséquent, en matière de recherche scientifique et de développement, ce qui manque réellement est une bonne gouvernance entre les équipes de recherches, les collectivités et les partenaires, ainsi qu'un manque considérable d'actions à entreprendre pour construire et aménager l'université de demain. Il faudra bien que l'université joue son rôle légitime en tant qu'acteur territorial à part entière, afin de développer une culture commune, qui vise à partager une ambition importante, celle de faire rayonner l'université et lui redonner sa place au sein de son territoire, et œuvrer pour qu'elle soit plus compétitive et plus attractive que ce soit à l'échelle nationale ou internationale.

CONCLUSION

Comment faire des villes étudiantes, un model urbain attractif ? Qu'on le veuille ou non l'Université fait actuellement partie intégrante de la ville, c'est le cas d'ailleurs de Constantine, avec ses différentes universités écoles et instituts, ville du ILM et d'OULAMAS, son histoire avec l'université est bien ancienne plus de 50 ans d'existence déjà. Même si l'université en général symbolise le Savoir, le savoir-faire, le savoir être, ainsi que la connaissance, par cet amalgame d'une élite estudiantine bien particulière et distinguée, elle arrive souvent à dynamiser la ville par la culture, l'art et l'innovation, en créant une atmosphère urbaine exclusive aux villes dotées d'universités attractives, nous ne pouvons négliger le fait que c'est cette population estudiantine qui est à l'origine de ce dynamisme urbain. Pour le cas de Constantine, l'étudiant n'est pas mis au cœur de l'urbain, son implication est faible, voire même timide, notamment dans le domaine de la culture, il ne génère pas aussi de dynamisme artistique, même si normalement il représente le maillon fort pour façonner la ville, son ancrage ne lui permet pas de faire de cette ville, une ville accueillante, vivante et attractive. Dans le domaine de la consommation par contre, il a un rôle phare à jouer, il nourrit les espaces de la ville tel que les fastfoods, restaurants, cafétérias, pizzerias etc… grouillent par la présence des étudiants, qui malgré leur situation financière modeste, participent énergiquement à renforcer le capital économique de la ville. Nous avons constaté d'ailleurs qu'à Constantine les étudiants font de la ville juste un espace de « transit », une fois les études terminés ils l'a quittent pour d'autres destinations, et un avenir surtout incertain pour la majorité d'entre eux. Une minorité par contre arrive à s'enraciner et se résigne à y rester. Nous conclurons ce travail par cette question : Faudra-t-il alors arriver à faire partie des universités les plus prestigieuses comme celle d'Oxford et Harvard … pour devenir un établissement attractif? Nous laisserons une piste de recherche pour d'autres chercheurs, qui portent un intérêt particulier à ce sujet d'actualité. (L.O.CH, 2018)

Références bibliographiques

(UNIRANK 2020). Consulté le 01 02, 2020, sur UniRank, Afrique: https://www.4icu.org/top-universities-africa/

Djamel GUERID, a. (1998). *L'Université Aujourd'hui* (éd. Centre de Recherche en Anthroplogie Sociale et Culturelle). (C. d. Culturelle, Éd.) Oran: Edition CRASC.

GODDARD, J. e. (2013). *L'université et la ville . Londres: Routledge.* Récupéré sur https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-75593-9_1#Sec3

GUNTER, A. e. (2017). *Étude internationale dans le Sud global: relier les mobilités institutionnelles, du personnel, des étudiants et des connaissances.* Récupéré sur Mondialisation, sociétés et éducation . Publication en ligne avancée. : https://doi.org/10.1080/14767724.2017.1401453

HEFFERNAN M., S. L. (2018, Aout 1). *Géographies de l'Université: une introduction.* (C. Springer, Éd.) Récupéré sur https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-75593-9_1#Sec3

HUBER, F. (2012). *Les clusters sont-ils vraiment importants pour les pratiques d'innovation dans les technologies de l'information? Remise en question de l'importance des retombées technologiques.* Consulté le Avril 24, 2020, sur Journal of Economic Geography , 12: https://doi.org/10.1093/jeg/lbq058

JÖNS, H. (2015). *Mobilité des talents et géographie changeante des pôles de connaissances latouriens.* . Récupéré sur Population, Space and Place , 21, 372–389.: https://doi.org/10.1002/psp.1878

L.O.CH. (2018, Mai 27). *L'Algérie atteindra 2 millions d'étudiants en 2019/2020.* Récupéré sur https://www.depechedekabylie.com/national/190295-lalgerie-atteindra-2-millions-detudiants-en-2019-2020/

LORENZ, S. (1999). *Comment fonder une université à Ratisbonne, Lunebourg, Wroclaw et Pforzheim?* (S. cham, Éd.) Consulté le Mai 5, 2020, sur https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-75593-9_1#Sec3

M.E.S.R.S 2020. (s.d.). Consulté le 01 20, 2020, sur Universités: https://www.mesrs.dz/fr/universites

MADGE, C. R. (2015). *Conceptualiser l'éducation internationale: de l'étudiant international à l'étude internationale.* . Récupéré sur Progrès en géographie humaine , 39 , 681–701.: https://doi.org/10.1177/0309132514526442

MEUSBURGER, P. E. (2012). *Wissenschaftsatlas de l'Université de Heidelberg: relations spatio-temporelles de la production de connaissances académiques . Knittlingen:.* Récupéré sur Bibliotheca Palatina.: https://www.infona.pl/resource/bwmeta1.element.elsevier-24f9cee3-0583-35bd-a284-2d7a5b53a611

MOKHEFI Sidali, M. S. (2016/ 2017). *L'attractivité urbaine et les espaces publics dans l'ère de la compétitivité, Master II en : Architecture.* (F. d. Université Abderrahmane Mira– Bejaia, Éd.) Consulté le 01 12, 2020, sur http://www.univbejaia.dz/dspace/bitstream/handle/123456789/3223/L%27attractivit%C3%A9%20urbaine%20et%20les%20espaces%20publics%20dans%20l%27%C3%A8re%20de%20la%20comp%C3%A9titivit%C3%A9.pdf?sequence=1&isAllowed=y

PARKINSON, M. C. (2006, Aout 1). *Géographies de l'Université: une introduction, chapitre 1. L'université et la ville p.8.* Consulté le Avril 22, 2020, sur Springer Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-75593-9_1#citeas

TOURNES, L. e.-S. (2017). *Échanges mondiaux: bourses et circulations transnationales dans le monde moderne* . Récupéré sur New York: Berghahn Books.: https://www.berghahnbooks.com/title/tournesglobal

UNIRANK. (2020). Consulté le 12 26, 2020, sur UniRank, Algérie: https://www.4icu.org/dz/?fbclid=IwAR05w2TTAP9B5NPJy8OcMIF_nIlNmjMTYK0DA8Zac8sCXYDKGI4tJastPbQ

VILLE, D. (2019, séptembre 30). *LES VILLES ÉTUDIANTES, UN MODÈLE URBAIN ATTRACTIF ?* Consulté le 12, 23, 2019, sur Lumiéres de la ville, le média qui pense l'urbain et l'humain: https://lumieresdelaville.net/paroles_urbs/villes-etudiantes-modele-urbain-attractif-2/

URBANISME ET DEVELOPPEMENT DURABLE D'UN TERRITOIRE INSULAIRE

Enjeux, Défis et Perspectives de Valorisation : CAS DES ÏLES KERKENNAH – TUNISIE-

URBAN PLANNING AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF AN ISLAND TERRITORY
Stakes, Challenges and Prospects of Valorization: CASE OF KERKENNAH ISLANDS - TUNISIA-

Hazar SOUISSI Ben HAMAD

Maitre Assistante en Architecture I.S.T.E.U.B., Université de Carthage, docteur en sciences du patrimoine, Tunis

RÉSUMÉ

Nous proposons dans ce qui suit une étude particulière d'un site insulaire, culturel et patrimonial tunisien à savoir l'archipel de Kerkennah. Les insulaires à Kerkennah sont confrontés à des défis sociaux, économiques et environnementaux. Outre l'isolement imposant des ressources limitées ainsi qu'une faible diversification de l'économie, nous citons l'érosion des berges menaçant le littoral, la migration des jeunes, le vieillissement de la population…etc.

Cet article rend compte du potentiel culturel que ces îles tirent à partir de leurs richesses patrimoniales matérielles et immatérielles. Nous proposons de repenser l'aménagement urbainen vue d'assurer son développement durable et de valoriser ses atouts.Il s'agit tout d'abord de présenter l'archipel. Ensuite, de décrireson potentiel patrimonial. Puis,nous présenterons de nouveaux modes de gouvernance à l'archipel de Kerkennah, dans une optique de développement territorial des îles.Nous proposerons différents itinéraires afin de promouvoir le tourisme en ce milieu insulairetout enrepensant les liens entre mobilité et environnement dans ce contexte insulaire.

Les problématiques relatives à cette réflexion s'articulent autour de la question suivante :quels sontles aménagements urbains susceptibles de permettreun développement durable du territoire insulaire, sa valorisation et le renforcement de son identité ?Notre hypothèse est la suite : l'affirmation de l'identité culturelle de ces îles se fait -entre autrespar une politique urbaine et culturelle c'est-à-dire la mise en place d'une stratégie de pratiquer un tourisme culturel basé sur des circuits culturels des identités territoriales et des valeurs insulaires. En effet, une meilleure gestion urbaine de l'archipel reposera sur des opérations de valorisation à travers les acteurs locaux. La sensibilisationdes décideurs et les citoyens de la nécessité de la gestion, la sauvegarde, la conservation et de mise en valeur du potentiel patrimonial *Kerkennien* reposera sur des propositions d'itinéraires culturels.Ces derniers proposés sont du domaine propre à l'insularité ; ils parcourent les richesses matérielles et immatérielles de l'archipel sans pour autant toucher au caractère tropical, au charme des îleset à la fragilité des sites archéologiques et de l'écosystème tout en veillant à ce que ce tourisme ne dévore pas les îles et n'en détruit pas leur statut privilégié.Il ya lieu enfin d'examiner également son impact, tant sur les résidents de l'archipel que sur les touristes.

MOTS-CLES : archipel de Kerkenah ,milieu insulaire, potentiel patrimonial, Développement durable, tourisme culturel,

ABSTRACT
We propose a particular study of an island, cultural and heritage site in Tunisia, Kerkennah ‘s island. Islanders in Kerkennah are face social, economic and environmental challenges. In addition to the isolation imposing limited resources as well as a weak diversification of the economy, we cite the erosion of the banks threatening the coast, the migration of young people, the aging of the population ... etc.
This paper reports on the cultural potential that these islands derive from their tangible and intangible heritage. We are proposing to rethink urban development with a view to ensuring its sustainable development and enhancing its assets. It is first of all about presenting the archipelago. Next, describe its heritage potential. Then, we will present new modes of governance to the Kerkennah archipelago, with a view to territorial development of the islands. We will offer different routes to promote tourism in this island environment while rethinking the links between mobility and environment in this island context.

The issues relating to this reflection revolve around the following question: what are the urban developments likely to allow a sustainable development of the island territory, its development and the strengthening of its identity? Our hypothesis is as follows: the affirmation of the cultural identity of these islands is done - among other things by an urban and cultural policy, that is to say the implementation of a strategy of practicing cultural tourism based on cultural circuits of territorial identities and island values. Infact, the best urban management of the archipelwill be based on enhancement operations through local actors. The awareness of decision-makers and citizens of the need for the management, safeguard, conservation and enhancement of the Kerkennian heritage potential will be based on proposals for cultural routes. The latter proposed are specific to insularity; they explore the tangible and intangible wealth of the archipelago without touching the tropical character, the charm of the islands and the fragility of the archaeological sites and the ecosystem while ensuring that this tourism does not devour the islands and n 'does not destroy their privileged status. Finally, there is also a need to examine its impact, both on residents of the archipelago and on tourists.

KEYWORDS : Kerkennah, island environment, heritage potential, Sustainable development, cultural tourism,

INTRODUCTION

Le propos de cet article est une réflexion sur la possibilité de nos jours de repenser l’urbanisme et le développement durable en milieu insulaire à savoir l’archipel de Kerkennah en Tunisie. Ce support d’étude est digne d’intérêt car ses richesses culturelles sont variées et complexes. L’archipel de Kerkennah par son potentiel patrimonial : matériel et immatériel répond à un besoin contemporain de réintégrer l’ensemble des atouts historiques, architecturaux et archéologiques afin de valoriser le tourisme culturel. Le défi pour l’archipel réside dans la mise en œuvre de divers projets urbains en étroite adéquation avec ses propres ressources, ses spécificités naturelles et paysagères notamment fauniques et floristiques, son

potentiel patrimonial. Bref, toutes ses richesses seront mises au service d'un développement durable, Ainsi, nous proposons par le présent article un éclairage particulier sur la question de l'urbanisme et du développement durable de ce territoire insulaire.

De nombreuses disciplines se sont intéressées à l'étude de l'insularité telles que la géographie, l'économie, l'anthropologie, la biologie, la linguistique, la démographie... etc. Dans la présente étude, nous considérons que notre approche envisagée –dans le cadre de cet appel à contribution[122]- est assez particulière. En effet, elle est intimement liée à plusieurs paramètres ; D'une part à ma formation académique, étant architecte-urbaniste de formation et docteur en sciences du patrimoine. D'autres part, étant exercée et côtoyée de près l'archipel comme professionnelle exerçant au sein de l'I.N.P.[123] dans le cadre de la sauvegarde et la conservation de ce territoire insulaire. Mais avant tout, comme étant originaire de l'île qui incarne le territoire de naissance, l'identité individuelle, et la communauté d'identification.

Etant donné que le patrimoine matériel et immatériel « *représente un enjeu considérable pour les territoires insulaires*[124] » Nous mettrons l'accent tout d'abord, sur le potentiel patrimonial de l'archipel de kerkennah. Ensuite, sur le rapport entre potentiel patrimonial et tourisme culturel. Cette recherche passe par sur un essai d'élaboration d'itinéraires culturels intégrés dans l'archipel. La présentation des enjeux du développement durable et la valorisation du patrimoine à Kerkennah se fait en fonction de la taille des îles, de l'accessibilité, de l'importance de sa fréquentation touristique. Cette recherche s'achève par l'observation et l'analyse de l'impact du tourisme culturel intégré dans cet espace insulaire -à la fois petit, enclavé, isolé- tant par le regard que portent les insulaires sur leur patrimoine culturel, et tant par le regard du touriste venant de l'extérieur pour découvrir. Enfin, ce travail s'attache à montrer en quoi le tourisme culturel constitue une source de retombées positives pour l'archipel dès lors que les acteurs privés et étatiques sont en situation collaborer pour une meilleure gestion de ce territoire insulaire.

I- PRÉSENTATION DES ÏLES KERKENNAH

En plein centre de la méditerranée, à l'entrée du golfe de Gabès (Sud Est tunisien) et face au continent de Sfax, à 20 Km, se dressent les îles Kerkennah dans leurs richesses et leur complexité passé et présente. L'aménagement actuel rattache l'archipel au continent par le biais de bateaux. Cette accessibilité qui se fait à travers une liaison constante avec le continent de Sfax n'a pas fait perdre le charme insulaire de l'archipel. En effet, aux dire de F. PERON (1993) « *L'île par rapport au continent, oscille en permanence entre l'ouverture et la fermeture*[125]. » Sur le plan morphologique, l'archipel décrit une forme longitudinale très irrégulière divisée en deux grandes parties : l'île Gharbi de forme compact et l'île Chargui plus étendue et montre un profil très découpé. Les deux îles peuplées sont reliées entre elles par une chaussée d'une longueur environ 600 mètres et remontant à l'époque romaine. Elle est classée en tant que monument historique classé à l'échelle nationale[126].

122 Appel à contribution Jounal Of Urban and Territorial Planning

123 Ex Architecte principal à l'Institut National du Patrimoine (I.N.P.), Tunis, Tunisie.

124 LOMBARD N. (2010) Les îles laboratoires du tourisme durable, in insularité et tourisme durable, Revue Espaces, n° 278, 8-13, p.9

125 F. PERON (1993), des îles et des hommes : l'insularité aujourd'hui, éditions de la cité, édition Ouest France, Rennes, p.143.

126 Le classement date du 22-03- 1899.

L'archipel montre 160 kilomètres de côte et une unique route principale qui le traverse depuis la localité de Sidi Youssef à l'ouest jusqu'à El Attaya et Kraten à l'est. La voie principale est de 35 kilomètres de long et 12 km sur la plus grande large distance. Les terres de l'archipel sont très planes, elles s'élèvent à peine au-dessus du niveau du golfe de Gabès. Les îles sont soumises à un climat très venteux et sec, elles sont pauvres en eaux de nappe et recouvertes d'encroûtements calcaires et de sols généralement pierreux.

L'archipel dénombre actuellement 14 villages. Ramla -situé en son centre- étant le chef-lieu. Les villages sont concentrés à l'ouest le long de la route qui traverse les îles Gharbi et Chargui tandis que l'est est surtout occupé par des lagunes. La superficie des Sebkhas est importante présentant le 1/3 de sa superficie totale.

L'histoire antique et médiévale de l'archipel témoigne du passage d'Hannibal, plus tard de Bourguiba comme le souligne M. KAMMOUN (S.A), « *Tête de pont méditerranéen, ces îles ont servi dans le passé de refuge aux combattants civils et militaires traqués et cherchant revanche. L'histoire a retenu le passage dans ces îles de Hannibal, et beaucoup plus tard de Bourguiba*. »[127]. Originaires de l'archipel, Farhat Hachad et Hbib Achour et bien d'autres militants syndicaux ayant joué un rôle important dans l'histoire contemporaine et moderne de la Tunisie, « L'archipel est connu à l'échelle nationale par un grand militantisme syndical. Plusieurs figures syndicales de premier rang en sont originaires tels Farhat Hachad et Hbib Achour. »[128]

L'actuelle Kerkennah comme appelé aujourd'hui a connu différentes appellations à travers l'histoire. En effet, l'appellation Kyrakyn remonte à l'époque phénicienne. La transcription en caractères grecs a généré deux graphies : Kyrannis ou Kyraunis. Dans l'écriture romaine, il est question de Cyrannis ou Cyraunis modelé en Cercina. Les fouilles archéologiques[129] menées au nord-ouest de Borj El Hssar ont confirmé la superposition archéologique des différentes civilisations ayant régné ce territoire insulaire. OUESLATI A. mentionne que *« L'image de la fertilité et de l'abondance que peuvent nous donner, des Kerkna, certains textes anciens n'est pas gratuite. En tout cas, cet archipel était densément habité au cours de l'antiquité comme le témoigne le nombre des verstiges archéologiques à cette époque. Presque partout, là où on va, on rencontre des ruines ou des objets remontant à l'antiquité.[130] » Toutefois,* CHIKHA J.[131] nous a dépouillé les propos d'Al BAKRI et Al IDRISSI, ces chroniqueurs et voyageurs médiévistes ont relevé et mentionné dans leurs textes du moyen âge des constructions au large de la côte Kerkennienne datant de l'époque médiévale « *par exemple une construction au large de la côte probablement sur le haut fond qui fait face à El ATTAYA* » soupçonne également A. OUESLATI[132].

La fréquentation des îles Kerkennah se fait soit par la population ancrée c'est-à-dire la communauté fixe et stable : il s'agit d'un noyau restreint d'habitants permanents qui vivent toute l'année sur l'île et qui vont rarement sur le continent de Sfax composé principalement de

[127] M. KAMMOUN (S.A), *Sfax d'hier et d'aujourd'hui,* Altair édition, p.134.
[128] M. KAMMOUN (S.A), *Sfax d'hier et d'aujourd'hui,* Altair édition, p.135.
[129] Fouilles archéologiques sous la direction de CHALBI F. financée par la société privée Britsh Gaz.
[130] A. OUESLATI, *Les îles de la Tunisie*, éd. Cérès, Tunis, 1995, p.190.
[131] J.CHIKHA (1994), L'Archipel de Kerkennah et l'Ile de Djerba d'après les relations de voyages,1994, 25+100 p.

[132] A. OUESLATI, les îles de la Tunisie A., éd. Cérès, Tunis, 1995, p.179.

personnes âgés pêcheurs et agriculteurs. Soit par l'exode insulaire, ou diaspora qui revient surtout pendant la période estivale. L'émigration s'est développée, car plus que la moitié des Kerkenniens vivent sur le continent pour poursuivre les études universitaires ou pour l'exercice professionnel. L'émigration au continent de Sfax a pour objectif la recherche de meilleures conditions économiques.

La population fixe est constituée principalement de pêcheurs et d'agriculteurs. Le nombre des habitants est variable entre les saisons, il atteint son maximum pendant la saison d'été et le retour de la population d'origine. Le nombre des habitants étant estimé en 2014 entre 14 000 et 15 000 au cours de l'année. En été 2014[133], il est estimé à 300 000 habitants. Ce nombre assez élevé est dû aussi aux visiteurs passagers -qui depuis que l'archipel de Kerkennah est relié avec le continent par des moyens de transport régulier- fréquentent ce milieu insulaire et y trouvent un refuge et une destination balnéaire.

II- Mode d'implantation et composantes du tissu urbain

Concernant le tissu urbain, nous constatons que **l**es noyaux des villages sont implantés sur la côte tout en gardant entre elles un certain recul par rapport à la mer pour des raisons de sécurité. A l'exception de Mellita implanté au centre de l'île Gharbi. Ce Mode d'implantation est régi par une relation de voisinage où la maison devient un élément organisateur de l'ensemble.

Les maisons viennent s'implanter sur le parcours liant le village à la mer, aux vergers ou entre elles. La forme des îlots est généralement irrégulière. L'élargissement de la famille engendre la multiplication de maisons accolées les unes aux autres. Le premier îlot forme en général un noyau autour duquel viendra s'articuler tout le village et présentera un centre de convergence de rues.

Cette morphologie confère au village un tissu mixte entre urbain et rural. Il ne s'agit plus de tissu médinal compact dense et introverti, ni encore du tissu rural composé d'unités éparpillés. Le tissu se trouve ainsi aéré le rapport plein vide montre une abondance des espaces verts. L'examen du tissu urbain Kerkennien révèle un mode d'organisation similaire à celui des villages du sahel.

Entre autres les composantes urbaines, nous citons les espaces extérieurs. Tout d'abord, les placettes publiques (Fig.1) et privées sont constituées généralement de limites physiques des bâtiments ou parfois encore par retrait ou délaissement d'une parcelle. Elles sont irriguées par plusieurs voies et constituent un lieu de rencontre où se déroulent les différents activités et festivités.

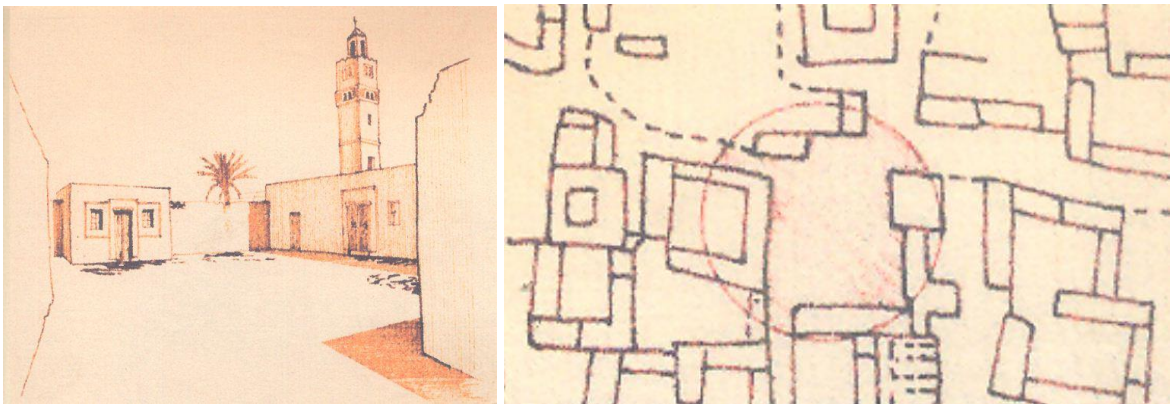

FIG. 1 : PLACETTE PUBLIQUE : PLAN ET CROQUIS, SOURCE : AUTEUR

[133] INS

Les rues sont généralement soit tortueuses et étroites, soit sinueuses, soit assez large. Les rues sont délimitées par des îlots, ils ont une forme irrégulière et tortueuse. Elles se présentent sous plusieurs aspects.

Concernant les rues tortueuses et étroites : généralement orientées Nord-Est / Sud-Ouest. Cette orientation et étroitesse font qu'elles baignent dans l'ombre durant une grande partie de la journée ce qui contribue à améliorer la ventilation et par la suite le confort climatique surtout dans la saison chaude.

Pour le cas des rues sinueuses : elles sont plus étroites et montrent plusieurs tournants. Ils bénéficient d'une surface ombragée plus grande. Cette forme favorise la circulation de l'air frais. Les portes d'entrée des maisons sont placées en face des tournants pour bénéficier de cet air frais.

Enfin, les rues assez larges : ce sont les rues regroupant des équipements et des commerces. Elles sont plus actives et plus animées. Le marquage des locaux abritant les équipements et des commerces se fait par des constructions en saillie ou en retrait par rapport à l'alignement de la rue.

Les décrochements dans les rues ont un rôle social. Ils assurent un double objectif à savoir rendre intime l'entrée de l'habitation et la privatisation de l'espace résultant pour parcage de charrettes ou autres dépendances de l'habitation

III- POTENTIELS, ATOUTS ET VALEURS

A Kerkennah, la communauté fixe transmet désormais les valeurs collectives, conserve le savoir-faire local et les structures traditionnelles. A son tour, la diaspora reste rattachée à l'identité insulaire tout en essayant de diffuser les savoirs faires. En effet, « *L'identité revendiquée par les insulaires aujourd'hui, qu'ils viennent ou non sur l'île s'apparente à une forme archaïque d'appartenance à un chef-lieu.* »[134] comme le souligne F. PERON (1993).

L'archipel recèle des richesses propres et des valeurs intrinsèques diverses. Nous évoquons de prime abord, la valeur culturelle. En effet, le site présente un témoignage de plusieurs civilisations : punique, romaine, médiévale, ottomane, la dominante étant romaine avec la partie fouillée au nord-ouest de l'imposant Borj el Hssar. Ensuite, l'archipel montre une valeur historique. Il s'agit d'un lieu de mémoire par rapport aux évènements historiques vécus, légendes et mythes. Il y reste de nombreux vestiges architecturaux et archéologiques vivants illustrant le passé. Car, les îles n'échappent pas aux grands courants méditerranéens, libyens, phéniciens, grecs et romains qui ont laissé leurs empreintes. De même pour le moyen âge. Les ouvrages de défense ne sont pas absents, pourtant l'île se défend de par ses intrusions successives. Les espagnols construisaient des tours de guets sur son rivage, tel que la tour de Mellita qui subsiste de nos jours.

Quant à la valeur archéologique, elle est attestée par le nombre important de vestiges archéologiques en bon ou en mauvais état de conservation. Ces sites témoignent de l'occupation de l'homme à travers le temps. Nous citons le site de Borj el Hssar, celui de Abbasia, la tour de Mellita. Les découvertes au sein de la délimitation archéologique (Fig.2), la variété des vestiges et des couches archéologiques ont contribué à l'évolution des sciences. Cette valeur scientifique est tributaire de fouille et de prospection permettant l'évolution des sciences relatives à l'archéologie. Les recommandations relatives au patrimoine archéologique qui figurent dans l'étude de gestion de la zone sensible littorale confirme nos propos, en effet, « *la richesse archéologique et historique de Kerkennah ainsi que la valeur et*

[134] F. PERON (1993), *des îles et des hommes : l'insularité aujourd'hui*, éditions de la cité, édition Ouest France, Rennes, p-p. 112-113.

l'originalité de son patrimoine traditionnel constituent un riche potentiel pour la région ce patrimoine culturel est représenté par la zone archéologique qui s'étend entre Sidi Fraj et Sidi Founkhal [135]»

FIG. 2 DÉLIMITATION ARCHÉOLOGIQUE, SOURCE : AUTEUR

En ce qui concerne la valeur architecturale, elle est confirmée d'une part par la survivance d'une architecture domestique typique, où nous rencontrons la typologie de la maison traditionnelle organisée autour d'une cour intérieure. Le nombre de pièce diffère selon la classe sociale des occupants et de leur besoin. La volumétrie est réduite au R.D.C., Elle est simple et s'insère harmonieusement dans le paysage. L'accès à la maison se fait par la Squifa : espace permettant la communication avec l'extérieur, le stockage du matériel de pêche (filets, nasse, Halfa). Cet espace sert aussi pour la réparation des filets, le façonnage des nasses, la confection de l'Halfa. Les chambres sont orientées Sud Est afin de répondre aux soucis climatiques. Les pièces sont de formes rectangulaires allongées et de faible largeur à cause de la faible portée offerte par les troncs de palmiers utilisés pour la toiture. L'éclairage est assuré par la porte et deux petites ouvertures généralement symétriques par rapport à la porte. Au fond de la chambre, à une hauteur de 1.20m se trouve la Sedda qui sert de lit. Elle est isolée du reste de la chambre par un panneau vertical richement décoré et ornementé (Fig.3).

[135] P.16

FIG. 3 : À DROITE SEDDA PARTIE SUPÉRIEURE, À GAUCHE SEDDA PARTIE INFÉRIEURE,

La valeur architecturale est confirmée d'autres parts par les modes de construction qui sont étroitement liés au contexte géologique, naturel et paysager. Nous relevons d'une part l'usage de pierre pour les murs en élévations et les fondations. Les linteaux sont soit en bois de palmier, soit en pierre, soit en brique. Les pierres sont extraites de la côte calcaire. Ce facteur géologique influe sur l'architecture vernaculaire résultante. D'autres parts, Nous transcrivons l'abondance de moellons ainsi que de la pierre blanche une fois taillée utilisée pour l'encadrement des portes. Le liant utilisé étant la chaux. L'impact du facteur paysager est loin d'être négligé. En effet, pour la toiture (Fig.4), toutes les composantes du palmier sont utilisées : le tronc, les palmes. L'usage des troncs de palmier servant de poutrelles explique la largeur réduite des pièces. Les bois de palmiers servant de poutrelles présentent un écartement de 20 à 30 cm entre lesquels est disposé un lit de pétiole ou de palmes imbriqués. Pour améliorer l'étanchéité des toitures, nous notons le recours à l'argile. L'ensemble pourrait être surmonté par un lit d'algue. En effet, Le contexte insulaire influe à son tour l'architecture vernaculaire à l'archipel de Kerkennah. Afin d'améliorer l'isolation thermique, les algues récupérées auprès de la mer une fois séchées sont incorporées aux murs et des toitures.

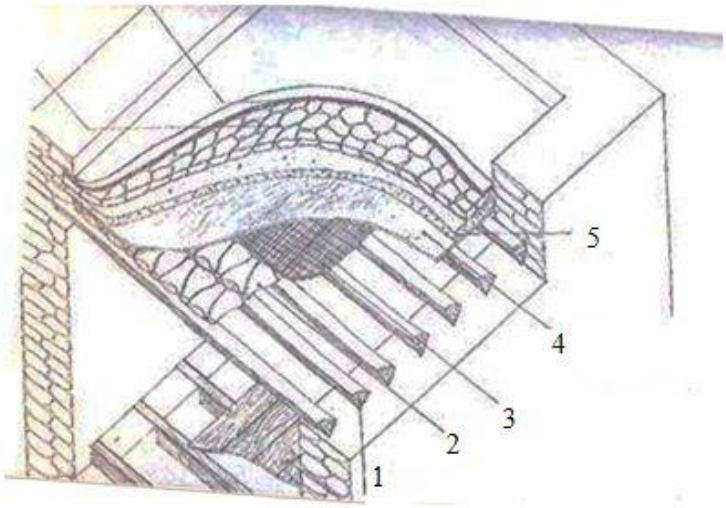

1: Bois de palmier ou tronc servant de poutrelles (Oud El Jabbar)
2: Lit de palmes imbriqués ou pétiomes (Kernaf)
3: Couche de conglomérat chaux et argile
4: Algues
5: Couche de sable et d'argile

FIG. 4, LES COMPOSANTES DE LA TOITURE, SOURCE : AUTEUR

L'évolution des techniques de construction est attestée outre depuis l'usage des troncs de palmiers pour la réalisation des plafonds, dans le stockage de l'eau. Cette continuité

d'usage et de pratique soulevée au niveau du savoir-faire artisanal et relève des valeurs techniques. Commençons par les ouvrages hydrauliques à savoir Majel, puit ou Festkiya. Ces derniers représentent généralement des citernes pour le stokage de l'eau. Chaque maison traditionnelle à Kerkennah est dotée d'un point d'approvisionnement en eau généralement Majel ou Festkiya. Des impluviums alimentent les citernes privées indispensables à l'usage domestique pour pallier au manque d'eau douce dont souffre l'archipel. Les kerkenniens ont hérité cette habitude des Carthaginois afin de résoudre le problème de ravitaillement en eau . Les citernes longues et arrondies aux extrémités ont des origines puniques.

Malgré les valeurs intrinsèques, les potentiels et les atouts que recèle ce site insulaire, on ne lui a pas accordé l'intérêt mérité à l'échelle nationale et internationale. L'importance de l'ensoleillement, les 160 Km de littoral, les valeurs patrimoniales, historiques, archéologiques, naturelles et paysagères constituent des atouts pour instaurer un parcours touristique qui côtoient les potentiels de l'archipel. « *Ce n'est pas étonnant que Père A. Louis (1961)*[136] *a consacré une monographie pour les îles Kerkennah essentiellement ethnographique et dialectologique réparties en deux volumes totalisant 860 pages pour parler des activités de la pêche, de la navigation, de l'agriculture, de l'artisanat, de l'habitat, et des habitations de l'archipel.*[137] » Ainsi, l'archipel répond à un immense besoin contemporain d'instaurer un circuit touristique culturel en harmonie avec les attentes des habitants[138] sans pour autant défigurer et menacer les valeurs naturelles, paysagères, archéologiques…etc.

IV- Repenser les liens entre mobilité et environnement dans le contexte insulaire : propositions d'itinéraires culturel

Promouvoir une mobilité douce et mettre en place un transport durable dans l'archipel de Kerkennah permettra sans doute de réduire l'émission des gaz à effet serre, par conséquent une réconciliation avec l'environnement ce qui mènera vers une amélioration de la mobilité. La découverte du potentiel culturel à travers l'aménagement de pistes cyclable et la mise en en œuvre d'itinéraires pour vélos fera profiter les habitants et les touristes. Ce projet de parcours cyclables et pédestres permettra à terme de protéger l'environnement par la réduction des émissions de Gaz, de faire du bien aux amoureux du vélo, de la marche à pieds et à leur santé mais également de développer le tourisme durable à travers la création d'activités saines et pérennes pour les touristes. Le plan de la signalétique permettra de donner aux touristes une information directionnelle claire, fonctionnelle et attractive afin de leur offrir une expérience agréable de leur visite aux villages de l'archipel de Kerkennah.

Nous proposons différents outils promotionnels, de prime abord un guide touristique, qui intègrera une carte de circuit pédestre, un autre circuit vélo sur toute l'île. Ces circuits permettent de prendre connaissance des sites et monuments historiques, ainsi que les meilleures adresses de maisons d'hôtes, d'Hotels, de restaurants, outre les habitudes et les traditions des insulaires. L'introduction des nouvelles technologies gagnera de nos jours encore et encore de la place dans le cadre de la préservation du patrimoine urbain, en effet, de nouveaux outils de promotion du tourisme culturel de l'île et de valorisation de son patrimoine matériel et immatériel tels que les applications numériques. Ces derniers permettront de visiter l'archipel de Kerkennah autrement, ils permettront la promotion de l'île et de ses sites et de ses monuments.

---

136 A. LOUIS (1961), - *Les îles Kerkena - (Tunisie). Etude d'ethnographie tunisienne* et de *géographie humaine.* Tunis.

137 H.SOUISSI (2005), Kyranis: un retours vers la mer, projet de fin d'étude d'architecture, E.N.A.U. http://www.kerkenniens.com/projet-kyranis-un-retour-vers-la-mer-kerkennah-karkna/

138 Un sondage d'avis auprès des Kerkenniens a montré que l'amélioration des transports atténue l'insularité de l'archipel.

Lombard[139] et Labescat nous apprennent que « *l'insularité offre un cadre exceptionnel d'expérimentation des principes du tourisme durable. Progressivement, certaines îles s'emparent de cet enjeu et deviennent de véritables laboratoires du tourisme durable.* » Les îles de Kerkennah pourraient se positionner ainsi en tant que destination de tourisme durable à travers l'aménagement de parcours cyclables et pédestres et l'élaboration d'un plan de la signalétique. Ces aménagements permettant de valoriser les sites et le patrimoine historique et culturel qui bordent ces pistes et de faire bénéficier directement et positivement l'économie locale. Ainsi, le développement d'activités touristiques durables sera basé sur le bien-être, les valeurs naturelles et environnementales. Ceci à travers le développement de nouveaux produits écotouristiques, culturels, des produits du territoire et de nouvelles destinations touristiques régionales. Nous exposerons dans ce qui suit le détail de nos itinéraires proposés.

De nos jours, nous constatons que le tourisme insulaire ne joue pas un rôle déterminant pour les îles Kerkennah bien que l'archipel constitue un site insulaire tunisien, riche en patrimoine culturel. Nous proposons de mettre en valeur les composantes matérielles et immatérielles du patrimoine de l'archipel à travers la définition d'itinéraires de découverte du patrimoine des îles Kerkennah. Nos itinéraires proposés ont parcouru, respecté et valorisé les valeurs que recèle le site insulaire. En effet, les circuits de visite évoluent en parcourant toutes les composantes et les richesses du site insulaire : richesses archéologiques, historiques, artisanales, fauniques, floristiques…etc. L'organisation de différents circuits de visite orientera les visiteurs à la découverte de l'archipel et mettra en valeur les composantes matérielles et immatérielles du patrimoine de l'archipel de Kerkennah. Ainsi, nous avons défini cinq circuits thématiques présentés comme suit.

Premièrement, par le biais d'un circuit archéologique au sein de la délimitation de la zone archéologique Borj Lahsar, mais aussi en dehors de cette délimitation, vers le fort de Mellita et la zone archéologique d'Abassia. Ensuite, un circuit culturel et historique pour la découverte de la forte présence maraboutique. On en dénombre plus que cent marabouts dispersés sur le site insulaire. Puis, un circuit écologique afin d'apprécier le paysage naturel offert par la diversité de faune, la dominance du palmier. Enfin, un circuit maritime vers les îlots de Gremdi, Roumedia, Enfirekik…etc. mais aussi vers les ports de Kratten, Al attaya et le débarcadère de Sidi youssef.

IV-1- CIRCUIT ARCHÉOLOGIQUE

IV-1-1- Au sein de la délimitation de la zone archéologique

Nous pouvons consacrer une demi-journée pour la visite des vestiges archéologiques dans l'environnement immédiat du Borj (Fig.5), avec un programme culturel détaillé. Pour un programme d'une demi-journée, le groupe de visiteurs se rassemble au départ dans le fort de Borj El H'ssar une fois ce monument historique classé depuis le 03-03-1915 est restauré et reconverti en un centre d'interprétation du site avec un commentaire sur son histoire et les remaniements dont il a fait objet.

[139] LOMBARD N. (2010) Les îles laboratoires du tourisme durable, in insularité et tourisme durable, Revue Espaces, n° 278, 8-13, p.8.

FIG.5 : BORJ EL H'SAR ; SOURCE : CLICHÉ AUTEUR

Ce fort occupe un emplacement stratégique de par son emplacement situé à mi-chemin entre l'ancienne zone touristique à l'ouest (Sidi Fraj) et la nouvelle zone touristique projetée à l'est celle de Sidi Funkhal. Il occupe une position centrale par rapport à la ville d'El H'sar. En effet, plusieurs pistes partent de ce fort vers Zorii, Remla, Funkhal, l'ancien port, Cercina, Abbassia

La proximité de ce site archéologique à l'ancienne zone touristique et la nouvelle zone touristique projetée permettra de détourner le flux des touristes balnéaires vers la découverte du patrimoine de l'archipel. Ceci ranimera le tourisme culturel à travers des visites marines et terrestres organisées.

Au nord du fort, une zone archéologique (Fig.6) a fait l'objet de fouilles par l'I.N.P. depuis sous la direction de F. CHELBI. Dans cette cité antique se trouvent : les thermes, le temple de l'eau et de la guerre, les vestiges de l'architecture domestique, les réserves d'évacuation des eaux, les lieux de stockage et de décantation, puis les remparts de l'ancienne muraille feront aussi objet de visite.

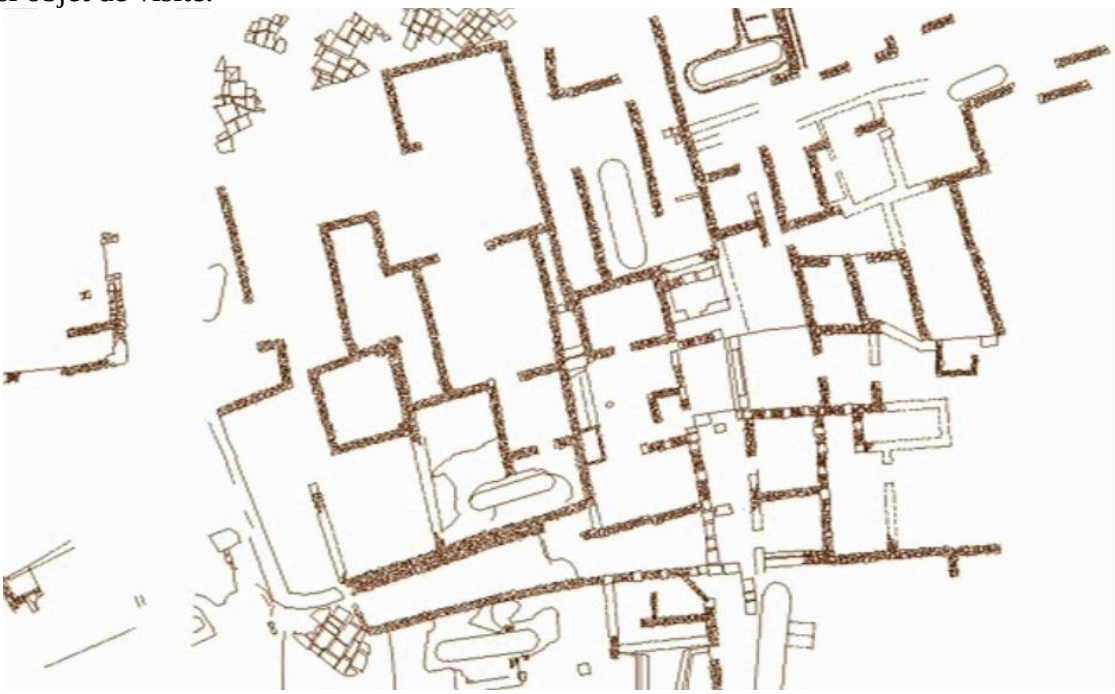

FIG. 6 : ZONE ARCHÉOLOGIQUE ; SOURCE : AUTEUR

Cette zone (Fig.7) est protégée actuellement par des clôtures non appropriées. La visite de la cité fouillée située au nord du fort constitue un rôle éducatif, une valeur et des leçons pédagogique sont tirées à partir, du mode de vie, des expériences des hommes au fil des ans et ce en restituant le mode de vie d'autrefois. En effet, les vestiges de l'architecture domestique

sont omniprésents dans la partie archéologique fouillée. La vie spirituelle à son tour est attestée à travers le sanctuaire le temple de Mitra, la tombe libyco-punique[140]. Quant à la vie politique et sociale et de loisir, elle est matérialisée par les vestiges du forum ainsi que les thermes et amphithéâtres.

Il est toutefois utile de souligner que l'apprentissage pédagogique est d'autant plus efficace lorsqu'on a recours à de nouvelles technologies muséographique de mise en scène.

FIG. 7, SITE ARCHÉOLOGIQUE FOUILLÉ, SOURCE : CLICHÉ AUTEUR

Sans oublier les vestiges engloutis dans l'eau de mer et qui sont visibles et accessible par marée basse à savoir l'entrée de l'ancien port qui se trouve encore en place par la présence de ce qu'on appelle « Hajret El Baw ». Nous retrouvons aussi le dallage antique : une sorte de parterre mosaïqué ce qu'on appelle : « El Mjallet » (Fig.8).

[140] M. Fantar (1997), « Note préliminaire sur une tombe libyco-punique aux îles Kerkenna (Tunisie) », in Antiquités africaines Année 1997 Volume 33 Numéro 1 pp. 75-80.

FIG. 8 : À DROITE : EL MJALLET , À GAUCHE : HAJRET EL BAW ; SOURCE : CLICHÉ AUTEUR

IV-1-2- Au sein de l'archipel de Kerkennah

En dehors du site archéologique de Borj El Hssar, nous proposons d'orienter nos hôtes vers d'autres sites qui évoluent en parcourant toutes les composantes et les richesses archéologiques de l'archipel.

Nous proposons au départ un circuit qui part de De Borj El H'ssar vers la localité Abbassia où se trouvent des ruines romaines et phéniciennes (Fig.9).

FIG. 9, SOURCE : CLICHÉ AUTEUR

Ensuite, un autre circuit de De Borj El H'ssar vers la localité de Mellita où se dressent encore les traces des fortifications et de l'architecture défensive, il s'agit d'une tour (Fig.10) qui subsiste encore.

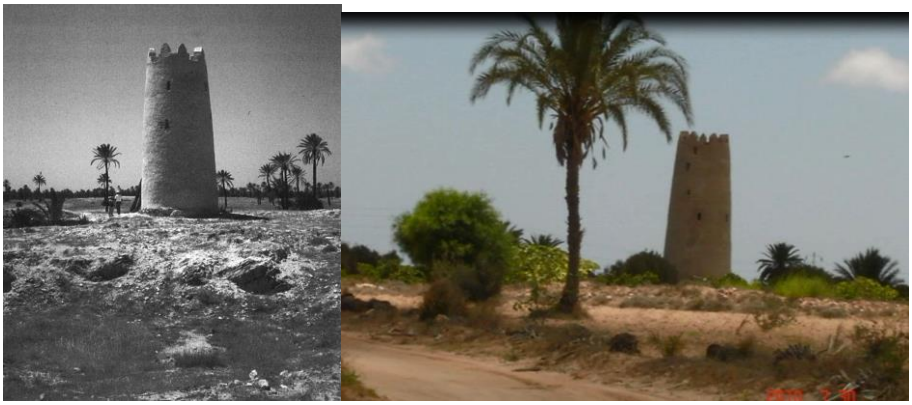

FIG. 10 : TOUR DE SIDI YOUSSEF : A DROITE : SOURCE CLICHÉ AUTEUR, A GAUCHE : SOURCE P. TROUSSET, P.5

IV-2- CIRCUIT CULTUREL

L'archipel dénombre plus de cent marabouts dont Sidi Funnkhal et Zorii (Fig.11) sont les joyaux. Plusieurs autres marabouts dignes d'intérêt sont dispersés sur la côte. La tradition des visites persiste encore. Ce nombre élevé peut s'expliquer de deux manières. D'une part, pour les insulaires isolés géographiquement du monde extérieur et entourés des quatre côtés par la mer, les marabouts servent d'intermédiaires entre physique entre eux et dieu. D'autres parts, il s'agit d'un moyen de concurrence entre les familles.

FIG. 11: À DROITE : SIDI ZORII ET À GAUCHE SIDI FUNKHAL ; SOURCE : CLICHÉ UTEUR

IV-3- CIRCUIT ÉCOLOGIQUE

Le palmier constitue la composante majeure du cadre naturel et paysager qu'il faut préserver comme étant un élément essentiel du paysage. D'après A. LOUIS (1961) « *Le palmier est l'arbre premier des Kerkenniens, il en définit le paysage, il en fait le charme et l'originalité*. » Les palmiers constituent aussi la matière première des nasses, des charfias, et les claies nécessaires aux pêcheries. Dans ces palmerais sauvages, nous pouvons aussi récupérer : *blah, rotbi, timri, chirki et taflit*, ce sont des dattes de moyennes qualités qui pourraient être récoltées vers la fin de Septembre, début du mois d'Octobre et conservées pour un usage ultérieur pendant l'hivers. Elles constituent aussi la source de *legmi* : un jus de palme très sucré qui se fermente vite et devient un alcool très fréquent dans l'archipel.

Palmier mais aussi, les oliviers, les raisins et vignes, les figues et les figues de Barbarie, on continue toujours à sauvegarder cette petite arboriculture et à cultiver les jardins malgré la qualité pierreuse des sols dans les champs clôturés par des murettes de pierres.

L'agriculture a constitué une source de revenu non négligeable bien que les conditions naturelles et les éléments climatiques sont contraignants et constituent un frein au développement de l'agriculture. L'agriculture continue à se pratiquer en étage avec un étage supérieur de palmiers non cultivés et un étage inférieur d'arbres fruitiers : olives figuiers vignes.

Des écrits anciens en témoignent que cette tradition agricole est très ancienne ; A. louis émet l'hypothèse que les Carthaginois sont à l'origine de l'introduction de la culture de l'olivier dans les îles Kerkennah Hérodote, depuis le 5ème siècle a décrit Kerkennah qui s'appelait Cyrannis : « *L'archipel était couvert de plantations d'oliviers et de vigne et constituait un port pour les bateaux en provenance de l'Est* » (FEHRI, 2000).

Hellal M.[141]nous apprend que suite à son interview effectué avec le propriétaire du musée privé A. FEHRI que : « *Il y a une relation étroite entre la sauvegarde de Kerkennah et la sauvegarde de la palmeraie. En fait, celle-ci contribue à la lutte contre l'érosion du littoral* »

IV-4- CIRCUITS MARITIMES VERS LES ÎLOTS

Le site insulaire est constitué de cinq îlots situés au nord-est de l'archipel de Kerkennah (Fig.12). Outre les îles Gharbi et Chargui, ces Cinq îlots inhabités sont appelés : El Gremdi, er-Roumadiah, Sefnou Er-Rekadiah (ou Er-Remadiah), Ech-Chermadiah, Enf erakik kraten. Ils sont d'inégale importance et ils servent surtout de pâturages aux chameaux, moutons et brebis. Ils sont riches en vestiges archéologiques tels que les structures du phare de Ennferrikik, les vestiges hydrauliques ; majel, festkia et sources d'eau douces.

Fig.12, Source : Carte d'état-major les îles de Kerkennah

[141] HELAL M. et JARRAYA M. (2012), Tourisme durable et territoire insulaire vulnérable : le cas des îles de Kerkennah, Mondes en Développement Vol.40-2012/1-n°157, pp.1-9, p.6.

IV-4- CIRCUIT ARTISANAL

L'identité insulaire qui s'affirme aux îles Kerkennah est tout d'abord maritime. Elle est entièrement vouée à la pêche. A aucun moment de son histoire, l'archipel de Kerkennah n'a enregistré une autre activité si abondante. Elle repose sur la valorisation des métiers de la mer à travers la pêche.

Comme la pêche constitue l'activité la plus dominante et pratiquée par la population locale -bien qu'il ne s'agisse pas d'un choix pour les jeunes de la société insulaire-. L'artisanat reste intimement lié aux travaux de la pêche. En effet, chaque pêcheur se contente de préparer ses propres outils de pêche tels que la pecherie fixe ou charfiat, la nasse (Fig.13) , les pierres de poulpe appellées aussi karour ainsi que les emarcations traditionnelles et ce tout en profitant des resources naturelles mises à sa disposition. En plus des matières de base récupérées du palmier, la Halfa constitue la matière de base des cordes pour les nasses et paniers.

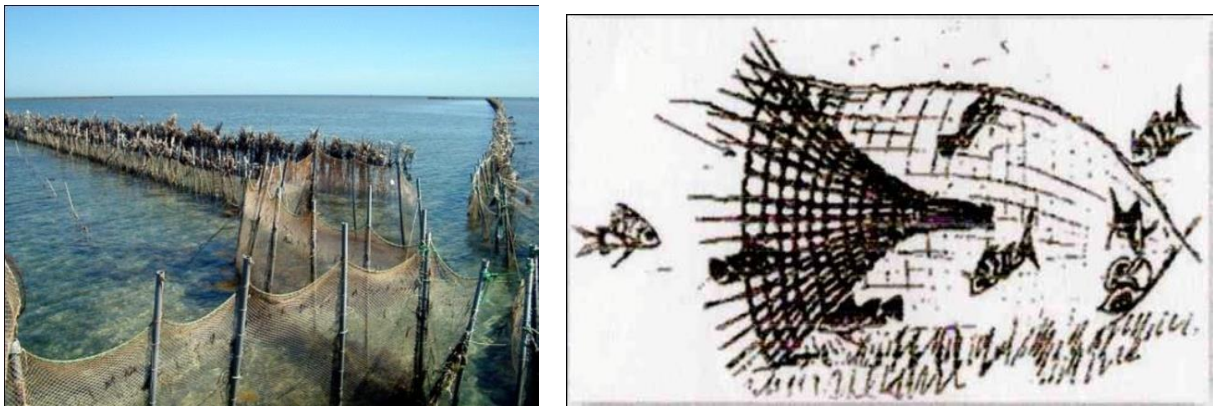

FIG. 13 : À DROITE NASSE, À GAUCHE CHARFI ; SOURCE : AUTEUR

Le mode de production économique repose sur l'activité de pêche des poissons, des poulpes des éponges. Comme il s'agit d'une activité très ancienne, l'infrastructure portuaire étant conséquente, nous dénombrons trois ports à Kraten, Ataya et Sidi Youssef. Ces derniers pourraient constituer des stations importantes dans les circuits de découvertes de l'archipel.
Outre l'activité maritime relative à la pêche, l'exploitation agricole est intimement liée aux ressources locales. En effet, l'agriculture garde à son tour les techniques traditionnelles.
L'identité insulaire est défendue par la tradition vestimentaire, on y préserve bien les habits traditionnels. C'est un moyen parmi d'autres qui permet de montrer l'appartenance à la communauté. L'habit traditionnel est tellement préservé par la population locale que c'est facile de repérer des étrangers à l'archipel par la population Kerkenienne. Parmi les habits dénotant de la tradition vestimentaire, nous citons « Tarf ». Ce dernier constitue un produit artisanal, une pièce en laine multicolore dont règne le rouge et le noir brodé avec goût et originalité. Il est offert par la mère à sa fille lors de la cérémonie de mariage. Ainsi, se fait la transmission de ce savoir-faire artisanal.

Quant à l'industrie, elle reste quasi absente à l'exception d'une usine de production du sel et une usine de câble. L'artisanat est limité aux ateliers de tissages de tapis. Le mode de production est certes évolutif. Le mode fait nécessairement appel aux nouvelles techniques. Dans le cas précis de l'archipel de Kerkennah, les obstacles naturels constituent des contraintes pour l'introduction de nouvelles technologies de production ainsi que pour la stagnation économique. Les Kerkenniens ont préservé en grande partie les modes et les techniques légués par les ancêtres attachés principalement à la pêche et à l'agriculture. La production se limite uniquement à des productions de substances, le reste provient du continent de Sfax d'où l'archipel se trouve en forte dépendance au continent ceci est dû à sa position géographique, au contexte insulaire qui tend à l'isoler.

La culture insulaire Kerkenienne est connue par son autochtonie et son repli. Il ne s'agit pas d'un motif de rejet de l'autre mais plutôt un d'un acharnement et d'un mode de préservation de l'identité. Les insulaires qui continuent d'occuper le site sont farouchement jaloux de leurs propres coutumes. Les Kerkenniens n'en cachent pas leur mépris pour le tourisme populaire balnéaire qui se déverse anarchiquement dans l'archipel pendant l'été. En croisant ceux qui viennent de l'extérieur, les insulaires de Kerkenneh observent l'attitude ainsi que la posture des touristes, relèvent leurs parcours et leurs intérêts et partagent leurs préoccupations patrimoniales. La nature tolérante des Kerkenniens contribuera à l'essor du secteur touristique structuré et organisé.

Dans sa vision contemporaine de l'île, C.H. DE LEMPS (1994) cite « *Ce sont bien les hommes, dans la diversité de leurs histoires qui ont introduit les éléments essentiels de la personnalité de chaque entité insulaire.* »[142]. En effet, l'acharnement et la forte appartenance au contexte insulaire constitue une fierté des origines et montre une valeur sociale. La population qui s'attache à ce site, à ses monuments, symbolise l'identité de la région, offre un espace de promenade qui pourrait être inséré dans le cadre d'un circuit culturel comme le souligne S.H. SULIVAN (1995), « *La valeur sociale est comprise comme une source de fierté pour les gens de la région* »[143]

V- CONCLUSION

Au fil des ans, l'archipel a toujours montré des valeurs intrinsèques. Riche en potentiel patrimonial, les investissements successifs des Hommes ont menacé ses richesses tout en entrainant un déséquilibre. Jusque-là, nos institutions patrimoniales n'ont pas investi de gros moyens pour rendre l'archipel de Kerkennah à la fois plus accessible et plus attractif. Les infrastructures mises en place ne sont certes pas suffisantes mais permettent des conditions de visites acceptables. Les efforts de ces institutions devraient être combinés à d'autres intervenants et ministères. Une panoplie de propositions permettra de rendre l'archipel de Kerkennah plus accessible et plus attractif dont entre autres les circuits culturels des identités territoriales et des valeurs insulaires que nous venons de détailler. Les itinéraires culturels proposés sont intimement liés au potentiel patrimonial. La réussite de ces circuits est tributaire de l'authenticité des lieux visités et des espaces vécus ; on passe par les composantes essentielles et les plus significatives du site insulaire. D'autres paramètres interviennent dans la réussite des itinéraires proposés à savoir la mise en place de signalétique directionnelle, d'identification, de présentation et d'interprétation. La protection des vestiges ainsi que la sécurité des visiteurs conditionne la réussite des circuits de visites à savoir court moyen ou long itinéraire en fonction du temps.

Ce travail de recherche est une contribution à une réflexion globale sur l'avenir de ce site insulaire et plus particulièrement son développement durable et ses perspectives de valorisation en reposant sur son potentiel patrimonial. Nous sommes parvenues d'une part à proposer des circuits -depuis l'idée jusqu'à l'exploitation- qui pourraient être adaptés par les professionnels et les autorités. Nos interventions et aménagements ont été établis en harmonie

[142] C. H DE LEMPS (1994), *l'histoire et les îles*, Hérodote, n° 74-75.

[143] S.H. SULIVAN (1995), « Modèle de planification pour la gestion des sites archéologiques », la conservation des sites archéologiques dans la région méditerranéenne, sous la direction de Marta de la Torre, conférence internationale organisé par le Getty Conservation Institute et le J. Paul Getty Museum, du 6 au 12 Mai 1995, p.p15-26, p.20.

avec le potentiel naturel et culturel de l'archipel. Toutefois, ces réflexions ne constituent qu'un début qui nécessite un coup de main pluridisciplinaire de parts différents intervenants et experts. D'autres parts, nous venons de confirmer notre hypothèse émise dès le départ à savoir le rôle primordial joué par le tourisme culturel dans le cadre de la mise en scène de la mémoire de l'identité des sites insulaires et de leurs valorisations. Les effets du tourisme culturel sur l'identité insulaire sont ressentis depuis les hommes jusqu'au paysage. Nous pouvons dire aussi que de tels projets d'itinéraires peuvent contribuer à la une mise en valeur de sites riches et imprégnés de mémoires de civilisation originale et enraciné dans l'histoire. De tels circuits permettent de revitaliser l'ensemble de savoir-faire, de spécificités de l'archipel de Kerkennah, et de publier les richesses fauniques, floristiques, paysagères, archéologiques, ethniques et anthropologiques spécifiques à l'archipel. Cette approche envisagée pour ce site insulaire a pour objectif de donner un nouvel élan à un territoire insulaire après un long silence qui a régné pendant des siècles afin de ranimer le tourisme local notamment le balnéaire mais sans doute le culturel. Par le biais de ce projet, nous cherchons à intégrer toutes les formes de la culture locale originale. En faisant revivre l'histoire, la tradition, l'art culinaire, la gastronomie. En intervenant sur les noyaux anciens urbains les plus conservés tels que le village de Ouled Kacem, et ce par le biais de projets réhabilitation, de rénovation...etc. En restaurant certaines demeures ayant un intérêt architectural et historique afin de les reconvertir en maison d'hôtes ou maison de charmes. Entre tradition et innovation, nous permettons à nos hôtes de découvrir le site insulaire jalousement préservé par la population locale.

En guise de conclusion, nous affirmons que la valorisation du patrimoine culturel et touristique insulaire de l'archipel de Kerkennah dépend des regards disciplinaires croisés. Ethnographe, anthropologue, économiste, géographe, biologiste, sociologue, conservateur, archéologue, architecte, tous sont appelé à intervenir et agir. C'est dans ce cadre-là que l'identification du processus de participation des acteurs étatiques et privés devrait s'orienter vers un marketing territorial pour un meilleur rayonnement des festivals locaux.

RÉFÉRENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- APAL (Agence de protection et d'aménagement du littoral), COMETE ENGINEERING (2002), étude de gestion de zone sensible littorale, phase 2, version définitive Kerkennah, 66 p.
- CHIKHA J., L'Archipel de Kerkennah et l'Ile de Djerba d'après les relations de voyages,1994, 25+100 p.
- DE LEMPS C. H. (1994) : *l'histoire et les îles*, Hérodote, n° 74-75.
- FANTAR M. (1997), « Note préliminaire sur une tombe libyco-punique aux îles Kerkenna (Tunisie) », in Antiquités africaines Année 1997 Volume 33 Numéro 1 pp. 75-80.
- HELAL M. et JARRAYA M. (2012), Tourisme durable et territoire insulaire vulnérable : le cas des îles de Kerkennah, Mondes en Développement Vol.40-2012/1-n°157, pp.1-9, p.6.
- LOMBARD N. (2010) Les îles laboratoires du tourisme durable, in insularité et tourisme durable, Revue Espaces, n° 278, 8-13.
- LOUIS A. (1961), - *Les îles Kerkena - (Tunisie). Etude d'ethnographie tunisienne* et de *géographie humaine.* Tunis.

- PERON F. (1993), *des îles et des hommes : l'insularité aujourd'hui*, éditions de la cité, édition Ouest France, Rennes.
- SOUISSI H. (2005), Kyranis: un retours vers la mer, projet de fin d'étude d'architecture, E.N.A.U. http://www.kerkenniens.com/projet-kyranis-un-retour-vers-la-mer-kerkennah-karkna/
- TROUSSET P., Kerkena/Kerkennah (îles), in Encyclopédie berbère, 27, p1-11.